مستقبل العلاقات العربية الصينية

إعداد

باسل أكرم الكايد

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المشرف

الدكتور عبد الله نقرش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الأول، ٢٠٠٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (مستقبل العلاقات العربية الصينية) وأجيزت بتاريخ ١٨ /٢٠٠٣/٩

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
١ الدكتور عبد الله نقرش، مشرفاً	.....
٢ الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع، عضواً	.....
٣ الدكتور مازن العقيلي، عضواً	.....
٤ الدكتور ذياب مخادمة، عضواً	.....

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

لك يا أبي . . . يا رفيق الدرب . . . يا أيها الحاض الغائب . . .

حتى وإن رحل جسدك عنا . . . ستبقى ذكراك العطرة دائماً معنا إلى روحك الطاهرة

أقدم ثمرة جهدي . . . راجياً الله أن يتقبلها صدقة جارية وعلم ينتفع به

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

كما أقدمها إلى رفيقة المشوار أمي الحبيبة، أمد الله في عمرها، التي سهرت على

راحتي الليالي الطوال، أقدمها لها كجزء بسيط من الكثير الكثير من

الجهود المضنية التي قدمتها لي في مشوار العمر

كما أقدمها إلى كافة أفراد أسرتي الأحباء: احسان وماجدة وايناس وسهير وأسامة وميسم ومحمد

وقنيبة، صفاء العجلوني، سميرة فاروقه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلمة شكر وتقدير

بعد الشكر لله سبحانه وتعالى أن وفقني في إتمام هذا العمل، أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي

سعادة الدكتور عبد الله نقرش على ما بذله من جهد في التوجيه والإشراف على هذه الرسالة،

وعلى مشاعره النبيلة في تفهم الظروف التي مررت بها .

كما أقدم كل الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة: معالي الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع رئيس

قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية ، سعادة الدكتور مازن العقيلي أستاذ العلاقات الدولية في

جامعة مؤتة، سعادة الدكتور ذياب مخادمة أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأردنية، على ما قدموه

من أفكار قيمة لاخراج هذه الدراسة على أكمل وجه.

وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذتي في قسم العلوم السياسية

في الجامعة الأردنية.

كما أحب أن أتقدم بالشكر للأخ الدكتور راتب الصويص

و أتقدم بالشكر لمعالي وزير الخارجية وعطوفة أمين عام وزارة الخارجية ومدرائي أصحاب السعادة السفراء

وإلى كافة زملائي في وزارة الخارجية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وأقدم الشكر لكل إنسان ساعدني ومد لي يد العون.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
كلمة شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
الملخص باللغة العربية	ط
المقدمة: الاطار النظري العام للدراسة	١
الفصل الأول: مراحل تطور العلاقات العربية الصينية	٤

جميع الحقوق محفوظة
مركز الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات العربية الصينية	٥
المبحث الثاني: العلاقات العربية الصينية بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩	١٣
أولاً: العلاقات العربية الصينية من بداية قيام الصين الشعبية عام ١٩٤٩	١٣
ثانياً: العلاقات العربية الصينية بعد انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥	٢٠
ثالثاً: العلاقات العربية الصينية بعد إعلان الثورة الثقافية في الصين عام ١٩٦٦	٣٠
المبحث الثالث: العلاقات العربية الصينية في عهد دنج تشاو بنج بعد عام ١٩٧٧	٣٦
المبحث الرابع: العلاقات العربية الصينية في فترة التسعينات	٤٧
أولاً: حرب الخليج الثانية	٤٩
ثانياً: بدء التسوية السلمية في الشرق الأوسط	٥٠
ثالثاً: علاقات الصين مع جامعة الدول العربية	٥٧
رابعاً: العلاقات العربية الصينية في إطار إنشاء المنتدى العربي الصيني	٦٢
خامساً: العلاقات العربية الصينية في إطار قضية الإرهاب الدولي	٦٤
نظرة على العلاقات العربية الصينية اليوم	٦٨
الفصل الثاني: محددات ومعوقات العلاقات العربية الصينية	٦٩
المبحث الأول: المحددات الداخلية	٧٠
المبحث الثاني: المحددات الإقليمية	٧٥
المبحث الثالث: المحددات الدولية	٧٨
الفصل الثالث: البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية	٨٣
المبحث الأول: موقف الصين وسياستها إزاء القضايا العربية	٨٤
أولاً: موقف الصين وسياستها إزاء القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي	٨٤
ثانياً: موقف الصين وسياستها عملية التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط	٩٧
ثالثاً: موقف الصين وسياستها إزاء حرب الخليج الأولى	١٠٥
رابعاً: موقف الصين وسياستها إزاء حرب الخليج الثانية	١٠٩
خامساً: موقف الصين وسياستها إزاء الحرب الأميركية البريطانية على العراق	١١٦
المبحث الثاني: موقف الدول العربية وسياستها إزاء القضايا الصينية	١١٧
أولاً: موقف الدول العربية وسياستها إزاء الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩	١١٧

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: موقف الدول العربية وسياستها إزاء تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة	١٢٠
ثالثاً: موقف الدول العربية وسياستها إزاء قضية تايوان وموضوع الوحدة الصينية	١٢٣
رابعاً: موقف الدول العربية وسياستها إزاء قضية حقوق الإنسان في الصين	١٢٩
الفصل الرابع: البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الصينية	١٣٣
المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في ظل التحولات العالمية	١٣٤
المبحث الثاني: تطور العلاقات الاقتصادية العربية الصينية	١٣٩
أولاً: العلاقات الاقتصادية العربية الصينية قبل عام ١٩٧٩	١٣٩
ثانياً: العلاقات الاقتصادية العربية الصينية بعد عام ١٩٧٩	١٤٢
المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في فترة التسعينات	١٥٠
أولاً: التعاون في مجال التجارة الخارجية	١٥٠
ثانياً: التعاون في مجالات العقود والمشاريع المشتركة	١٥٥
ثالثاً: التعاون في مجالات النفط وصناعاته	١٦١
رابعاً: انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية	١٦٨
المبحث الرابع: العلاقات العربية الصينية في المجالات العسكرية والتسليحية	١٧٠
خلاصة: واقع العلاقات الاقتصادية العربية الصينية اليوم	١٧٥
الفصل الخامس: التغيرات في العلاقات الدولية وانعكاسها على مستقبل العلاقات العربية الصينية	١٧٧
المبحث الأول: الاتجاهات الجديدة في دراسة العلاقات الدولية	١٧٨
المبحث الثاني: العلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١	١٨٣
المبحث الثالث: تجدد الصراع بين الأحادية والتعددية	١٩٤
الخلاصة: مستقبل العلاقات العربية الصينية في ظل التنافسين الاقليمي والدولي	١٩٩
الفصل السادس: مستقبل العلاقات العربية الصينية	٢٠٢
المبحث الأول: مستقبل العلاقات السياسية	٢٠٣
أولا: آفاق وسبل تنمية العلاقات السياسية العربية الصينية	٢٠٣
ثانياً: تعزيز العلاقات العربية الصينية مصلحة مشتركة	٢١٠
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الاقتصادية	٢١٣
أولا: آفاق وسبل تنمية العلاقات الاقتصادية العربية الصينية	٢١٣

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: دور الغرفة العربية الصينية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجانبين	٢١٧
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العسكرية	٢٢٠
أولا: السياسة العسكرية الصينية تجاه الدول العربية	٢٢٠
ثانياً: العلاقات العسكرية بين الصين وإسرائيل	٢٢٢
ثالثاً: التوجه الصيني لبيع الأسلحة لدول الشرق الأوسط	٢٢٤
الخاتمة والاستنتاجات	٢٢٨
قائمة المراجع	٢٣٤
الملاحق	٢٥٤
ملخص الداسة باللغة الإنجليزية	

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١.	صادرات الصين إلى البلاد العربية خلال الفترة ٧٣-١٩٨٤	١٤٥
٢.	واردات الصين من البلدان العربية ١٩٧٣-١٩٨٤	١٤٥
٣.	الميزان التجاري بين الصين والبلاد العربية لعام ١٩٨٤	١٤٦
٤.	العقود الممنوحة للمقاولين الصينيين من البلاد العربية	١٤٧
٥.	التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الصناعية	١٥٠
٦.	تطور التبادل التجاري العربي الصيني ١٩٨٩-١٩٩٧	١٥١
٧.	تطور صادرات الصين إلى البلدان العربية ١٩٩٤-١٩٩٧	١٥١
٨.	تطور واردات الصين من البلدان العربية ١٩٩٤-١٩٩٧	١٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩.	حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية في عام ٢٠٠٠	١٥٣
١٠.	واردات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية من الأقطار الأعضاء في أوابك ١٩٩٠-١٩٩٧	١٦٢

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

مستقبل العلاقات العربية الصينية

إعداد

باسل أكرم الكايد

المشرف

الدكتور عبد الله نقرش

ملخص

تناولت هذه الدراسة مستقبل العلاقات العربية الصينية، من خلال دراسة الاتجاهات والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية، لتوضيح أثر التطورات والتحولات العالمية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على هذه العلاقات. ومن ثم تناولت الدراسة عرض لتطور العلاقات العربية الصينية منذ القدم ولغاية الآن، بهدف معرفة المراحل التي مرت بها هذه العلاقات، كذلك تناولت الأبعاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية والاقتصادية لهذه العلاقات، لمحاولة رصد أبرز التحولات التي طرأت على هذه العلاقات، الى جانب المحددات والمعوقات التي أثرت على نمو هذه العلاقات، ودراسة لمستقبل شكل العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الجانبين، حيث استخدمت الدراسة المناهج التالية: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي النظمي في محاولة لاستقراء مستقبل وشكل العلاقات العربية الصينية.

وقد خلصت الدراسة إلى تأثر العلاقات العربية الصينية بسياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها القيادة الصينية منذ عهد دنج تشاو بنج، بحيث أصبح العامل الاقتصادي هو العامل المركزي والمحوري في سياسات الصين وعلاقاتها مع العالم، ومن ضمنها العالم العربي، وذلك في محاولة لخلق دور عالمي للصين في الساحة الدولية، وإيجاد نفوذ وثقل سياسي لها في محيطها الإقليمي، وقد أدى ذلك إلى تبدل نوعي في التوجهات الصينية لتتوافق مع سياستها الخارجية الهادفة إلى السير قدماً ببرامجها الاقتصادية. ولكن الصين حافظت وبأدنى الحدود على أهداف استراتيجيتها العليا المتمثلة في إبقاء العلاقات الطيبة مع العالم العربي، وخاصة الدول النفطية.

كما بينت الدراسة أن العلاقات العربية الصينية تأثرت سلباً، وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مع تحسن العلاقات الصينية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد تبنت الدراسة عدة سبل وآليات ومقترحات وتوصيات لتطوير وتنمية العلاقات العربية الصينية وفي المجالات كافة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة: الإطار النظري العام للدراسة

فكرة عن موضوع الدراسة وأهدافها

منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي اتضح تدريجياً شكل الصراع في العالم، وبات هناك اتجاهان أو تياران: الأول يعمل باتجاه عالم متعدد الأقطاب قادته الصين الصاعدة بقوة، والاتحاد الأوروبي بسياساته الأمنية والاقتصادية الهائلة والموحدة، واليابان المتقدم، وروسيا بعد استقرارها السياسي الداخلي وتعافي اقتصادها وعودتها كقوة عظمى، ومجموعات الدول القوية كالآسيان والأبك وغيرها، أما الاتجاه الثاني فتقوده الولايات المتحدة معتمدة على وضعها كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة ومعتمدة على تفوقها التكنولوجي والعسكري والاقتصادي، فارضة سيادتها على منظومة العلاقات الدولية لتتفرد بقيادة النظام الدولي أحادي القطب، مما كان له أكبر الأثر على التغيرات والتطورات والأحداث العالمية.

وفي ظل هذا المناخ المتسارع الذي تسوده المصالح والتكتلات وجد العرب أنفسهم في حالة ضعف في مواكبة ومواجهة هذه التغيرات خاصة بعد فقدانهم للاتحاد السوفييتي حليفهم الاستراتيجي وحلقة التوازن التي كانت قائمة في وجه الولايات المتحدة، من هنا تأتي الحاجة للبحث عن قوى جديدة لمناصرة القضايا العربية وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، وإيجاد شريك تُبنى معه شبكة راسخة من العلاقات المتينة والدائمة تتلاقى فيها مصالح واهتمامات الطرفين، وتبرز الصين كأحد أهم القوى في هذا السياق لما تتمتع به من قدرات سياسية وعسكرية واقتصادية وبشرية هائلة، فالصين العضو الدائم في مجلس الأمن وأحد أهم اللاعبين الرئيسيين الفاعلين الآن والمرشحة لتكون الدولة العظمى القادمة والقادرة على كسر حلقة هذا الهيكل غير المتوازن من العلاقات الدولية.

ولعل ضرورة الإسراع في إدراك العرب لأهمية الصين وإقامة العلاقات معها تأتى من حقيقة إدراك إسرائيل لذلك من خلال استغلالها للتنافس بين القوى الكبرى واختراقها للقوى العالمية القادمة وخاصة الصين ويتضح ذلك جلياً بتطوير إسرائيل علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الصين الأمر الذي إن لم يتم استدراكه سيكون له أكبر الأثر السلبي على العرب ومصالحهم.

والفرصة ما زالت كبيرة أمام الدول العربية لاستدراك تطوير علاقاتها مع الصين وتوطيدها، خاصة أن الصين في تاريخ علاقاتها السياسية مع الدول العربية كانت تبدي رغبة وإرادة حقيقية في تطوير تلك العلاقات، فمنذ النصف الثاني من القرن العشرين كرست الصين شقاً رئيسياً في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياستها الخارجية لمساندة دول العالم الثالث والدفاع عن قضاياها العادلة ومنها القضايا العربية، وكانت دائماً مع الجانب المحق في أي نزاع، ومع نضال الشعوب للتحرر من السيطرة الأجنبية، وقد فعلت ذلك بدون شروط وبدون ادعاءات التفوق الأخلاقي والأيدلوجي، وحتى بعد أن حصلت الصين على مقعدها الدائم في مجلس الأمن بقيت القضايا العربية وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي تحظى باهتمام خاص لديها وأيدت الحقوق العربية المشروعة وأهمها حق التحرير وتقرير المصير ومقاومة الاحتلال.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وما كان لها من تأثير في إضعاف العلاقات العربية الصينية خاصة بسبب المصالح التي قامت بين الصين والولايات المتحدة وبينها وبين الدول الغربية إلى جانب علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل، ولكنها بقيت تتعاطف مع القضايا العربية، واستمر العالم العربي يحتل مكانة مهمة واستراتيجية عند الصينيين كونه سوق استهلاكي كبير للصناعات الصينية ومصدر طاقة نفطي رئيسي وموقع استراتيجي وشريك اقتصادي. لعل كل ذلك يمثل أساساً قوياً ومتيناً لمستقبل علاقات إيجابية مع الصين.

ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي تتناول كافة جوانب العلاقات العربية الصينية منذ نشأتها ولغاية اليوم، ولتعمل على تحليل هذه العلاقات في ضوء المعطيات والظروف السياسية والاقتصادية التي عصفت بالعلاقات الدولية، وما رافقها من تناقضات وصراعات أثرت على النظامين الإقليمي والدولي ككل، وعلى العلاقات العربية الصينية بشكل خاص. وفي هذا السياق هدفت الدراسة بالمقام الرئيسي إلى إبراز أهمية العلاقات العربية الصينية من خلال البحث في مسيرة هذه العلاقات ومحاولة استقراء شكل هذه العلاقات ومن كافة جوانبها ولا سيما من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، بغرض تأكيد ضرورة تعزيزها مستقبلاً.

<u>مناهج البحث</u>:

من الصعب على الباحث في العلاقات الدولية أن يعتمد على منهجية واحدة في تحليل ودراسة العلاقات الدولية، لأن جميع المناهج بصورة انفرادية هي مناهج جزئية وبالتالي فاعتماد منهجية واحدة سيجعل هذه الدراسة قاصرة، لذلك سنعتمد في دراستنا على المناهج التالية:

١- المنهج التاريخي: يقوم هذا المنهج بتناول الأحداث التاريخية وأثرها على العلاقات العربية الصينية، ويمكننا من فهم الظروف والعوامل التاريخية التي تعرضت لها هذه العلاقات، وذلك لغرض فهم طبيعة التغيرات التي تطرأ عليها، فالمنهج التاريخي هو أقرب المناهج لدراسة العلاقات الدولية، حيث سيتم استقراء الماضي بمداخله المتعددة ودراسة التطورات في جوانب هذه العلاقات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- المنهج الوصفي التحليلي: هذا المنهج الذي سيمكننا من تحليل وصفي لموضوع العلاقات العربية الصينية إلى العناصر والعوامل ذات الصلة به وفهمها لمعرفة طبيعة ومضمون هذه العلاقات ووظيفة كل منها وما ارتبط بها من أحداث وتطورات تمهيداً لابراز أهميتها، ومن ثم تحليل العوامل المحددة لهذه العلاقات تحليلاً موضوعياً.

٣- المنهج التحليلي النظمي: إن هذه المنهجية تمثل اسلوب للتحليل أكثر منه نظرية عامة لتفسير العلاقات الدولية، وهي قائمة على أساس دراسة معطيات البيئة الدولية التي تفرض قيوداً موضوعية على العلاقات الدولية، ومن خلاله يتم تحديد المتغيرات التي تحدد كل من السلوك العربي والصيني تجاه بعضهما البعض، وكذلك دراسة معطيات البيئة الداخلية، ومن ثم يتم تحديد مخرجات العلاقات وتحديد القيود التي تحكمها، لمحاولة استقراء شكل العلاقات المستقبلية لا سيما في ظل النظام الدولي الحالي الذي يعاني من اختلال في توازن القوى العالمي. فهذه المنهجية تساعد على دراسة كافة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في طبيعة هذه العلاقات وعلى التفاعل القائم فيما بينها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فرضية البحث:

أن الدول العربية إذا ما أرادت تعزيز مكانتها ودعم قضاياها في المحافل الدولية عليها الإسراع في تعزيز وتوثيق علاقاتها مع الصين.

إشكاليات الدراسة

حاولت الدراسة البحث في التساؤلات التالية:

١. لماذا كان تقدم العلاقات العربية الصينية بطيئاً رغم قدم هذه العلاقات؟
٢. هل تأثرت العلاقات العربية الصينية سلباً بتحسن العلاقات الصينية الأميركية والصينية الإسرائيلية؟
٣. هل أثرت العلاقات العربية الأميركية سلبياً على تحسن العلاقات العربية الصينية؟
٤. كيف انعكست العلاقات العربية السوفييتية على العلاقات العربية الصينية؟
٥. هل سيأخذ مستقبل العلاقات العربية الصينية الطابع الاقتصادي أكثر من الطابع السياسي؟
٦. ما هي معوقات ومحددات العلاقات العربية الصينية؟
٧. هل ستدرك الدول العربية أهمية الصين المستقبلية وأهمية تعزيز علاقاتهم معها؟
٨. ما هي سبل تنمية وتطوير العلاقات العربية الصينية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الأول:

مراحل تطور العلاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية الصينية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات العربية الصينية

أولاً: العلاقات العربية الصينية عبر التاريخ

بدأت العلاقات بين الصين والدول العربية تاريخيا عندما فتح طريق الحرير في القرن الخامس قبل الميلاد[١]، الذي اصبح مستخدما في التبادل بين الصين والدول العربية، وقد قام الملك هان وودي (من أسرة هان) بإرسال السيد جانج تشيان إلى المناطق الغربية للصين، خلال الفترة من عام ١٣٩ قبل الميلاد إلى عام ١٢٦، ففتح الطريق إلى غربي آسيا وهو الطريق الشهير الذي أصبح يعرف باسم طريق الحرير، والذي يعد شهادة تاريخية على التبادل التجاري بين الصين وشعوب الدول العربية، كما ساهم هذا الطريق في زيادة التبادل بين الشرق والغرب سياسيا واقتصاديا وثقافيا[٢]. وقد كانت التجارة مع الصين موضوع نزاع شديد بين الفرس والروم، وقد احتكر الفرس لمدة طويلة تجارة الحرير براً وبحراً، وكانت هذه البضاعة من ضروريات الرومانيين في الملابس والكسوة في زمن الإمبراطور جستنيان، مما أضطر الرومان إلى كشف الطريق البحري إليها عبر البحر الأحمر، ثم إلى سواحل الهند، وذلك منذ القرن الثاني قبل الميلاد[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

وتبين بعض الدراسات إلى أن مصطلح العرب دخل اللغة الصينية باسم تازي (TAZI) الذي يرمز للطائي، أو القادم من قبيلة طي العربية الشهيرة، ومنهم من يرى أنه يعني التاجر، وهو احتمال كبير، لأن التجارة كانت من أبرز النشاطات التي قام بها العرب في الصين[٤].

وجاء في بعض المصادر التاريخية أن المبعوث الصيني "قان ين" سافر الى بلاد العرب عام ٩٨م ، وأن وفداً من بلاد العرب قدم إلى العاصمة الصينية تشانغان في عام ١٢٠م، وأن أول مبعوث سياسي جاء الى البلاط الصيني من الإمبراطورية العربية بعد ظهور الإسلام في عام ٦٥١م، واعتبر المؤرخون الصينيون هذا العام بداية دخول الإسلام الى الصين، وبعدها توالى وتعاظم قدوم الوفود من الطرفين[٥] .

وتشير بعض الدراسات الى أن هناك مائة مليون مسلم في الصين، أكثر من ٧٠ ألف مسجد، وقد تم بناء أول مسجد في مدينة (جانج–أن) عاصمة بكين آنذاك عام ٦٢٠م[٦]، وتشير دراسة نشرت

---

[١] بدر الدين حي، العلاقات بين العرب والصين، ص١٨. ويشير الدكتور محمد السيد سليم في دراسته "السياسة الصينية أزاء القضايا العربية"، المجلة العربية للثقافة،عدد ٣٨، ص ٩، أن طريق الحرير فتح في القرن الثاني قبل الميلاد.
والجدير بالذكر أن طريق الحرير يبدأ بالصين، ماراً بتركستان وبلاد ما وراء النهروخراسان وايران ثم إلى العراق.

[٢] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٧

[٣] آثار ومآثر العرب في الصين، محمد حور، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٨٩

[٤] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٢٩

[٥] شيه تسي رونغ، تعليم اللغة العربية في الصين، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢١٩

[٦] محمد زيتون، الصين والعرب عبر التاريخ، ص ٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المجلة العربية، إلى أن تاريخ ٢٥ من شهر آب لعام ٦٥١م تاريخ وصول رسول الخليفة عثمان بن عفان الى شيان عاصمة الصين آنذاك، وترجع المصادر الصينية الاتصال بين الصين والمسلمين الى عهد أسرة "تانج" التي حكمت الصين بين عامي ٦١٨ و٩٠٦ للميلاد[١].

وقد لعبت الفتوحات الإسلامية دوراً أساسياً في تطوير العلاقات بين الصين والعرب، وتؤكد غالبية المصادر التاريخية، على أن الدين الإسلامي قد استقر في الصين عن طريق الإقناع والتفاعل التجاري والثقافي، أكثر من الحروب واستخدام السلاح[٢]. وقد اتسمت العلاقات العربية الصينية في هذه الفترة بهيمنة قضايا التبادل التجاري، من خلال رحلات السفن الصينية إلى السواحل الشرقية للوطن العربي، والسفن العربية للموانئ الصينية.

ثم أخذ الإسلام ينتشر تدريجياً في عصر أسرة سونج التي انقرضت عام ١٢٦٧م، ثم قوي الإسلام وازدهر في عصر أسرة يوان، أو ما يسمى عصر حكم المغول، وذلك في الفترة من ١٢٧٧-١٣٦٧م، وعصر منج في الفترة من ١٣٦٨-١٦٤٢م، أما في عصر المانشو في الفترة من ١٦٤٤-١٩١١ فقد لحق بالمسلمين العديد من الكوارث بسبب اضطهاد السلطات الشديد لهم. هذا القرن الذي أصبحت فيه البلاد فريسة سهلة للدول الغربية التي استغلتها على ابشع صورة، الأمر الذي مهد لاندلاع الثورة الوطنية على يد الزعيم الوطني صن يان صن عام ١٩١١ ، والإطاحة بحكم المانشو (عصر المنشوريين) منهيا بذلك عهد الإمبراطوريات، وتأسيس جمهورية الصين [٣]. فتمتع المسلمون بحرية ممارسة شعائرهم الدينية، وحاربوا من أجل توحيد الصين، والحكم الوطني بعد وفاة صن، كما حاربوا الاحتلال الياباني للصين، وتكونت جمعية الصين الإسلامية لإنقاذ الوطن الصيني، واتصلت الجمعية بالمسلمين خارج الصين لذلك الغرض[٤].

ورغم أن عدة ملايين من الصينيين قد اعتنقوا الإسلام كما أشرنا، إلا أن العلاقة بين العرب والصين تقلصت منذ القرن الثالث عشر الميلادي، فبعد اجتياح التتار المغول للجناح الشرقي للوطن العربي، وسقوط بغداد عام ١٢٥٨م، تدهورت العلاقات التجارية والثقافية مع الصين، وظلت كذلك إلى منتصف القرن العشرين[٥].

---

[١] عبد الله شقرون، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٣٩و١٤٢

[٢] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٢٩. وللمزيد أنظر: لي تشن تشونغ، الثقافة العربية والثقافة الصينية، مقالة منشورة في كتاب الثقافة العربية والثقافات الأخرى:حوار الأنداد، المنظمة العربية، ص ١٧٥-٢١٤. وكذلك أنظر:

Mohammed Makein, Sino-Arab Friendship: Yesterday and Today, P 16-20,23

[٣] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٣٧-٢٣٨

[٤] أحمد منيسي، الأقليات الدينية في الصين: إعادة البحث عن الهوية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٠٣

[٥] سعد الدين ابراهيم، العرب والصين: من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب، ص ٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استمرت ظاهرة التبادل التجاري مع ظهور الإسلام في القرن السابع، وامتدت حتى بداية العصر الاستعماري في القرن السادس عشر، إلا إن العلاقات العربية الصينية بدأت تشهد دخول القضايا الثقافية والدينية، المتمثلة في استفادة العرب من تقدم الحضارة الصينية، وسعي العرب في الوقت ذاته إلى نشر رسالة الإسلام في شرقي آسيا، كذلك تميزت تلك الفترة بانقطاعين في العلاقات العربية الصينية نتيجة توقف التجارة الأجنبية مع الصين عموما (القرن التاسع) ونتيجة الغزو المغولي للصين والعالم العربي في القرن الثالث عشر[١]، وفي خضم هذا التفاعل الطويل استقر بعض التجار المسلمين في الصين وكونوا جاليات عربية إسلامية هناك .

سكن العرب في إحياء شبه خاصة بهم سميت بالأحياء الإسلامية، والتي لعبت دورا مهما في التفاعل الثقافي بين الثقافتين الصينية والعربية الإسلامية، وكانت اكثر السلع التي تستورد من بلاد العرب وبلاد فارس هي: العاج والأحجار الكريمة واللؤلؤ والعطور والبخور والسجاد والعقاقير الطبية.

وقد شكل اعتناق بعض الجماعات الصينية الدين الإسلامي عاملا مهما في تكوين جماعة صينية تدين بالإسلام، وتتعاطف مع قضايا العرب والمسلمين، وتزايد عدد تلك الجماعات بشكل مضطرد في مقاطعات كانتون Canton ويانغ شو Yang Shu وجويانغ شو Juang Shu وفي مدينة كانجانفو Kanjanfu وغيرها، وكان التجار العرب يتكلمون اللغة العربية في بيوتهم، وكان على أولادهم أن يتعلموا العربية في البيت، والصينية في المدرسة والشارع والسوق، فشكلوا طليعة القوى البشرية التي ساهمت في تعميق التفاعل الثقافي بين الثقافتين العربية والصينية[٢].

تتشابه الصين مع العالم العربي بانتماء كل منهما إلى أمة ذات حضارة تاريخية موغلة في القدم، وهي حضارات نهرية، قامت على الاقتصاد الزراعي بالدرجة الأولى، فقد بنيت الحضارة العربية على ضفاف نهر النيل، ونهري دجلة والفرات، وبنيت الحضارة الصينية على ضفاف نهري واي Wei والنهر الأصفر Yellow River، كذلك تضم الصين والعالم العربي مساحات واسعة من الصحاري، وما يرتبط بها من واحات، واقتصاد رعوي، وكانت الصين، إبان الفتوحات الإسلامية الأولى، من اكثر بلدان العالم تطورا في مجال التقدم العلمي، والإنتاج الثقافي

---

[١] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٩-١٠
للمزيد من الاطلاع أنظر: جعفر كرار أحمد، العلاقات التاريخية بين شبه الجزيرة العربية والصين منذ ظهور الاسلام وحتى أوائل القرن العشرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد٩٢ (٢٤)، ص ١٤٥-١٧٠. و كذلك أنظر: محمد تواضع، الصين والاسلام، القاهرة، ١٩٤٥

[٢] مسعود ضاهر، العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق، مجلة الطريق، عدد ٥، أيلول –تشرين أول ١٩٩٩، ص ٥٧.
ويؤكد تشن تشي في كتابه "الصين ١٩٩٧" والذي صدر بالعربية عام ١٩٩٧، ان هناك عشر قوميات صينية مازالت تدين بالاسلام حتى الآن وهي: هوى والويغور والقازاق والقرغيز والتتار والاوزبك والطاجيك ودونغشيانغ وسالار وباوان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والفني، ومع ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، تلاقت الثقافتان على قاعدة صلبة من التفاعل الإيجابي، فهما تتشابهان في بعض الجوانب، وتتمايزان في جوانب اخرى[١].

وقد نقل الرحالة العربي الشهير ابن بطوطة في كتابه عن رحلته إلى الصين "تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار" بعض مظاهر الحياة التي عايشها في الصين خلال العصر الوسيط، مما يدل على أن الصين كانت للعرب قريبة ثقافياً وتجارياً وتاريخيا[٢].

وقد ازداد التفاعل الثقافي بين الصينيين والعرب عمقا، بعد أن قامت بعض الجماعات الصينية المسلمة، بنقل بعض المؤلفات والخبرات الطبية والعلوم من الصينية إلى العربية، ومع بناء الدولة الإسلامية، وازدهارها الحضاري، استفاد الصينيون من تقدم العرب في علم الفلك والتقويم الزمني وعلم الحساب. و يكفي التذكير أن كثيرا من المواد الطبية العربية، قد دخلت إلى اللغة الصينية بمصطلحاتها العربية المحرفة مثل: المر moyo والحلبة Hulupa والترياق TiyehKai والأفيون Ahfujung. يضاف إلى ذلك، طرق علاج استخدمها العرب في مجال الجراحة البشرية ومعالجة الأوبئة والحميات، ونقل الكتب الطبية العربية إلى الصينية، ومنها كتاب (قانون الطب) لابن سينا، والكثير من الكتب الطبية المترجمة من اليونانية إلى العربية[٣].

فبحق كان للعرب الكثير من الآثار والمآثر في الصين عبر التاريخ سواء الاتصالات العربية الصينية من رحلات استكشافية، أو في دخول الإسلام، أو نقل العلوم الفلكية والطب والعلوم الهندسية، ومجالات الحكم والإدارة الى الصين[٤].

وفي الفترة الممتدة من أوائل القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر، اتسمت هذه المرحلة –التي يمكن تسميتها بالحقبة الاستعمارية–، بتأثر العلاقات العربية الصينية ببداية الغزوات الاستعمارية، ذلك أن مجيء الاستعمار الهولندي في جزر الهند الشرقية (اندونيسيا)، والاستعمار البرتغالي إلى الشواطئ الغربية للهند والمحيط الهندي والبحر الأحمر، ثم هيمنة الدولة العثمانية على العالم العربي، خلال الحقبة التاريخية ذاتها، كل ذلك اضعف التعامل العربي الصيني المباشر، حيث انشغلت الصين بمواجهة الحملات الاستعمارية الأوروبية واليابانية، كما دخل العالم العربي في فترة عزلة طويلة نسبيا في الإطار العثماني[٥]. وفي هذه المرحلة تعرضت التجارة بين الجانبين العربي والصيني لخسائر فادحة، بسبب حالة التقسيم الاستعماري التي تعرض لها العرب والصينيون، وبسبب احتكار القوى الغازية للعلاقات والتجارية في المنطقة[٦].

---

[١] مسعود ضاهر، العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق، مجلة الطريق، عدد ٥، أيلول –تشرين أول ١٩٩٩، ص ٥٨.

[٢] عبد الله شقرون، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٢٢

[٣] مسعود ضاهر، العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق، مجلة الطريق، عدد ٥، أيلول –تشرين أول ١٩٩٩، ص ٦١.
للمزيدمن الاطلاع، أنظر:
Mohammed Makein, Sino-Arab Friendship: Yesterday and Today, P 17-18

[٤] لمزيد من التفاصيل أنظر: علي لي تشين تشونغ، آثار العرب ومآثرهم في الصين عبر التاريخ. و محمد حور، آثار ومآثر العرب في الصين، بحثان في المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨.

[٥] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٠

[٦] نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد سيطرة الأتراك العثمانيين على الولايات العربية، ثم اشتداد الضغط الأوروبي للسيطرة عليها في القرن التاسع عشر من جهة وسيطرة الدول الأوروبية على الصين منذ عام ١٦٤٤ وفرض الاتفاقيات المذلة عليها من جهة أخرى، ضعفت الروابط الدينية بين المسلمين الصينيين والمسلمين العرب، إلى أن أعيد التواصل بشكل جماعي بعد الحرب العالمية الأولى حين بدأ الطلبة المسلمون الصينيون يؤمون الأزهر طلبا للعلم ومنهم من يزوره لفترة من الزمن وهم في طريقهم إلى الحج[١]. وابرز سمات التفاعل الثقافي في تلك المرحلة ترجمات متنوعة للقرآن الكريم إلى اللغة الصينية مع شروح لجلال الدين السيوطي، وترجمت كذلك بعض الكتب الدينية الإسلامية إلى الصينية لكي يستفيد منها رجال الدين والفقه والقضاء من المسلمين الصينيين. وبعد انهيار السلطنة العثمانية تزايد عدد الطلبة الصينيين في جامعة الأزهر فجاءتها للدراسة عام ١٩٣١ بعثة أولى ضمت خمسة طلاب. ثم تتابعت البعثات حتى البعثة السادسة عام ١٩٣٨ وبلغ عدد طلابها الإجمالي حوالي ٤٠ طالبا، شكلوا بداية الدراسات المنتظمة للعلوم الإسلامية للصينيين المسلمين، والنواة الأولى للنهضة الثقافية الإسلامية والعربية في الصين في العصر الحديث، وحملت رايات التجديد والتطوير الثقافي والفكري في الصين خصوصا في أوساط المسلمين الصينيين[٢].

وقد كانت المراكز العلمية التي أقامها العرب المسلمون في مدن بخارى، وسمرقند، ولانشو Lanchow تثير اهتمام العلماء الصينيين. وقد ترجمت الكثير من الكتب العلمية المنشورة بالعربية، وهي من تأليف العرب وغير العرب، إلى اللغة الصينية. وكانت المساجد مراكز لنشر العلم والتربية والثقافة، حيث كانت تعنى وبشكل خاص بتعليم اللغة العربية ومبادئ الدين الإسلامي عبر الكتاتيب أو المدارس الملحقة بمساجد القرى[٣].

[١] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٣٣-٣٣٤

[٢] أنظر لي تشين تشونغ، الثقافة العربية والثقافة الصينية، دراسة مقارنة في الثقافة العربية والثقافات الأخرى: حوار الأنداد، وهو يشير إلى اصدار عشر ترجمات للقرآن الكريم في الفترة ما بين ١٩٢٧ و ١٩٩٠، ص ٢٠٢-٢٠٧

[٣] مسعود ظاهر، المصدر نفسه، ص ٣٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: العلاقات العربية الصينية في التاريخ الحديث والمعاصر

في العصر الحديث تعرضت الصين والدول العربية لعدوان الدول المستعمرة الغربية، مما أدى إلى اضطراب شديد في التبادل، وحدوث انقطاع في العلاقات بينهما[١].

فمنذ مطلع القرن التاسع عشر، قرن الاستعمار المباشر، تعرضت كل من الصين والولايات العربية، لغزوات استعمارية أوروبية متلاحقة، وخضعت الغالبية الساحقة من الأراضي الصينية والعربية للسيطرة الأجنبية، ولفترات زمنية طويلة، وفرضت عليها اتفاقيات تجارية مجحفة، ضربت البنى الأساسية للإنتاج المحلي، ولقوى الإنتاج، كالاتفاق العثماني – البريطاني لعام ١٨٣٨، واتفاقيات سايكس – بيكو لعا م ١٩١٦على الجانب العربي، وما سمي باتفاقية الأفيون، أو اتفاقية نانكينغ Nanking لعام ١٩٤٢ على الجانب الصيني[٢].

وقد لعبت خبرة الصين في التعامل مع الدول الأخرى، دوراً واضحاً في صياغة السياسة الخارجية الصينية، وتشكيل الثقافة السياسية الصينية، فهذه الخبرة المريرة التي تمثلت في شكل انتهاكات وحروب واسعة النطاق لبلادهم ، عانى منها الصينيون خلال القرنين الماضيين من قبل الدول الأجنبية، على اختلاف قربها، أو بعدها الجغرافي من وطنهم، ومن أبرزها حرب الأفيون مع بريطانيا (١٨٣٩–١٨٤٢) والتي تنازلت الصين بعدها عن هونج كونج، وفي حربيها مع اليابان في عامي ١٨٩٤–١٨٩٥، وفي مطلع الثلاثينات في القرن العشرين[٣].

كما لعبت الحضارة الصينية المدعمة بتعاليم الكونفوشيوسية، والمتضمنة بضرورة الاعتماد على النفس، دوراً في تدعيم المجتمع الصيني بالقوة ذاتية، والثقة والاعتزاز بالنفس، كلها عوامل أهلت الصين لتصبح قوة حضارية تضاهي الحضارات الكبرى في العالم، وبدولة عريقة من بين معالمها سور الصين العظيم والفلسفتان الكونفوشيوسية والماوية[٤].

وحتى الماركسية، لم يقتنع بها الصينيون كفكر غربي، بل تقبلوها كإنجاز، قامت به الثورة الروسية (أكتوبر ١٩١٧)، بقيادة لينين ضد الأفكار الغربية الرأسمالية، التي كانت سببا في محاولة تدمير العقول الصينية بالأفيون (Opium)، واختراق الدولة والحضارة الصينية

---

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٧

[٢] مسعود ضاهر، العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق، مجلة الطريق، عدد ٥، أيلول –تشرين أول ١٩٩٩، ص ٦٢.

[٣] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٤٧

والجدير بالذكر ان الجذر التاريخي لتلك الخبرة السيئة بدأ في أواخر القرن الثامن عشر، حيث بدأت رؤوس الأموال الأجنبية ولا سيما البريطانية تغزو الصين، والتي اصطدمت بانغلاق السوق الصيني على منتجاته، وعجز تلك الاستثمارات عن ايجاد سوق لمنتجاتها، فاستغلت بريطانيا تلك الفترة من ضعف الحكومة الصينية، وقامت بتهريب الأفيون للصين، حتى بلغ معدل تصدير الأفيون سنوياً لها أكثر من ٣٠ ألف صندوق، بقيمة ٢٠ مليون دولار أميركي، فيما عرف بحرب الأفيون

[٤] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٥١-٥٢

ولتفاصيل أكثر حول الموضوع، أنظر: وو بن، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي، عالم المعرفة، ١٩٩٦

- يعد كونفوشيوس، الذي ولد عام ٥٥١ قبل الميلاد، زعيم حكماء الصين القدامى، فقد أسس مدرسة دينية ساد نفوذها الشعب الصيني لمدة أكثر من ٢٥ قرناً ولغاية الآن، ولكن المنافس الأول للكونفوشيوسية كان المذهب البوذي الذي ظهر في الهند في القرن الخامس قبل الميلاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاحتلال المباشر وغير المباشر لكثير من الأجزاء والمناطق الصينية، بمعنى أن الماركسية مورست في الصين بتبني الخصائص الصينية العريقة للشعب الصيني (تصيين الماركسية)[١].

ولعل شعور الصينيين بالتخوف من الاختراق الأجنبي لبلدهم، لم تكن نابعة من قناعة ذاتية، أو رد فعل طبيعي، بل كانت نتيجة لواقع اليم عاشته الصين، من توسع للمغول الى الاستعمار الأوروبي (بريطانيا , ألمانيا و فرنسا) والاحتلال الياباني، ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على الصين، والتهديدات والحصار المستمر عليها بعد الثورة، ومازالت الصين تعاني من آثار الهيمنة والاحتلال ولعل تايوان نموذجا لذلك. وحتى الاتحاد السوفيتي رغم توافقه الأيديولوجي، فانه عمليا مارس حصارا على الصين، خاصة في الستينات، بتبنيه لسياسة التعايش والهدنة مع المعسكر الرأسمالي، ودخوله في حرب حدودية مع الصين سنة ١٩٦٩[٢].

فالمعاناة من الحصار، والتهديد من طرف القوى الكبرى بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة، دفعت الصينيون لتطوير منظورهم العالمي، منطلقين من مبدأ رفض القوة والهيمنة من طرف القوتين الكبريين، وتقديم نظرة جديدة في العلاقات الدولية منذ نهاية الستينات، تتضمن تقسيم العالم الى ثلاث وحدات سياسية (نظرية العوالم الثلاثة)[٣]. في محاولة كسب دول العالم الثاني لاتخاذ مواقف سلبية تجاه القوتين الكبريين .

وقد تمخض ذلك عن شعور راسخ لدى الصينيين بالخطر من الخارج، وضرورة الترابط الشديد في مواجهته، وقد يتسق هذا الأمرمع تفسير بعض المؤرخين من أن وجود سور الصين العظيم، دلالة على رغبة الصينيين القديمة في الانعزال عن العالم الخارجي[٤].

---

[١] أنظر تحليلاً مختصراً للموضوع في:
Hardan, Introduction to China, London, Anglo Chinese Education Institute, 1997.
كذلك أنظر أطروحة الدكتوراة لاسماعيل دبنشي:
Ismail Debenche, The Role of China in International Relations: The Impact of Ideology on Foreign Policy with Special Reference to Sino-African Relations (1949-1986) a Ph. D. Thesis (York: University of York, 1987, PP 35-105

[٢] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٥٢

[٣] حول نظرية العوالم الثلاثة من المنظور الصيني الرسمي، أنظر خطاب دانغ كسياو بينغ، رئيس البعثة الصينية في الجلسة الخاصة للأمم المتحدة في: Beijing Review, N°17, (12 April 1974) PP 1-11
وللمزيد من التفاصيل أنظر:
New Cheng C. King, China and The Three Worlds, A foreign Policy Reader (New York: M. E. Shape, 1979)

[٤] عزة جلال هاشم، الثقافة السياسية الصينية، السياسة الدولية، عدد١٣٢، ص ٨١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: العلاقات العربية الصينية في فترة الحروب العالمية

كانت العلاقات في بدايتها، خاصة وأن أوضاع الشرق الأوسط قد تغيرت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وفي هذه الفترة، ظهرت حركات التحرير القومية، لأن بريطانيا وفرنسا أرادتا استمرار استعمارها، مما أثار مقاومة الشعوب العربية، وعندما ضعفت بريطانيا وفرنسا، واهتزت مكانتهما الاستعمارية، سعت أمريكا لتحل محلهما، فتنازعوا أحيانا وتعاونوا أحيانا أخرى، وفي هذا الجو السائد انفجرت الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وأصبحت الأوضاع في الشرق الأوسط غير مستقرة بشدة[١].

كما أن الوضع لم يكن أقل توتراً في داخل الصين في تلك الحقبة، فالجيش الصيني الذي تكون في ظل الكفاح من أجل إلغاء الامتيازات الأجنبية، والقضاء على حكم المانشو –والذي استمر من ١٦٤٤–١٩١١– خلق حالة من عدم الاستقرار طيلة النصف الأول من القرن العشرين، حيث تمثلت التكوينات شبه العسكرية في الصين من عصابات حرب، وثوار، وجماعات عسكرية، وجمعيات سرية، حتى أن الفترة ما بين ١٩١٧–١٩٢٧ سميت بعصر أمراء الحرب، وحتى إعلان جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ لم تعرف الصين جيشاً موحداً يمارس التقاليد العسكرية المنتظمة، ويعمل على خلق الاستقرار في البلاد[٢].

لقد تسبب ضعف التنظيم الموجود في الجيش الصيني، وغياب التنسيق في كثير من الأحيان، في خلق حالة من عدم التوحد في التوجهات، إلا أن مبدأ وحدة الأراضي الصينية، ووحدانية تمثيل حكومة بيجين، اكتسبت صفة القدسية، للجيش والشعب الصينيين، سواء داخل حدود جمهورية الصين الشعبية أو خارجها، وكان الزعيم ماو قد تبنى هذا الشعار ، وتمسك به بصورة متواصلة، منذ انتصار ثورته عام ١٩٤٩، وفرار خصمه حينذاك تشانج كاي تشك إلى جزيرة فرموزا، وإعلانه من هناك قيام جمهورية الصين الوطنية، التي عرفت فيما بعد باسم تايوان[٣]. ولعل هذا ما يفسر دعم حكومة جمهورية الصين الشعبية بقيادة الزعيم ماو، لحق الدول والشعوب في التحرر والاستقلال والوحدة. وقد شهدت الصين، منذ سقوط الإمبراطورية عام ١٩١١ حتى عام ١٩٤٩، فترة اضطرابات وحروب أهلية واستعمار، وتعتبر من أسوأ الفترات التي مرت بها الصين[٤].

---

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٧-٦٨

[٢] معتز محمد سلامة، الجيش وصناعة القرار في الصين، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ٦٥

[٣] وليد ناصر، ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ٨٥
من الجدير ذكره أنه كثيراً ما تنقل خطأ كلمة "بيجين" إلى "بكين" في اللغة العربية

[٤] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٣٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تستطع الصين حينئذ إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية، وذلك إما بسبب سياسة العزلة التي تبنتها الصين، أو بسبب وضع الدول العربية التي كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة ومشغولة بمقاومة حكم بريطانيا وفرنسا، وتقاتل من أجل الاستقلال الوطني[١].

و خلال فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين، تحسنت العلاقات العربية الصينية، مع تصاعد حركات التحرر الصينية والعربية، وقد امتدت هذه المرحلة حتى الثورة الصينية سنة ١٩٤٩، وقد شهدت هذه المرحلة تأسيس جمهورية الصين، ثم استقلال بعض الدول العربية، ولكن كلا الطرفين وخاصة في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية كان منشغلا بقضاياه وهمومه الداخلية فالصين منشغلة بالوحدة الصينية، والبلدان العربية منهمكة في بناء الدولة العربية[٢].

ولكن هذا الانشغال من قبل الطرفين كلاً بقضاياه وهمومه، لم يمنع من ظهور التفاعل السياسي والدبلوماسي في تلك العلاقات . فقد تبادلت بعض الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين أهمها مصر سنة ١٩٢٨ والسعودية سنة ١٩٣٦ كما انه أثناء مناقشات الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية عامي ١٩٤٧ , ١٩٤٨ اتخذت جمهورية الصين موقفا محايدا حين امتنعت عن التصويت على مشروع قرار تقسيم فلسطين، وطالبت بتسوية تفاوضية بين العرب واليهود لا يتم فرضها بالقوة[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني: العلاقات العربية الصينية بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩

مرت العلاقات بين الصين والشرق الأوسط في الفترة بين تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ ولغاية الآن بعدة مراحل متتالية، أهمها:

أولاً: العلاقات العربية الصينية من بداية قيام الصين الشعبية عام ١٩٤٩

ومع إعلان ماوتسي تونج[٤] عن قيام جمهورية الصين الشعبية على أساس الفكر الماركسي عام ١٩٤٩ [٥], في محاولة إجراء تغيير جذري للمضمون السياسي الاقتصادي والاجتماعي التقليدي للحياة في الصين، هذه المحاولة التي ما زال بعض آثارها قائمة إلى اليوم لإحلال ثقافة سياسية جديدة محل الإرث التقليدي، الذي كان أحد أهم محاوره الاعتقاد بان الصين هي المملكة

---

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨
[٢] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٠
[٣] المصدر نفسه، ص ١٠-١١
وللمزيد من الاطلاع أنظر: شاكر الدبس، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة، ص ١٢٢،و ص ٤٦٨-٤٧٦
[٤] يشير الدكتور وليد ناصر أن الاسم الصحيح هو "ماوزي دونج" وليس "ماوتسي تونج" كما هو شائع خطأ عند نقله للعربية، المصدر: وليد ناصر، ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ٨٥
[٥] حيث قام الرئيس ماوتسي تونج في ١٩٤٩/١٠/١ بالوقوف عند (بوابة السماء) في ميدان تيانمان في بكين معلناً قيام النظام الشيوعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوسطة المكتفية ذاتيا , ولذا لا حاجة بها لإقامة علاقات مع دول العالم الأخرى , مما شكل عائقا أمام قيام علاقات لها مع دول العالم على نحو حديث[١].

ومع هذا الإعلان تعرضت الصين لمجموعة من الضغوط , وبدأ فصل آخر من التعسف الأجنبي معها، كحرمانها من التمثيل في الأمم المتحدة، وعضوية مجلس الأمن، إلى جانب الضغوط الاقتصادية، والتي تمثلت بإيقاف المعونة الأميركية للصين، ومنح مساعدات اقتصادية أميركية للدول المجاورة للصين، لتطويق الأيديولوجية الشيوعية الصينية ومنع انتشارها خارج حدود الصين، بالإضافة إلى توقف المساعدات السوفيتية للصين منذ عام ١٩٥٨ بسبب الخلاف حول تطبيق الأيدولوجية[٢]. وفي ظل هذه الظروف الجديدة،اضطرت الصين أن تتبنى سياسات العزلة في ضوء استراتيجية الاعتماد على الذات لتحقيق النهضة الكبرى [٣]. فقد أدى ذلك الواقع إلى احتفاظ الصين بثقافتها دون تهجين مع الثقافات الأخرى، وخاصة الغربية، ولعل ذلك كان وراء دعوة الصين احترام خصوصية الدول، وخصوصية مجتمعاتها.

فعلى الرغم من اعتماد مبادئ الماركسية التي اصطبغت حتما بتعاليم ونهج ماوتسي تونج الثوري، كثورة الفلاحين اكثر منها ثورة الطبقة العاملة، ثورة أرياف لا ثورة مدن، الأمر الذي يفسر استمرار الثقافة التقليدية للشعب الصيني المتسامح إلى اليوم، ومع قيام الثورة الماوية، عادت البلاد مرة أخرى إلى تركيز السلطة في رأس الدولة، التي اعتمدت الشيوعية بمضمونها الماركسي الاجتماعي، الذي تسمو فيه قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية على أي قيمة أخرى كعقيدة اجتماعية، وقد اختلفت الشيوعية في الصين عن تلك في الاتحاد السوفيتي، حيث لم تكن هنالك محاولة جادة للقضاء على ارث التسامح التقليدي الصيني أو البراغماتية، بالإضافة إلى الابتعاد عن اللجوء إلى العنف قدر المستطاع، وقد انعكس ذلك وبشكل كبير على الطريقة التي انتهجت بها الصين سياستها الخارجية مع دول العالم ومنها البلدان العربية[٤].

وقد رفعت الاشتراكية الصينية مبدأ "ديكتاتورية الشعب الديموقراطية"، بمعنى الديموقراطية للشعب، والديكتاتورية للعدو، وقد جعل ماو من العقيدة الشيوعية، مؤشرا مرنا تهتدي به الدولة لأغراض التنمية، ودفع عجلة التغيير، على عكس ما حصل في الاتحاد السوفيتي، حيث حاولت اللينينية الستالينية هندسة المجتمع ليتطابق مع متطلبات العقيدة، وليس عكس ذلك[٥].

---

[١] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص٢٣٨

[٢] عزة جلال هاشم، الثقافة السياسية الصينية، السياسة الدولية، عدد١٣٢، ص ٨٣

[٣] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ٨

[٤] كامل أبو جابر، المصدر نفسه، ص٢٣٨

[٥] عزة جلال هاشم، المصدر نفسه، ص ٨١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالصين الشعبية، دولة اشتراكية عقيدتها السياسية الماركسية اللينينية، وما أضافه إليها ماوتسي تونج من خلال تجربته. والبعد الأيدلوجي وسيلة من وسائل سياستها الخارجية، وفقاً للقاعدة التي تقول " السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية بوسائل أخرى[١].

فتحليل القادة الصينيين للنظام الدولي القائم، وللقضايا الحيوية، وللأحداث التي تجري، ينبع من العقيدة السياسية للنظام، ويتبع ذلك بالطبع تحديد المصالح، ويقول ماوتسي تونج في هذا الصدد "انك تستجيب لجانب واحد، هذا بالضبط ما تستطيع أن تفعله .. والشعب الصيني يستند إما لجانب الاستعمارية أو الاشتراكية، ومن المستحيل عليه أن يقف بين الاثنين، وليس له من طريق ثالث، ونحن عالمياً ننتمي للجبهة المناوئة للاستعمار"[٢].

فالدبلوماسية الصينية، قامت في أحد أبعادها الثابتة، منذ الثورة الشيوعية على اعتبار الصين واحدة من الدول النامية[٣]، وسعت الصين لتجسيد ذلك، من خلال علاقاتها مع هذه الدول بصفة جماعية، من خلال حركة عدم الانحياز في بداياتها، ومن خلال علاقاتها الثنائية مع هذه الدول[٤].

وتشير الدراسات إلى أن الشرق الأوسط احتل مكانة ثانوية في سياسة الصين الخارجية، فقبل مؤتمر باندونج عام١٩٥٥، كانت الصين دولة إقليمية آسيوية، ولكنها بعد دخولها المعترك الدولي، اصبح الشرق الأوسط ذا أهمية خاصة لها . ويعزى تأخر الصين في الاتصال بدول المنطقة الى الأسباب التالية[٥] :

أولا: كانت المنطقة تقليديا ضمن النفوذ الغربي .

ثانيا: كانت مساعي الاتحاد السوفييتي قد أغنت الصين عن التدخل، إذ أن بكين كانت تعترف بقيادة موسكو للاشتراكية، ولما كانت منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية حيوية للاتحاد السوفييتي، بسبب قربها الجغرافي فان موسكو بذلت جهودا جبارة للاستفادة من المنطقة سياسيا وعسكريا واقتصاديا . ولم تكن المنطقة ذات أهمية استراتيجية للصين بسبب بعدها الجغرافي.

رابعا : لم تكن إمكانيات الصين الاقتصادية والسياسية تمكنها من التورط في منطقة شبة مجهولة بالنسبة لها . ولهذا اكتفت بتقديم اليسير من المساعدات المادية.

يقول الأستاذ جاو دونح جانج، مدير دائرة دراسات العلاقات الدولية في معهد الدراسات غرب آسيا وأفريقيا في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، انه على الرغم من أن العلاقات العربية الصينية ابتدأت ابان عهد سلالة الهان الحاكمة، قبل حوالي ألفى عام، إلا أن الشرق الأوسط بالنسبة الى الصين الحديثة، كان مكانا بعيدا غير معروف للدولة الصينية، وكذلك على صعيد الدراسات الأكاديمية ولم يكن محط اهتمامهم[٦].

---

[١] R.G. Boyd, Communist China's Foreign Policy, P 35 and above

[٢] ألن وتنغ، السياسة الخارجية للصين الشيوعية، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ص ٤١٥
للمزيد أنظر: وليد ناصر، ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ٨٥-٨٨

[٣] وللمزيد من الاطلاع حول موقف الصين من اعتبار نفسها من الدول النامية أنظر: اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٥٦-٥٧ والملاحق المهمة المرفقة مع الدراسة حول الصين وعالم الجنوب

[٤] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٧١

[٥] محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، ص ١٠٤

[٦] Xiadong Zhang, China's Interests in The Middle East: Present and Future, Middle East Policy, Vo. VI, Nº 3, February, 1999, PP 150-159.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تأثرت الدول العربية المستقلة، كنتيجة لتأثرها بالاستعمار، بالأنظمة السائدة في بريطانيا وفرنسا، في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والدبلوماسية، وكانت تنقصها المعرفة بالصين الجديدة، التي اصبح يقودها الحزب الشيوعي الصيني، بل اتخذت بعض الدول موقف العداء، ولم ترغب في قطع العلاقات مع تايوان، ولم تعترف بالصين الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، الا إسرائيل يوم ١٩٥٠/١/٩ [١]. وفي شهر أب عام ١٩٥٠، أصدرت جامعة الدول العربية قرارا باستمرار اعترافها بجمهورية الصين (تايوان)، كممثلة شرعية للصين، وليست جمهورية الصين الشعبية الجديدة[٢].

وبالنسبة للصين اضطرت في بداية تأسيس الدولة إلى التركيز على الشؤون الداخلية بسبب حاجتها إلى إحداث نهضة في البلاد، بالإضافة إلى انفجار الحرب الكورية، وتوتر الأوضاع في مضيق تايوان. ولم تقم الصين هيكل تمثيلها الدبلوماسي الكامل، ماعدا إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى وبعض الدول المجاورة. كان موقف الصين من البلدان العربية في هذه المرحلة، هو تأييد نضال الشعوب العربية، ضد الإمبراطوريات والاستعمار، من اجل الحصول على التحرر الوطني، ولامت الصين الاستعمار لاغتصابه المنطقة العربية، واتخذت سياسة الانتظار والترقب في كثير من الأحيان من النزاع العربي الإسرائيلي، وزادت تبادلها مع دول المنطقة، وبذلت الجهود للتوصل إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية معها[٣].

فبعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين الشعبية، وانقسام الصين إلى دولتين: الصين الشعبية، والصين الوطنية، وقفت معظم الدول العربية لعدة سنوات، إلى جانب الصين الوطنية المدعومة من الغرب، وذلك تحت ضغط التهويل بالخطر الشيوعي من جهة، والضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، وفي الوقت ذاته، بدأت الدول

---

[١] لم يكن عمر إسرائيل سوى عام واحد حين أعلن ماوتسي تونج قيام الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وما تم هذا الاعلان حتى كانت إسرائيل أول دولة تعترف بها بالشرق الأوسط، وثامن دولة خارج الكتلة الشيوعية، وظل هذا الاعتراف غير رسمي حتى تاريخ ١٩٥٠/١/٩، عندما أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية اعترافاً قانونياً وكاملاً بالصين الشعبية التي لم تبادل إسرائيل الاعتراف نفسه.
وللمزيد حول العلاقات الصينية الإسرائيلية، أنظر: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٧-١٤٤. وكذلك أنظر: سعيد عكاشة، مستقبل العلاقات الإسرائيلية الصينية، السياسة الدولية،عدد ١٤٥، ص ١٠٢-١٠٥. وأنظر أيضاً: أحمد الخلايلة، العلاقات الصينية الإسرائيلية، ط ١، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠، عمان.

[٢] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨
جاء تصويت الجامعة العربية(اللجنة السياسية) في شهر آب عام ١٩٥٠ لصالح الاعتراف بالمجموعة الحاكمة في تايوان، بدلاً من الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية تحت ضغوط غربية كبيرة. وللمزيد حول الموضوع، راجع:
Harris, Lillian Craig, China Considers the Middle East, I.B., Tauris & Co Ltd. Publishers, London, New York, 1993, P 81.

[٣] Xiadong Zhang, China's Interests in The Middle East: Present and Future, Middle East Policy, Vo. VI, Nº 3, February, 1999, PP 159-164.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية تنال استقلالها السياسي، حتى تحررت جميعها باستثناء فلسطين المحتلة، واصبح كل منها عضوا في الأمم المتحدة[١] .

والملفت للانتباه أن حكومة تايوان كانت قد أعلنت اعترافها بدولة إسرائيل بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢، وكان (أبا ايبان) يرى أن هناك التزاماً على إسرائيل نحو تايوان، لموقفها الإيجابي أثناء مناقشة طلب إسرائيل الانضمام إلى الأمم المتحدة في شهري آذار وأيار عام ١٩٤٩، إلا أن إسرائيل أعلنت اعترافها بجمهورية الصين الشعبية، ويقف وراء هذا القرار الإسرائيلي عدد من العناصر يمكن إجمالها بما يلي[٢]:

١. حقيقة انتصار الثورة الشيوعية، وسيطرتها على الأراضي الأصلية للصين، تعد من أهم العوامل التي احتلت مكانة الصدارة في أذهان صانعي القرار الإسرائيلي.

٢. ترى إسرائيل أن الاعتراف بالصين، لا يعني الموافقة على نظامها السياسي، أو الاعتراف بأيدولوجيتها، كما ذكر (والتريتان)، أول مدير لوزارة الخارجية الإسرائيلية "لا يمكن أن يكون هناك شك أن في حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الفعلية للصين القارية، فضلاً عن ذلك، فان النظام السياسي الداخلي للصين أمر لا يهم إسرائيل، مثله كمثل النظام السياسي الداخلي لسويسرا أو السويد"[٣].

٣. تشعر إسرائيل بأنه لا يوجد أي التزام نحو تايوان، يمنعها من الاعتراف بالصين الشعبية، مع أن تايوان كانت قد أعلنت اعترافها بإسرائيل كما ذكرنا.

٤. تستلزم "المصلحة الوطنية" لإسرائيل الاعتراف بنظام الحكم الفعلي في الصين، انطلاقاً من وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بأن ذلك يدعم مطالب إسرائيل بقبولها هي نفسها بصفة شرعية في المجال الدولي.

٥. ترى إسرائيل أن الاعتراف ينطلق من سياستها العالمية السائدة، ولا سيما مبدأ "عدم الانحياز" إلى أي من الكتلتين المتنافستين.

٦. أن الاعتراف بالصين يرضي المطالب الصريحة لحزب مابام اليساري الاشتراكي، الذي كان يمثل ثاني أكبر قوة سياسية منظمة في إسرائيل في ذلك الوقت.

٧. تزعم إسرائيل، أن هناك طائفة يهودية في الصين، ويجب حمايتها وحماية مصالحها.

---

[١] مسعود ضاهر، العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق، مجلة الطريق، عدد ٥، أيلول –تشرين أول ١٩٩٩، ص ٦٢.

[٢] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٧-١٢٨. وللمزيد وأنظر أيضاً: أحمد الخلايلة، العلاقات الصينية الإسرائيلية، ط ١، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠، عمان.

[٣] Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977), P39

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الإمارات العربية المتحدة
مركز المعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان لموقف إسرائيل صدى حسن لدى الصين، حيث رد السيد شو أن لاي رئيس مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني فورا بالترحيب والشكر، وبعد ذلك اتصلت الصين وإسرائيل لاقامة العلاقات الدبلوماسية، ولكن هذه الاتصالات توقفت بسبب ضغط أمريكا، وفي عام ١٩٥٤ عاود الطرفان الاتصالات، وطلبت إسرائيل بوضوح إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين، لكن الصين كانت قد عدلت سياستها تجاه الشرق ا لأوسط بعد مشاركتها في مؤتمر باندونج باندونيسيا، واهتمت بتطوير علاقات بالدول العربية، وردت سلبيا على طلب إسرائيل، إقامة العلاقات الدبلوماسية[١].

وبقي العامل الأميركي من أكثر العوامل السياسية، بل أقواها الذي فرض قيوداً على تطور العلاقات بين إسرائيل والصين، حيث شكلت الولايات المتحدة حاجزاً لمنع تطور هذه العلاقات[٢].

وقد تراوحت العلاقات العربية – الصينية على المستوى السياسي في هذه الفترة، بين التوتر والهدوء والتنسيق، ومرت هذه العلاقات عبر ظروف عديدة، كان لها أبلغ الأثر على تكوينها. وقد اختلفت المحددات التي حكمت التوجه الصيني تجاه العرب، عن المحددات التي حكمت التوجهات العربية تجاه الصين، وقد أفصح هذا التطور في العلاقات بين الطرفين، عن طبيعة العلاقة الجدلية بين التأييد الصيني للقضية الفلسطينية تحديداً، وبين الاعتراف العربي بالصين الشعبية التي أعلنت في عام ١٩٤٩[٣].

ويجب عدم إبعاد عام الشعور المشترك بين العرب والصينيين في العلاقات العربية الصينية، فرغم غياب التضامن والاتصال المباشر والمكثف في مواجهة الاختراقات والتهديدات التي كانت تمارسها القوى الاستعمارية الغربية على الوطن العربي والصين، فانه كان هناك شعور ومساندة عن بعد بين الشعبين والتي تجسدت وظهرت إلى الميدان بعد الثورة الصينية[٤].

وبعد ذلك دخلت العلاقات بين الصين والدول العربية عهدا جديدا، وعاد بالتدريج التبادل بينهما في المجلات السياسية والثقافية والاقتصادية.

---

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨

[٢] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٨

[٣] ولمزيد حول الموضوع انظر:

Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977), Cambridge University Press, 1979.

وسنتناول في الفصل القادم بالتفصيل موقف كلا الطرفين العربي والصيني من قضايا الطرف الآخر

[٤] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٥٩. للمزيد من الاطلاع أنظر: العرب والصين، من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أدركت الصين الشعبية الأهمية السياسية للبلدان العربية ، فقد سعت إلى كسب اعتراف وتأييد الدول الإفريقية والآسيوية لفك الحصار الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية، عبر سلسلة من الأحلاف العسكرية تمتد من اليابان حتى الشرق الأوسط[١]. فتبنت الصين قضايا التحرر الوطني والاستقلال والتضامن الإفريقي الآسيوي، ومقاومة كل أشكال الاستعمار، ولعب نجاح الثورة المصرية عام ١٩٥٢، الدور الأساسي في التقارب العربي – الصيني، إذ وقف الرئيس جمال عبد الناصر ضد هيمنة الغرب على المنطقة، وحرر قناة السويس من الاحتلال البريطاني، وكسر احتكار السلاح، وبنى السد العالي في أسوان بدعم سوفييتي، وشارك بنشاط في تأسيس وقيادة دول عدم الانحياز [٢].

لقد استهدفت السياسة الأميركية منع الصين من شغل عضويتها في الأمم المتحدة بدلاً من تايوان، ولا شك أن النظم العربية في بداية الخمسينات كانت واقعة تحت تأثير سياسات الدول الغربية، ولم تتخذ سياسة إيجابية تجاه بكين، ولكنها في الوقت نفسه لم تساند السياسات الأميركية[٣]. ومن الأمثلة التي تؤكد على ذلك أن غالبية البلدان العربية ومن بينها مصر وسوريا واليمن والسعودية، امتنعت عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على المشروع الذي تقدمت به الولايات المتحدة في شباط عام ١٩٥١، والذي كان يتهم الصين الشعبية بالعدوان، ويدين تدخلها في الحرب الكورية، وقد لاقى هذا الموقف العربي ترحيباً في بكين[٤].

وفي هذه الأثناء بدأت الصين القيام بأعمال من شأنها خلق تقارب مع العالمين الإسلامي والعربي، فقد أعلنت الصين في شهر كانون أول عام ١٩٥١، عن دعمها الكامل لقرارات الحكومة المصرية بإلغاء الاتفاقية الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦، واتفاقية السودان لسنة ١٨٨٩، ووصفت قرار الإلغاء بأنه طبيعي ومبرر ويتماشى مع المطالب المصرية في السيادة والاستقلال الكامل[٥].

كما قامت في سنة ١٩٥٢ بالسماح للمسلمين في أراضيها بالذهاب للحج عن طريق القاهرة، ونشرت كتاباً أكدت فيه على الحريات الدينية في الصين، ومساهمة المسلمين الصينيين في الثورة، وفي سنة ١٩٥٤، شرعت الصحافة الصينية بالكتابة عن نزاع مصر مع الدول الغربية، ورحبت بالتقارب الذي أظهره عبد الناصر مع الكتلة الشرقية وابتعاده عن الغرب[٦].

وفي شهر آب عام ١٩٥٤، أعلن الرئيس عبد الناصر في لقاء صحفي معه "بأن الصين الشيوعية، حقيقة لا بد أن يتم قبولها عالمياً"، وأضاف "أنها دعابة دولية أن يعترف بدولة قليلة السكان كفرموزا أي تايوان، ويتم تجاهل مئات الملايين من سكان الصين الحمراء"[٧].

---

[١] أنظر تفاصيل الاستراتيجية الأميركية وسياسة الأحلاف، في: جون فوستر دالاس: حرب أم سلام، ١٩٥٧

[٢] مسعود ضاهر، العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق، مجلة الطريق، عدد ٥، أيلول –تشرين أول ١٩٩٩، ص ٦٢.

[٣] Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977, P28

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٩

[٥] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٤٥
وللمزيد أنظر: Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977, P30

[٦] محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، ص ١٠٤

[٧] Yitzhak Shichor, Ibid, P32

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: العلاقات العربية الصينية بعد انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥

تعتبر هذه المرحلة – مرحلة التضامن الأفريقي الآسيوي، والتي بدأت مع انعقاد مؤتمر باندونج في شهر نيسان عام ١٩٥٥، هذا المؤتمر الأفريقي الآسيوي الأول، والذي مثل أول مؤتمر دولي للدول حديثة الاستقلال في أفريقيا وآسيا، وكان خارج نطاق المعسكرين الغربي والشرقي، وتعبيراً عن أحد مظاهر التغير في النظام الدولي، ومهد لظهور حركة عدم الانحياز فيما بعد. وقد جرت خلال هذا المؤتمر اتصالات مباشرة بين قادة البلدان العربية ورئيس وزراء الصين Zhu En Lai، وكانت من إيجابياتها، تأييد الصين للحقوق العربية في فلسطين، ورفضها الطلب الذي تقدمت به إسرائيل لعضوية المؤتمر[١].

لقد ساهم هذا المؤتمر بشكل حاسم في تقريب وجهات النظر بين الرئيس عبد الناصر والقيادة الشيوعية في جمهورية الصين الشعبية، وفي الواقع كان التنسيق الكبير الذي تم داخل أروقة المؤتمر قد بدأ منذ وصول الزعيمين Zhu En Lai وعبد الناصر إلى مطار رانجون في بورما، حيث رحب Zhu En Lai بحماس شديد بالرئيس عبد الناصر، ووجه له دعوة رسمية لزيارة جمهورية الصين الشعبية. وفي باندونج جرى تنسيق عالي بين مصر والصين، بل أن عبد الناصر نفسه كان قد اندهش للحماس الذي أظهره الوفد الصيني، لتأييد ودعم حركات التحرر الوطني في الجزائر والمغرب وتونس وفلسطين في نضالها من أجل الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية، وهي ذات القضايا التي جاء عبد الناصر إلى باندونج للبحث عن دعم لها[٢].

كما أن المباحثات التي أجراها عبد الناصر مع Zhu En Lai ساعدت مصر في حصولها على السلاح من الاتحاد السوفييتي، بعد أن رفضت الدول الغربية تزويده بها، وكانت هذه الخطوة بداية لتوثيق العلاقات بين مصر والدول العربية من جهة والصين ودول المنظومة الاشتراكية من جهة أخرى[٣].

وبحق تعتبر مساندة الصين للثورة الجزائرية، وحركات التحرر الوطني في المغرب العربي عام ١٩٥٤، ولقاء Zhu En Lai ورئيس وزراء الصين –الشخصية القيادية الثانية بعد ماوتسي تونج – مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائري في مؤتمر باندونج، أحداثا هامة في تاريخ العلاقات العربية الصينية المباشرة. كما

---

[١] Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977, P52

[٢] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢،، ص ١٤٦-١٤٧

[٣] وللمزيد من التفاصيل أنظر: تطور العلاقات بين مصر والصين في: محمد عبد الوهاب الساكت،العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين الشعبية بعد ٣٠ عاماً، السياسة الدولية، عدد ٨٥، ١٩٨٦، ص ١٥٤ وما بعدها

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن زيارة Zhu En Lai الى مصر, الجزائر , المغرب , تونس , والسودان في سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، حدث آخر جسد مستوى الاهتمام الصيني الكبير بالوطن العربي، وسجل المقاربة العربية الإيجابية تجاه الصين[١].

وغني عن القول أن موقف الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، المعادي للحقوق العربية، كان من بين الأسباب التي ساعدت على تحسين العلاقات العربية الصينية في تلك الفترة.

كانت القيادة الصينية ترى أن توثيق العلاقات العربية الصينية من شأنه أن يدعم حركات التحرر في العالم الثالث، ويضعف من قوى الاستعمار الغربي، ومن ناحية أخرى، فان بعض الدول العربية، رأت في الصين شريكا استراتيجيا مهما في إطار الحرب الباردة، فحينما رفضت الولايات المتحدة بيع السلاح لمصر الناصرية سنة ١٩٥٥، وبدا أن الاتحاد السوفييتي قد يشارك في فرض حظر على تصدير السلاح إلى الشرق الأوسط، لجأت مصر إلى الصين، للقيام بدور في كسر احتكار السلاح، ولعبت الصين دورا مهما في تسهيل عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر سنة ١٩٥٥[٢].

جميع الحقوق محفوظة

وبعد انفجار حرب الشرق الأوسط الثانية عام ١٩٥٦، المعروفة بحرب السويس، تغير موقف الصين تغيرا كبيرا تجاه النزاع العربي الإسرائيلي، فأيدت الصين بوضوح مصر عندما تعاونت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في الهجوم عليها، واستمرت الصين بعد ذلك في تأييد الدول العربية وشجعت حق الفلسطينيين في التحرر من الاحتلال الاسرائيلي[٣].

وأعلنت مصر اعترافها بجمهورية الصين الشعبية في ٣٠ أيار سنة ١٩٥٦، وتبادلت العلاقات الدبلوماسية معها، إلا أن دولا عربية أخرى، استمرت في تجاهل الصين الشعبية، رغم ان الأخيرة رفضت الاعتراف بإسرائيل ردا على إعلان إسرائيل المبكر الاعتراف بالصين الشعبية. وهكذا بدأت تتبلور مشاركة استراتيجية عربية صينية . اتسمت هذه المشاركة بأنها لم تشمل كل الوطن العربي حيث إن دولا عربية لم تعترف بالصين الشعبية إلا في مراحل متاخرة[٤].

لقد كان اعتراف مصر بالصين سنة ١٩٥٦ حدثا دبلوماسيا هاما، فلم يكن عبد الناصر مهتما بالقارة الآسيوية، بقدر ما كان يرغب في مواجهة واشنطن التي منعت عن مصر القروض والمساعدات لبناء سد أسوان، وليؤكد للولايات المتحدة أن شروط مصر لقبول المساعدات الغربية والأمريكية يجب أن تستند إلى واقع سياسة مصر، الذي يرتكز على الحياد والاستقلال،

---

[١] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٥٩

[٢] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١١

[٣] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢،، ص ١٤٧-١٤٨
أعلن الرئيس ماو في خطابه أمام المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي في أيلول عام ١٩٥٦، "أننا نؤيد بحزم القرار المصري القانوني والشرعي لاستعادة شركة قناة السويس، ونعارض بشدة أية محاولات للمساس بالسيادة المصرية، والقيام بعمل عسكري ضدها"

[٤] محمد السيد سليم، المصدر نفسه، ص ١١-١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل عبد الناصر اتخذ الصين مصدرا بديلا للأسلحة، ليكون خارج نطاق سيطرة الدول الكبرى أو الأمم المتحدة[١].

وقد جاء رد الفعل الصيني إيجابيا للغاية حيث أفردت صحيفة Jen Min Jih Pao الصينية افتتاحيتها للترحيب بالقرار المصري في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين، واعتبرته معبرا بصدق عن مشاعر الصداقة بين الشعبين الصيني والعربي، فالصين ومصر دولتان فتيتان، إلا انهما تنتسبان إلى حضارتين عريقتين وتعرضتا في الماضي إلى الاستغلال والسيطرة الأجنبية في المجالين الاقتصادي والثقافي[٢].

اعتبرت الولايات المتحدة القرار المصري بأنه ينطوي على تحد كبير للغرب[٣]، فكان رد الفعل الغربي لاعتراف مصر بالصين عنيفا، حيث كانت واشنطن تعتقد أن مصر دولة شبة مستقلة تقع ضمن دائرة النفوذ الغربي، وزاد من شدة وقع الخبر، إن السفارة في القاهرة لم تلمح لواشنطن بذلك مقدما . أما الصحافة البريطانية والفرنسية فحملت على عبد الناصر حملة شعواء . فبينما وصفته الصحافة البريطانية بأنه دكتاتور. ووصفه موليه رئيس وزراء فرنسا بأنه يقاسي من جنون العظمة[٤].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

بعد ذلك تقدمت العلاقات بين الصين والدول العربية، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول العربية، التي تعرفت عليها بعد مشاركتها في مؤتمر باندونج، ورغبت في تنمية علاقاتها معها. وفي هذه الفترة نشطت الحركات في الدول العربية للحصول على الاستقلال وتغيرت الأوضاع السياسية في بعض الدول[٥].

ويمكن لنا تحليل سبب العلاقات بين الصين ومصر الى الأمور التالية :

أولا: حصول مصر على دعم دولة كبرى للمساومة مع الغرب وحتى الاتحاد السوفييتي.

ثانيا: لما كان من المنتظر تغلغل الصين في القارة الإفريقية والشرق الأدنى فان العلاقات مع الصين ستكون الطريقة الفعالة لكبح جماح ذلك التدخل.

ثالثا: إدراك الصين أن الطريق لنشر نفوذها في إفريقيا والشرق الأدنى يجب أن يكون من خلال القاهرة.

رابعا: رغبة الصين في أن تحتل مكان الاتحاد السوفييتي كمدافعة عن الدول النامية وذلك من خلال تأثيرها على مصر وغيرها.

---

[١] محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، ص ١٠٦

[٢] مسعود ضاهر، العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق، مجلة الطريق، عدد ٥، أيلول –تشرين أول ١٩٩٩، ص ٦٣.

[٣] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢،، ص ١٤٦

[٤] محمد فضة، المصدر نفسه، ص ١٠٦

[٥] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا : رغبة الدولتين في طرد الإمبريالية من آسيا وأفريقيا، ومحاصرة مخطط والولايات المتحدة عام ١٩٥٧ والمتمثل في مشروع ايزنهاور المتضمن تقديم ما بين ٤٠٠ الى ٥٠٠ مليون دولار للدول العربية كمساعدة مالية بهدف التأثير على السياسات العربية لصالح المنظور والاستراتيجية الاميركية[١].

كان لعلاقات مصر مع الصين اكبر الأثر في تطور العلاقات العربية الصينية، كون مصر اكبر دولة في الشرق الأوسط، وبسبب أهميتها السياسية في المؤتمرات الآسيوية الأفريقية ومجموعة عدم الانحياز، ولأنها كانت تحكم من قبل مجلس ثوري منذ سنة ١٩٥٢ بدون انقطاع، وبسبب موقعها السياسي في العالم العربي، ويمكن القول أن مصر شكلت المنطلق الأول والأهم للعلاقات الصينية العربية .

لقد أصبحت الصين تلعب دورا هاما في السياسة الخارجية المصرية للأسباب التالية[٢]:

أولا: وضع مصر الدبلوماسي بالنسبة للدول العظمى وخاصة للدول الغربية.

ثانيا: موقع مصر السياسي في منظمة عدم الانحياز والحياد العربي

ثالثا: احتمال تقليد النموذج الصيني في التطور السياسي والاقتصادي المصري .

وفي الواقع فتح اعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية الطريق أمام الكثير من الدول الإفريقية للاعتراف بالصين وإقامة علاقات معها، والأهم أنه مهد الطريق أمام الدول العربية للتقدم إلى الأمام لتطوير علاقاتها مع الصين، فسارعت العديد منها إلى إقامة علاقات دبلوماسية، واقتصادية معها. فبعد مصر، تلتها سوريا ثم اليمن في عام ١٩٥٦، ثم أقام العراق والمغرب والجزائر والسودان علاقات معها عام ١٩٥٨، ثم الصومال عام ١٩٦٠، وتونس عام ١٩٦٤، ثم موريتانيا عام ١٩٦٥، والكويت ولبنان عام ١٩٧١، وجزر القمر عام ١٩٧٥، ثم الأردن عام ١٩٧٧، وبعده عمان وليبيا عام ١٩٧٨، وجيبوتي عام ١٩٧٩، ومن ثم الإمارات عام ١٩٨٤، وتبعتها قطر وفلسطين عام ١٩٨٨، والبحرين عام ١٩٨٩، وأخيراً السعودية عام ١٩٩٠، وبذلك أصبحت كافة الدول العربية ترتبط مع الصين بعلاقات دبلوماسية واقتصادية مهمة[٣].

وقبل هذه التواريخ، يمكن القول أنه ومنذ عام ١٩٥٥ أو بعد انعقاد مؤتمر باندونج، الذي يعد الحدث الفعلي للتلاقي العربي الصيني، بدأت العلاقات بين الطرفين بالتطور في جميع المجالات.

---

[١] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٧٩
وكذلك أنظر: جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٤٨- ١٥٧

[٢] محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، ص ١٠٦

[٣] وليد عوده، العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية، أوراق اقتصادية، عدد ١٢، ص ١٣٦-١٣٧. وكذلك أنظر: نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٧٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استمرت العلاقات العربية – الصينية في فترة الستينات وتطورت العلاقات في إطار مبادئ التحرر الوطني، وحق الشعوب في الاستقلال والحرية، وفي ظل التضامن الإفريقي الآسيوي، وشعارات مؤتمر باندونج، وقد ساندت الصين الدول العربية في مواجهة السياسة الأميركية، التي كانت ترمي إلى فرض الحصار عليها، بسلسلة من الأحلاف العسكرية منذ عام ١٩٥٥، والتي تمتد من الشرق الأوسط حتى اليابان، وحدد الرئيس ماوتسي تونج رؤيته السياسية للصراع الدائر آنذاك في الشرق الأوسط بعد تأميم قناة السويس على أساس المقولة التالية[١]:

"ظهر في نزاع الشرق الأوسط نوعان من التناقضات وثلاث قوى تناقض بين الدول الإمبريالية أي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبين الولايات المتحدة وفرنسا وتناقض بين الدول الإمبريالية والأمم المضطهدة، أما القوى الثلاث فهي الأولى الولايات المتحدة وهي اكبر الدول الإمبريالية والثانية بريطانيا وفرنسا وهما الدولتان الإمبرياليتان من الدرجة الثانية والثالثة هي الأمم المضطهدة".

لقد أدركت الصين منذ البداية، أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة لجميع العرب وتفهمت مدى الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، فروى احمد الشقيري عن لسان ماوتسي تونج عام ١٩٦٥ قوله[٢]:

" في عام ١٩٤٩ وبعد انتصار ثورتنا مباشرة، أرسلت إلينا إسرائيل تعرض علينا الاعتراف بها، ولكننا رفضنا هذا العرض، لأننا علمنا أن الأمة العربية كلها ضد إسرائيل، ونحن من جانبنا لا يمكن أن نعترف بإسرائيل، لأنها قاعدة للإمبريالية الأميركية والفرنسية والألمانية الغربية" .

ومع ذلك فان شؤون منطقة الشرق الأوسط، لم تحظى بالأولوية الكبيرة في سياسة الصين الخارجية، وأن موقفها في مؤتمر باندونج هدف أساساً الى توسيع دائرة معارفها، والشروع في أخذ مكانتها دون التركيز على دولة واحدة، ومحاولة لكسر طوق العزلة الذي فرضه الغرب عليها، فاعتمدت الصين سياسة متوازنة تضمن بأن لا تدخلها في صدام مع الغرب.

ورغم أن رد فعل الصين للازمة المصرية لم يكن عنيفا كما كان متوقعاً، إلا أن ردها على الأزمة السورية في سنة ١٩٥٧ كان اشد حجة ويعزي ذلك الى[٣] :

أولا: أنها أصبحت تفهم أمور المنطقة اكثر.

ثانيا: بسبب تطوير صاروخ (سبتوتيك) السوفييتي الذي اعتبره ماوتسي تونج عاملا هاما في تغيير توازن القوى لمصلحة الكتلة الاشتراكية، وأدى ذلك الاعتقاد الى تبرير اتخاذ قادة الصين

---

[١] Hashim. Behbehani, China's Foreign Policy in the Arab World 1955-1975, London, 1981
وقد صدرت ترجمة عربية للكتاب قام بها سامي مسلم، وصدرت عن مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٩

[٢] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٣٧
للمزيد من الاطلاع أنظر: أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، ص ٢٦٠

[٣] محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، ص ١٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمخاطرات في سياستها الخارجية، خاصة في مناطق العالم الثالث، التي كانت في تقديرهم اضعف نقطة في مناطق النفوذ الغربي .

ويمكن القول أن مواقف الصين تأثرت في هذه المرحلة، بالبعد الأيديولوجي، كما كان لها انعكاساتها على تطور موقفها من القضايا العربية، سيما الصراع العربي الإسرائيلي، فهذه المرحلة التي سبقت الانشقاق بين بكين وموسكو، والتي امتدت من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٠، حيث كان التماسك بين الدول الاشتراكية له تأثيره الفعال في تأييد القضايا العادلة للشعوب، وظهر ذلك في تأييد الصين للثورة الجزائرية[١]، ومساندة مصر ضد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وحرب فيتنام ضد التدخل العسكري الاميركي[٢].

ونحن نتناول العلاقات العربية الصينية، سيكون تركيزنا بالأساس على العلاقات المصرية الصينية، سيما في الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي، كون هذه العلاقات كانت أكثر وضوحاً وتأثيراً في مسيرة العلاقات العربية الصينية في هذه المراحل.

كان من الطبيعي أن تشهد العلاقات الصينية المصرية تطوراً كبيراً بعد أزمة السويس، ونتيجة لتحسن العلاقات السياسية، فقد ارتفع الميزان التجاري بين البلدين من ٢٦,٣٥٠,٠٠٠ دولار أميركي في عام ١٩٥٥، إلى ٤٨,٦٥٠,٠٠٠ دولار في عام ١٩٥٧، وقد وصل حجم الواردات الصينية من مصر عام ١٩٥٧ إلى حوالي ٣٠ مليون دولار، أي أكثر من ضعف صادراتها، مما جعل الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع مصر بعد الاتحاد السوفييتي[٣].

ففي السنوات الأولى للتبادل الاقتصادي، بقي الميزان التجاري بين مصر والصين يعمل لصالح مصر، إذ بلغ الخلل بين الصادرات والواردات حوالي ٦٥ مليون دولار أميركي خلال سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٧، وقد تعدل خلال سنوات ١٩٦٢ – ١٩٦٦، حيث ارتفعت واردات مصر من الصين بنسبة ملحوظة من ٦ر٤ مليون دولار إلى ٣٦ مليون دولار، وارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى ٨ر٧١ مليون دولار في عام ١٩٦٥، ثم انخفض بعد حرب ١٩٦٧ ليعود إلى الارتفاع مجددا من مطلع عقد السبعينات بنسبة ١٠ مليون دولار تقريبا عام ١٩٧٠، و١٦ مليون عام ١٩٧١، وقرابة ٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٢، وعلى رغم أزماتها الاقتصادية والمالية، قدمت الصين مساعدات مهمة وقروضا مالية لمصر منذ عام ١٩٥٦، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين والعالم العربي إلى قرابة ٣٠٠ مليون دولار أميركي في عقد السبعينات، وازداد عدد البعثات الدبلوماسية وغيرها بين البلدين بشكل ملحوظ خلال سنوات

---

[١] للمزيد حول تأييد الصين للثورة الجزائرية أنظر: اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، الفصل الخاص بالموضوع: ص ٦٢-٧٥

[٢] ألن وتنغ، السياسة الخارجية للصين الشيوعية، ص ٤١٦-٤٢٠

[٣] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٥٨ –١٩٦٥، وجاءت على الشكل التالي : ٩ بعثات مصرية إلى الصين قابلتها ٩ بعثات صينية إلى مصر عام ١٩٥٨، وبعثة مصرية وبعثتان صينيتان في كل من عامي ١٩٥٩–١٩٦٠، و٤ بعثات صينية مقابل لاشيء على الجانب المصري عام ١٩٦١، و٣ بعثات مصرية مقابل ٧ صينية عام ١٩٦٢، وبعثتان مصريتان مقابل ٤ صينية عام ١٩٦٣، و٨ بعثات مصرية مقابل ٩ صينية عام ١٩٦٤، و٧ بعثات مصرية مقابل ٨ بعثات صينية عام ١٩٦٥[١].

كما بدأت العلاقات العسكرية بين البلدين بالتطور، ويمكن اعتبار الثالث من نيسان عام ١٩٥٨، بداية لهذه التبادلات العسكرية المباشرة بين مصر والصين، فقد شهد هذا الوقت أول زيارة معلنة لبعثة عسكرية مصرية للصين. ونتيجة للتقارب المصري مع الاتحاد السوفييتي والصين آنذاك، فقد دعمت القيادة الصينية طوال الفترة من ١٩٥٧–١٩٥٨ سياسة عبد الناصر في الشرق الأوسط. وتم تبادل الوفود في مختلف المجالات. وفي ظل هذا التقارب السياسي، اعترفت الصين وأيدت قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨[٢].

لقد استخدمت الصين باستمرار الاتفاقيات التجارية كخطوة أولى نحو إقامة العلاقات الدبلوماسية، حدث هذا مع مصر وسوريا والسودان، واحتل العالم العربي منزلة مهمة في الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها الصين مع البلدان الأجنبية . فقد بلغ عددها ١٤٤ اتفاقية ومعاهدة في الفترة ما بين ١٩٥٥–١٩٧٥، وهي موزعة مع الدول العربية على الشكل التالي: ٣٢ اتفاقية مع مصر، و٢٠ اتفاقية مع الجزائر، و١٧ اتفاقية مع العراق، و١٦ اتفاقية مع سوريا، و١٥ اتفاقية مع اليمن الديموقراطي، و١٣ اتفاقية مع السودان، و١٢ اتفاقية مع الجمهورية العربية اليمنية، و٩ اتفاقيات مع المغرب، و٨ اتفاقيات مع تونس، واتفاقيتان مع لبنان. وتضمنت الاتفاقيات بنودا للتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والرياضي وغيرها[٣].

ولكن هذه العلاقات بدأت تسوء عندما قرر عبد الناصر دعمه لحركة الشواف في العراق، التي استهدفت القضاء على حكومة عبد الكريم قاسم المتحالفة مع الحزب الشيوعي العراقي، فأدانت الصين بشدة حركة الشواف، وأظهرت دعماً كبيراً لحكومة عبد الكريم قاسم. وقد وصلت العلاقات بين مصر(الجمهورية العربية المتحدة) والصين الى أسوء حالاتها، عندما هاجم السيد خالد بكداش السكرتير العام للحزب الشيوعي السوري، في خطاب ألقاه في ١٩٥٩/٩/٢٨

---

[١] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٣٧-٣٣٨

للمزيد أنظر: Mohammed Makien, Sino Egyptian Trade and Culture Relations, 1955

Abdel Monem Mahmoud SAWI, China and Egypt in People's China, February, 1, 1965, pp 17-19

[٢] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٤٨-١٥٠

[٣] هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية، ملاحق مهمة، يراجع فيها: الملحق الأول بعنوان: تبادل الوفود الصينية العربية ١٩٥٦-١٩٧٥، صفحات ٢٣٧-٢٥٨. والملحق الثاني بعنوان : الاتفاقيات التجارية والثقافية ومعاهدات الصداقة الصينية العربية ١٩٥٥-١٩٧٥، صفحات ٢٥٩-٢٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة المصرية في الشرق الأوسط، والرئيس جمال عبد الناصر شخصياً، فسحبت الجمهورية العربية المتحدة القائم بأعمال بعثتها في بكين، وقاطعت الاحتفالات الرسمية الصينية[١].

وبعد حادثة بكداش قرر عبد الناصر سحق النفوذ الشيوعي، وإعلانه انه لن يسمح لبكين وموسكو بالتغلغل في العالم العربي سياسيا أو عقائديا . كما قام بحملة ضد الشيوعية في سوريا، وصفها الشيوعيون المحليون بأنها القاضية عليهم، كما قامت مصر بسحب الطلبة المصريين والسوريين من الصين والاتحاد السوفييتي، أرسلتهم إلى المعاهد الأمريكية والاوروبية[٢].

ثم عادت العلاقات للتحسن عام ١٩٦٠، فقد حرص عبد الناصر أن يضمن خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول١٩٦٠ المطالبة بتصحيح الوضع غير الطبيعي في حق جمهورية الصين الشعبية، والسماح لها باحتلال مقعدها في هذه المنظمة، كممثل شرعي ووحيد للشعب الصيني[٣].

وقد شهد عام ١٩٦٢ حدثاً مهماً ومؤثراً على في مسيرة العلاقات الآسيوية الآسيوية، وبالتالي العلاقات العربية الصينية، وهو اندلاع الحرب الصينية الهندية في ١٩٦٢/١٠/٢٠، وقد كانت هذه الحرب شرخاً في بنية حركة عدم الانحياز التي أسستها الصين والهند ومصر[٤].

وكان واضحاً أنه طيلة فترة النزاع الهندي الصيني، قبل وبعد مؤتمر كولومبو، أن الصين تنتقد المقترحات التي تقدمت بها مصر، وتعلن أن هذه المقترحات المصرية تعبر عن رأي الهند[٥].

وفي ١٩٦٣/١٢/١٤ بدأ Zhu En Lai رئيس الوزراء الصيني جولة مهمة شملت عدداً من الدول العربية والأفريقية، وكانت القاهرة المحطة الأولى فيها، وعلى أثرها تحسنت العلاقات بين البلدين بشكل غير مسبوق، وقدم السيد Zhu En Lai خمسة مبادئ للعلاقات بين الصين والدول العربية أثناء الزيارة، مما أدى إلى زيادة توثيق العلاقات[٦].

فالعلاقات بين الصين ومصر لم تعد إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٥٩، إلا بعد زيارة Zhu En Lai لمصر , الجزائر , المغرب , تونس , والسودان في سنة ١٩٦٣ .

---

[١] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٤٨

[٢] محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، ص ١١٢

[٣] جعفر كرار أحمد ،المصدر نفسه، ص ١٤٩

للمزيد أنظر: Beijing Review, May 24, 1960, P24

[٤] محمد فضة، المصدر نفسه، ص ١١٤-١١٩

[٥] Abdel Monem Mahmoud SAWI, China and Egypt in People's China, February, 1, 1965, pp 20-27

[٦] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجلى تحسن العلاقات في عدد الوفود المتبادلة بين الطرفين وزيادة حجم التجارة وإرسال علماء مصريين ليدرسوا العلوم الذرية في الصين، وتقديم قرض صيني كبير لمصر، ومعدات صناعية قيمتها ثمانون مليون دولارا[١].

لقد أظهرت هذه الزيارة إن موقف الصين الثابت في دعم القضايا الوطنية والقومية العربية كتعبير عن اتجاه ثقافي أممي لدعم القوى الوطنية والقومية المناهضة للإمبريالية والاستعمار بشكليه القديم والجديد، ظهر على الدوام الحقوق الأساسية للعرب في نضالهم الوطني والتحرري، وقد عبر البيان المشترك المصري- الصيني بوضوح عن السياسة الثابتة للصين تجاه العرب، كما عبر عنه التقرير الذي قدمه Zhu En Lai إلى اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الوطني ومجلس الأمة والذي تضمن المبادئ التي تقوم عليها العلاقات العربية الصينية، فلم تتردد الصين في دعم الحقوق الأساسية للشعوب العربية وبشكل خاص نضال الشعب الفلسطيني في سبيل حريته وبناء دولته المستقلة على ارض فلسطين[٢].

ويكفي التذكير هنا بنقاط ذلك التقرير وهي[٣]:

١- تدعم الصين الشعوب العربية في نضالها ضد الإمبريالية ومن اجل الحفاظ على استقلالها القومي.

٢- تؤيد الصين جميع الحكومات العربية في نضالها من اجل مبادئ السلم والحياد وعدم الانحياز

٣- تدعم الصين نضال الشعوب العربية لتحقيق أمانيها في التضامن والوحدة وفق الطرق التي تختارها

٤- تؤيد الصين جميع الجهود الرامية الى حل النزاعات العربية—العربية بالطرق السلمية

٥- ترى الصين أن من واجب جميع الدول احترام السيادة العربية وهي تعلن وقوفها ضد أي تدخل خارجي ينتقص من تلك السيادة.

لكن النزاع الصيني السوفيتي أثر وبشكل كبير على سياسة الصين في العالم الثالث بشكل عام، وعلى سياستها تجاه القضايا العربية بشكل خاص، وقد أحدث ذلك رد فعل سلبي لدى أوساط عربية عديدة، حيث علقت الأهرام على ذلك بقولها: "إن سياسة الصين مرتبطة بالأزمات الحادة

---

[١] Full Text of the Joint Communiqué of the Government of the People's Republic of China and the Government of the UAR, Beijing December 12, 1963, See Also Beijing Review, December 27, 1963, No.2, PP 9-11

[٢] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ٣١٨

[٣] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٢

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع الاتحاد السوفييتي، وان هذا النزاع يلعب دورا حاسما في دعم الصين للعرب على جميع المستويات، وفي جميع المسائل، ويجب الإشارة إلى أن أي تغيير في سياسة الصين الخارجية، الذي ينجم عن صراعها مع الاتحاد السوفييتي، يمكن أن يعرض حركات التحرر الوطنية بما في ذلك الحركة العربية لأوضاع صعبة"[١].

أن الصين تبنت على الدوام الدفاع عن الحقوق العربية، لا سيما الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، في المحافل الدولية، ومنها حقه في النضال المسلح لاسترجاع فلسطين، وإقامة دولته المستقلة، فقد خاطب رئيس الوزراء الصيني Zhu En Lai العرب في مطلع ١٩٦٤ قائلا : "نحن على استعداد دائم لدعمكم من اجل استعادة فلسطين، وعندما تعقدون العزم على تحريرها، ستجدوننا إلى جانبكم، نمدكم بكل ما تطلبونه من السلاح ومتطوعين"، وتجلى هذا الدعم بشكل ملموس على ارض الواقع قبيل هزيمة ١٩٦٧، فبعد أن أعلنت مصر التعبئة العامة، أمرت الصين بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٦٧ بحشد ١٠،٠٠٠ جندي في بكين تحت شعار "من اجل نصرة النضال الفلسطيني والشعوب العربية في كفاحها ضد الإمبريالية وإدانتها العدوانية اسرائيل"[٢].

وقد قام Zhu En Lai رئيس الوزراء الصيني بزيارة ثانية في نيسان ١٩٦٥ إلى مصر، والتقى الرئيس عبد الناصر، وتناولت المباحثات النزاع الصيني السوفييتي، والسياسة الأميركية في آسيا، وقد أوضح عبد الناصر لضيفه، أن النزاع الصيني السوفييتي قد أضعف حركات التحرر الوطنية في الدول العربية وإفريقيا. مع أن الهدف الصيني الرئيسي من وراء الزيارة هو استقطاب مصر، وعزل الاتحاد السوفييتي[٣].

وقد تم إلغاء المؤتمر الأفروآسيوي، وفشلت الجهود الصينية الطويلة في السيطرة على المؤتمر، وابعاد الاتحاد السوفييتي، وشعرت الصين بخيبة أمل لفشل جهودها الدبلوماسية التي استمرت في الفترة من عام ١٩٦١-١٩٦٥ لكسب تأييد مصر بهذا الصدد، وبهذا غطت الغيوم سماء العلاقات الصينية المصرية، والصينية العربية.

---

[١] محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، ص ١١٣

[٢] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٢-٣٤٣. أنظر ناصيف حتى ، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، في مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية، شؤون عربية، عدد ٩٣، ص ١٢٠. وللمزيد أنظر: محمد السيد سليم، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، عدد ٢٥، ص ٥٨-٨٣. وكذلك أنظر: سامي مسلم، الصين والقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢.

[٣] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٥١-١٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومرة أخرى كان العامل الأيديولوجي (الاتحاد السوفييتي) سبباً رئيسياً في توتر العلاقات العربية الصينية، وكان لها انعكاساتها على القضايا العربية[١].

ومما ساعد في تطور هذه العلاقات هو المواقف الصينية المؤيدة للعرب، والتي أفضت بالمقابل الى كسب الصين للمواقف العربية المؤيدة والمساندة لها، ولا سيما بخصوص الاعتراف بها كدولة تمثل الشعب الصيني من خلال تأييد البلدان العربية لعودة الصين لشغل مقعدها في الأمم المتحدة[٢].

وتأتي مساهمة البلدان العربية في مسألة انضمام الصين الشعبية الى الأمم المتحدة لتؤكد ذلك، حتى أن بعض البلدان العربية المعروفة بمواقفها المتحفظة تجاه الصين في ذك الوقت، وافقت وأيدت مسألة تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وتتضح هذه المواقف للدول العربية من خلال موافقة مصر في عام ١٩٦٥ وخلال كل دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة على دخول الصين للأمم المتحدة، وسارت بنفس الاتجاه كل من سوريا والسودان والعراق والجزائر واليمن منذ عام ١٩٦٨، وامتنعت بعض الدول العربية مثل ليبيا والمغرب عن التصويت، ولكنها عادت فوافقت وصوتت لصالح انضمام الصين للأمم المتحدة[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثالثاً: العلاقات العربية الصينية بعد إعلان الثورة الثقافية في الصين عام ١٩٦٦

في هذه المرحلة، تجمدت العلاقات بين الصين ومعظم البلدان العربية بسبب الثورة الثقافية في الصين، والتي أثرت تأثيرا كبيرا على الدبلوماسية الصينية وعلى سياسة الصين الخارجية. وقد تسبب قطع العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي، وانتهاج السوفييت لسياسة التوسع في الشرق الأوسط، إلى ظهور العداء بين الصين والاتحاد السوفيتي، مما انعكس وبشكل واضح على سياسات الصين تجاه القضايا العربية، فتركزت السياسة الصينية في الاعتراض على سعى أمريكا والاتحاد السوفيتي للهيمنة على الشرق الاوسط[٤] . ففي هذه المرحلة–مرحلة الثورة الثقافية– التي استمرت عشرة أعوام تقريباً (١٩٦٦–١٩٧٦)، وأدت إلى تغييرات مهمة في

---

[١] ألن وتنغ، السياسة الخارجية للصين الشيوعية، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ص ٤٢٠-٤٢٦

[٢] نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٧٤

[٣] انس مصطفى كامل , السياسة الصينية والصراع العربي –الاسرائيلي، المستقبل العربي , العدد (٢٥) ١٩٨١/٣مركز درلسات الوحدة العربية , بيروت , ص ٥٥-٦٥. وكذلك أنظر محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الاول ١٩٩٦ ص ١٧١-١٧٢

[٤] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيادات السياسية، انتهجت الصين خلالها سياسة متشددة في الداخل والخارج، غلبت عليها أيديولوجية الثورة أكثر من استراتيجية الدولة[١].

ولكن مع تأثر العلاقات العربية الصينية سلباً، في هذه الفترة بسبب الثورة الثقافية الصينية، الا أن الصين أبقت على الحد الأدنى من موقفها تجاه القضايا العربية، وظهر ذلك جلياً عندما شنت إسرائيل عدوانها العسكري الضخم ضد مصر وسوريا والأردن في حزيران عام ١٩٦٧، فأصدرت الحكومة الصينية في السادس من حزيران ١٩٦٧ بياناً شديد اللهجة، تدين فيه الاعتداء الإسرائيلي على الدول العربية، وجاء في هذا البيان "أن إسرائيل هي نتاج للسياسة الإمبريالية والعدوانية لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأن الصين تعلن تأييدها الثابت للعرب في حربهم العادلة ضد الولايات المتحدة واسرائيل"[٢].

وفي نفس اليوم أرسل Zhu En Lai رسائل إلى كل من عبد الناصر ونور الدين الأتاسي وأحمد الشقيري، يعلن فيها تضامن حكومة وشعب الصين مع الدول العربية، وأن الصين ستبقى إلى الأبد الصديق الوفي المخلص، الذي يمكن أن يعتمد عليه الشعب العربي[٣].

ورغم الموقف الصيني المتعاطف مع الدول العربية في ذلك الوقت، الا أن العلاقات لم تنعم بالاستقرار، فبعد مضي سنتين من عدوان ١٩٦٧، قبلت الدول العربية المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي مشروع روجرز للسلام في الشرق الأوسط ومن ضمنها مصر، وقد عارضت الصين هذا المشروع، واعتبرته مؤامرة خططت لها القوى العظمى للاضرار بالنضال الفلسطيني، وبالثورة الفلسطينية. وقد ساءت العلاقات الصينية العربية بشكل ملحوظ بسبب مشروع روجرز للسلام، وبقي التوتر سمة من سمات هذه العلاقات[٤].

لقد أثرت الثورة الثقافية في الصين عام ١٩٦٦ في الدبلوماسية الصينية تأثيرا كبيرا، فقد استدعت الصين سفراءها في البلدان العربية واحدا بعد آخر، ولم تترك الا سفيرها لدى مصر، وفي عام ١٩٦٩ حصل السفراء على الموافقة للعودة الى مراكز عملهم في البلدان العربية. وفي الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ لم تقم الصين بزيارات عالية المستوى الى البلدان العربية، وكانت الزيارات المتبادلة على المستويين الرسمي والشعبي قليلة، وبالطبع انخفضت قيمة التبادل التجاري من ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٦٦ الى حوالي ٨٠ مليون دولار عام ١٩٦٧-١٩٦٨[٥].

---

[١] Robert A. Scalapino, Asia and the Major Powers: Implications for the International Order, Washington, 1972, P 25

[٢] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٥٢

[٣] نفس المصدر، ص ١٥٢.

للمزيد انظر: Beijing Foreign Language Press, The Chinese People Firmly Support, The Struggle of Arab People Against Aggression, Selected Documents, Beijing 1967, PP 6-8

[٤] Hashim. Behbehani, China's Foreign Policy in the Arab World 1955-1975, Three Case Studies, London, 1981, PP 87-88

[٥] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم تحسنت العلاقات بين الصين ومصر عندما أعلن الرئيس أنور السادات عن قراره بانهاء مهمة البعثة العسكرية السوفيتية في القاهرة ابتداء من ١٩٧٢/٧/١٧، وقد وجدت سياسة السادات المعادية للسوفييت، تأييداً قوياً من الزعماء الصينيين، معتبرة إياه نزوعاً عربياً جديداً للتحرر من تأثير القوى العظمى، وشهدت العلاقات بين مصر والصين قفزات كبرى للأمام[١]. وتبع ذلك الغاء معاهدة الصداقة والتعاون سنة ١٩٧٦ بين مصر والاتحاد السوفييتي، وفي هذه الفترة وصلت المساعدات الصينية لمصر الى ١٣٤ مليون دولار، وقفز الميزان التجاري بين البلدين من ٣٣,٣٦ مليون دولار سنة ١٩٧٠ الى ١١١ مليون دولار سنة ١٩٧٦، كما تضاعفت الزيارات المتبادلة بين مسئولي البلدين[٢]. كذلك عملت مصر على سد احتياجاتها التسليحية من الصين، ولم تكن مصر الدولة العربية الوحيدة الساعية وراء السلاح الصيني، فكان هناك اليمن الجنوبي والجزائر أيضاً[٣].

إلا أنه وفي الواقع، وابتداء من هذا التاريخ، بدأت مصر بالاعتماد على دولة واحدة وهي الولايات المتحدة.

جميع الحقوق محفوظة

وقد اصطفت الصين الى جانب الحق العربي، وأيدت بحماس كلاً من مصر وسوريا في معارك ١٩٧٣/١٠/٦ ضد اسرائيل[٤]. وقد بعث رئيس الوزراء الصيني في ١٩٧٣/١٠/١١ ببرقية الى الرئيس السادات، أكد فيها على تأييد شعب وحكومة الصين المتواصل للحكومة المصرية، وقال "أننا بكل تأكيد نستطيع معاً، ومع الكثير من الدول العربية، أن نصد العدوان، وأن نواجه كافة العقبات التي تقف في طريق الانتصار النهائي لقضايانا العادلة"[٥].

وفيما بعد أيدت الصين جزئياً جهود أنور السادات للوصول الى تسوية سلمية للنزاع مع اسرائيل والتي أثمرت بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد في أيلول ١٩٧٨،على أساس أنها خطوة أولى لحل سلمي دائم للنزاع في الشرق الأوسط، ولأن سياسة السادات عزلت الاتحاد السوفييتي، وحرمته من القيام بأي دور في عقد هذه الاتفاقية، أو في أي دور مستقبلاً لحل النزاع في المنطقة[٦].

ففي هذه الفترة والتي امتدت من منتصف الستينات الى اواخر السبعينات، وابرز مميزاتها القطيعة بين الصين والاتحاد السوفيتي، تمثلت سياسة الصين الخارجية بالسعى لمقاومة سياستي

---

[١] Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977),P 168

[٢] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٧٩

[٣] هاشم بهبهاني، الماضي والحاضر والمستقبل في سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٤٩-١٩٨٦، ص٣١

[٤] Beijing Review, October 12, 1973, No.41, P4

[٥] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٥٥
للمزيد أنظر: Beijing Review, October 19, 1973, No.72, P6

[٦] ناصيف حتي،القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، ص ١٠٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للهيمنة على الشرق الأوسط، فتبلورت سياسة الصين تجاه البلدان العربية بما يلي[١]:

١. حسنت الصين علاقاتها مع الدول المائلة للغرب لتقاوم الهيمنة السوفييتية، وعندما استعادت الصين مكانتها الشرعية في الامم المتحدة عام ١٩٧١، رحب العرب بدخولها الى الامم المتحدة كحليف استراتيجي يدافع عن قضاياهم القومية وبشكل خاص الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني في جميع المحافل الدولية[٢] . فازداد التأثير الصيني في المنطقة، حيث اقامت العلاقات الدبلوماسية مع الكويت وتركيا وايران ولبنان وقبرص على التوالي، ومع الاردن عام ١٩٧٧.

٢. ايدت الصين بعض الدول ضد التوسع السوفيتي، وكانت الصين قد ساعدت مصر والسودان وغيرهما على التخلص من سيطرة الاتحاد السوفيتي، بمساعدات مالية ومعنوية في اوائل السبعينات[٣].

٣. عارضت الصين بشدة حرب يونيو عام ١٩٦٧ التي شنتها اسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة، وتوسعها واحتلالها للاراضي العربية[٤].

٤. اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٥ [٥]، وكانت اول دولة كبرى تعترف بها وتمدها بالسلاح لدعم الكفاح الفلسطيني المسلح. واعتبارا من ذلك التاريخ بلورت الصين سياستها ازاء القضية الفلسطينية، بانها قضية شعب يجب ان يعود الى وطنه المغتصب، وينال حقوقه المشروعة[٦] . خلال تلك الحقبة كانت هناك مشاركة استراتيجية عربية صينية . ولكن تلك المشاركة استمت بطابعها الجزئي وتركيزها على الجوانب السياسية، فالمشاركة لم تشمل كل الدول العربية، وانما تركزت في معظم الدول العربية ذات الأنظمة ثورية الطابع مثل مصر وسوريا . كذلك فان معظم عناصر تلك المشاركة ركز على القضايا العربية – الاسرائيلية وانضمام الصين الى الامم المتحدة ودعم حركات التحرر الوطني عموما [٧].

وفي المحصلة، نجد أن العلاقات بين العرب والصين لم تتطور في عقدي الستينات والسبعينات بشكل كبير، بسبب المشاكل الداخلية والاقليمية التي عانى منها كلا الجانبين، فقد ازداد الضغط الغربي على العرب بهدف افشال الوحدة المصرية السورية، وضرب سياسات عبد الناصر،

---

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٩

[٢] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٧

[٣] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٤٨- ١٥٦

[٤] الشعب الصيني يؤيد بحزم نضال الشعوب العربية ضد العدوان، بكين، ص ١٦

[٥] بكر مصباح تنيرة، تطور الاعتراف الدولي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص عن فلسطين، ص ١١-٢٨

[٦] محمد السيد سليم، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، عدد ٢٥، ص ٥٨-٨٣

[٧] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٢

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزادت حدة الاستقطاب السياسي على قاعدة تحالفات موالية للغرب واخرى موالية للسوفيت، ولعبت هزيمة ١٩٦٧ دورا ملحوظا في تشويه صورة العرب على المستوى الدولي، في الوقت نفسه الذي كانت الصين تعاني ازمات داخلية، فتلجا الى الخطاب الثوري عبر شعار تصدير الثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٦٩)[١].

ورغم مشكلاتها الداخلية الحادة، ونزاعها على الحدود مع الهند في تلك الفترة ،عززت الصين بعض الروابط الثقافية والتجارية مع دول عربية مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبي، وعدد من الدول الافريقية وغيرها. واللافت للنظر ان اجهزة الدعاية الايديولوجية الصينية آنذاك روجت لشعارات ثقافية، تقول بان مركز الثقل في الصراع ضد الامبريالية العالمية وبين الشر ق والغرب قد انتقل الى افريقيا[٢]، مع أن واقع الحال كان يشير لخلاف ذلك، والدليل أن راديو بكين الرسمي بدأ يبث يوميا ساعة واحدة باللغة العربية ابتداء من تشرين الثاني ١٩٥٧ ثم رفع عدد ساعات البث الى ١٤ ساعة اسبوعيا في عام ١٩٦٠، تنشر فيها برامج واخبار ثقافية عن العالم العربي[٣].

ورغم دعمها المطلق لحركات التحرر الوطني العربية لم تحاول الصين التدخل في شؤون الدول العربية او فرض ايديولوجيتها الثورية عليها بل حافظت على حياد تام ابان النزاعات التي شهدتها بعض الاقطار العربية التي كانت تقيم مع الصين افضل العلاقات[٤] .

لكن الثورة الثقافية التي اطلقها الزعيم الصيني ماوتسي تونج، التي تزامنت مع انتعاش الحركات الطلابية في العالم منذ عام ١٩٦٨، وتاثر بها عدد كبير من قادة تلك الحركات داخل العالم العربي وخارجه، احدثت ارباكا في العلاقات بين الصين وكثير من دول العالم ومنها الدول العربية[٥].

وقد أدى اصرار الصين على تبني سياسة جديدة من عام ١٩٦٦ تدعو الى اعتماد مقولات الثورة الثقافية داخليا ومحاولة تصديرها الى الخارج، إلى برز انشقاق حاد داخل القوى الاشتراكية العربية، فطلب الصينيون من حلفائهم الانحياز التام للثورة الثقافية، والجهر بالعداء الصريح لما

---

[١] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٧٩

[٢] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤١

[٣] WARNER: China Fans the Fires, in "The Reporter" January 14, 1965,P 16 Quoted by Nasser Eddin, op.cit P.143

[٤] للمزيد أنظر: عزة جلال هاشم،الثقافة السياسية الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢،ص ٨١-٨٤. وكذلك أنظر وليد ناصر، ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ٨٥-٨٨

[٥] Nigel Disney, China and the Middle East, MERIP Reports, N°63, PP8-18

جميع الحقوق محفوظة
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اسموه "التحريفية السوفياتية"، ووضعها على قدم المساواة مع الامبريالية الاميريكية، التي اطلقوا عليها لقب (نمر من ورق)[١] .

لقد تركت تلك الشعارات المتطرفة آثارا سلبية للغاية على العلاقات بين العرب والصين، والتي تقلصت الى الحدود الدنيا مع الاحتفاظ بعدد من البعثات الدينية والوفود التجارية للابقاء على الحد الادنى من العلاقات المشتركة بين الجانبين، الا ان تلك الشعارات لم تعمر طويلا، وجرى استبدال بعضها على اثر زيارة الرئيس الاميركي نيكسون Nixon للصين في اواخر شباط ١٩٧٢، بعد قطيعة استمرت ٢٣ عاما، فعدل الصينيون من خطابهم الايديولوجي السابق ودعوا الى التعايش مع الامبريالية العالمية، والسعي لحل المشكلات الدولية بالطرق السلمية، بعد ان دخلت الصين في عضوية الامم المتحدة[٢].

وبعد رحيل القيادة الماوية في عام ١٩٧٦ ، حدث صراع على السلطة في بكين، فعملت القيادة الصينية على التخلص من شعارات (الثورة الثقافية) التي الحقت الضرر البالغ بمصالح الصين، بالاضافة الى الشرخ العميق في القوى الاشتراكية والمناهضة للامبريالية العالمية[٣]. ويكفي التذكير بان الكتاب الرسمي الصادر عن وكالة الانباء الصينية لعام ١٩٧٩ يدين بشدة احداث الثورة الثقافية حين يقول[٤]:

"ان الثورة الثقافية الكبرى ١٩٦٦-١٩٧٦ قد انزلت اخطر واشد النكسات والخسائر بالبلاد والشعب بعد تاسيس جمهورية الصين الشعبية، وفي أيلول ١٩٧٦، واعتمادا على الجماهير الغفيرة وتأييدها سحقت الثورة الثقافية الكبرى، ودخلت الصين مرحلة جديدة في تطويرها التاريخي".

وعند استعراض التوجهات العامة للصين في مرحلة الثورة الثقافية تجاه الدول النامية، وخاصة الآسيوية منها والمجاورة للصين، يمكن لنا تلخيص أبرز المطالب الصينية المقدمة لهذه الدول[٥]:

١. دعم فكرة الوحدة الاقليمية للصين، من خلال مساندتها في القضايا المثارة حول منطقة التبت وسينكيانج وتايوان وبحر الصين الجنوبي، وقد يمتد الأمر في مرحلة لاحقة الى منغوليا.

---

١ أنس مصطفى كامل، الصين والصراع العربي الإسرائيلي، المستقبل العربي، عدد ٢٥، ص٥١
وتؤكد مجلة (Beijing Review) في عددها الصادر بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٧٢ (ان على شعوب البحر المتوسط ان تناضل ضد تنافس الولايات المتحدة الاميريكية والاتحاد السوفياتي للسيطرة على منطقة البحر المتوسط، والتي تستغل كل منهما قضية الامن الاوروبي ومشكلة الشرق الاوسط لتدعيم التوتر الذي يمهد لسيطرتها عليها، ولذا فان على الدول المتوسطة ان تقف امام انتشار الاحلاف والقواعد العسكرية في البحر المتوسط).

٢ مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٥

٣ وليد ناصر، ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ٨٥-٩٣

٤ تشن تشي، الصين ١٩٩٧، ص ٥١

٥ وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٨٢

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. مساندة الصين في نزاعاتها مع الدول الغربية، فيما يتعلق بحقوق الانسان والاقتصاد، وهما من القضايا التي تجد هذه الدول بعض الفائدة من تأييد الصين فيها، لأنها تتعرض لهذه الاتهامات بالطريقة نفسها.

٣. الامتناع عن امتلاك أسلحة غير تقليدية، تهدد النفوذ الصيني.

٤. انتهاج سياسة استثمارية مناسبة مع الصين.

٥. كبح القوى والتوجهات المناهضة للصين في مجتمعات هذه الدول.

المبحث الثالث: العلاقات العربية الصينية في عهد دنج تشياو بنج بعد عام ١٩٧٧

في هذه المرحلة، عدلت الصين سياستها تجاه البلدان العربية تعديلا جوهريا واتجهت الى الواقعية فتطورت العلاقات تطورا كبيرا[١].

إن القيادة الصينية التي تلت وفاة الرئيس ماوتسي تونج في ١٩٧٦/٩/٩الذي كان يعطي الاولوية للعامل السياسي على الاقتصادي داخليا وخارجيا، تعود لتركز بدرجات متفاوتة على ارث المرونة او البراغماتية الصيني التقليدي الأمر الذي يفسر استمرار اعتماد القيادة الصينية حتى اليوم الاصلاحات الاربعة للرئيس هواكوفنغ عام ١٩٧٨[٢]، التي تبناها فيما بعد الرئيس دنج تشاو بنج، التي تركز على التنمية الاقتصادية بدلا من التركيز على المجال السياسي والطهارة العقائدية بحيث تجري محاولة جادة لتعايش حقيقي بين بعض معالم الاشتراكية والرأسمالية معا. وهذا امر آخر لابد من العودة في تفسيره الى التراث الصين الذي كان دوما يحاول التناغم والتكيف مع الطبيعة لا قهرها، ومن ثم الجمع بين النقائص لا محاولة سيطرة طرف على آخر، والتراث الصيني يقر بوجود التناقض في الحياة، الا ان التطور والتغيير في نهاية المطاف هما نتيجة استمرار جدلية هذا التناقض لا القضاء عليه، الامر الذي يفسر اصرار ماوتسي تونج على ما كان يسميه (ديمومة الثورة) ويعود الفضل اليوم للرئيس دنج تشاو بنج الذي تبنى شعار (المسيرة الطويلة الجديدة) الاقتصادية لاخراج الصين من عزلتها العقائدية والسياسية على صعيد العالم[٣] .

ان هذه المرحلة ، قد حفلت بالتغييرات الجذرية، سواء على على مستوى القيادات السياسية، أو على مستوى تبدل النهج السياسي والاقتصادي داخلياً وخارجياً، بمعنى آخر، انعكست المعادلة السابقة، فأصبحت استراتيجية الدولة لتحقيق مصالحها، تأتي في سلم الأولويات قبل ايدولوجية

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٩
[٢] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٣٩-٢٤٠
[٣] جعفر كرار أحمد، الصين بعد رحيل دنج تشياو بنج، السياسة الدولية، عدد ١٢٨، ص ١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثورة، وأثر هذا التبدل النوعي على علاقات الصين الدولية، ومن ضمنها علاقاتها مع الدول العربية[١].

ففي عام ١٩٧٧ حسم الصراح لصالح القيادات الاصلاحية بقيادة الزعيم الصيني دنج تشاو بنج. وتضمن برنامج التحديث والاصلاح الذي بدأته الصين منذ عام ١٩٧٨ القيام بتحديث البنى الاقتصادية والصناعية الزراعية والعسكرية والعلمية والتقنية. وفتح البرنامج الجديد أبواب الصين على التكنولوجيا الغربية، والعلوم العصرية، والاستثمارات الخارجية، وبنيت مناطق حرة ذات امتيازات خاصة، بهدف تحفيز الاستثمارات، وجذبها للتوظيف في الصين[٢].

وقد قام الرئيس الراحل دنج تشاو بنج ومنذ استلامه السلطة بالتركيز على الإصلاحات الاقتصادية الهادفة الى جعل الصين دولة تعتمد على مواردها وقوتها الذاتية، من خلال تطوير قدرتها التكنولوجية لمواكبة ما يجري في الغرب. وهكذا ارتقت أولوية التنمية الاقتصادية على أولوية الشؤون السياسية مما حتم على الصين ضرورة الدخول في حوار جدي على مختلف الأصعدة مع الغرب ومهادنته أحيانا، لا من اجل البقاء فحسب بل والتطور كذلك. **فاحتلت** قضايا الاصلاح والتنمية والتعاون الاقتصادي اهمية كبرى في الصين منذ بدأ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وباعتبار ان الاصلاح والتنمية اكبر ضمانات الاستقرار ووحدة الوطنية ومواجهة الاخطار الخارجية[٣].

فادراك واعتراف الصين بالطاقة الغربية الهائلة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وامنيا يفسر السياسة الصينية على مدى العقدين الماضيين، حيث تتفادى الصين بحكمة متناهية اي مواجهة مع الولايات المتحدة خاصة والعالم الغربي عموما. وهذا بالطبع لا يعني ان الصين لم تتخذ ولاتتخذ الآن مواقف عقائدية مبدئية من بعض القضايا ولكنها لا تسمح لهذه القضايا او الازمات ان تجرها الى اكثر من تسجيل موقف يستند في اغلب الاوقات الى سند قانوني قد تختلف شدته او حدته من ازمة الى اخرى[٤].

---

[١] خيري عزيز، الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، السياسة الدولية، عدد ٥٩، ص ٥٦-٨١

[٢] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٦

[٣] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٤٢

[٤] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالسياسة الحكيمة الهادفة الى حماية المصالح الوطنية الصينية بالدرجة الاولى فرضت على الغرب واليابان –وهي القوة الاقليمية الكبرى الثانية في منطقة شرق آسيا– الاعتراف بهذه المصالح الصينية واخذها بعين الاعتبار، فضلا عن افساح المجال الحيوي لها للتصرف حسب مقتضى الحال.

وخير دليل على المرونة الهائلة للقيادة الصينية ذلك المثال الواضح لتصرف الصين مع موضوع هونج كونغ، وسماحها باستمرار تعايش مسارين سياسيين اقتصاديين متباينين الى حد كبير، ومختلفين من سيادة واحدة، فالقيادة الصينية لم تسمح للتخشب العقائدي الماركسي بان يطغى على متطلبات الحياة[١].

لقد ظهر دنج تشياو بنج "مهندس الاصلاحات الاقتصادية" كشخصية قيادية منفردة في الصين، ابان انعقاد الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني في كانون أول عام ١٩٧٨، وهو الذي قاد عملية تحويل اهتمامات ونشاطات الحزب، من المجال السياسي الى المجال الاقتصادي، وقد أكد البيان الختامي لتلك الدورة على أن المرحلة القادمة ستشهد تركيز نشاطات الحزب في عملية البناء الاقتصادي[٢].

وقد حسمت هذه الدورة مسألة قيادة دنج تشياو بنج المطلقة للحزب والدولة منذ كانون أول عام ١٩٧٨، وقد شرع بنج في تطبيق سياساته الجديدة تحت شعاره المفضل "اقتصاد السوق الاشتراكي" أو "اشتراكية ذات خصائص صينية"، مقترحاً في عام ١٩٧٩ اقامة مناطق اقتصادية خاصة، في مناطق مختارة من الصين، وتم افتتاح منطقة (Shenzhen) الاقتصادية الخاصة، تبعها في ذلك العام، انشاء ثلاث مناطق اقتصادية خاصة أخرى[٣].

وبعد نجاح هذه المناطق، قررت السلطات الصينية في أيار فتح أربع عشر مدينة ساحلية أخرى، وقام المركز في بكين بمنح هذه المناطق الاقتصادية الجديدة سلطات وصلاحيات ادارية واقتصادية واسعة، وسمح لها بادارة اقتصادياتها دون تدخل المركز[٤].

وترمي رؤية دنج تشياو بنج الاقتصادية الجديدة إلى البدء في الاصلاح الاقتصادي، في مناطق ومدن مختارة، حيث يرمي المركز بكل ثقله الاقتصادي خلفها، ويفتحها للاستثمار المحلي

---

[١] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤٠

[٢] Barry Naughton, Deng Xiao Ping: The Economist, David Sham Baurgh (eds.) , Deng Xiao Ping, Pourait of Chinese State Man, Clarendom Press, Oxford/Uk., 1995, pp. 92-93

[٣] جعفر كرار أحمد، الصين بعد رحيل دنج تشياو بنج، السياسة الدولية، عدد ١٢٨، ص ١٠

[٤] المصدر نفسه، ص ١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأجنبي بتسهيلات مغرية، وتحويلها إلى بؤر اقتصادية، تقوم بعد أن تتطور بمساعد المناطق الداخلية الأخرى في الصين، إلى أن يتم النهوض بكل الاقتصاد والمناطق الصينية[١].

وقد شاركت الإدارة الصينية بنشاط لتطوير آلية السوق الصينية، في اطار النظام الرأسمالي العالمي، فتعددت انماط الملكية المضمونة في حمى القانون، ومنها الملكية الخاصة، وتم ذلك في اطار المطالبة باستعادة الصين لهونج كونج وتايوان سلميا، ودون التلويح بتطبيق النظام الاشتراكي فيهما، بل بالابقاء على النمط الرأسمالي السائد وجعل الصين دولة واحدة ذات نظامين[٢].

ففي هذه المرحلة، حدثت عد تطورات استراتيجية، تركت أثرها في الصين داخلياً وخارجياً، وتفاعلت هذه التطورات مع الواقع المحلي والاقليمي والدولي، وأدت الى تبدل نوعي في سياسة الصين بصفة عامة، ومن ثم في مواقفها من القضايا العربية، ولا سيما الصراع العربي الاسرائيلي وتطوراته بعد عام ١٩٧٧. فمع دخول الصين عضوية الامم المتحدة وبدء العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة ثم بدء عصر (التحديثات الاربعة) تحت قيادة دنج تشاو بنج سنة ١٩٧٨ حدث تحول في السياسة الصينية ازاء القضايا العربية بل حدث تحول نوعي في قوة وعناصر المشاركة العربية الصينية . اساس هذا التحول هو التركيز على حث الدول العربية على الوحدة كطريق لحل القضايا العربية وتسوية القضية الفلسطينية، وعلى الدعوة الى التسوية السلمية للقضايا الخلافية في الشرق الأوسط، وهو ما تمثل في تأييد الصين لاتفاقات كامب ديفيد المصرية – الاسرائيلية سنة ١٩٧٨[٣].

ومن أهم العوامل التي أدت الى هذا التطور هي:

١. سياسة الوفاق التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الصين، وكان من نتائجها عودة الصين الى الأمم المتحدة، واعتراف الولايات المتحدة بها، وتبادل الزيارات بين كبار القادة والمسؤولين في البلدين، وتوقيع اتفاقيات مهمة بينهما في عدة مجالات[٤]. هذه النقلة الاستراتيجية في ذاتها، أدت الى ظهور متغير جديد في سياسة الصين، تمثل في شغلها للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، واقامة علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية مع الولايات المتحدة[٥].

---

[١] وي وي زانج، الاصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، ص ٨-١٨

[٢] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٦

[٣] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٢. وللمزيد من الاطلاع حول موقف الصين من اتفاقية كامب ديفيد أنظر: هاشم بهبهاني، الماضي والحاضر والمستقبل في سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٤٩-١٩٨٦، ص٣٢-٣٩. وكذلك أنظر: جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٤٥ وما بعدها

[٤] راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ط٢، ص ٣٣٢-٣٣٣

[٥] السيد أمين شلبي، الوفاق الاميركي السوفييتي: ١٩٦٣-١٩٧٦، ص ١٨٠-١٩٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. تفاقم الخلافات بين بكين وموسكو، بسبب المشاكل القائمة بينهما، ونزاعهما على الحدود، وخلافاتهما في فيتنام وكمبوديا، كان له أثر فعال في موقفيهما من القضايا الدولية[١]، ومنها القضايا العربية، وقد تأثر موقف الصين من القضايا العربية عموماً بهذه الخلافات، ولذلك أسبابه الاستراتيجية والايدولوجية معاً[٢].

٣. تغير القيادة السياسية في الصين إثر رحيل كل من شو إن لاي وماوتسي تونج، وقد أثر ذلك بشكل كبير في نهج القيادة الجديدة، وبخاصة في اعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية، وقد أفصحت عن هذا زهاو زيانج (Zhao Ziyang)، عندما حدد اهتمامات الصين في المرحلة المقبلة في تحقيق التقدم الاقتصاي والتكنولوجي والسلام العالمي، وفي الوقت نفسه، لم يغفل تأكيد تأييدها للقضايا العادلة للشعوب[٣].

٤. تأثر موقف الصين من القضايا العربية، وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، بضعف وتمزق التضامن العربي، واستمرار الخلافات العربية العربية، فالتضامن العربي القوي هو أساس أي تأييد دولي للحقوق العربية[٤].

٥. تصاعد الحرب العراقية الايرانية، ووجود أساطيل الدول الكبرى في منطقة الخليج، زاد من حدة التوتر في هذه المنطقة، وفتح الباب أما الصراع بين القوى العظمى، مما أثر على موقف الصين في علاقاتها مع الدول العربية[٥].

إن التطورات الداخلية، والتغيرات الاستراتيجية على المستوى الدولي، جعلت أولويات سياسة الصين الخارجية تتركز حول مصالحها القومية، وأضعف بذلك قوة تأثير التيار الأيدولوجي، وأوجدت في مراكز الحكم قيادة تسعى لمخاطبة جميع الأطراف بلغة المصالح، على هذا الأساس بنيت سياسة الصين تجاه القضايا العربية، وفي هذا الهامش أبقت مساندتها للحقوق العربية[٦].

لقد احتل الشرق الأوسط المرتبة الثانية بعد شرق آسيا في السياسة والاستراتيجية الصينية في هذه المرحلة، فكانت الصين تنظر الى العالم الثالث ككل على أنه المجال المحتمل لحركتها السياسية بعد استكمال بناء قوتها، وبعد اعتماد الاصلاحات الاقتصادية على يد دنج تشياو بنج،

---

[١] انتون بلير، صراعات الدول الاشتراكية في آسيا، السياسة الدولية، عدد ٨٢، ص ٤٦-٥٣

[٢] ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، ص ١٠٥

[٣] Zhao Ziyang, The Objectives of China's Foreign Policy, International Affairs, vol. 61, no. 4 Autumn 1985, pp. 577-578

[٤] بكر تنيرة، استراتيجية العمل العربي المشترك، تطورها، أهدافها، تحدياتها، شؤون عربية، عدد ٤٦، ص٧-١٥

[٥] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٢

[٦] ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، ص ١٨-٢٧

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فركزت الصين جهودها على الاصلاح الاقتصادي والتنمية المتواصلة، ومن ثم ظهرت أهمية الشرق الأوسط كسوق رائجة للسلاح والصناعات الصينية ومصدر للنفط[١].

ولكن الدول العربية لم تنتبه للتغيرات التي كانت تجري ي الصين منذ عام ١٩٧٨، بل أن التغيير في الاتحاد السوفييتي، هو الذي لفت الأنظار نحو الصين كآخر القلاع الشيوعية في العالم[٢].

العام	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حجم التبادل/ مليون دولار	٣٣٩٤	٣٣٨٨	٣٣٨٩	٣٣١٨
% من تجارة الصين	٨,٦	٨	٦,٤	٤,٧
المؤشر	–	تناقص	ثبات	تناقص

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويدل الجدول أعلاه على أن الفترات الأولى من التغير في الصين، عرفت تراجعاً من نصيب العالم العربية، من اجمالي التجارة الصينية الدولية.

فالصين الشعبية مرت بأربع مراحل رئيسية في سياستها الخارجية منذ انتصار الثورة الشيوعية فيها، ثلاث منها حكمتها العلاقات مع موسكو: المرحلة الأولى كانت رحلة الدوران في الفلك السوفييتي، المرحلة الثانية كانت مرحلة الاستقلالية عن السوفييت، والمرحلة الثالثة هي مرحلة رد الفعل ضد الاتحاد السوفييتي والعداء له، وأخيراً استقرت مرحلة الانكماش الدولي على صعيد السياسة الخارجية. فانتهاء عصر الايدولوجيات الكبرى، أفقد الصين ورقة دولية كانت تتحرك من خلالها، كما أن انفتاح العالم الثالث والجنوب، وضع الولايات المتحدة في موقع عامل الجذب الاقتصادي والتنموي الأساسي لهذا العالم، الذي كان يشكل فضاءه نموذجياً للسياسات السوفيتية والصينية[٣].

وفي اوائل الثمانينات انخفضت قدرة امريكا والاتحاد السوفيتي على السيطرة على الشؤون الدولية، واصبحت دعوة الدول العربية واسرائيل قوية لازالة النزاع بينهما بعد حرب لبنان، وظهرت نقطة ساخنة جديدة في منطقة الخليج بعد اندلاع الحرب بين العراق وايران.

[١] نزار زيدان، العلاقات الأميركية الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٢
[٢] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٨٣
[٣] أنظر ناصيف حتى ، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، في مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية، شؤون عربية، عدد ٩٣، ص ١١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذه المرحلة تعزز النهج الصيني بتعميق الاصلاحات الاقتصادية، وقرر المؤتمر الثالث للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني ان يكون الاهتمام بالبناء الاقتصادي[١].

كما أثر التيار الليبرالي الغربي الذي خرج من تحت معطف تيار دنج تشياو بنج الاصلاحي على توجهات الصين الداخلية والخارجية، إلا أن هذا التيار الذي ادهشته وشجعته النجاحات الاقتصادية المذهلة في المدن الساحلية بعد أن طبقت قوانين السوق "التنمية ذات الاتجاه الرأسمالي" أخذ يطالب الحزب بمزيد من الاصلاحات الرأسمالية، لدرجة أن بعض قيادات هذا الاتجاه ظلت عام ١٩٨٠-١٩٨٩م تحاول أن تحجم من سلطات الحزب الشيوعي، وتدعو الى تصفية القطاع العام، وتعميق اصلاحات دنج تشياو بنج، والتصدي لأفكار ونشاطات الماويين المحافظين[٢]. وقد استطاع الليبراليون أن يجذبوا الكثير من الاصلاحيين المعتدلين الى دائرتهم، مطالبين باصلاح سياسي، وهذا التيار كان يطرح في صراعه مع السلطة نقطة تبدو وجيهة، فهو يطالب بمزيد من الديموقراطية السياسية، اعتماداً على النظرية التي تفيد بأن الاصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يواصل نجاحاته دون اصلاح سياسي[٣].

ويشير العديد من الباحثين إلى ان المدخل السليم لتوحيد الصين ودمج المناطق التي انفصلت لفترة طويلة عن المركز بالوطن الام يحتاج الى مرحلتين : الاولى ثقافية وذلك بالتركيز على الثقافة الصينية، تليها مرحلة التوحيد السياسي فتحقيق الوحدة الصينية بالطرق السلمية يحتاج الى استراتيجية طويلة الامد من خلال اعادة بناء الثقة المتبادلة بين ابناء البلد الواحد، وتضييق الفجوات السياسية والاقتصادية والثقافية، وانجاز التنمية الاقتصادية وتطوير العمل الديمقراطي، ومن ثم الدخول في عملية التوحيد السياسي. فعملية التوحيد ذات ابعاد ثلاثة : التمسك بالوحدة القومية للشعب الصيني , اعتماد الديمقراطية الحقة في التمثيل الشعبي وتحقيق الرفاه الاجتماعي لجميع الصينيين، وهناك بعض التيارات الصينية التي تنادي علنا بضرورة قبول الصين بالتعددية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية[٤]. وليس من شك في ان المثقفين العرب بحاجة الى دراسة النموذج الصيني في التوحيد السلمي، لتفهم مدى امكانية تحقيق الوحدة الواحدة ذات الانظمة السياسية المتعددة.

---

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٩

[٢] وليد ناصر، ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ٨٥-٨٩

[٣] جعفر كرار أحمد، الصين بعد رحيل دنج تشياو بنج، السياسة الدولية، عدد ١٢٨، ص ٢٩

[٤] خيري عزيز، الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، السياسة الدولية، عدد ٥٩، ص ٥٦-٨١. وكذلك أنظر: متروك فالح، النموذج الصيني للتوحيد: الدولة ذات النظامين،دراسة في الأصول والعوامل والدلالات، المستقبل العربي، عدد ١٥٢، ص ١٦-٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالصين أضحت في حاجة الى بيئة دولية مستقرة يسودها السلام لضمات استمرار تقدمها في المجال الاقتصادي، لذلك اصبحت الواقعية اساس الاستراتيجية الخارجية . واكدت الصين على الدبلوماسية السلمية المستقلة. وبالنسبة لمشكلة الشرق الاوسط اكدت الصين على سلامته واستقراره ويدل على ذلك :

١- تنمية العلاقات الكاملة مع البلدان العربية[١].

أولا: اقامت الصين علاقات دبلوماسية مع الدول العربية كلها بنهاية عام ١٩٩٠[٢].

ثانيا: ازدادت الزيارات المتبادلة بين قادة الصين والبلدان العربية، فقد زار الرئيس الصيني ورئيس الوزراء الصيني البلدان العربية كلها في الفترة من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٩٠، وكذلك زار رؤساء البلدان العربية ورؤساء حكوماتها ووزراؤها الصين وهو أمر لم يحدث منذ تأسيس الصين الجديدة[٣].

ثالثا: زيادة التبادل الاقتصادي والتجاري والثقافي بين الصين البلدان العربية زيادة كبيرة، متخطيا الوضع الماضي الذي كان يهتم بالعلاقات السياسية فقط، عقدت الصين عدة اتفاقيات للتبادل الاقتصادي، وبدأ جذب رؤوس الاموال من دول الخليج[٤].

٢- أظهرت الصين موقف الحياد في حرب العراق وايران وحاولت اقناع الطرفين بالسلام، مع أن العلاقات العراقية – الصينية علاقات قديمة ووثيقة[٥]، وكان العراق من بين الدول العربية التي بدأت باقامة علاقات دبلوماسية مع الصين وبالتحديد بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مباشرة، وقد تميزت العلاقات بروح الصداقة والتعاون وتبادل الزيارات بين الجانبين[٦]. فشكلت نموذجا ومثالا للعلاقات المنفردة بين الصين والاقطار العربية.

ولكن الصين تعمل في وقت واحد على استخدام علاقاتها التجارية والاقتصادية لتحقيق كلا من الهدفين السياسي والاقتصادي، فاذا كان هدف العلاقات اقتصاديا فأنه يحمل وجه آخر سياسي، وهنا يتأكد تركيز الصين وبصرف النظر من نظامها السياسي القائم على الاستفادة من علاقاتها السياسية والاقتصادية على كل من الأقطار العربية وايران، وهنا يبرز سبب الموقف الصيني المحايد خلال الحرب العراقية – الايرانية[٧].

---

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٩

[٢] وليد عوده، العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية، أوراق اقتصادية، عدد ١٢، ص ١٣٦-١٣٧. وكذلك أنظر: نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٧٤

[٣] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٨٠

[٤] محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الاول ١٩٩٦ ص ١٧٦-١٨٤. وسنأتي في فصل مستقل على دراسة البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الصينية

[٥] محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي ، نفس المصدر، ص ١٨٨

[٦] وهبي القرة غولي , الصين – العراق , الحاضر المستقبل, شؤون سياسية العدد (٤) ،ص ١٣٢.

[٧] محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , المصدر نفسه، ص ١٨٨-١٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصائص الأساسية للعلاقات العربية الصينية في هذه المرحلة

مما سبق نستطيع أن نجمل الخصائص الأساسية للعلاقات العربية الصينية في هذه المرحلة التي امتت على طول فترة الحرب الباردة بما يلي:

١. حدثت تغيرات في العلاقات بين الصين والبلدان العربية في المراحل المختلفة، لكن الصين أصرت على تأييد الدول العربية للحصول على استقلالها الوطني والدفاع عن سلطة الدولة، ولم تغير كثيراً في مبادئها الأساسية في تنمية العلاقات الودية وفقا للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

وعلى العموم تغيرت محتويات العلاقات بين الطرفين، ولكن لم تتغير مبادئ الصين الدبلوماسية الأساسية، وتغيرت سرعة ونطاق ونقطة اهتمام العلاقات بين الطرفين، ولم تتغير خصائص العلاقات الودية بينهما وتقدمها باستمرار الى الامام، ويمكن ان نقول ان التغيرات استهدفت مطابقة الأوضاع الموضوعية مع المبادئ الخمسة الرئيسية الثابتة بطريقة افضل، رغم اختلاف المستوى الاقتصادي بين البلدان العربية التي تعتبر في العالم الثالث مثل الصين[١] .

٢. ارتبطت العلاقات بين الصين والدول العربية مع سياستها تجاه الاتحاد السوفيتي بهيكل القطبين في مرحلة الحرب البادرة فتطابقت سياسة الصين تجاه الدول العربية مع سياستها تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وقد طابقت الصين سياستها تجاه الدول العربية مع سياستها تجاه الاتحاد السوفيتي في الفترة من بداية تأسيس الصين الشعبية عام ١٩٤٩ الى اوائل الستينات، وهي سياسة تأييد حركات التحرر القومي في الدول العربية ضد الهيمنة والاستعمار والاقطاع وكان هذا هو محتواها الاساسي. واعتبرت الصين حركات الدول العربية وحركات القومية الرادكالية ضد الغرب كقوى تقدمية وبادرت بتنمية العلاقات معها.

كما قامت الصين بانتقاد الدول العربية المائلة الى الغرب وظلت علاقات الصين بها متباعدة. وفي الستينات ساءت العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي فركزت الصين في المجال الدبلوماسي على التسابق الامريكي والسوفيتي، واعتبرته أصل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وتبنت استراتيجية خط واحد للمعركة الدبلوماسية في تلك الفترة، ولهذا أتت سياستها تجاه الدول العربية بنتائج ايجابية ضد الاتحاد السوفيتي.

وفي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات عدلت الصين سياستها الدبلوماسية تعديلا هاما ضخما حيث أعلنت أنها لا تتحالف مع أي قوة عظمى أو تقيم علاقات استراتيجية معها، وأنها سوف تقرر موقفها في الشؤون العالمية وفقا لمصالح الشعب الصيني والعالم، ولا تحكم العلاقات على

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٩. وللمزيد من الاطلاع حول موقف الصين من اعتبار نفسها من الدول النامية أنظر: اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٥٦-٥٧ والملاحق المهمة المرفقة مع الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اساس ايديولوجي أو على اساس نظام المجتمع، ولا تقسم الأعداء والاصدقاء طبقا لموقفهم تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لذلك أصبحت السياسة الصينية أكثر واقعية وبدأت الصين تنمية علاقات أشمل مع الدول العربية.

٣. وفي مجال الصراع العربي الاسرائيلي ظلت الصين تؤيد الجانب العربي لوقت طويل، واتخذت موقف النقد الشديد لاسرائيل، لذلك كانت العلاقات بين الصين والدول العربية وبين الصين واسرائيل غير متوازنة.

والأسباب الأساسية لهذا الموقف هي : اعتداء وتوسع اسرائيل في حرب السويس وحرب (يونيو) وحرب لبنان، وذلك رغم ان اسرائيل كانت تظهر الصداقة للصين الا انه كان من الصعب تحسين العلاقات الصينية الاسرائيلية حتى بعد تغير الأوضاع الدولية والداخلية. وفي فترة الثمانينات غيرت الصين موقفها من لوم اسرائيل منفردة تدريجيا وبدأت تركز على حل النزاع العربي ا لاسرائيلي سلميا، وبدأت الاتصال باسرائيل، لكن نظرا لتعاملها مع عدد كبير من الدول العربية كان من الصعب اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، واستمر الوضع الى نهاية الحرب الباردة.

٤. أثناء الحرب الباردة مالت العلاقات بين الصين الدول العربية الى أن تقتصر على المجال السياسي مع وجود تبادل ضئيل في المجالات الأخرى.

فاقامت الصين العلاقات الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط كلها تقريبا في نهاية الحرب الباردة، وبنت علاقاتها معها على أسس سياسية، ولم تحدث تطورات كبيرة في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة، السبب الأول لذلك هو أن الظروف التاريخية للعلاقات الدولية في هذه الفترة كانت التنازع السياسي والعسكري، والسبب الثاني ان الصين لم تكن تركز على بناء الاقتصاد (قبل الاصلاح والانفتاح) ولم تهتم بالتبادل الاقتصادي الدولي. في أوائل الثمانينات عدلت الصين سياستها الدبلوماسية، لكن حجم التعاون والتبادل بين الطرفين في المجال الاقتصادي ظل محدودا وتقدم ببطء، وعلى سبيل المثال بلغ اجمالي الصادرات من الصين الى الدول العربية مليارا وستمائة مليون دولار، بينما بلغت الواردات من الدول العربية الى الصين ٧٢٠ مليون دولار[١].

٥. تميزت الصين مقارنة بالدول الكبرى الأخرى بأنها دخلت التحولات السياسية سواء في السياسة الخارجية ام العلاقات الدولية، وهو ما حمل معه تصورات مختلفة الى حد كبير تجاه القضايا الدولية ومن ضمنها القضايا العربية، ولاسيما في النصف الثاني من الثمانينات من القرن الحالي.

[١] أنظر محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الاول ١٩٩٦ ص ١٨٥-١٩٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. ولا يفوتنا أن نذكر أن قرارات الملوك والرؤساء العرب في اجتماعاتهم منذ ١٩٤٦ حتى الآن حيث أكدوا على ما يلي[١]:-

-أن العرب في موقفهم الدفاعي العادل سينظمون علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع الدول على اساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي، ويأملون ان الدول الافريقية والآسيوية التي أمنت بمبادئ باندونج وضحت كثيرا في محاربة الاستعمار ستقدم صادقة التأييد والعون للعرب في نضالهم العادل.

-ان قضايا الشعوب العادلة وحقها في الحرية وتقرير المصير والتخلص من الاستعمار والتفرقة العنصرية كل لا يقبل التجزئة.

-ان التعاون الافريقي الآسيوي قاعدة ثابتة للسياسة العربية وعلى ان تنهج حكوماتهم نهجا موحدا في هذا المجال .

-التأكيد على ضرورة اقامة علاقات اقتصادية عادلة بين الدول لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي حيث ان من واجبات التضامن المساعدة في تحقيق المشاريع الانمائية ايمانا بترابط المصالح وضرورة الاسهام العربي الفعال من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يهدف الى اقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومتعمقة بين اطرافه والغاء التبعية ووقف الاستنزاف لموارد العالم الثالث.

-متابعة الاتصالات العربية مع الصين الشعبية لضمان استمرار تأييدها للقضايا العربية وتقديم جميع المساعدات الممكنة لها . (قرار مؤتمر القمة العربي في ديسمبر ١٩٧٣).

٧. الاتفاقيات والبيانات المشتركة الثنائية بين مختلف البلاد العربية وجمهورية الصين الشعبية، والتي تؤكد جميعها على ضرورة التعاون الاستراتيجي بين الطرفين والتقارب في وجهات النظر في مختلف القضايا الدولية، علاوة على الزيادة المطردة في حجم العلاقات غير الرسمية بين الطرفين، حيث اقام الحزب الشيوعي الصيني علاقات مع عدد كبير جداً من الأحزاب العربية، ومؤسسات غير حكومية.

[١] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، ، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٢

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: العلاقات العربية الصينية في فترة التسعينات

حصلت تغيرات عميقة في الهيكل العالمي وأوضاع الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي واختفى هيكل القطبين الذي تميز بالنزاع الأمريكي السوفيتي في فترة الحرب الباردة. كما اختفى الهيكل التصادمي في الشرق الأوسط الذي كان يتكون من طرفين أحدهما العالم العربي وأيده الاتحاد السوفيتي والآخر إسرائيل وأيدتها أمريكا . وعندها بدأت الدول العظمى في منافسة جديدة في الشرق الأوسط [١].

وقد شهدت العلاقات العربية – الصينية نقلة اخرى مع بدء عصر التحولات العالمية الجذرية في سنة ١٩٩١ والمتمثلة في نهاية الاتحاد السوفييتي , وانتهاء الحرب الباردة والتنافس بين القطبين وظهور سياسة القطب الواحد التي فرضت فيها الولايات المتحدة هيمنتها في ظل النظام الدولي الجديد، واعادة تشكيل القوى العالمية على اساس جديد بعد اختفاء نظام الاستقطاب الدولي وضعف الدور السوفيتي في الساحة الدولية، وصعود الائتلاف الراسمالي الغربي بزعامة الولايات ورسوخ الوحدة الاوروبية والصعود الاقتصادي الصيني، فبدأت تبرز قوى جديدة وفي مقدمتها الصين في محاولة لاداء دور أكثر فاعلية وتاثير في السياسة الدولية بالاعتماد على سياسة خارجية حيادية وتنمية اقتصادية متميزة[٢].

صحيح أن الصين اعترفت بالنظام الدولي الجديد احادي القطب وتكيفت معه ولو ضمنا، لا اذعانا بواقع مفروض عليها بمقدار ما هو ضرورة لبناء القوة الذاتية التي تفرض الانتقاء الاصلح، وبالذات فيما تعتقده الصين مصلحة حيوية لها. وبأن هذا الاعتراف الصيني ياتي في ضوء اعتراف الولايات المتحدة بمركز الصين كدولة عظمى لها مصالحها الاقليمية والدولية[٣]. لكن انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية الموالية له عام ١٩٨٩ دفع بالصين الى واجهة المسرح الدولي كقطب محتمل للوقوف بوجه التفرد الامريكي في زعامة النظام العالمي الجديد[٤]. وتميزت هذه المرحلة بظهور قضايا جديدة في العلاقات العربية الصينية، وبتراوح مستويات الاهتمام المتبادل . فقد بدأت القضايا الاقتصادية والثقافية في احتلال مراكز متقدمة في اجندة العلاقات العربية – الصينية، وبالذات مع صعود النموذج الصيني للتنمية القائم على اقتصاد السوق الاشتراكي وما قدمه من اضافات الى فكر التنمية الاقتصادية[٥]، ومع ظهور نظرية صراع الحضارات التي اكدت ان الصراع القادم سيكون بين الحضارتين الشرق آسيوية (الصينية)

---

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٧٠

[٢] هناء عبيد، العلاقات الأميركية الصينية، السياسة الدولية، العدد ١٢١ ص١٢٠

[٣] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤١

[٤] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٨

[٥] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٢-١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعها الحضارة الاسلامية ضـــد الغرب[١]. وقد أدى الى تعزيز العلاقات العربية – الصينية بوتيرة متزايدة ودل تقرير ١٤ آذار ١٩٩١ على تبدلات جذرية في حجم العلاقات الاقتصادية والثقافية والمالية بين الصين ودول العالم كما ان نسبة النمو السنوي تتطور باستمرار بعد سياسة الانفتاح الصيني وما رافقها من زيادة كبيرة في حجم البعثات الثقافية بين الصين ودول العالم[٢].

بيد انه بدا ان هناك شركاء آخرون يدخلون على خط العلاقات الصينية، مما أدى الى تغير كيفي في مستوى الاهتمام المتبادل كما اتسع نطاق المشاركة ليشمل الدول العربية كلها تقريبا مع تركيز الصين على الدول العربية الخليجية.

لقد استفادت الصين من تجربة انهيار الاتحاد السوفياتي، واستخلصت عبرة ضرورة الاعتماد على عقلانية التصرف وانتقائيته لا الانقياد خلف العقيدة، الامر الذي سمح لها التركيز على تنمية الطاقة الذاتية من خلال التجربة والخطأ والتطور البطئ، بحيث يتمكن المجتمع بالتالي من استيعاب استحقاقات الانفتاح الاقتصادي الذي اعتمدته البلاد بعد وفاة الزعيم ماوتسي تونج[٣] .

وقد حققت الصـــين بشكل ملحوظ خطوات في مجـــال الاصـــلاحات على مرحلتين الاولى بين (١٩٧٩-١٩٨٤) والثانية بين (١٩٨٤-وحتى الوقت الحاضر) في الجوانب الزراعية والصناعية والتجارية والادارية مما كان له نتائج باهرة، ولكنها من جانب آخر لم تؤد الى انهاء المشكلات في ادارة السياسة النقدية والمالية مع حدوث تقلبات اقتصادية، على الرغم من حدوث تحسن ملحوظ في مستويات المعيشة للسكان خلال العقدين الاخيرين[٤] .

معدلات النمو في بعض الدول المتقدمة اقتصاديا في العالم بين (١٩٩٠-٢٠٢٠)

البلد	١٩٩٥	٢٠٢٠
الصين	٣ر٢	٢٠ر٠
الولايات المتحدة	٦ر٩	١٣ر٤
اليابان	٢ر٥	٥ر٠
الهند	١ر٣	٤ر٨
المانيا	١ر٣	٢ر٦
فرنسا	١ر١	٢ر١

المصدر: Central Intelligence Agency(CIA) Fact book, 1995, P. 40

وهكذا اخذت السياسة الصينية تطبعها رؤية اقتصادية فصارت بالاساس تهتم بالتكنولوجيا بدل الايديولوجيا من حيث الشكل في السياسة الخارجية دون أن يعني ذلك تخلي الصين عن التمسك بمواقفها المبدئية والتقليدية.

---

[١] للمزيد أنظر: Samuel Huntington, The Clash of Civilizations, Foreign Affairs, Summer, 1003

[٢] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٨

[٣] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤١

[٤] تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٣، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: حرب الخليج الثانية

لقد أدى الاجتياح[١] العراقي للكويت عامي ١٩٩٠-١٩٩١ الى إحداث تفكك في النظام العربي، كما أن الوزن العربي، والذي لم يكن بالغ الثقل في الأصل منذ بداية انهيار مفاهيم الأمن القومي العربي في أعقاب عام ١٩٦٧ هبطت أهميته الى حد كبير وازداد سوءاً أعقاب الاجتياح العراقي للكويت، وما تبع ذلك من دمار بسبب الحرب التي شنها التحالف الغربي الثلاثيني بقيادة الولايات المتحدة على العراق فيما سمي بعاصفة الصحراء. وما تلا ذلك من استمرار وجود نفوذ حقيقي وبارز لا مثيل له للمصالح الغربية بقيادة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، والسيطرة والتحكم بأهم مصادر النفط في العالم من منبعه إلى منطقة استهلاكه.

وفي هذه المرحلة سعت الصين لتعزيز وتطوير والمحافظة على علاقاتها مع الولايات المتحدة، مع موازنة مصالحها مع البلدان العربية، وتتضح تلك السياسة الصينية من خلال متابعة مواقفها ازاء الاجتياح العراقي للكويت والعدوان الثلاثيني الاطلسي على العراق[٢].

وبالنسبة للموقف في حرب الخليج فقد عارضت الصين اعتداء العراق على الكويت وعارضت محاولة التحالف الغربي الذي ترأسه امريكا في حل النزاع عسكريا بل سعت على الحفاظ على علاقات الصداقة مع الطرفين المتخاصمين، فقد كانت السياسة الصينية تدل على اتخاذ الوضع او الموقف المنسجم مع ضمان مصالحها، فقد اتخذت موقف الحياد في صراع العراق مع دول التحالف، وامتناعها عن اتخاذ القرارات، او التحفظ عن التصويت على قرارات اخرى، حيث سعت السياسة الصينية تجاه المنطقة الى المحافظة على العلاقة مع جميع الأطراف في المنطقة وبشكل متوازن[٣].

واتبعت الصين موقفا يتسم بالتاكيد على احترام امن الخليج العربي والتكامل الاقليمي لدوله، مع الحل السلمي للمشكلة الناشئة عن الاجتياح العراقي للكويت، وبعد نهاية ازمة الغزو العراقي للكويت بخروج القوات العراقية من الكويت سعت الصين الى الدخول في سوق بيع السلاح للدول العربية الخليجية وفي ٨ نوفمبر سنة ١٩٩٧ وقعت عقدا مع حكومة الكويت لبيع ٧٢ مدفعا هاوتزر من طراز ٢٤٥ BLعيار ١٥٥ مم[٤].

---

[١] ودت في العديد من الأدبيات التي تم الاطلاع عليها، كلمة "غزو" بدلاً من "اجتياح"، ونحن هنا نفضل استخدام كلمة "اجتياح".

[٢] كاظم هاشم نعمة , العلاقات الصينية – العراقية نحو دور صيني اكثر فعالية (دراسات استراتيجية) العدد الثالث بغداد ١٩٩٧ مركز الدراسات الدولية ص ٢٦-٢٨

[٣] محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الاول ١٩٩٦ ص ١٨٩

[٤] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شهدت العلاقات العربية الصينية بسبب هذه الأزمة مراحل من الفتور والانحسار والتعامل الحذر، وذلك خشية من الصين على مصالحها الحيوية المباشرة مع القوى العظمى المنفردة في العالم.

ويصبح واضحاً أن السياسة الصينية تجاه أزمة حرب الخليج الثانية والعقوبات المفروضة على العراق تندرج ضمن اطار السياسات التقليدية للدولة الصينية، الا أنها لا يمكن أن ترقى الى مجابهة صينية غربية، فتحليل طبيعة العلاقات السياسية بين العرب والصين في ضوء ما سبق يؤكد مدى الاهمية الواضحة للمنطقة العربية لدى الصين وكذلك أهمية الصين للدول العربية وهذا انعكس في تطلع كل من الطرفين للطرف الآخر.

ثانياً: بدء التسوية السلمية في الشرق الأوسط

عندما انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط سنة ١٩٩١ لم تكن العلاقات بين الصين وإسرائيل قد وصلت لمستوى الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي، مع أن العلاقات المتنامية بينهما كانت قد بدأت في التبلور منذ منتصف عقد الثمانينات في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث عقدت أول صفقة أسلحة علنية بين الدولتين، وبدا أن هناك فرصا مهمة للصين للتعاون التكنولوجي والاقتصادي مع إسرائيل، مع أن الصين كانت دائماً تنفي وجود مثل هذه العلاقات. كما وسعت إسرائيل لاقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، لا سيما في ظل وجود اتجاه صيني مؤيد لإنشاء دولة يهودية على أساس أن ذلك حق مشروع من وجهة النظر الصينية إلى جانب لإنشاء دولة فلسطينية مجاورة للدولة اليهودية[١].

وقد أكدت الصين موقفها السابق منذ الثمانينات، والمتمثل بتأييد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لحل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي عبر التفاوض، وكررت الصين دعواتها المؤيدة لمؤتمر مدريد، وأعلنت رغبتها بالمشاركة بهذا المؤتمر، إلى أن أعلنت الصين اعترافها باسرائيل في ١٩٩٢/١/٢٤ وتبادلت معها العلاقات الدبلوماسية، وتوافق هذا التحول طفرة في العلاقات الاسرائيلية الصينية سواء على مستوى التكنولوجيا العسكرية او تكنولوجيا الزراعة[٢].

وفي هذه المرحلة ظلت الصين تعلن وقوفها مع شرعية النظام العربي والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني دون أن تتدخل بجدية في تفاصيل تحقيق ذلك، الا أن الصين من جانب آخر تعمل على تعزيز علاقاتها باسرائيل تجاريا واقتصاديا وعسكريا في التسعينيات بعد أن تبادلت

[١] غثيث سفاح متعب , العلاقات العراقية – الصينية ١٩٦٨-١٩٨٨ دراسة في المواقف , رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد تموز ١٩٩٢، ص ٤٣-٥٦

[٢] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٧-١٤٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمثيل الدبلوماسي معها، وتقوم اسرائيل بتحديث الطائرات الحربية الصينية، وبناء نماذج للمزارع التجريبية في الصين، وأدى خط طيران تل ابيب–بكين (بسعره المخفض) دورا محوريا في تطور العلاقات الصينية– الاسرائيلية، كما أقامت اسرائيل علاقات ثقافية مع جامعات ومعاهد ثقافية وعلمية صينية مثل (معهد بحوث السلام والتنمية) في مدينة شنغهاي[١].

وهذا التغير من المؤكد أنه كان انعكاساً لتطور العلاقات الصينية الاسرائيلية، فالتغير في السياسة الصينية يمكن تفهم دوافعه في ضوء التحولات العالمية، وسعي الصين الى بناء علاقات ايجابية مع الولايات المتحدة الذي لابد ان تمتد آثاره الى اسرائيل، وسعيها ايضا الى الاستفادة من الفرص التكنولوجية المتاحة لدى اسرائيل، هذا بالاضافة الى ان اطرافا عربية قد بدأت ايضا في اقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع اسرائيل.

وأصبح هناك شعور لدى البعض بان القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الاوسط البعيد عن الصين نسبيا ربما تاتي في درجة متاخرة في سلم اولويات السياسة الخارجية الصينية. ومن وجهة النظر الصينية ترى بانها يجب ان تجد موازنة دقيقة بين اطراف الصراع، وذلك لانها لا تريد ان تخسر اي طرف من هذه الاطراف التي تعتبره الصين ضروريا لمصالحها خاصة، وانها احدثت تحولا في سلم اهتماماتها بحيث جعلت المصلحة اولا وبعدها تاتي الايديولوجية[٢]، فتحددت السياسات الصينية في ضوئها بالشكل الذي يحقق المصلحة الصينية، الأمر الذي يؤكد أن العلاقات الصينية العربية وموقف الصين من دعم القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية تأثرت سلباً بالتقدم الكبير الذي حصل على الجهة الأخرى في العلاقات الصينية الاسرائيلية.

وقد أوضحت الصين موقفها الاساسي من حل مشاكل الشرق الاوسط في الوقت المناسب، وفقا لتغيرات أوضاع المنطقة، لكنها اتخذت موقف التجاوز عن التفاصيل، فادعى بعض العلماء الغربيين أن سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط لها صبغة ايديولوجية، والحقيقة ان هذه السياسة مناسبة وواقعية حسب قدرة الصين واثرها في الشرق الأوسط في السنوات الماضية، وتحافظ الصين على العلاقات السياسية الجيدة والتعاون الاقتصادي والتجاري الى حد ما مع دول الشرق الأوسط وفقاً لهذه السياسة[٣].

---

[١] حال الأمة العربية ١٩٩٧، تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٣٢) ١٩٩٨، ص ٥١

[٢] غثيث سفاح متعب , العلاقات العراقية – الصينية ١٩٦٨-١٩٨٨ دراسة في المواقف , رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد تموز ١٩٩٢ ٥٤

[٣] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أصبحت العوامل الاقتصادية أهم العوامل في دفع الشرق الأوسط إلى السعي للعلاقات السلمية، وتنمية قدرات الدولة، وقد تحسنت البيئة الداخلية والخارجية للاقتصاد في المنطقة، ويدل افتتاح القمة الاقتصادية في الدار البيضاء ثم عمان على أن التعاون الاقتصادي الإقليمي في المنطقة قد أصبح برنامجا لدول المنطقة[١]. وبالمقابل حددت حرب الخليج مكانة الولايات المتحدة الرئيسية في الشرق الأوسط، وعمقت تفكك العالم العربي، فنشطت قوى الانفصال والالتحام من جديد، ومازالت العوامل غير المستقرة موجودة في الدول العربية وإسرائيل، ولا تزال هناك قوى متنوعة ضد التفاوض السلمي في الطرفين العربي والإسرائيلي تحرك الأحداث، وأصبح التناقض بين المنطقة أعمق، و نزاع القومية والدين والأرض والموارد وغيرها أشد، كل ذلك جعل أوضاع الشرق الأوسط معقدة ومتغيرة[٢].

عادت تطورات أوضاع الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة وبدء العملية السلمية على العلاقات بين الصين والشرق الأوسط بالتغيرات والفرص التالية:

أولا: أعطى تحسن العلاقات بين العرب واسرائيل الفرصة للصين لتنمية العلاقات مع اسرائيل. فعندما تفاوض العرب مع اسرائيل تفاوضا مباشرا، قدرت الصين المناسبة والاوضاع وأسرعت باقامة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، الأمر الذي جعل العلاقات بين الصين والدول العربية أكثر وضوحا وواقعية، وتمثل موقف الصين باستمرار تأييدها للدول العربية لاستعادة الأرض المسلوبة واعادة الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني، كما تؤكد على ضمان الامن الاسرائيلي.

ثالثا : ترغب دول الشرق الأوسط في الاسراع بالتنمية الاقتصادية مما يؤدي الى فرصة جيدة لاشتراك الصين في المزيد من التعاون الاقتصادي في المنطقة. فبعد الحرب الباردة أصبحت النهضة الاقتصادية مهمة أولى في استراتيجيات دول الشرق الأوسط، وقد جذبت منجزات الصين الاقتصادية اهتمام دول الشرق الأوسط، وأبدت بعض الدول حماسا في التعاون الاقتصادي والفني مع الصين، وقد بدأت بعض الدول الخليجية بالاستثمار في الصين[٣].

ولكن بالمقابل أفرزت التحولات الجديدة في الشرق الأوسط ولا سيما عملية التسوية للصراع العربي الاسرائيلي تحديات جديدة للعلاقات العربية الصينية، وكان لا بد من التعامل معها جيداً خاصة من قبل بكين، وإلا أنتجت أثاراً ضارة في نمو العلاقات بين الطرفين، وتتمثل هذه التحديات بما يلي:

---

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٧٠

[٢] حال الأمة العربية ١٩٩٧، المصدر نفسه، ص ٥٣-٥٩

[٣] محمود علي الداوود، العلاقات الصينية مع منظمة دول التعاون الخليجي وتأثيراتها الاقليمية، شؤون سياسية، العدد ٥، ١٠٧-١١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: جعلت تغيرات هيكل الشرق الأوسط من الصعب على الصين التعامل مع دول الشرق الأوسط، ولاسيما بعد بروز التناقضات بين الدول العربية، وهذه التناقضات تتعلق بالمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، والتي أصبحت حادة ومعقدة للغاية، وهكذا يكون تعامل الصين مع هذه العلاقات اختبارا لسياسات الصين نحو الشرق الأوسط،، اذ يجب ان تحافظ الصين على الصداقة مع هذه الدول، وفي نفس الوقـــت يجب أن تتجنب التدخل في خلافاتها[١].

ثانيا: أصبح الشرق الأوسط هدفا لنزاع الدول الكبرى في عملية تشكيل الأقطاب المتعددة، والذي لا يمكن تركه اذا ارادت هذه الدول ان تحصل على مكانة متميزة، وذلك بسبب اهمية الشرق الأوسط في السياسة الدولية، وبسبب توافر منابع النفط فيه، فالشرق الأوسط هو قاعدة تموين النفط للغرب، وهو أيضا سوق هام في مجالات البضائع والقوى العاملة والأسلحة وجذب رؤوس الأموال، وقد حددت امريكا مكانتها الرئيسية في الشرق الأوسط بحرب الخليج، وتحاول الانفراد بشئون الشرق الأوسط. وتتدخل الدول الغربية الأخرى في الشرق الأوسط عن طريق الوسائل الاقتصادية، ولازالت الاتصالات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط والعالم الغربي تحتل مكانة رئيسية. ومن هنا يبرز التحدي المتمثل بضرورة العمل لتنمية العلاقات بين الصين والدول العربية، ولاسيما في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية، حيث يتمتع الغرب بمزايا في مجال التكنولوجيا وراس المال وجودة البضائع وغيرها، مما يشكل ضغطا على مشاركة الصين في التنافس الاقتصادي في المنطقة .

ثالثا: إن سلطة تايوان تستغل حركتها الاقتصادية النشيطة في الشرق الأوسط لمحاولة فتح الطرق الدبلوماسية تحت مسمى التعاون الاقتصادي[٢]، مما قد تؤدي الى آثار سلبية في علاقات الصين مع الدول العربية، لقد كانت زيارة السيد لي دنج خوي وزير الخارجية التايواني الى الشرق الأوسط في نيسان عام ١٩٩٥ حدثاً ضارا جدا للعلاقات العربية الصينية، وتبعها زيارات قادة تايوان الآخرون الى المنطقة، لكن للآن لا تزال كل الدول العربية لا تقيم علاقات رسمية مع تايوان لتجنب الأضرار بالعلاقات مع بكين، مع أن عدداً منها يحتفظ بعلاقات اقتصادية وتجارية وفنية وعلمية سرا، ولتايوان مكاتب تمثيل أو مكاتب في كثير من دول الشرق الأوسط، ولبعض دول الشرق الأوسط مكاتب تجارية في تايوان، وبعضها أعلن تأييد دخول تايوان الأمم المتحدة، مما قد يفسد العلاقات الطبيعية بين الصين ودول الشرق الأوسط، حتى تؤدي الى تخلف

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٧١
[٢] مود علي الداوود، العلاقات الصينية مع منظمة دول التعاون الخليجي وتأثيراتها الاقليمية، شؤون سياسية، العدد ٥، ١١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات السياسية بين الصين وبعض من دول الشرق الأوسط، وتؤدي الى آثار سلبية على قضية توحيد الصين[١].

لقد اتسمت العلاقات العربية – الصينية في منتصف التسعينيات بشئ من الرتابة، لأن الصين كانت منشغلة في الخلافات السياسية المتعلقة بأزمة الخلافة بعد مرحلة بنج، والتحول الاقتصادي وخطواته الناجحة وكيفية الحفاظ عليه وتنميته، ولكنها كانت حريصة على أن يكون لها تاثير في القضايا التي تمثل اولويات المنطقة، وهي عملية التسوية والصراع العربي الاسرائيلي وأمن الخليج والعراق والامم المتحدة وازمة لوكيربي ومساعدات التنمية[٢] .

وباتت السياسة الصينية تطبعها رؤية اقتصادية، دون أن يعني ذلك تخلي الصين عن التمسك بمواقفها المبدئية والتقليدية، وأعطى المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني في ايلول ١٩٩٧ دفعا جديدا لاعتماد اقتصاد السوق الاشتراكية، واعادة هيكلة القطاع العام تحت عنوان (التكيفات الاستراتيجية وتنوع الملكية)[٣] .

فاتجهت الصين لاستكمال مسيرة الاصلاحات السياسية والاقتصادية والانفتاح على العالم بعد مرحلة الزعيم دنج تشاو بنج (١٩٧٨-١٩٩٧)، عن طريق محاولة فرض نفسها في تحقيق الاستقرار الاقليمي، ومعادلة التوازن مع روسيا واليابان في جنوب شرق آسيا, وأداء دور عالمي والبروز قوة كبرى عبر تحالفاتها الاقليمية، والتدخل لحل المشكلات الاقليمية وتوسيع نفوذها في جنوب آسيا، واقامة تعاون سياسي واقتصادي تحت شعار تحقيق الأمن الأسيوي بالتعاون مع الولايات المتحدة وروسيا واليابان ودول آسيان ASEAN[٤].

وهكذا يتضح ان اعتبارات التحديث الاقتصادي تاخذ مكانة الصدارة في حسابات القيادة الصينية، مما يفرض عليها الا تسمح باي تناقض قد يؤدي الى المواجهة مع الغرب، كما وتأخذ الصين بعين الاعتبار الموقف الامريكي فيما يتعلق بجزيرة تايوان وقضايا اقليمية اخرى تهمها[٥].

ففي نهاية سنة ٢٠٠١ ، بلغت القيمة الإجمالية للناتج المحلي للصين حوالي ١١٦٠ مليار و ٨٠٠ مليون دولار ، محتلة المركز السادس في العالم . وضاعفت بهذا ناتجها الداخلي بنحو ٥٦ مرة عما كان عليه عند تأسيس الجمهورية . وأضاف بأن حجم التجارة الخارجية للصين وصل إلى ٥٠٩,٧ مليار دولار مما أهلها أيضا لاحتلال المركز السادس عالميا.

---

[١] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٧١-٧٢
[٢] المؤتمر القومي العربي السادس، نيسان ١٩٩٦، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥١
[٣] مجلة الصين اليوم، العدد ٨، آب ١٩٩٨، ص ١٩٩٨، ص٢٠
[٤] الصين بعد مرحلة بنج، قضايا دولية، العدد ٣٧٥، ص ٢٢-٢٦
[٥] أنظر: Douglas T. Stuart and W.T. Tow, A.U.S. Strategy fot the Asia Pacific, Adelphi Paper 229, London, Oxforfd University Press for I.I.S.S, 1995

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الصين في الوقت نفسه الى اعتماد سياسة خارجية تقوم على مبدأ الاستقلالية الاستراتيجية، التي تعني عدم الارتباط الاستراتيجي مع القوى الكبرى، وعليه فان المنطقة العربية تظهر لها اساسية وحيوية، وطبيعة اوضاعها الدولية تنعكس على مصالح الصين، ولكن دون أن تكون للاخيرة قدرة كبيرة على التاثير في مجريات الاحداث فيها، وذلك لأن قيام الصين بدور مهم في المنطقة العربية خلال السنوات المنصرمة ظل محكوما بعدة عوامل رئيسة[١]: هي البعد الجغرافي الواسع بين الصين والمنطقة العربية والتي ادت الى غياب الاتصال السياسي والتفاعل الايجابي، وافقد الصين الخبرة والمعرفة بشؤون المنطقة على قدر متكامل، فضلا عن قدرة الصين المحدودة في المجالات السياسية والاقتصادية مقارنة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا) خلال مرحلة الحرب البارد،ة وفرض نفوذ هاتين القوتين على منطقة الشرق الأوسط، ومعرفة الصين بأهمية هذه المنطقة ومن ضمنها الوطن العربي بالنسبة لهاتين القوتين. الى جانب التطور الكبير للعلاقات الصينية الاسرائيلية في عقد التسعينات، والذي حد بدوره من تطور العلاقات العربية الصينية.

كما عملت الصين على تحسين صورتها في العالم بعد أن اتهمت بانتهاك حقوق الانسان، سيما في احداث ميدان (السلام السماوي) هو ما أثر بشكل أو بآخر على بلورة موقف صيني متماسك بصدد الشرق الأوسط، على الرغم من أن مصالحها الآستراتيجية تلتقي مع الأقطار العربية، ولا سيما تلك التي تستهدفها الولايات المتحدة وبريطانيا كالعراق وليبيا[٢].

لقد كانت الصين تمثل صدارة الدول التي تمتلك تجارة السلاح في المنطقة، وقفزت مبيعات الأسلحة في الصين من (٨٣٩٧) مليون دولار للأعوام (١٩٨٦-١٩٩٠) الى (٩٤٨٥) مليون دولار للأعوام (١٩٩١-١٩٩٥)، وتزايدت صفقات الأسلحة مع اسرائيل بشكل خاص، في مقابل تزويد اسرائيل للصين بالتكنولوجيا القادرة على اقامة برنامج تصنيعي صيني، والمشاركة في تحديث الجيش الصيني، وتصدير اسرار نووية الى الصين، وهدفت اسرائيل التأثير على الصين لكي لا تبيع للاقطار العربية المعدات والأسلحة العسكرية، وكذلك تغيير مواقفها حيال الصراع العربي – الاسرائيلي، ودعم الصناعة الحربية الاسرائيلية[٣].

ومع ذلك استمرت بكين في مواقفها الداعمة للجانب العربي، دون أن يعني ذلك تحركا معينا خارج نطاق تأييد ودعم تنفيذ الشرعية الدولية، دعما لعملية التسوية وفق مرجعية مدريد وتأييد وجهة النظر العربية للتوصل الى حل في أزمة لوكيربي، وتطوير علاقاتها بالعراق، والدعوة

[١] علي الدين هلال وآخرون، العرب والعالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط١، ص ٣١٢
[٢] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤، ص ٧٠
[٣] منعم العمار، الصين وتطور موقعها في تجارة السلاح في الشرق الأوسط في: الصين والبيئة الاقليمية والدولية، عدد ١٦، ص ٣٠-٣٣

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى اعادة النظر في العقوبات المفروضة عليه، وركزت الدبلوماسية الصينية اهتمامها في جوانب أخرى مثل الاستثمارات والبعثات التجارية والانفتاح على دول الخليج العربي، وتطوير العلاقات الاقتصادية بدول المغرب العربي، والاهتمام الخاص بمصر وعلاقاتها التقليدية معها[١].

ان الصين والدول العربية تنتمي الى دول العالم الثالث وللشعبين الصيني والعربي معاناة وتجارب مشتركة . مما يحتم على الشعبين التضامن والتعاون في مختلف الميادين وتحقيق مصالح مشتركة . ان الصين لن تسعى الى الهيمنة، بل تدعو دائما الى تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول المختلفة، واقامة نظام دولي جديد على ضوء المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. فالتعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية يتصف بميزة التكامل المتبادل القوية ويتمتع بأسس طيبة في مختلف المجالات.

كما ان الصين في وضع سياسي مستقر تستمر في تنفيذ سياسة الاصلاح والانفتاح على العالم الخارجي من اجل تحقيق النمو الاقتصادي , فقد تم اقامة نظام الاقتصاد الوطني المتكامل ونظام الصناعة ونظام العلوم والتكنولوجيا في أثناء البناء الاقتصادي، وتتوفر فيها العلوم والتكنولوجيا والتقنيات المتطورة، ويمكن ان تلبي الحاجات المختلفة، وليس فيها أيد عاملة وافرة فحسب بل فيها قدرة قوية على المقاولة للمشروعات الهندسية الخارجية ذات مختلف المستويات الفنية، وتعتبر المعدات والتكنولوجيا الصينية بانخفاض سعرها اكثر انسجاما مع ظروف الدول النامية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الصين قد وفرت مناخا طيبا لاجتذاب مختلف الاستثمارات بما فيها الاستثمارات العربية[٢].

فالدول العربية تقع في ملتقى القارات الثلاث متمتعة بالتقاليد الثقافية المتميزة والموارد الطبيعية المتوفرة، منها النفط والغاز الطبيعي والحديد والنحاس والفوسفور والبوتاسيوم وغيرهما من الخامات المعدنية وغير المعدنية، كما ان طرق المواصلات سهلة متصلة بالقارات الثلاث، وان الموارد السياحية فيها غنية فكل ذلك موات للتعاون والتبادل بين الصين والعالم العربي[٣].

وخلاصة القول ان الوضع الدولي والظروف الموضوعية والتكامل الاقتصادي بين الصين والدول العربية قد فتحت آفاقا واسعة لتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الطرفين.

---

[١] حال الأمة العربية ١٩٩٧، المؤتمر القومي العربي السابع، ط١، ص ٥١

[٢] تشانغ هونغ، سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٥٥

[٣] مجلة الصين اليوم، العدد ٥، ١٩٩٦، ص ١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: علاقات الصين مع جامعة الدول العربية

ونظراً للأهمية البالغة التي تكتسبها العلاقات العربية الصينية فى ضوء تاريخ العلاقات بين الجانبين، والتقدم المتزايد الذي تحققه الصين سواء فى المجال الاقتصادي أو فى المجال السياسي، وأخذاً فى الاعتبار أن الصين تحتل مقعداً دائماً فى مجلس الأمن ، حرصت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على ايلاء العلاقات العربية الصينية مقاما خاصا فى اهتماماتها ، وقد تجلي ذلك في الزيارات المتبادلة بين الجانبين منذ بداية التسعينيات أبرزها[١] :

-قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية بناء على دعوة من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الصين خلال شهر مايو ١٩٩٣ وتم افتتاح بعثة الجامعة فى بكين فى أغسطس من نفس العام.

-قام الأمين العام المساعد لشئون فلسطين بزيارة رسمية لجمهورية الصين الشعبية فى أكتوبر عام ١٩٩٥ بناء على دعوة رسمية من الحكومة الصينية تأكيداً على تأييدها للقضية الفلسطينية.

-قام الرئيس الصيني جيانج زيمن بزيارة مقر الأمانة العامة فى أيار عام ١٩٩٦ أثناء زيارة رسمية لدولة المقر. و خلال لقائه بالأمين العام للجامعة أكد اهتمام بلاده بتطوير علاقاتها مع الدول العربية وتأييدها للقضايا العربية المطروحة على الساحة الدولية، وقد كتب في سجل زيارتها" إن الصداقة بين البلاد العربية والصين أبدية".

-قام وفد المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بزيارة الجامعة بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١٥ حيث التقي بالأمين العام بمقر الأمانة العامة.

-قام وفد اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني بزيارة الأمانة العامة بتاريخ ١٩٩٦/١١/٤ وأكد خلال لقائه بالأمين العام على أهمية تنمية علاقات التعاون بين الصين والدول العربية.

-قام الأمين العام بالمشاركة فى الاحتفال الخاص باستعادة جمهورية الصين الشعبية لسيادتها على "هونج كونج" بناء على دعوة رسمية من الحكومة الصينية فى أول يوليو ١٩٩٧.

- عرضت الصين خلال زيارة نائب رئيس مجلس الدولة تشيان تشي تشن الى مصر عام ١٩٩٧ ولقائه مع الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية آنذاك مبادرة لاقامة

[١] موقع جامعة الدول العربية على شبكة الانترنت: http://www.arableagueonline.org/arableague/index.jsp

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقات عربية صينية في القرن الحادي والعشرين على أسس جديدة تضمنت أربع نقاط أساسية هي[١] :

١- الاحترام المتبادل والتعامل على قدر المساواة

٢- تعزيز الحوار والتشاور

٣- تبادل التأييد في الشؤون الدولية

٤- اجراء تعاون ذي منفعة متبادلة من أجل دفع النمو المشترك لاقامة علاقات استقرار طويلة وتعاون شامل مع الأقطار العربية جميعا.

- قام وزير خارجية الصين بزيارة لمقر الأمانة العامة بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ [٢] حيث طرح أربع نقاط كأساس لإقامة تعاون بين الصين والدول العربية هي:

١ - الحفاظ على علاقات الصداقة العريقة.

٢ - تعزيز الحوار وتكثيف التنسيق.

٣ - امكانية تحقيق النمو المشترك على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة .

٤ - التعاون والتنسيق على الساحة الدولية.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

-قام وزير خارجية الصين بزيارة لمقر الأمانة العامة بتاريخ ١٩٩٩/١/٤ حيث عقد مع الأمين العام جلسة مباحثات لتبادل وجهات النظر حول القضايا العربية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك ، تم من خلالها التوقيع على مذكرة التفاهم التي تقدمت بها وزارة الخارجية الصينية من خلال بعثة الجامعة فى بكين بعد أن اتفق الجانبان على صيغة مشتركة لوضع آلية للمشاورات السياسية بين جمهورية مصر العربية.

-قام نائب وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية بتاريخ ١٩٩٩/٩/١٦ بزيارة لمقر الأمانة العامة والتقى بالأمين العام.

-قام نائب وزير خارجية الصين الشعبية المسئول عن إدارة غرب آسيا وشمال أفريقيا بتاريخ ٢٠٠١/٤/٨ بزيارة إلى مقر الأمانة العامة التقى خلالها بالأمين العام، وأكد أن الجامعة منظمة إقليمية هامة جداً تلعب دوراً أساسيا في تعزيز العلاقات العربية وفى تعزيز عملية السلام كما أشاد بآلية انعقاد القمة العربية بصفة دورية ، مؤكداً على اهتمام الصين بتعزيز العلاقات مع الدول العربية خاصة من خلال الجامعة العربية.

---

[١] أنظر: مجلة الصين اليوم، العدد ٧، ١٩٩٨، ص ٣٢.

[٢] موقع جامعة الدول العربية على شبكة الانترنت: http://www.arableagueonline.org/arableague/index.jsp

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد دأب المجلس الوزاري للجامعة منذ دورته العادية ١١٠ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨) على اتخاذ قرار بشأن موضوع "العلاقات العربية مع جمهورية الصين الشعبية" والذي أصبح بنداً دائما على جدول أعماله ، واعتمد ستة قرارات بهذا الخصوص فى دوراته المتعاقبة، دعت جميعها إلى ايجاد سبل وآليات لتعزيز العلاقات بين الجانبين وهي[١]:

- قرار المجلس رقم ٥٨٠٩ في دورته ١١٠ بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٧.
- قرار المجلس رقم ٥٨٦٣ في دورته ١١١ بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٨.
- قرار المجلس رقم ٥٩١٠ في دورته ١١٢ بتاريخ ١٩٩٩/٩/١٣.
- قرار المجلس رقم ٥٩٨٢ في دورته ١١٣ بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٨.
- قرار المجلس رقم ٦٠٢٤ في دورته ١١٤ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٤.
- قرار المجلس رقم ٦٠٧٩ في دورته ١١٥ بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٢.

كما صدر عدة قرارات عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية بشأن تطوير العلاقات الاقتصادية العربية الصينية، وهي:

-قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣٧٨ في دورته ٦٤ بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٠

-قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٤٠٢ في دورته ٦٦ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٤

ويمكن التأكيد ان آفاق التعاون بين الصين والدول العربية مفتوحة الآن وفي مختلف المجالات، فاذا تناولنا قرار مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١٧ ايلول ١٩٩٨، نراه يحض على تطوير العلاقات العربية الصينية في مختلف المجالات وتضمن نص القرار مايلي[٢]:

١. دعوة الدول العربية الى تطوير علاقاتها مع الصين على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين، ودعم الوجود العربي على مختلف المستويات في الصين .
٢. تنشيط التشاور السياسي بين الامانة العامة للجامعة ووزارة الخارجية الصينية عن طريق تنظيم لقاءات دورية سنوية او اكثر عند الحاجة.
٣. دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الى اعداد دراسة شاملة عن سبل تطوير العلاقات الاقتصادية العربية – الصينية في القرن الحادي والعشرين.
٤. دعوة المنظمات العربية المتخصصة الى اعداد دراسات متخصصة حول سبل تعزيز العلاقات العربية – الصينية.

[١] نصوص جميع هذه القرارات مرفقة مع الدراسة ضمن الملاحق

[٢] أنظر كذلك:مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٨-٣٤٩

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. دعوة المؤسسات والهيئات العربية غير الحكومية الى توثيق علاقاتها بمثيلاتها في جمهورية الصين الشعبية .

ليس من شك في ان هذا القرار يستجيب لحاجات التطور المتزايد في العلاقات العربية الصينية، الا انه لم يلحظ بندا خاصا لتطوير العلاقات الثقافية بين الصين والدول العربية، ومازالت العلاقات التجارية والسياسية تعطى الاولوية شبه المطلقة . فقد نجح هذا المنحى في زيادة حجم التبادل التجاري بين الصين والبلاد العربية من ٧ مليارات عام ١٩٩٧ الى ٨ مليارات دولار عام ١٩٩٨ وازدادت معها كثافة الاستثمارات العربية في الصين، وتعاظم دور الاقتصاد في أهمية وتطور العلاقات العربية الصينية[١].

فقد تطورت العلاقات التجارية بين الصين ودول الشرق الأوسط سريعا اعتبارا من الثمانينات، وبلغ التبادل التجاري بين الطرفين عام ١٩٧٨ مليار و٨٤ مليون دولار فقط، وبلغ عام ١٩٩٦ ستة مليارات وخمسمائة مليون دولار. ولكن هذا يحتل نسبة صغيرة في القيمة التجارية الاجمالية للطرفين، فعلى سبيل المثال يحتل التبادل التجاري بين الصين ودول الشرق الاوسط حوالي ٥% من قيمة الواردات والصادرات الخارجية العربية الاجمالية، بينما يحتل حوالي ٢% من قيمة الواردات والصادرات لدول الشرق الأوسط، وهذا يتناسب مع العلاقات السياسية الجديدة بين الصين ودول الشرق الاوسط، ومتطلبات التنمية الاقتصادية للطرفين، لذلك نقول ان هناك إمكانيات احتياطية كبيرة لتنمية حجم التجارة الثنائية وتدعيم التعاون الاقتصادي[٢].

كما يجدر بنا أن نشير إلى أن مشكلة نقص الطاقة اصبحت اكثر بروزا في السنوات الأخيرة وذلك بسبب نمو الاقتصاد الصيني المستمر والسريع، وقد اصبحت الصين مستوردا خالصا للبترول اعتبارا من عام ١٩٩٣، ومن المتوقع رغم جهود الصين في البحث عن منابع النفط المحلية، إلا انها تحتاج الى سوق النفط العالمي، ونفط الشرق الأوسط يعتبر هو المصدر الرئيسي للنفط، لذلك ينبغي للصين الاعتماد عليه. وتملك الصين احتياطات ضخمة من النقد الأجنبي، وفي نفس الوقت هي سوق مستهلك للنفط ذو طاقة احتياطية ضخمة ومستورد للنفط من الشرق الأوسط، وهذا يجذب دول الشرق الأوسط التي تتشوق الى توسيع سوق استيراد النفط، مما سيزيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين بسبب تجارة البترول.

ولكن لابد من العودة الى التاكيد على ان الصين توازن بحذر وبدقة متناهية بين كل ما يتعلق بالقضايا العربية ومصالحها مع العالم الغربي، وان كانت تاخذ بعين الحسبان ومنتهى الجدية انها

---

[١] سنقوم في الفصل الرابع من هذه الدراسة بتناول البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الصينية بشكل مفصل.

[٢] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٧٣

جميع الحقوق محفوظة
مركز الدراسات الاستراتيجية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآن اصبحت دولة مستوردة للنفط العربي بشكل متزايد[١] . فالامر اذن لا يتعلق بمواقف سياسية او اعتبارات اخلاقية او مبادئ للقانون او الشرعية الدولية، بل بما ترتئيه الصين من ضرورة ملحة لمواجهته واحيانا محاولة احتواء نفوذ الولايات المتحدة ان امكن ذلك.

كذلك نجد أن مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة للجامعة العربية ووزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية في كانون ثاني عام ١٩٩٩ والتي صدرت لغرض ايجاد آلية للمشاورات العربية الصينية تشتمل على مايلي[٢]:

١. بحث سبل ووسائل جديدة لتطوير ودعم علاقات التعاون بين الصين والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في كافة المجالات.
٢. تبادل وجهات النظر والمواقف من القضايا الاقليمية والدولية والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
٣. بحث سبل التشاور وتنسيق المواقف في اطار المؤتمرات والمحافل الدولية.
٤. توسيع وتعزيز نطاق التقاء المصالح المشتركة للجانبين.

كما يبحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضوع تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الصينية وتم تكليف الأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة بتقديم تصورات ومقترحات لسبل تطوير هذه العلاقات. وتنفيذاً لقرار مجلس الجامعة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٢ والذي ينص على : "الطلب إلى الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة الجهود لبلورة الأسس الكفيلة بتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية ، فقد وضعت الإدارة العامة للشئون الاقتصادية تقريراً مفصلاً عن واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين من جهة والدول العربية من جهة ثانية.

[١] يعتقد الخبراء ان ٨٥% من احتياجات الصين للنفط في القرن الحادي والعشرين لا بد أن تأتي من الشرق الأوسط، وللمزيد أنظر:
Rynold, J, China's Cautious New Pragmatism, in The Middle East, Survival, Vol. 38, N°3, Autumn, 1996, pp. 104 and 110

[٢] موقع جامعة الدول العربية على شبكة الانترنت: http://www.arableagueonline.org/arableague/index.jsp

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: العلاقات العربية الصينية في إطار إنشاء المنتدى العربي الصيني

استشعارا لأهمية الصين السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ودورها المرتقب على الساحة الدولية ، وانطلاقا من ضرورة تجاوز صيغة التنسيق التقليدية إلى مرحلة اقامة علاقات شاملة ومتجددة مع الصين ، وأخذاً فى الاعتبار أن جمهورية الصين الشعبية قد اعتمدت صيغة الحوار الدوري المنتظم مع المجموعة الإقليمية (أوروبا – جنوب شرق آسيا – أفريقيا) ، فقد صادق مجلس السفراء العرب على ورقة تتضمن اقتراحا بإقامة منتدى عربي – صيني[١] "يرسم الخطوط الرئيسية لتطوير جديد لعلاقات الدول العربية مع الصين ، والتأسيس لشراكة عربية صينية على جملة من المبادرات العملية".

وقد جاء فى التصور الذي أعده مجلس السفراء العرب أن لا يكون للمنتدى أجهزة دائمة وأطر رسمية بل يقتصر فى المرحلة الأولى على عقد اجتماع بين وزراء الخارجية وممثلين عن المنظمات المتخصصة المعنية. بالإضافة إلى تشكيل لجان فنية من الخبراء ، وتنعقد اجتماعات المنتدى في المرحلة الأولى مرة كل عام بالتناوب بين إحدى العواصم العربية وبكين.

وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية من خلال القرار رقم ٥٩٧٢ فى دورته العادية رقم ١١٣ بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٨ من حيث المبدأ على مقترح انشاء منتدى عربي صيني ، وكلف الأمين العام بإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة الصينية لبحث السبل الكفيلة بتنفيذ هذا المقترح وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس.

ثم قام المجلس بتكليف الأمين العام بمتابعة المساعي لبلورة مشروع إنشاء منتدي عربي صيني وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس ، من خلال القرار رقم ٦٠٢٤ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٤. والقرار رقم ٦٠٧٩ بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٢.

وعلى المستوى الصيني وجد الاقتراح العربي قبولا مبدئيا ففي ٣٠ مايو سنة ٢٠٠٠ اقترح لي تيانج عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني ورئيس الاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في اجتماعه مع السفراء العرب في بكين انشاء منتدى عربي – صيني، واقامة ندوة علمية دورية في الصين والدول العربية لبحث ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك[٢].

وتأتي أهمية قيام حوار جماعي عربي من خلال جامعة الدول العربية مع الصين، من أنه قد أصبح من الضروري ألا تغيب الدول العربية عن الساحة الآسيوية ، علما بأن الصين هي أحد أقطاب هذه الساحة الأساسية، كما أن الساحة الآسيوية أصبحت محط أنظار القوي العظمي وفى

---

[١] موقع جامعة الدول العربية على شبكة الانترنت: http://www.arableagueonline.org/arableague/index.jsp

[٢] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١١٨-١٢٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يتنافس معها كل من الاتحاد الأوروبي واليابان، بهدف تعزيز مواقعها فى هذه المنطقة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا[١].

والحق ان فكرة المنتدى الصيني العربي هي فكرة جديرة بالاعتبار في ضوء المتغيرات التي سبقت الاشارة اليها، والاهم من ذلك في ضوء خبرة الصين في اقامة منتديات جماعية واهمها المنتدى الصيني– الأفريقي , والمنتدى الصيني – الأوروبي، فهاذان المنتديان وفرا فرصة مهمة للصين لتطوير علاقاتها مع الدول الافريقة ودول الاتحاد الاوروبي، كذلك فقد دخلت الصين في منتدى شرقي آسيا المسمى آسيان + ٣ (الصين " واليابان " كوريا الجنوبية)، ويمكن الاستفادة من الخبرة الصينية في التعامل مع هذه المنتديات لبناء المنتدى الصيني العربي للتعاون .

ولا يغيب عن الانتباه أن التقدم الاقتصادي المتسارع في منطقة جنوب شرق آسيا دفع ببعض المراقبين في وقت ما إلى اعتبار أن تلك المنطقة مرشحة لأن تكون قاطرة النمو الاقتصادي العالمي. ومن ثم فإنه من الضروري الاعداد الجيد لصياغة رؤية عربية شاملة وموحدة للتعاون مع الصين في شتى المجالات، بما يكفل تعظيم النتائج التي تحقق المصالح المشتركة للجانبين، وأن يكون ذلك من خلال المنتدى العربي الصيني.

ويمكن ان يتم انشاء المنتدى في شكل اعلان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية ووزارة الخارجية الصينية، بحيث يتضمن الاعلان الاهداف والمبادئ العامة للمنتدى وهيكله المؤسسي، وفي هذا الصدد فانه من المهم ان يتضمن المنتدى مؤسسات حكومية مثل مؤتمرات دورية للقمة، تتضمن رئيس القمة العربية ورئيس مجلس جامعة الدول العربية والرئيس الصيني والامين العام للجامعة العربية، بحيث تنعقد مرة كل ثلاث سنوات، لكن المهم ايضا ان يتضمن المنتدى مؤسسات غير حكومية مثل مجالس لرجال الاعمال والاكاديميين ومجالس للفنون والآداب، على ان يتم الاتفاق على اساليب تطوير انشطة المنتدى بين الطرفين[٢].

ان الميزة الاهم لهذا المنتدى هو انه يوفر آلية عربية جماعية للتعاون مع الصين، مع توفير ادراك جماعي للمصالح المشتركة، كذلك يوفر آلية لحماية المصالح العربية الصينية المشتركة، والمتمثلة في حاجة الصين الى حماية امدادات النفط العربي، وتدفق الاستثمارات العربية، وضمان وصول صادراتها الى الاسواق العربية، ودعم العرب للصين في قضية الوحدة الصينية، وضمان وصول صادراتها الى الاسواق الصينية، ودعم الصين للعرب في القضية الفلسطينية، وقضية امن الخليج. هذا اضافة الى المصالح المشتركة في التعامل مع القضايا الجديدة مثل الارهاب وحوار الحضارات وغيرها.

---

[١] موقع جامعة الدول العربية على شبكة الانترنت: http://www.arableagueonline.org/arableague/index.jsp

[٢] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١١٨-١٢٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: العلاقات العربية الصينية في إطار قضية الإرهاب الدولي

لقد باتت قضية الإرهاب الدولي هي القضية المحورية في أجندة السياسة الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، فقد صاغت الولايات المتحدة استراتيجيتها العالمية للتعامل مع هذه القضية ليس فقط في داخل الولايات المتحدة ولكن في العالم بأسره[١]، وفي هذا الإطار بدأت الولايات المتحدة تتدخل عسكريا بشكل مباشر في بعض الدول مثل أفغانستان والفلبين والعراق، وبشكل غير مباشر في دول أخرى مثل فلسطين بدعوى مقاومة الإرهاب، كذلك فقد اتجهت دول أخرى مثل إسرائيل إلى استثمار هذا التحول لوضع الحركات المضادة لها على قائمة الإرهاب وتوظيف الاستراتيجية الأمريكية لتصفية تلك الحركات.

فقد أدت أحداث ١١ سبتمبر إلى حدوث تحول في الاستراتيجية الامريكية نحو تصفية النظم والحركات المعادية لها تحت غطاء مقاومة الارهاب، واستثمار ذلك في ايجاد وجود استراتيجي لها في قلب آسيا وعلى مقربة من الحدود الصينية الغربية. وسعيها الى استعمال القوة لاحداث تغييرات استراتيجية في العراق وايران , ومن ثم تغيير منظومة أمن الخليج العربي بحيث تصبح منظومة امريكية بالكامل[٢].

مركز ايداع الرسائل الجامعية

ان هذه التحولات الجوهرية تستدعي اجراء جرد شامل لسجل العلاقات العربية الصينية بهدف استكشاف الأطر التي يمكن من خلالها توظيف تلك العلاقات، بما يمكن العرب والصينيين من التعامل مع معطيات عالم ما بعد ١١ سبتمبر، وذلك من خلال بلورة منظور استراتيجي جديد لتلك العلاقات قادر على التعامل مع المتغيرات.

لقد كشفت حادثة طائرة التجسس الامريكية التي انزلتها الصين الشعبية في ابريل سنة ٢٠٠١ ثم أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ والتي ادت الى تواجد استراتيجي امريكي في قلب آسيا وعلى مقربة من الحدود الصينية، كشف كل ذلك عن ان الولايات المتحدة تسعى الى اعادة هيكلة النظام العالمي بما يكرس سيطرتها الأحادية، كما أنها تسعى الى حصر واحتواء الصعود الصيني.

وفي اعقاب احداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ بالولايات المتحدة والتي نظرت اليها الصين بحق على انها ثمرة من ثمرات نظام القطبية الاحادية، فقد تم توجيه الاتهام للعرب والمسلمين بالضلوع في تلك الاحداث، وذلك دون تقديم الادلة المادية التي تؤكد ذلك الاتهام، وقد صرح وزير الخارجية الامريكي كولن باول في ٢٤ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠١ بان الولايات المتحدة ستقدم تلك الادلة ولكنها حتى الآن لم تقدم دليلا يثبت ضلوع العرب والمسلمين في لتك الاحداث.

---

[١] عدنان أبو عودة، رؤية في واقع العالم العربي على خلفية الواقع الدولي، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٧٨

[٢] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٩٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اهتم العرب والصينيون بمقاومة الارهاب الدولي، فقد اصدرت جامعة الدول العربية اتفاقية بين الدول الاعضاء حول مقاومة الارهاب، كما اصدرت منظمة المؤتمر الاسلامي التي تشترك فيها كل الدول العربية ميثاقا حول مقاومة الارهاب. كذلك فقد اشتركت الصين في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، وهي المنظمة التي ركزت على قضية تعاون الدول الأعضاء الست في مقاومة الارهاب[١].

وتكمن معضلة قضية الارهاب في ميل بعض الدول للخلط بين الارهاب وبين المقاومة المشروعة لاحتلال تلك الدول لأراضي دول أخرى. فبينما كانت تلك المقاومة مشروعة في فترة الحرب الباردة وما قبلها فانها بعد ١١ سبتمبر اصبحت جريمة دولية. لقد قاوم الصينيون الاحتلال الياباني لسنوات طويلة، واستمرت تلك المقاومة رغم المذابح اليابانية ومحاولات اليابان انشاء دولة عميلة لها في منشوريا . كذلك قاوم الجزائريون الاحتلال الفرنسي وفقدوا مليون شهيد في تلك المقاومة التي ايدتها الدول الآسيوية والافريقية وفي مقدمتها الصين والدول العربية. ولكن الولايات المتحدة واسرائيل تعتبران المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي بمثابة الإرهاب ينبغي تصفيته، وتطالبان بوقف اي مقاومة للاحتلال قبل التسوية[٢]، رغم ان الولايات المتحدة كانت تتفاوض في جنيف مع فييتنام الشمالية وجبهة التحرير الوطني الفيتنامية في اوائل السبعينيات رغم استمرار المقاومة الفيتنامية للوجود العسكري الامريكي[٣].

هناك اذن محاولة لتعديل المفاهيم بما يناسب المصالح الامريكية في تكريس الهيمنة الاسرائيلية في الشرق الأوسط، ويتطلب ذلك اولا ان يتفق العرب والصينيون على تعريف الارهاب وتحديد اين تنتهي المقاومة الوطنية المشروعة للاحتلال واين يبدأ الارهاب.. وقد كان التعليق الرسمي الصيني على احداث ١١ سبتمبر بانها "نتيجة للهيمنة الاحادية القطبية" تعبيرا دقيقا عن اهمية النظر الى اصول المشكلة وليس مظاهرها كما تفعل الولايات المتحدة[٤]. كذلك فان التعامل مع قضية الارهاب يتطلب النظر في اصول الظاهرة، وليس فقط في أغراضها.

---

[١] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٩٣

[٢] عدنان أبو عودة، رؤية في واقع العالم العربي على خلفية الواقع الدولي، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٨٧

[٣] آن هويهو، آفاق رحبة تنمية علاقات الصداقةوالتعاون الصينية العربية في القرن الحادي والعشرين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص ١٣٣

[٤] أنظر: تشيو شنغيون،الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: مصالحها الاستراتيجية وتحولات سياسية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١٥٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأهم من ذلك هو الاتجاه المتزايد الى ربط الارهاب الدولي بالاسلام بالتحديد، ونعت الاسلام بانه يشجع معتنقيه على الارهاب. ان خطورة هذا الاتجاه هي انه مقدمة لاثارة صراع الحضارات، ومن ثم يصبح بمثابة النبوءة المحققة لذاتها التي اشار اليها هنتنجتون[١] .

والواقع ان الارهاب ظاهرة اجتماعية وليست مرتبطة بالأديان أو بدين معين، فهي موجودة بين معتنقي كل الأديان بما يؤكد أنها ظاهرة اجتماعية وليست دينية، فهناك ارهاب تمارسه الجماعات الهندوسية المتطرفة في الهند ضد المسلمين، وارهاب تمارسه الجماعات اليهودية المتطرفة في فلسطين ضد الشعب الفلسطيني، وارهاب تمارسه الجماعات السيخية المتطرفة في الهند ضد الهندوس وهكذا. ومن ثم يصبح الربط بين الارهاب والاسلام مقولة غير صحيحة[٢].

والمتتبع للسياسة الصينية يجد أن الصين ليست مع سياسة الأحلاف وهي مع التعاون ، وأنها تكرس دائماً السياسة الخارجية المستقلة ، وتعمل دوماً على حماية السلام العالمي ودعم التنمية لجميع الدول ، وهي مستعدة لتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع دول العالم على أساس مبادئ التعايش السلمي وتحقيق السلام والأمن والتنمية والتعاون في مجالات التكنولوجيا والعلوم والثقافة و حماية البيئة ومكافحة المخدرات والإرهاب ، كما أن الصين لا تدعو لإقامة تحالف مع دول أخرى ، بل إلى الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للأعراف الدولية والديمقراطية الدولية ، ولإقامة نظام عالمي اقتصادي جديد عادل[٣].

وتعارض الصين إقامة نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي لأن العالم يتجه للسلام والتنمية والتقدم وليس نحو الحرب وسباق التسلح. كما أن الصين تدعو دوماً لمحاربة جميع أشكال الإرهاب ، على أن تكون هناك أدلة دامغة وأهداف واضحة لمكافحة الإرهاب، وتجنب إيذاء الأبرياء، وعدم تطبيق ازدواجية المعايير ، كما يجب تفعيل دور الأمم المتحدة بصورة كافية في مكافحة الإرهاب ، والصين تعارض أيضاً اتهام بعض الدول لغيرها بالإرهاب من أجل تحقيق مصالحها الشخصية ، كما لا توافق على نظرية محور الشر أيضاً[٤].

صحيح بأن الدور السياسي للصين لا يتناسب مع حجمها الاقتصادي، لكن الصينيون يردون على ذلك بأن بلادهم من الدول النامية ، وهذه الدول إذا استخدمت قوتها وحدها لن تستطيع أن تعمل لذا يجب تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بينها . لقد حققت الصين تقدماً كبيراً ، ومن المنتظر

---

[١] للمزيد حول الموضوع أنظر: Samuel Huntington, The Clash of Civilizations, Foreign Affairs, Summer, 1003

[٢] سونغ مينغ جيانغ، رئس معهد الصين للدراسات الدولية، الأوضاع الدولية والاقليمية الحالية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٦٥-٦٧

[٣] آن هويهو، آفاق رحبة تنمية علاقات الصداقةوالتعاون الصينية العربية في القرن الحادي والعشرين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص ١٣٤

[٤] محاضرة السيد ما وينبو كبير مستشاري الجمعية ونائب رئيس دائرة الاتصال الدولي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، بعنوان " العلاقات الإماراتية – الصينية " خلال زيارة وفد الجمعية الصينية للتفاهم الدولي لمركز زايد للتنسيق والمتابعة في دولة الامارات العربية المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد تحقيق التنمية الشاملة أن تقدم مساهمة أكبر في الاستقرار والسلام والتنمية في العالم ، ولكن ليس بهدف قيام هيمنة في العالم بل من أجل السلام العالمي . فالصين ومع أنها شهدت تقدماً كبيراً لكن قاعدتها لا تزال ضعيفة في مجال السكان والموارد والثروات ، فرغم أن مساحة الصين تعادل ١٢٠ مرة مساحة دولة الإمارات ، إلا أن معدل دخل الفرد في الصين أقل بعشرين مرة من نظيره في الإمارات، وبالمقابل حجم التجارة بين البلدين بلغ حوالي ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، و سجل في العام ٢٠٠١ حوالي ٢,٨ مليار دولار. ورغم زيادة حجم التبادل التجارى بين الجانبين فى السنوات الاخيرة حيث وصل فى عام ٢٠٠١ الى ١٦ مليار دولار وبهذا تكون المجموعة العربية هى الشريك التجارى السابع للصين، الا ان التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى يمكن ترشيده وتنويعه وزيادته باكثر مما هو عليه الان ليصل الى مستوى الشراكة بين الجانبين، وكذلك الامر بالنسبة للاستثمارات والمشاريع المشتركة[١].

هناك اتهامات للصين بتعرّض الأقليات المسلمة فيها لمضايقات وبخاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ويرد الصينيون على ذلك بأنها ادعاءات لا مبرر لها ، فالإنجازات التي حققتها الصين لا يمكن أن تتحقق من دون أن يكون للصين بيئة داخلية سليمة وكذلك خارجية . وفي الصين توجد ديمقراطية وتعددية في مجال الأحزاب إضافة للحزب الشيوعي ، ولديها ٥٦ قومية متعايشة مع بعضها ، وهي نجحت في تطبيق سياسة المساواة والوحدة ونحترم التقاليد والعادات القومية والدينية . وأن المسلمين في الصين أعضاء هامون في المجتمع المدني، والعلاقات معهم ممتازة، لكن وجود بعض المعارضين في الصين الذين يقومون بعمليات ارهابية، ولكن بدون أي دوافع قومية أو دينية ، بل لأغراض شخصية [٢].

واذا كنا نريد علاقات عربية صينية قائمة على اصول راسخة، فينبغي ان نتعامل مع ذلك الاتجاه في الصين الذي يسعى الى الربط بين الاسلام والارهاب تحت تاثير وجود جماعا صينية اسلامية معارضة، وهو اتجاه موجود في كتابات بعض الباحثين الصينيين[٣]، ويتطلب الامر دعم التوجهات الصينية العالمية المتناغمة مع توجهاتنا كعرب، باجراء حوار استراتيجي عربي صيني شامل حول هذا التوجه، في اطار مؤسسي متفق عليه.

---

[١] محاضرة السيد ما وينبو كبير مستشاري الجمعية ونائب رئيس دائرة الاتصال الدولي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، بعنوان " العلاقات الإماراتية – الصينية " خلال زيارة وفد الجمعية الصينية للتفاهم الدولي لمركز زايد للتنسيق والمتابعة في دولة الامارات العربية المتحدة.

[٢] المصدر نفسه

[٣] أنظر: Li Wei, Thoughts on Terrorism, Contemporary International Politics, Beijing, 11 (10), October, 2001

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرة على العلاقات العربية الصينية اليوم

لقد اكتمل عقد التواصل السياسي والاقتصادي بين الصين والدول العربية، فكل هذه الدول تقيم الآن تمثيلا دبلوماسيا مع الصين . من جهتها تسعى الصين واليابان والدول الأوروبية إلى تطوير وتعميق علاقاتها مع الدول العربية، إلا إن السيطرة الأمريكية على القرار العربي ما زالت قوية جدا، ويعتبر الأمريكيون أن موارد هذه المنطقة ذات أهمية استثنائية في استراتيجيتهم على المستوى الكوني، وهم على استعداد دائم لمنع أي تقارب بين الدول الكبرى والعالم العربي خوفا من مشاركتهم لهم في تلك الموارد الضخمة.

بالرغم من اختلاف الظروف المحلية في كلا من البلاد العربية والصين ، إلا أنهما يشتركان في انتماء قاري آسيوي وآخر حضاري شرقي، كما أنهما يواجهان مهمة مشتركة تتمثل في تنمية اقتصادهما الوطني ورفع مستوى معيشة شعبيهما.

إن الزيارات المتبادلة بين القادة الصينيين والعرب في العام ٢٠٠٢ كثيفة، فقد زار الصين كل من الملك عبد الله الثاني ابن الحسين والرئيس المصري حسنى مبارك ورئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ورئيس الوزراء للبحرين خليفة بن سلمان الخليفة، كما قام الرئيس الصيني ورئيس مجلس الدولة الصيني بزيارات لليبيا وتونس ومصر في آن واحد، وهو أمر قليلا ما حدث في تاريخ الدبلوماسية الصينية، واسترعى انتباها كبيرا في العالم، كما هو دليل على اهتمام الصين البالغ بتنمية علاقات الصداقة والتعاون مع العالم العربي، فيمكن أن نسمي عام ٢٠٠٢ العام الصيني العربي، واعتقد أن هذه الزيارات سترسى أساسا متينا لتطور العلاقات الصينية العربية في القرن الحادي والعشرين.

نخلص الى القول ان كلا من الصين ودول العالم العربي تبحث عن دور لها يحظى باحترام القوى الفاعلة في الامم المتحدة على مشارف القرن الحادي والعشرين، من موقع الفاعل في رسم استراتيجياتها على المستوى الكوني وليس من موقع المنفذ لاستراتيجيات الغير في ظل العولمة والسيطرة الاميركية الوحيدة الجانب. فانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية السابقة منذ عام ١٩٨٩ جعل الصين في طليعة الدول غير المنحازة الى الكتلة الغربية، والتي لا تزال تعمل على اقامة نظام دولي جديد تنتفي فيه كل اشكال الحروب، وتحل المشكلات العالقة عبر مؤسسات الامم المتحدة، وليس عبر القوى العظمى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الثاني:

معوقات ومحددات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات العربية الصينية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: المحددات الداخلية

كان للعزلة التي فرضتها الصين على نفسها منذ إعلان قيام الدولة في ١٩٤٩، وذلك بهدف تحقيق التنمية الذاتية والمستقلة، وتعويض الصين عن الوقت وعنصر الزمن الذي أعطى الفرصة لدول أخرى أن تتجاوزها، وتصبح من الدول العظمى، كان لهذه العزلة تأثير كبير على إدارة العلاقات الخارجية لها، وممارسة دور عالمي يتفق ووزن هذه الدولة الكبيرة. وقد لاحظنا ضعف التجارة الخارجية للصين مع دول العالم خلال الخمسينات والستينات، وهي فترة العزلة. ولكن من ناحية أخرى كان للصين دور سياسي عالمي ولكنه محدود. وذلك في ضوء ما أعلنته أنها دولة من دول العالم الثالث, وجزء من حركة عدم الانحياز، وفي طليعة حركات التحرر العالمي، كما أعلنت تأييدها لقضايا عديدة في العالم الثالث، وكانت لها مواقف سياسية مساندة لهذا التجمع العالمي[١]. أي أنه بعد عام ١٩٤٩، حيث شهدت هذه المرحلة تأسيس جمهورية الصين، ثم استقلال بعض الدول العربية، ولكن كلا الطرفين وخاصة في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية كان منشغلا بقضاياه وهمومه الداخلية فالصين منشغلة بالوحدة الصينية، والبلدان العربية منهمكة في بناء الدولة العربية[٢].

وكنا قد أشرنا أنه مع إعلان ماوتسي تونج عن قيام جمهورية الصين الشعبية على أساس الفكر الماركسي عام ١٩٤٩, كان أحد أهم محاوره الاعتقاد بان الصين هي المملكة المتوسطة المكتفية ذاتيا , ولذا لا حاجة بها لاقامة علاقات مع دول العالم الأخرى , مما شكل عائقا أمام قيام علاقات لها مع دول العالم على نحو حديث[٣]. ومع هذا الإعلان تعرضت الصين لمجموعة من الضغوط , وبدأ فصل آخر من التعسف الأجنبي معها، كحرمانها من التمثيل في الأمم المتحدة، وعضوية مجلس الأمن، إلى جانب الضغوط الاقتصادية، والتي تمثلت بإيقاف المعونة الأميركية للصين، ومنح مساعدات اقتصادية أميركية للدول المجاورة للصين، لتطويق الأيديولوجية الشيوعية الصينية ومنع انتشارها خارج حدود الصين، بالإضافة إلى توقف المساعدات السوفيتية للصين منذ عام ١٩٥٨ بسبب الخلاف حول تطبيق الأيدولوجية[٤].

وفي ظل هذه الظروف الجديدة،اضطرت الصين أن تتبنى سياسات العزلة في ضوء استراتيجية الاعتماد على الذات لتحقيق النهضة الكبرى [٥].

---

[١] أنظر: عبد المنعم محمود مرتضي، السياسة الصينية بين عثرات الماضي وواقعية الحاضر، المنار، العدد ٢، ١٩٨٥، ص ١٠-١٧

[٢] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٠

[٣] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص٢٣٨

[٤] عزة جلال هاشم، الثقافة السياسية الصينية، السياسة الدولية، عدد١٣٢، ص ٨٣

[٥] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ٨. كذلك أنظر:
R.G. Boyd, Communist China's Foreign Policy, P 35 and above

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما كنا قد أشرنا الى أن تأخر الصين في الاتصال بدول المنطقة يعزى الى الأسباب التالية[١] :

أولا: كانت المنطقة تقليديا ضمن النفوذ الغربي .

ثانيا: كانت مساعي الاتحاد السوفييتي قد أغنت الصين عن التدخل، إذ أن بكين كانت تعترف بقيادة موسكو للاشتراكية، ولما كانت منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية حيوية للاتحاد السوفييتي، بسبب قربها الجغرافي فان موسكو بذلت جهودا جبارة للاستفادة من المنطقة سياسيا وعسكريا واقتصاديا . ولم تكن المنطقة ذات أهمية استراتيجية للصين بسبب بعدها الجغرافي.

رابعا : لم تكن إمكانيات الصين الاقتصادية والسياسية تمكنها من التورط في منطقة شبة مجهولة بالنسبة لها . ولهذا اكتفت بتقديم اليسير من المساعدات المادية.

وقد تجمدت العلاقات بين الصين ومعظم البلدان العربية بسبب الثورة الثقافية في الصين التي استمرت عشرة أعوام تقريباً (١٩٦٦-١٩٧٦)، والتي أثرت تأثيرا كبيرا على الدبلوماسية الصينية وعلى سياسة الصين الخارجية. وقد تسبب قطع العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي، وانتهاج السوفييت لسياسة التوسع في الشرق الأوسط، إلى ظهور العداء بين الصين والاتحاد السوفيتي، مما انعكس وبشكل واضح على سياسات الصين تجاه القضايا العربية، فتركزت السياسة الصينية في الاعتراض على سعي أمريكا والاتحاد السوفيتي للهيمنة على الشرق الاوسط[٢].

وعندما بدأت أسوار هذه العزلة تنفتح، بمواكبة انضمام الصين إلى الأمم المتحدة، واعتلائها مقعداً دائماً في مجلس الأمن، في بداية السبعينات، وشهدت الصين مجموعة من التغيرات الداخلية تسمح بالانفتاح على العالم بكل اتجاهاته[٣]. كما شهدت بداية السبعينات إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وبدأت هذه العلاقات تتوطد في مجالات عديدة منها السياسية والاقتصادية العسكرية[٤]. إلا أن المهم هو زيادة درجة التفاعل بين الصين والعالم الخارجي، حيث بدأ الدور الصيني يحفر مجراه وسط قوى العالم المختلفة[٥].

---

[١] محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، ص ١٠٤

[٢] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨

[٣] أنظر: جعفر كرار أحمد، الصين بعد رحيل دنج تشياو بنج، السياسة الدولية، عدد ١٢٨، ص ١٢-١٨

[٤] نزار زيدان، العلاقات الأميركية الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١١٩-١٢٦. كذلك: هناء عبيد، العلاقات الأميركية الصينية، السياسة الدولية، العدد ١٢١ ص١٢٠

[٥] يمكن الرجوع لعدة مقالات تشير إلى ذلك التغيير الذي شهدته الصين في السبعينات منها: عدان بدر، التطورات الأيرة في الصين: التباعد عن الماركسية، والتقارب مع الاتحاد السوفييتي، المنار، عدد ٢، ١٩٨٥، ص ١٨-٢٤. أيضاً: مصطفى نور الدين عطية، الصين من أممية الثورة إلى أممية الإصلاح، المنار، عدد ٦١، ١٩٩٠، ص ١٠٠-١١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ثم فان فترة السبعينيات، تعتبر هي الفترة الانتقالية بين سنوات العزلة وسنوات الانفتاح والتحديث الصيني الشامل[١]. وقد لوحظ أن القيادة الصينية في نهاية السبعينيات كانت مقتنعة أن سنوات العزلة أدت إلى تخلف اقتصادي وسياسي وعسكري لابد من القضاء عليه، خاصة أن مواجهته كانت مواجهة جزئية في العقود السابقة. وقد اعتقد الصينيون أن القضاء على التخلف ضرورة يستتبعه الاضطلاع بالدور البارز الذي يعد دورا إيجابيا في الشرق آسيوية والعالمية[٢].

كما أن القيادة الصينية، أرجعت هذا التخلف والضعف إلى الوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي، الذي يزداد تعقيدا باستمرار، ويؤثر على المؤسسات الدفاعية وأحوال الحياة في معظم أقطار العالم[٣].

ومن ثم فان التحرك الصيني صوب المنطقة العربية خاصة ومنطقة الشرق الأوسط، ورغم أهميته بالنسبة إلى الصين، كان محكوما بالعزلة. وقد كان متسما بالإيجابية التي تمثلت في التأييد الصيني للقضية الفلسطينية ومساندة العرب في صراعهم مع إسرائيل والولايات المتحدة، في ضوء أيديولوجية صينية انطلقت من معاداة الإمبريالية، والاستعمار ومساندة حركات التحرر , علاوة على عدد من الظروف والملابسات التي أثرت على درجة التأييد الصيني للعرب والتي سبق إيضاحها.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد قدم دنج تشياو ينج مبادئ إرشادية وهي مراقبة الوضع بثبات والتشبث بالمواقع، والتصرف بهدوء، واخفاء القدرات، وكسب الوقت، وتقديم الإسهامات، ويعتبرها القادة الصينيون تفكيرا استراتيجيا بعيد المدى، وليست مجرد تكتيكات قصيرة المدى تنفع في موقف واحد.

ويوضح تحليل السلوك الخارجي للصين أنها تسعى إلى إقامة علاقات تعاونية خلال المرحلة الحالية مع القوى الإقليمية والدولية، وتعلن على لسان قادتها أن الولايات المتحدة قوة عظمى ولها مصالح في جميع أنحاء العالم، وأن الصين تحترم هذه المصالح ولكن بما لا يمس سيادتها ولا حقوقها في تحقيق الوحدة الصينية، وأن العلاقات مع الولايات المتحدة يجب أن تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وربما هذا الأمر يقودنا إلى ضراوة تحليل ودراسة الأبعاد الاستراتيجية لسياسة الصين الخارجية.

إن تفسير سلوك دولة كبرى في علاقاتها الدولية ومواقفها من القضايا الحيوية على مسرح السياسة العالمية، يبدأ بتحديد الأبعاد الاستراتيجية التي تقوم عليها سياستها الخارجية، فهي تمثل

---

[١] خيري عزيز، الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، السياسة الدولية، عدد ٥٩، ص ٥٦-٨١
[٢] هاني الحديثي، اتجاهات سياسة الصين الإقليمية، قضايا دولية، عدد ٣٤٥، آب، ١٩٩٦، ص ٣١-٣٢
[٣] حسين آغا، الصين واليابان والشرق الأقصى، ص ٥٩-٦٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القواعد الثابتة التي تؤثر في تشكيل مصالح هذه الدولة، ومبادئ وأهداف سياستها الخارجية[١]، فالسياسة الخارجية للدول الكبرى لا تنبع من فراغ، كما أنها لا تتغير فجأة دون مقدمات، ولا تتأثر بالعاطفة أو العوامل الشخصية، وهي تخلو من المواقف المندفعة أو الجامدة، ولكنها تتحرك بمرونة محسوبة، وتتأثر بعوامل داخلية وخارجية متعددة [٢]، ويمكن القول بصفة عامة، أن أبرز خصائص هذا النموذج من السياسية هي: الواقعية والعقلانية والتخطيط والشمول، لأنها في الحقيقة وسيلة من وسائل استراتيجية الدولة العليا في مواجهة العالم الخارجي[٣].

ومن أهم الأبعاد الاستراتيجية التي تشكل سياسة الصين هي:

١. البعد الجيواستراتيجي

الوضع الجيواستراتيجي للدولة يحدد أبعاد سياستها الخارجية، وهو يعني التفاعل بين مقوماتها الجغرافية بمعناها الواسع ونظامها السياسي، ويؤثر بالضرورة في علاقاتها الدولية، سواء بالنسبة إلى الدائرة الإقليمية المحيطة بها، أو بالنسبة إلى مختلف مناطق العالم الاخرى[٤].

إن الصين الشعبية دولة كبرى تنتمي إلى العالم الثالث، بحكم موقعها الجغرافي، وهي العضو الوحيد في مجلس الأمن، الذي لا ينتمي إلى أوروبا أو الغرب عموماً، وبالتالي نجد أن انتماءها هذا له تأثير في سياستها الخارجية، وهي ذات امتداد قاري يبدأ من حدودها مع كوريا الشمالية في الشرق، وينتهي مع حدودها مع باكستان وأفغانستان في الغرب. ولها حدود مشتركة وطويلة أحياناً مع غالبية دول جنوب شرقي آسيا، وروسيا الاتحادية، وهذا الوضع الجغرافي جعلها تدخل في نزاعات شبة إقليمية مع جيرانها[٥]. إن ذلك يعني أن البيئة المحاذية للصين هي بيئة قلقة، تتسم بنوع من الاضطراب الدوري، كما أنها تتأرجح بين التحالف التكتيكي والتناحر الاستراتيجي، وذلك يفسر انخراط الصين في سبع حروب خلال القرن الماضي: ضد روسيا والهند واليابان وفيتنام وكوريا الجنوبية وتايوان والولايات المتحدة[٦].

كما أن للصين شواطئ طويلة على بحر الصين وهو امتداد للمحيط الهادئ، وهذا ما جعلها ميداناً لحروب مستمرة مع الغرب والشرق حتى نهاية الحرب العالمية الثاني، ومن ناحية

---

[١] كينث تومبسون وروي مكريدس، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها، ص ١٩

[٢] Henry A. Kissinger, Domestic Structure and Foreign Policy, P 261 and above

[٣] المصدر نفسه، ص ٦٧. ولمزيد من الاطلاع على نظريات العلاقات الدولية انظر:
James Dougherty, Contending Theories of International Relations, 1997

[٤] رسل هـ. فيفلد و ج. أنزل بيرسي، الجيوبوليتكس،ص ٦٢-٧٠

[٥] آلن وتنغ، السياسة الخارجية للصين الشيوعية، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ص ٤٠٣-٤٠٥

[٦] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى أكسبها هذا الموقع ميزة استراتيجية مهمة، وهي سهولة الاتصال بالعالم الخارجي، لذلك نجد أن الأمن الخارجي والاستقرار الداخلي يأتيان في مقدمة سياستها الخارجية[١].

وقد يبدو للوهلة الأولى، أن بعد المسافة بين الصين والوطن العربي يجعلها أقل عناية بأهميته الاستراتيجية، وقضاياه، وصراعه مع القوى الاستعمارية، وهذا غير صحيح، فالاستراتيجية الصينية التي وضع أسسها ماوتسي تونغ أعطت عناية فائقة للوطن العربي واعتبرته بوابة آسيا من الغرب[٢].

إن الوطن العربي يمثل على مسرح السياسة الدولية المحور الاستراتيجي الثاني بعد أوروبا، مثلما أن الصين تعتبر المحور الاستراتيجي الثالث الذي يتحكم في تيارات السياسة الدولية في قلب آسيا ومنطقة المحيط الهادئ[٣]. ولعل هذا الترابط الاستراتيجي بين الصين والوطن العربي، يمثل قوة الجذب التي تشدها كدولة كبرى آسيوية لمساندة القضايا والحقوق العربية.

٢. البعد الأيدلوجي والعقيدة السياسية

الصين الشعبية دولة اشتراكية عقيدتها السياسية الماركسية اللينينية، وما أضافه إليها ماوتسي تونغ من خلال تجربته. والبعد الأيدلوجي وسيلة من وسائل سياستها الخارجية، وفقاً للقاعدة التي تقول " السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية بوسائل أخرى[٤]. فتحليل القادة الصينيين للنظام الدولي القائم، وللقضايا الحيوية، بل للأحداث التي تجري اليوم ينبع من العقيدة السياسية للنظام، ويتبع ذلك بالطبع تحديد المصالح، ويقول ماوتسي تونغ في هذا الصدد "انك تستجيب لجانب واحد، هذا بالضبط ما تستطيع أن تفعله .. والشعب الصيني يستند لجانب الاستعمارية أو الاشتراكية، ومن المستحيل عليه أن يقف بين الاثنين، وليس له من طريق ثالث، ونحن عالمياً ننتمي للجبهة المناوئة للاستعمار"[٥].

ويمكن القول بان مواقف الصين الدولية تأثرت، وما زالت تتأثر إلى حد بعيد، بالبعد الأيدلوجي، خلال مراحل عدة وخاصة قبل رحيل ماوتسي تونغ عام ١٩٧٦، وكان لها انعكاساتها على تطور موقفها من القضايا العربية وبخاصة الصراع العربي الاسرائيلي[٦].

٣. البعد الاقتصادي

---

[1] Allen Suess and Robert F. Dernberger, China's Future: Foreign Policy and Economic Development in the Post MAO Era, PP 24-25

٢ لمزيد من التفاصيل أنظر: Shichor, The Middle East in China's foreign Policy 1949-1977, P9

[٣] Allen Suess and Robert F. Dernberger, China's Future: Foreign Policy and Economic Development in the Post MAO Era, PP 5-7

[٤] R.G. Boyd, Communist China's Foreig Policy, P 35 and above

[٥] ألن وتنغ، السياسة الخارجية للصين الشيوعية، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ص ٤١٥

[٦] أنظر لمزيد من التفاصيل، خيري عزيز، الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، السياسة الدولية، ص ٥٦-٨١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسعى الصين إلى تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية بدول العالم وفي مقدمتها البلدان العربية. بغرض فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها الصناعية التي تواجه منافسه قوية من قبل اليابان والدول الغربية، كما أنها تشجع رؤوس الأموال العربية لاقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة فيها[١]، وهي تسعى في الحقيقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- زيادة الصادرات إلى الخارج، وتحسين ميزانها التجاري، وذلك بالحصول على أسواق جديدة وكبيرة لمنتجاتها الصناعية[٢].

ب- زيادة حصيلتها من العملات الصعبة التي تحتاج إليها لتحديث صناعاتها، ورفع كفاءة الإنتاج والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة[٣].

ج- تشجيع الاستثمارات الخارجية، وخاصة من الدول التي تملك فوائض نقدية بالعملات الصعبة[٤].

المبحث الثاني: المحددات الإقليمية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

تعرضت الصين بحكم التاريخ لحروب ومشاحنات إقليمية عديدة مع الدول المجاورة لها، منها اليابان وروسيا وكوريا وفيتنام، وخاصة أن وضعها الجغرافي ومساحتها الضخمة جعلاها مجاورة جغرافيا لعدد كبير من الدول. وقد شرحنا في القسم السابق البعد الجيو استراتيجي كأحد الأبعاد الاستراتيجية لسياسة الصين الخارجية.

وقد كان هذا مدخلاً للمشاحنات بين الصين وبعض هذه الدول، ولذلك فان هذا الوضع شكل قيداً على السياسة الخارجية الصينية تجاه العالم، ومن زاوية أن الاستقرار الإقليمي حولها مع الميل لبناء قدرتها الذاتية أصبحا هدفين متلازمين، وأنهما بمثابة الطريق نحو نمو الدور العالمي للصين فيما بعد. وفي ضوء ذلك سعت الصين، إلى جانب بناء قدرتها العسكرية الاستراتيجية، إلى محاصرة خلافاتها الإقليمية.

وبالنسبة للصين اضطرت في بداية تأسيس الدولة إلى التركيز على الشؤون الداخلية بسبب حاجتها إلى أحداث نهضة في البلاد، بالإضافة إلى انفجار الحرب الكورية، وتوتر الأوضاع في

---

[١] محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الأول ١٩٩٦ ص ١٦٠-١٨٦

[٢] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ٧٨-٨٠

[٣] جواد العناني، علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي في: العرب والصين من التأييد عمن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ١٠٠-١٠٦

[٤] نشو فو جبان يودانج جبان، خصائص سوق منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والشرق الأوسط، بيت العرب (بيجين)، آذار ٢٠٠٠، ص ٣٦-٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مضيق تايوان. ولم تقم الصين هيكل تمثيلها الدبلوماسي الكامل، ماعدا إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى وبعض الدول المجاورة[١].

فالصين لها في بيئتها المحاذية حدوداً مع إحدى وعشرين دولة، ولها نزاعات حدودية برية مع أربع منها هي: روسيا وكوريا الشمالية وطاجاكستان، إلى جانب نزاعات حدودية برية مع كل من فيتنام والفلبين وبروناي وماليزيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية واليابان، ويتبين أثر العامل الجيواستراتيجي والموقع الجغرافي للصين في تحديد سياستها الخارجية من المؤشرات التالية[٢]:

١. الانتقال في العلاقات مع روسيا من التحالف في بدايات المد الاشتراكي، الى العلاقة المتوترة والاشتباك المسلح في فترة الستينات من القرن الماضي، الى السعي لتعاون تكتيكي في حقبة السبعينات ضد الاتحاد السوفييتي، ثم العودة الى قدر من السعي للتعاون في ميادين عديدة مع روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، بما في ذلك الميدان العسكري.

وقد أثر النزاع الصيني السوفيتي وبشكل كبير على سياسة الصين في العالم الثالث بشكل عام، وعلى سياستها تجاه القضايا العربية بشكل خاص، وقد أحدث ذلك رد فعل سلبي لدى أوساط عربية عديدة، حيث علقت الأهرام على ذلك بقولها: "إن سياسة الصين مرتبطة بالأزمات الحادة مع الاتحاد السوفييتي، وان هذا النزاع يلعب دورا حاسما في دعم الصين للعرب على جميع المستويات، وفي جميع المسائل، ويجب الإشارة إلى أن أي تغيير في سياسة الصين الخارجية، الذي ينجم عن صراعها مع الاتحاد السوفييتي، يمكن أن يعرض حركات التحرر الوطنية بما في ذلك الحركة العربية لاوضاع صعبة"[٣].

ويتضح ذلك في الزيارة التي قام بها Zhu En Lai رئيس الوزراء الصيني الصيني في نيسان ١٩٦٥ الى مصر، والتقاءه الرئيس عبد الناصر، حيث تناولت المباحثات النزاع الصيني السوفييتي، والسياسة الأميركية في آسيا، وقد أوضح عبد الناصر لضيفه، أن النزاع الصيني السوفييتي قد أضعف حركات التحرر الوطنية في الدول العربية وإفريقيا. مع أن الهدف الصيني الرئيسي من وراء الزيارة هو استقطاب مصر، وعزل الاتحاد السوفييتي، ومنعه من حضور الاجتماعات المقبلة للمؤتمر الأفروآسيوي المنوي عقدها في الجزائر[٤].

---

[١] Xiadong Zhang, China's Interests in The Middle East: Present and Future, Middle East Policy, Vo. VI, Nº 3, February, 1999, PP 159-164.

[٢] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٤٥-١٤٦

[٣] محمد فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، ص ١١٣

[٤] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٥١-١٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنا نلاحظ أن مرحلة الانشقاق بين بكين وموسكو، أثرت على علاقات الصين بالدول العربية، وكان لها انعكاساتها على القضايا العربية[١].

٢. اتصفت العلاقات الصينية الفيتنامية بقدر كبير من التشابه مع العلاقات السوفييتية الصينية، فعلى الرغم من المساندة الصينية خلال الحرب الفيتنامية ضد الولايات المتحدة، فان هذه العلاقة انتقلت الى حد الحرب بين الطرفين فيما بعد، لكنها عادت الى نوع من التصالح إثر التغيرات السياسية في الصين[٢].

٣. دخلت الصين في الحرب الكورية عام ١٩٥٣، وأخذت اتجاه التأييد التام لكوريا الشمالية، وتشارك الآن في مفاوضات الى جانب الولايات المتحدة والكوريتين، لمنع تنامي التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

٤. تشكل تاريخ العلاقات الصينية اليابانية أحد أبرز ملامح الصراع الدولي في هذه المنطقة، فإلى جانب التباينات السياسية بين البلدين، فان اليابان تربط كثيراً بين قضية حقوق الإنسان وتقديم المساعدات للصين، كما أن اليابان أقل رغبة في مسايرة الرغبات الصينية الخاصة بإبقاء القدرات العسكرية اليابانية على مستواها الذي دأبت عليه منذ الحرب العالمية الثانية. وتتأثر العلاقات الصينية اليابانية بنمط العلاقات الأمريكية مع الجانبين، فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والصين عام ١٩٧١، أي مع بداية تحسن العلاقات الصينية الاميركية[٣].

ومع تغير الأوضاع في داخل كل من الاتحاد السوفيتي والصين في الثمانينيات، بدأت العلاقات بينهما تتحسن، خاصة أن الصين كانت تنظر إلى الاتحاد السوفيتي كمستعمر بسبب استيلائه على مساحات من أراضى الصين. وتم تسوية الموقف بين الدولتين وتوقيع اتفاقية للحدود في شهر أيار ١٩٩١ [٤]، وكانت بداية لتقوية العلاقات الحالية كما نراها الآن بين الطرفين. وتبادلت الدولتان الزيارات الرسمية على مستوى القمة، وقد كان هذا سبباً لانزعاج الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة، وعبر عن ذلك هنري كسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، في مقال له في مجلة النيوزويك، بعنوان "سعياً وراء توازن جديد في آسيا: رحلة جورباتشوف تطرح على واشنطن تحدي إعادة التفكير في سياستها إزاء المنطقة"[٥].

وهكذا شكلت البيئة الإقليمية والوضع الجيو بولوتيكي للصين محددا لسياستها الخارجية، خلال الخمسينيات والستينيات، وجعلها تعطى الأولوية القصوى لهذه الدائرة المحيطة بها أولا تحقيقا

---

[١] ألن وتنغ، السياسة الخارجية للصين الشيوعية، ص ٤٢٠-٤٢٦

[٢] للمزيد أنظر: هاني الحديثي، اتجاهات سياسة الصين الإقليمية، قضايا دولية، عدد ٣٤٥، آب، ١٩٩٦، ص ٣٣-٣٤

[٣] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٦٣

[٤] جريدة الأهرام، ١٩٩١/٥/٢١، ص ١٦-١٧

[٥] Henry Kissinger, News Week, 22/5/1989

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأمنها الاقليمي[١]. ومع انكسار العزلة في السبعينيات، وفي الثمانينات والتسعينات، بدأت الصين في توسيع أولوياتها والاهتمام بالأوضاع العالمية بدرجة اكبر مما كان سائدا. واحتلت المنطقة العربية، بالتالي، وبحكم ابتعاد المسافة الجغرافية عن الصين، وبسبب اهتمام الصين بمتابعة إصلاحاتها، موقعا متواضعا في أولويات السياسة الخارجية الصينية، خاصة في ضوء استمرارية الصراعات الإقليمية حول الصين[٢].

المبحث الثالث: المحددات الدولية

إن البيئة الدولية تعني كافة الوحدات المتفاعلة في نسق معين في النظام الدولي من الدولة وما فوق الدولة أو ما دون الدولة، أي الدول والمنظمات الدولية على اختلاف أنماطها، والأقليات والأحزاب الدولية كالأحزاب الشيوعية وغيرها، وبالتالي فإن النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعوامل دون القومية مثل حركات التحرير والعوامل عبر القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية وغيرها[٣]. ومن الملاحظ في هذا الجانب، أن التحاق الصين بالمنظمات الدولية جاء متأخراً، قياساً على الدول المركزية، وهو أمر واضح بالرجوع الى تاريخ عضويتها في الأمم المتحدة، والمنظمات الاقتصادية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأخيراً انضمامها الى منظمة التجارة العالمية[٤].

ويؤدي عدد من العوامل الدولية دورا كبيراً في تقييد ممارسة الصين لدورها العالمي بصفة عامة، ودورها إزاء المنطقة العربية بصفة خاصة، وقبل أن نعرض لهذه العوامل، فمن الواجب الإشارة إلى الأهداف الاستراتيجية للصين من وراء امتلاكها للأسلحة النووية، والتي تتمثل بما يلي[٥]:

أ. ردع أي هجوم نووي محتمل قد يقوم به طرف خارجي ما، خاصة أن الاتحاد السوفيتي يشكل (الخطر المحتل الأول) للصين.

ب. عدم استبعاد الخطر الأمريكي المحتمل أيضا، والتركيز على استقلالية القرار الصيني الاستراتيجي والسياسي العالمي، وذلك بهدف التوصل إلى نوع من الردع المتبادل مع الدولتين الكبيرتين، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق.

---

[١] أنظر تحليلاً بحجم الخلافات بين الصين والاتحاد السوفييتي وعدد من الدول المجاورة في : سعد هجرس، جورباتشوف يقتحم سور الصين العظيم، المنار، عدد ٤٥، ١٩٨٩، ص ٩٦-١٠٦

[٢] غسان العزى، التحولات الصينية بعد الحرب الباردة، شؤون الأوسط، عدد ٨٩، ١٩٩٩، ص ٢٠-٢٥

[٣] أنظر: نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، ١٩٩٩.

[٤] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٤٦-١٤٧

[٥] أنظر: حسين آغا، القوات الاستراتيجية النووية في الصين في: الصين واليابان والشرق الأقصى، ص ٤١-٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. تركيز صورة الصين العالمية كدولة كبرى ذلت مصالح وأهداف استراتيجية مستقلة، وقادرة على التأثير الإيجابي على مجريات الأوضاع الدولية، وبالطبع فان مثل هذه الصورة تستلزم الحفاظ على خيار نووي استراتيجي مستقل وفعال.

وتشير بعض الدراسات إلى أن العوامل والدوافع وراء امتلاك الصين للقوة النووية هي[١]:

١. العوامل النفسية التاريخية التي قد تدفع الدولة الى دخول النادي النووي.

٢. مواجهة تهديدات الدول النووية الأخرى.

٣. كسر احتكار الدولتين العظميين للسلاح النووي.

٤. إثبات "الذات الصينية" وزعامة الحركة الشيوعية.

ومن أجل ردع العدو السوفيتي (السابق)، فان الصين سعت إلى تقوية التعاون الاستراتيجي مع الغرب، وتشجيع الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأقصى، خاصة بعد دخول السوفيت إلى أفغانستان، حيث وافقت الصين رسميا على هذا التواجد العسكري, علاوة على أنها سبق أن طلبت ذلك من واشنطن، عند زيارة نائب رئيس الوزراء الصينيى لها عام ١٩٧٨، إضافة إلى قيام الصين لدعم إعادة التسلح الياباني، وذلك بعد التوقيع على معاهدة الصداقة والسلام مع اليابان عام ١٩٧٨. وتم بعد ذلك تكوين محور جديد صيني ياباني على الصعيدين العسكري والاقتصادي، حتى أصبحت اليابان الشريك التجاري الأول للصين في عقد الثمانينات، وكان هذا الأمر يستهدف مواجهة نمو القدرات السوفييتية في الشرق الأقصى، ومحاولات الهيمنة السوفييتية على الشرق. كذلك يضاف إلى ما سبق دعم الصين للقوى المناوئة للسوفييت في أنجولا، وأفغانستان وباكستان وغيرها[٢]. ولمواجهة هذا التحدي السوفيتي للدور الصيني الإقليمي والعالمي، تحركت الصين بأسلوبين هما : تقوية القدرة العسكرية الذاتية، وتقوية التنسيق مع الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية[٣].

وفي خضم هذه الأولوية في السياسة الخارجية للصين، تعرضت وهي تمارس علاقاتها الخارجية في المجال العسكري خصوصا، لضغوط بإيقاف هذه العلاقات أو بتجميدها، حتى لا تخل

---

[١] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٧٤-٧٧. وقد عزز الباحث في دراسته القيمة هذه بالأمثلة والوقائع لاسباب اندفاع الصين لامتلاك القوة النووية.
فتحت الولايات المتحدة أبواب النادي النووي لأول مرة في ١٩٤٥/٧/١٦ وذلك كان تاريخ تفجير أول قنبلة نووية في العالم وكان ذلك في صحراء مكسيكو، ثم تتابع التحاق الدول بهذا النادي، فدخله الاتحاد السوفييتي عام ١٩٤٩، ثم بريطانيا عام ١٩٥٢، وتبعتها فرنسا عام ١٩٦٠، ثم الصين في ١٩٦٤/١٠/١٦ وكان ذلك في منطقة "لوب-نور" بمقاطعة "سينكيانج" الإسلامية، الواقعة أقصى شمال الصين، وقد بلغت الطاقة التدميرية لهذا التفجير الصيني الأول ٢٠ كيلوطنا من مادة تي ان تي. وبعد ذلك فجرت الهند قنبلتها النووية الأولى عام ١٩٧٤. ولكن الكثير من الخبراء والهيئات العلمية المختصة بالموضوع النووي اتفقت على أن إسرائيل تعتبر سادس دولة نووية في العالم، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا والصين. وللمزيد أنظر: ممدوح حامد عطية، البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

[٢] أنظر: حسين آغا، التوجهات الاستراتيجية الصينية: المعضلات والانعكاسات في: الصين واليابان والشرق الأقصى، ص ٢٥-٣٣.

[٣] ريتشارد بيرنشتاين، الصراع القادم مع الصين، كتب مترجمة ٨٣٤، ص ٦٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالميزان العسكري، خاصة في المناطق الساخنة ومنها المنطقة العربية، وقد مورست هذه الضغوط عليها من الولايات المتحدة والغرب[١]. وظهر هذا واضحا بعد صفقة الصواريخ الصينية ذات المدى الاستراتيجي المتوسط للسعودية عام ١٩٨٨ , كذلك ظهرت هذه الضغوط بعد صفقة الأسلحة والصواريخ لسوريا. وتمثلت هذه الضغوط، بتهديد الصين برفع التعريفة الجمركية على السلع الواردة منها للولايات المتحدة، وإلغاء ميزة الدولة الأولى بالرعاية في المجالات التجارية، وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على الصين، وترجم ذلك في مواقف عملية حيث رفض مجلس النواب الأمريكي في ١٩٩١/٧/١٠، قرار تجديد الرئيس الأمريكي العمل بالمعاملة التفضيلية للصين، كما وافق المجلس على أن يرتهن هذا التجديد في العام القادم، بتقييم أداء الصين في مجال حقوق الإنسان، كما اشترط المجلس الحصول على تأكيدات صينية بشان الحد من صادراتها النووية من الصواريخ طويلة المدى إلى مناطق التوتر العالمي[٢]. ويضاف إلى ذلك جهود الرئاسة الأميركية خلال زيارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الأب للصين، ومطالبته إياها رسمياً بعدم بيع الأسلحة والصواريخ متوسطة المدى للدول العربية، بدعوى عدم الإخلال بالتوازن في المنطقة[٣]. كما أرسل كبار مساعديه، وفي مقدمتهم وزير الخارجية السابق جيمس بيكر، للضغط على الحكومة الصينية واقناعها بالحد من مبيعات الصواريخ الصينية لدول العالم الثالث[٤].

وعلى الجانب الصيني تتالت ردود الأفعال إزاء هذه التهديدات، وهذه التصرفات العملية، بالوعد بالاستجابة بالحد من بيع الأسلحة تارة، وبتحذير واشنطن من إلغاء المزايا التجارية الممنوحة لها تارة أخرى، وتارة ثالثة توجه الصين تهديداتها بشن حرب تجارية ضد الولايات المتحدة .

يتضح إذن، إن تنامي وتعاظم القدرة العسكرية الصينية، أفسح المجال أمامها لانتهاج سياسات مستقلة وقادرة على التأثير في بعض المناطق الحساسة، كمنطقة الشرق الأوسط. وآلية ذلك بيع السلاح إلى دول هذه المنطقة، بما يعكس وجودا دوليا للصين في الصراعات الإقليمية، كما يمكنها الحصول على عوائد ضخمة مقابل بيع السلاح، تدعم من قدراتها الاقتصادية، أي أن بيع السلاح بالنسبة إلى الصين، يحقق أهدافا إستراتيجية من زاوية الدور الدولي لها وتناميه، وأهدافا

---

[١] يمكن الرجوع إلى تفاصيل تطور العلاقات الأميركية الصينية في:
Huan Xiang, On Sino-U.S Relations, Foreign Affairs, Fall, 1981, P.P. 35-53
كذلك أنظر: محمد أبو عامود، العلاقات الأميركية الصينية، السياسة الدولية، عدد ، ص ٩٦-٩٩. وأيضا: نزار زيدان، العلاقات الأميركية الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١١٩-١٢٦.

[٢] جريدة الأهرام، ١٩٩١/٧/١٢، ص٤

[٣] هناء عبيد، العلاقات الأميركية الصينية، السياسة الدولية، العدد ١٢١ ص١٢٠-١٢٤

[٤] جريدة الأهرام، ١٩٩١/٧/١٦، ص٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصادية، حيث العائد الضخم من هذه العملية التجارية، كما تحقق أهدافا سياسية، من حيث أنها أصبحت تشعر جميع الأطراف الدولية، بقدرتها على الإخلال بموازين القوة في مناطق الصراع الحساسة في العالم[١].

ومع كل ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار أهداف الصين التي تسعى لتحقيقها، فان الضغوط التي مورست ضدها من الغرب قد أثمرت، وان كانت الثمرة ليست كبيرة، حيث أن توريد السلاح للمنطقة العربية قائمة والعلاقات الاقتصادية قائمة، كما كنا قد أوضحنا في الفصل السابق.

صحيح أن الصين اعترفت بالنظام الدولي الجديد أحادى القطب وتكيفت معه ولو ضمنا، لا إذعانا بواقع مفروض عليها بمقدار ما هو ضرورة لبناء القوة الذاتية التي تفرض الانتقاء الأصلح، وبالذات فيما تعتقده الصين مصلحة حيوية لها. وبأن هذا الاعتراف الصيني يأتي في ضوء اعتراف الولايات المتحدة بمركز الصين كدولة عظمى لها مصالحها الإقليمية والدولية[٢].

لكن انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية الموالية له عام ١٩٨٩ دفع بالصين إلى واجهة المسرح الدولي كقطب محتمل للوقوف بوجه التفرد الأمريكي في زعامة النظام العالمي الجديد[٣].

كذلك فان الصين وهي في طريقها لممارسة دور عالمي، أقامت علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل في ١٩٩٢/١/٢٤ [٤]، وذلك كسبيل للمشاركة في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، على مستوى المفاوضات متعددة الأطراف، التي بدأت في موسكو في كانون ثاني ١٩٩٢، باعتبار أن الصين من الدول الخمس الكبرى الدائمة في مجلس الأمن. وقبلت بذلك الضغوط الأمريكية والإسرائيلية في هذا الصدد، وقد يشير البعض إلى الأهداف المتوخاة من جانب كل طرف تجاه الآخر بإقامة هذه العلاقات الدبلوماسية[٥]. إلا أنه كان لهذه الخطوة الكثير من التأثير على العلاقات العربية الصينية بالسلب، مع إمكانية تجاوز هذه المسالة واستثمارها، بما يجنبنا كعرب، خسارة الطرف الصيني باعتباره موردا للسلاح، يحل محل الاتحاد السوفييتي المنهار.

---

١ أنظر: يزيد يوسف صايغ، خريطة السوق التسليحية في الشرق الأوسط: من يصدر الأسلحة للدول العربية ومن يستوردها، جريدة الحياة، لندن، ١٩٩٠/١/١٦، ص٥. وكذلك مراد إبراهيم الدسوقي، النظام الأمني وتجارة السلاح في الشرق الأوسط، جريدة الحياة، لندن، ١٩٩١/٤/١٩.

٢ كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤١

٣ مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٨

٤ أنظر: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٧-١٤٣

٥ أنظر: أسامة مخيمر، العلاقة بين الصين الشعبية واسرائيل، السياسة الدولية، عدد ١٠٨، ص ٢٦٠-٢٦١. وأنظر أيضاً: حامد ربيع، تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية في علاقات إسرائيل الدولية، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ٤٢-٥٣. وكذلك: موسى جعفر، التعاون الصيني الإسرائيلي في ميدان التسلح، المنار، عدد ٩، ١٩٨٥، ص ٢٠١-٢١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتلعب مجموعة من العوامل دوراً أساسياً في تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية، أهمها[١]:

١. إدراك القيادة الصينية أن نجاح استراتيجيتها تجاه الولايات المتحدة، ولا سيما في مجال التسهيلات التجارية، يحتاج إلى مساندة من الكونجرس، الذي يلعب اللوبي اليهودي فيه دوراً فعالاً، وبالتالي، فان تحسين الصين لموقفها من إسرائيل، سيجد صدى له في الكونغرس الأميركي.
٢. يمكن للصين أن تستفيد من القنوات الإسرائيلية للوصول إلى مصادر التقنية الغربية[٢].
٣. إدراك صانع الاستراتيجية الإسرائيلية الأهمية المستقبلية للصين، واحتمال نقل مراكز الثقل الدولية خلال العقود القادمة لها.

إن هناك مجموعة من العوامل شكلت فيما بينها ضوابط للسياسة الخارجية للصين تجاه العرب، وأسهمت في محدودية هذه العلاقات، وكذلك تطورها البطيء، وهذه الضوابط على المستويات الثلاثة الداخلية والإقليمية والدولية، تعد أيضا محددا للسياسات العربية تجاه الصين، مع اختلاف الدرجة والأهداف، فالعرب ليسوا دولة واحدة، وبالتالي تتعدد أهدافهم، وتنفرد كل دولة برسم علاقاتها الخارجية، علاوة على أن هناك ارتباطات بين غالبية الدول العربية والغرب، خاصة الولايات المتحدة، ومن ثم فان هذه الدول تخضع في الغالب لضغوط الغرب، في جعل العلاقات العربية مع الصين محدودة. ومع ذلك يبقى هامش حركة لهذه الدول، تستطيع في إطاره، أن تناور للحصول على السلاح، وخاصة تكنولوجيا الصواريخ، وفي نفس الوقت، يمكن من تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الصين، والواقع الحالي لا يعكس الآمال المرجوة، ولكن مجرد التعرف على الضوابط على حركة العلاقات بين الطرفين العربي والصيني، هو السبيل للبحث عن صيغ لتدعيم هذه العلاقات مستقبلا.

---

[١] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٨٤-١٨٥

[٢] أنظر التفاصيل الكاملة للعلاقات الصينية الإسرائيلية، وفي كافة الميادين في : رواية "إسرائيلية" لقصة العلاقات العسكرية مع بكين، كيف اخترقت تل أبيب سور الصين؟، جريدة الخليج 1999/6/14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الثالث:

البعد السياسي للعلاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية الصينية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: موقف الصين وسياستها إزاء القضايا العربية

أولاً: موقف الصين وسياستها إزاء القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي

تعتبر قضية فلسطين بأبعادها القومية والدولية من أقدم وأعقد القضايا التي عرفها التاريخ المعاصر. فهي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، كما أنها مصدر من مصادر الصراع الدولي في الوطن العربي، وتمثل بؤرة خطيرة من بؤر التوتر والحروب الإقليمية المتكررة التي هددت في الماضي، وما زالت تهدد الأمن والسلم والاستقرار في هذا الجزء الحيوي من العالم.

لهذه الأسباب وغيرها أدركت الصين الشعبية كدولة آسيوية نامية من دول العالم الثالث أهمية قضية فلسطين بالنسبة إلى الأمة العربية، وتفهمت وجهة النظر العربية، ومدى الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، وقد تأثرت سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية بجميع العوامل الداخلية والخارجية ومنها العوامل السياسية والاقتصادية والجيو استراتيجية والأيديولوجية وغيرها[١].

كما أدركت جمهورية الصين أهمية القضية الفلسطينية مبكراً، فاتخذت موقفاً واضحاً منذ البداية تجاهها، ويتضح ذلك من موقف الصين أثناء مناقشات الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية عامي ١٩٤٧ , ١٩٤٨ فاتخذت موقفا محايدا بامتناعها عن التصويت على مشروع قرار تقسيم فلسطين، وطالبت بتسوية تفاوضية بين العرب واليهود لا يتم فرضها بالقوة[٢].

فالسياسة الخارجية للدول الكبرى لا تنبع من فراغ، وانما تقوم على التخطيط والحسابات الدقيقة. وقد عبر عن ذلك بوضوح ماوتسي تونج، وفقاً لما رواه عن لسانه أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بأن الزعيم الصيني قال " في عام ١٩٤٩ وبعد انتصار ثورتنا مباشرة، أرسلت إلينا إسرائيل تعرض علينا الاعتراف بها، ولكننا رفضنا هذا العرض، لأننا علمنا أن الأمة العربية كلها ضد إسرائيل، ونحن من جانبنا لا يمكن أن نعترف بإسرائيل، لأنها قاعدة للإمبريالية الأميركية والفرنسية والألمانية الغربية"[٣] .

فتحليل القادة الصينيين للنظام الدولي القائم، وللقضايا الحيوية، وللأحداث التي تجري، ينبع من العقيدة السياسية للنظام، ويتبع ذلك بالطبع تحديد المصالح، ويقول ماوتسي تونج في هذا الصدد "انك تستجيب لجانب واحد، هذا بالضبط ما تستطيع أن تفعله .. والشعب الصيني يستند إما

---

[١] للمزيد من الاطلاع حول الابعاد التي حكمت سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية أنظر: R.G. Boyd, Communist China's Foreign Policy, P 35 and above وأنظر: ألن وتنغ، السياسة الخارجية للصين الشيوعية، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ص ٤١٥، وانظر أيضا:
Xiadong Zhang, China's Interests in The Middle East: Present and Future, Middle East Policy, Vo. VI, Nº 3, February, 1999, PP 150-159.

[٢] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٠-١١ وللمزيد من الاطلاع أنظر: شكر الدبس، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة، ص ١٢٢،و ص ٤٦٨-٤٧٦
وأنظر: China and the United Nations, New York, The Manhattan Publishing Company,1959, pp. 110-114

[٣] أنظر: أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، ص ٢٦٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجانب الاستعمارية أو الاشتراكية، ومن المستحيل عليه أن يقف بين الاثنين، وليس له من طريق ثالث، ونحن عالمياً ننتمي للجبهة المناوئة للاستعمار"[١].

إن هذا الفهم لأبعاد القضية، والذي عبر عن تحليله للقوى الداخلة في الصراع، مثل الأساس النظري الذي قامت عليه سياسة الصين. وقد مرت هذه السياسة بعدة مراحل، تطور خلالها موقف الصين من الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، بدأت من تأييد الحقوق العربية في فلسطين، ثم الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني وممثله منظمة التحرير الفلسطينية، كذلك الوقوف بجانب الدول العربية في حروبها مع إسرائيل في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣، ثم الاعتراف بإسرائيل وتأييد جهود التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

على الرغم من أن الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية خاصة , والصراع العربي الإسرائيلي عامة قد اتسم بالتغير عبر التطور منذ الخمسينيات حتى الآن، إلا أنه يمكن القول أن المواقف الصينية في الغالب إزاء الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية كانت مواقف إيجابية، ومؤيدة للقضية الفلسطينية وحقوق العرب المشروعة في استرجاع أراضيهم، فالصين لم تتخل عن تأييدها للقضية الفلسطينية والعرب خلال هذه الفترة، ويؤكد ذلك موقفها إزاء إسرائيل ورفض الصين إقامة علاقات دبلوماسية معها حتى يناير ١٩٩٢ فقط حيث تم تأسيس هذه العلاقات في ضوء ظروف ومستجدات النظام أشرنا لها في الفصل السابق.

ومن خلال استعراض المراحل التاريخية المختلفة[٢]، يتضح أنه في خلال حقبة الخمسينات كانت الصين تنظر إلى إسرائيل باعتبارها دولة من دول العالم الثالث خاصة في ضوء التصرف الإسرائيلي السريع الذي اعترف بها في ١٩٥٠/١/٩ [٣]، ومع ذلك لم تقابل الصين ذلك بإجراء مماثل. وكان الصينيون يميلون إلى اعتبار أن المسألة بين العرب وإسرائيل قائمة نظرا إلى وجود عوامل خارجية تغذيها سواء من الأمريكيين أو السوفييت على حد سواء.

---

[١] ألن وتنغ، السياسة الخارجية للصين الشيوعية، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ص ٤١٥
للمزيد أنظر: وليد ناصر، ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ٨٥-٨٨
كذلك: Harris, Lillian Craig, China Considers the Middle East, I.B., Tauris & Co Ltd. Publishers, London, New York, 1993, P 81.

[٢] أنظر محمد السيد سليم، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، عدد ٢٥، ص ٥٨-٨٣. حيث حدد في دراسته ثلاث فترات تاريخية مرت بها السياسة الصينية إزاء القضية الفلسطينية، وهي: المرحلة الأولى في الفترة من ١٩٤٩–١٩٥٥ حيث اتسمت بغيبة الصين عن حقائق القضية الفلسطينية، والمرحلة الثانية: من ١٩٥٥-١٩٦٤ أي منذ انعقاد مؤتمر باندونج وحتى مرحلة الاحتكاك الصينية الأولى بالقضية الفلسطينية، وفيها اتسمت السياسة الصينية بالاعتدال تجاه القضية الفلسطينية، أما المرحلة الثالثة: وتمتد من ١٩٦٤ وحتى بداية السبعينات، وهي مرحلة التفهم الصيني الحقيقي للقضية الفلسطينية ولطبيعة الوجود الإسرائيلي، واستمت فيها السياسة الصينية بالتأييد الكامل للعرب

[٣] أنظر: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٧-١٤٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما كانت الحكومة الصينية ترى بأن حل هذه المسألة يتأتى بضرورة السلام المباشر دون وسطاء خارجيين يمثلون في القوى الإمبريالية والاجنبية[١]. أي أنها تنظر إلى طبيعة الصراع العربي الصهيوني بأنه نتيجة حتمية لتدخل القوى العظمى في المنطقة وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي[٢].

وقد اتبع الصينيون سياسة مضمونها الحياد إزاء القضية مع ميل بعض الشيء نحو إسرائيل، أي اتبعت الصين أسلوب أو موقف المهادنة والميل لإسرائيل، وهو ميل يبرره سرعة اعتراف إسرائيل بها، إلى أن حصل تغير في سياسة الصين تجاه إسرائيل وذلك نتيجة لتزايد مصالح القوى الاستعمارية في المنطقة العربية والمتغيرات الإقليمية والدولية في العالم، سيما بعد وقوع الحرب الكورية ودخول الولايات المتحدة طرفا فيها وتأييد إسرائيل للموقف الأمريكي ضد الصين عام ١٩٥١ جعلت الصين إسرائيل في كفة واحدة مع الولايات المتحدة بل نظرت إليها باعتبارها أداة الإمبريالية لتمزيق الشرق الأوسط والمنطقة العربية خاصة، في الوقت الذي امتنعت غالبية البلدان العربية ومن بينها مصر وسوريا واليمن والسعودية عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على المشروع الذي تقدمت به الولايات المتحدة في شباط عام ١٩٥١، والذي كان يتهم الصين الشعبية بالعدوان، ويدين تدخلها في الحرب الكورية، وقد لاقى هذا الموقف العربي ترحيباً في بكين[٣].

بل زاد الأمر حدة بالتعاطف الصيني مع العرب وضد إسرائيل وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والذي شاركت فيه إسرائيل كل من إنجلترا وفرنسا، وكان هذا من شأنه أن يشجع العرب على الاقتراب من الصين بعد شجبها العدوان الثلاثي والوقوف مع مصر والعرب[٤].

لقد أظهرت الصين اتجاه جديد يميل إلى إدراكها بأن إسرائيل كيان عدواني، تمت إقامته من اجل خدمة القوى الاستعمارية، وهذا ما جعل الصين تبدي تعاطفا اكبر مع العرب، حيث أخذت تصف إسرائيل بأنها أداة الإمبريالية الغربية، وبأن القوى الأجنبية إنما تحاول إعادة تثبيت أقدامها في المنطقة بالتعاون مع إسرائيل، فكانت القيادة الصينية ترى أن توثيق العلاقات العربية الصينية من شأنه أن يدعم حركات التحرر في العالم الثالث، ويضعف من قوى الاستعمار الغربي، ومن

---

[١] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ٢٢-٢٣

[٢] غثيث سفاح متعب , العلاقات العراقية – الصينية ١٩٦٨-١٩٨٨ دراسة في المواقف , رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد تموز ١٩٩٢، ص ٣٦

[٣] Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977, P29

[٤] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢،، ص ١٤٧-١٤٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ناحية أخرى، فان بعض الدول العربية، رأت في الصين شريكا استراتيجيا مهما في إطار الحرب الباردة، وكان هذا الموقف بداية للاعترافات العربية المتتالية بالصين الشعبية[١].

ومن العوامل الأخرى الهامة التي قربت بين الصين والعرب التنسيق المشترك بشأن الإعداد لحركة عدم الانحياز من منتصف الخمسينيات، واعتبار الصين نفسها دولة من دول العالم الثالث غير المنحاز. وقد جرت خلال هذا المؤتمر اتصالات مباشرة بين قادة البلدان العربية ورئيس وزراء الصين Zhu En Lai، وكانت من إيجابياتها، تأييد الصين للحقوق العربية في فلسطين، ورفضها الطلب الذي تقدمت به إسرائيل لعضوية المؤتمر[٢].

فمن الحقائق التاريخية الفريدة، وغير الشائعة، والتي ما زالت محفوظة في محاضر جلسات مؤتمر باندونج، أن الصين الشعبية هي الدولة الآسيوية الوحيدة غير الإسلامية التي عارضت توجيه الدعوة لإسرائيل لحضور المؤتمر، وأن رئيس وزرائها Zhu En Lai هو الذي رجح كفة رفض هذا الطلب بعد أن كان قد لقي قبولاً من جانب بورما والهند[٣]. وقد كان المؤتمر أول مناسبة دولية أعلنت فيها الصين الشعبية موقفها من قضية فلسطين، ومساندتها للشعب العربي لاسترجاع حقوقه وأراضيه المغتصبة، وقد أعلن Zhu En Lai أمام اللجنة السياسية للمؤتمر "نحن نؤيد كل القضايا العربية بصفة عامة، ونؤيد قضية فلسطين بصفة خاصة، ذلك أننا نؤيد كفاح الشعوب المُستعبدة"[٤].

والتقى رئيس الوزراء الصيني إبان المؤتمر بعدد من القادة الفلسطينيين، من بينهم رئيس الهيئة العربية العليا التي كانت تمثل الشعب الفلسطيني آنذاك، واستمع منه إلى تفاصيل القضية الفلسطينية، وكيف أن الدول الاستعمارية تآمرت على فلسطين وشعبها، وساعدت الصهيونية العالمية بكل الوسائل على اغتصاب فلسطين وتحويل الفلسطينيين إلى شعب لاجئ، وتحول دولة إسرائيل إلى قاعدة عدوانية ضد البلدان العربية ووحدتها[٥].

استمرت العلاقات العربية الصينية في هذه الفترة وتطورت في إطار مبادئ التحرر الوطني، وحق الشعوب في الاستقلال والحرية، وفي ظل التضامن الإفريقي – الآسيوي، وشعارات مؤتمر باندونـــج، واستمرت الصين في تأكيد مواقفها هذه في كل مناسبة، وأكدت تأييدها للدول العربية، ودعمت حقوق الفلسطينيين وشجعتهم على التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وأيدت حق

---

[١] أنظر سلافه حجاوي،الصين والصراع العربي الإسرائيلي حتى عام ١٩٨٠، شؤون عربية، عدد ٣٣-٣٤، ١٩٨٣، ص ٣٦٦-٣٦٨، أنظر أيضاً: انس مصطفى كامل , السياسة الصينية والصراع العربي –الاسرائيلي – المستقبل العربي , العدد (٤٥) , ص ٥٥-٦٥، وكذلك أنظر: أنظر محمد السيد سليم، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، عدد ٢٥، ص ٦٤-٦٥

[٢] Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977, P52

[٣] Shichor, Ibid, P52. وللمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، ص ٢٢٨-٢٣٤

[٤] أنظر: سامي مسلم، الصين والقضية الفلسطينية ١٩٧٦-١٩٨١، ص ٥٠-٧٥، وأنظر كذلك: Shichor, Ibid, P54-55

[٥] Shichor, Ibid, P52-53

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر المشروع في تأميمها لشركة قناة السويس وشجب أية محاولة إسرائيلية لتصعيد الموقف في فلسطين المحتلة، أدان ماوتسي تونج الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني والأقطار العربية الأخرى، وأيدت حتمية وضرورة استمرار الكفاح والصراع ضد اسرائيل[١].

وقد سيطرت قضايا الحرب الباردة على العلاقات العربية- الصينية خلال تلك الحقبة، فنظرا لمناخ الاستقطاب الثنائي الدولي، كان من مصلحة الصين كما قال Zhu En Lai رئيس الوزراء الصيني سنة ١٩٥٨ "ألا تتخذ أراضى الدول العربية كقواعد عسكرية للمستعمرين الغربيين ليهددوا بها دول المعسكر الاشتراكي" وكما أن "الشرق الأوسط هو الباب الذي يفتح على القارة الأسيوية بينما الصين هي مؤخرة القارة" كما قال الرئيس ماوتسي تونج سنة ١٩٦٥ مشيرا بذلك إلى الارتباط الوثيق بين الوطن العربي والصين من منظور الاستراتيجية الدولية[٢].

أما في مرحلة الستينيات فبدأت الصين ترى التناقض بين العرب من ناحية و إسرائيل والإمبريالية الأمريكية من ناحية أخرى، وليس بين العرب وإسرائيل فحسب كما كان في إدراكها من قبل، ومن ثم فان النظرية التي حكمت التعامل الصيني مع القضية الفلسطينية هي نظرية ماوتسي تونج "بالثورة إلى الأمام"، أي أصبحت حرب الشعب طويلة الأمد "هي طريق العرب الحتمي لتحرير فلسطين"، ومن ثم لا يمكن حل الصراع العربي الإسرائيلي سليما، ولأول مرة يمكن ملاحظة أن الصين أصبحت تنادى علانية بالقضاء التام على اسرائيل[٣].

وقد عبر رئيس الوزراء الصيني Zhu En Lai بدأ جولة مهمة له شملت عدداً من الدول العربية والأفريقية في ١٩٦٣/١٢/١٤ ، كانت القاهرة المحطة الأولى فيها، عن موقف الصين الثابت في دعم القضايا الوطنية والقومية العربية كتعبير عن اتجاه ثقافي أممي لدعم القوى الوطنية والقومية المناهضة للإمبريالية والاستعمار بشكليه القديم والجديد، وقدم فيها خمسة مبادئ للعلاقات بين الصين والدول العربية[٤]. وقد عبر البيان المشترك المصري- الصيني بوضوح عن السياسة الثابتة للصين تجاه العرب، كما عبر عنه التقرير الذي قدمه Zhu En Lai إلى اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الوطني ومجلس الأمة والذي تضمن المبادئ التي تقوم عليها العلاقات العربية

---

[١] انس مصطفى كامل , السياسة الصينية والصراع العربي –الاسرائيلي – المستقبل العربي , العدد (٤٥) , ص ٥٦

[٢] أنظر: ومحمد السيد سليم، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، عدد ٢٥، ص ٦٥. و أنظر: سامي مسلم، الصين والقضية الفلسطينية ١٩٧٦-١٩٨١، ص ٥٨. وأنظر:

Nigel Disney, China and the Middle East, MERIP Reports, N°63, PP8-18

John Cooley, China and the Palestinians, Journal of Palestine Studies, Vol.1, No.2, Winter, 1972, P.P. 19-34

Lilian C Harris, China Relations with the P.L.O, , Journal of Palestine Studies, Vol. 7, No.1, Autumn, 1977, P.P. 123-154

[٣] John Cooley, China and the Palestinians, Journal of Palestine Studies, Vol. 7, No.2, 1979,Summer, P.P. 24-25

ويمكن الرجوع إلى سلافه حجاوي،الصين والصراع العربي الإسرائيلي حتى عام ١٩٨٠، شؤون عربية، عدد ٣٣-٣٤، ١٩٨٣، ص ٣٦٦-٣٦٨. ومحمد السيد سليم، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، عدد ٢٥، ص ٦٤-٦٥

[٤] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الإمارات
مركز الوثائق والمعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصينية، فلم تتردد الصين في دعم الحقوق الأساسية للشعوب العربية وبشكل خاص نضال الشعب الفلسطيني في سبيل حريته وبناء دولته المستقلة على ارض فلسطين [١].

ويكفي التذكير هنا بنقاط ذلك التقرير وهي [٢] :

١- تدعم الصين الشعوب العربية في نضالها ضد الإمبريالية ومن اجل الحفاظ على استقلالها القومي.

٢- تؤيد الصين جميع الحكومات العربية في نضالها من اجل مبادئ السلم والحياد وعدم الانحياز

٣- تدعم الصين نضال الشعوب العربية لتحقيق أمانيها في التضامن والوحدة وفق الطرق التي تختارها

٤- تؤيد الصين جميع الجهود الرامية الى حل النزاعات العربية—العربية بالطرق السلمية

٥- ترى الصين أن من واجب جميع الدول احترام السيادة العربية وهي تعلن وقوفها ضد أي تدخل خارجي ينتقص من تلك السيادة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

وقد تبنت الصين في هذه الفترة الدفاع عن الحقوق العربية، لاسيما الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، في جميع الحافل الدولية، ومنها حقه في النضال المسلح لاسترجاع فلسطين، وإقامة دولته المستقلة، كما تؤكد على ذلك جميع الوثائق الصينية الرسمية. فقد خاطب رئيس الوزراء الصيني Zhu En Lai العرب في مطلع ١٩٦٤ قائلا : "نحن على استعداد دائم لدعمكم من اجل استعادة فلسطين، وعندما تعقدون العزم على تحريرها، ستجدوننا إلى جانبكم، نمدكم بكل ما تطلبونه من السلاح ومتطوعين"، وتجلى هذا الدعم بشكل ملموس على ارض الواقع قبيل هزيمة ١٩٦٧، فبعد أن أعلنت مصر التعبئة العامة، أمرت الصين بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٦٧ بحشد ١٠ر٠٠٠ جندي في بكين تحت شعار "من اجل نصرة النضال الفلسطيني والشعوب العربية في كفاحها ضد الإمبريالية وأداتها العدوانية اسرائيل" [٣].

---

[١] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ٣١٨

[٢] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٢

[٣] أنظر ناصيف حتى ، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، في مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية، شؤون عربية، عدد ٩٣، ص ١٢٠. وللمزيد أنظر: محمد السيد سليم، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، عدد ٢٥، ص ٥٨-٨٣. وكذلك أنظر: سامي مسلم، الصين والقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمرت الصين في تأكيد موقفها هذا، فعقب الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني Zhu En Lai الى المغرب في كانون الثاني ١٩٦٤، جاء في البيان المشترك "تأييد البلدين لشعب فلسطين العربي الذي تشكل مأساته تهديداً دائماً لسلام وأمن هذه المنطقة من العالم"[١].

وعقب انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني ١٩٦٤، صدر تحليل سياسي في بكين جاء فيه: "إن الشعب الصيني قد أيد بشدة استرداد الشعب العربي لحقوقه الطبيعية في فلسطين، وقد أكد رئيس الوزراء Zhu En Lai خلال رحلته للدول الإفريقية مراراً عديدة هذا الموقف العادل والمقدس للحكومة والشعب الصيني، وأن الشعب الصيني سيدافع بشدة عن هذا الموقف، ويمنح تأييده الكامل لشعب فلسطين"[٢].

إن هذا الموقف الصريح الذي تميزت به السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة لم يكن في الحقيقة سوى مقدمة للموقف الأقوى الذي اتخذته الصين من منظمة التحرير الفلسطينية بعد قيامها، ومن حرب عام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، ويمكن القول أن القضية الفلسطينية كانت القضية المحورية في العلاقات العربية الصينية، ولا شك أن هذا الموقف من جانب بكين في تلك المرحلة كان محاولة لتعزيز روابطها بالدول العربية، ومن ناحية أخرى لتعرية الموقف السوفيتي الذي كانت تربطه بإسرائيل علاقات دبلوماسية وسياسية متوازنة.

كانت الصين الشعبية أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً كاملاً، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وقد منحت مكتبها في بكين الحصانات والامتيازات الدبلوماسية الممنوحة للسفارات الأجنبية. وقدمت لها المساعدات السياسية والاقتصادية العسكرية والثقافية. وقد مثل هذا التطور في موقف الصين في حينه نقله استراتيجية نوعية كان لها أثرها في تعزيز الشخصية القانونية الدولية للمنظمة، والاعتراف بكامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ودعم كفاحه في سبيل استرداد هذه الحقوق بكامل الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح[٣]، فكانت الصين أول دولة تمد المنظمة بالسلاح لدعم الكفاح الفلسطيني المسلح، واعتبارا من ذلك التاريخ بلورت الصين سياستها إزاء القضية الفلسطينية بأنها قضية شعب يجب أن يعود إلى وطنه المغتصب وينال حقوقه المشروعة[٤].

---

[١] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ٣١٦

[٢] المصدر نفسه، ص ٣١٧، نقلاً عن Beijing Review, 23/3/1964 . أيدت الصين القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية في القاهرة وبالإسكندرية عام ١٩٦٤ بشأن وقف تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن.

[٣] بكر مصباح تنيرة، تطور الاعتراف الدولي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص عن فلسطين، ١٩٨١، ص ١١-٢٨

[٤] أنظر تفاصيل ذلك في: أنظر محمد السيد سليم، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، عدد ٢٥، ص ٥٨-٨٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عبرت الحكومة الصينية عن هذا الموقف بأسلوب عملي، وكانت أول دولة أجنبية توجه دعوة رسمية لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية لزيارتها. ففي ١٩٦٥/٣/١٧ قام وفد فلسطيني برئاسة رئيس المنظمة بزيارة رسمية إلى بكين، وأجرى مباحثات مع رئيس الوزراء الصيني Zhu En Lai ، ووزير الخارجية شن لي، كما استقبله الزعيم ماوتسي تونج. وقد عبر لك عن قوة التأييد الصيني للقضية الفلسطينية، وانعكس على نصوص البيان المشترك الذي صدر عقب الزيارة، وجاء فيه[١]: " اتفق الفريقان على أن القضية الفلسطينية في جوهرها هي عدوان سافر من قبل الصهيونية تدعمها الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، وكفاح الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى، ومن الجهة الأخرى أن إسرائيل هي أداة للعدوان خلقتها الإمبريالية الأميركية في فلسطين مستخدمة الأمم المتحدة أداة لذلك، وتهدد الإمبريالية الأميركية بواسطة إسرائيل الدول العربية والبلدان الآسيوية والإفريقية الأخرى".

وأمدت الصين دعمها المالي والمعنوي للشعب الفلسطيني، فجاء في نفس البيان المذكور أعلاه[٢]: "يكرر الجانب الصيني التأكيد بأن شعب الصين يؤيد بحزم الشعب العربي الفلسطيني في كفاحه العادل ضد إسرائيل أداة الولايات المتحدة العدوانية، كما ويؤيد مطلبه بالعودة إلى وطنه واستعادة حقوقه كاملة في فلسطين، وفيما يتلق بقضية فلسطين قدمت الصين وستستمر في تقديم التأييد لشعب فلسطين العربي دون تحفظ".

وقد أثار النشاط الدبلوماسي الصيني في المجال الأفرو–آسيوي بهذا الخصوص نقمة الأوسط الإسرائيلية الرسمية، وقلق المسؤولين الأميركيين، وورد في أحد التعليقات على ذلك: "إن حكومة بكين تحاول استغلال النزاع العربي الإسرائيلي، وأن تبرهن للعرب أن تأييدها لهم أثبت وأقوى من تأييد الاتحاد السوفييتي"[٣].

وفي ١٩٦٦/٥/٢٠ عُقد في بكين مؤتمر عام بمناسبة يوم فلسطين، وأعلن المجتمعون باسم شعب الصين بأكمله تأييدهم الثابت لنضال شعب فلسطين ضد الإمبريالية الأميركية وأداتها العدوانية إسرائيل، ولحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم[٤].

ولاشك أن العدوان الإسرائيلي العسكري الضخم ضد مصر وسوريا والأردن في ٥ حزيران ١٩٦٧ لعب دورا في تطور الموقف الصيني إلى المزيد من الإيجابية، حيث أكد رئيس الوزراء الصـــيني Zhu En Lai في تصريحات رسمية استعداد بلاده لمساندة العرب [٥].

---

[١] أنظر نص البيان المشترك الصيني الفلسطيني في: أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، ص ٢٥٢

[٢] نفس المصدر، ص ٢٥٤

[٣] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، ص ٥٥٣

[٤] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص ٥١٦

[٥] سلافه حجاوي، الصين والصراع العربي الإسرائيلي حتى عام ١٩٨٠، شؤون عربية، عدد ٣٣-٣٤، ص ٣٦٩. وتشير بعض الدراسات أنه بعد هزيمة عام ١٩٦٧ عرضت إسرائيل تزويد مصر وسوريا بالأسلحة النووية، للمزيد أنظر: أنس مصطفى كامل، الصين والصراع العربي الإسرائيلي، المستقبل العربي، عدد ٢٥، ص٦١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأصدرت الحكومة الصينية في السادس من حزيران ١٩٦٧ بياناً شديد اللهجة، تدين فيه الاعتداء الإسرائيلي على الدول العربية، وجاء في هذا البيان "أن إسرائيل هي نتاج للسياسة الإمبريالية والعدوانية لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأن الصين تعلن تأييدها الثابت للعرب في حربهم العادلة ضد الولايات المتحدة واسرائيل"[١].

كما أرسل رئيس الوزراء الصيني Zhu En Lai برقية الى رئيس منظمة التحرير قال فيها: "إن الشعب الصيني سيظل دوماً والى الأبد الرفيق في السلاح للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية الأخرى في النضال ضد الإمبريالية، وأن الصين حكومة وشعباً ستقف كما فعلت دوماً الى جانبكم وتأيدكم"[٢].

لقد عملت الصين على تأييد ومساندة المواقف العربية في المحافل الدولية، واعتبرت إسرائيل عضواً غريباً عن مجموعة الدول الأفروآسيوية، وأيدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها القرار رقم (٣٣٧٩) بإدانة الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية[٣].

وقد ابلغ رئيس الوزراء الصيني Zhu En Lai السفير لمصري في بكين بتاريخ ١٩ تموز ١٩٦٨ بان الصين : "لن تعترف بإسرائيل حتى لو اعترفت بها الأقطار العربية طالما أن حالة العدوان الإسرائيلي قائمة على الأراضي العربية". جاء هذا التأكيد بعد ورود تقارير دبلوماسية تحدثت عن أن الصين تعزز علاقاتها الاقتصادية مع اسرائيل[٤].

وخلال السبعينيات بدأت الصين ترى الأمور من منظور خلافاتها مع الاتحاد السوفييتي، فأصبحت ترى جوهر مشكلة الشرق الأوسط هو العدوان الإسرائيلي والتنافس بين الدولتين العظميين للسيطرة على المنطقة. وأصبح التناقض القائم هو تناقض بين الدولتين العظميين من ناحية، ونضال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ضد السيطرة والعدوان.

وقد اكتسب تأييد الصين للقضية الفلسطينية بعداً جديداً بعد عودتها إلى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧١، فقد ورد في أول خطاب ألقاه وزير خارجيتها في الجمعية العامة: "ليس لأحد الحق في التوصل إلى صفقات من وراء ظهر العرب والفلسطينيين من شانها أن تؤدي إلى التضحية بحقوقهم الوطنية"[٥]. ومن الواضح أن الوزير الصيني كان يقصد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فالصين في تلك الفترة لم تكن تؤيد الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي.

---

[١] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٥٢
[٢] الشعب الصيني يؤيد بحزم نضال الشعوب العربية ضد العدوان، بكين، ص ١٦
[٣] نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٨٦
[٤] أنس مصطفى كامل، الصين والصراع العربي الإسرائيلي، المستقبل العربي، عدد ٢٥، ص٤٥-٦٣، وص ٥٨
[٥] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢، ص ٤٠٣

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول بأن ومع بداية التقارب الأمريكي الصيني اثر زيارة الرئيس الأميركي نيكسون Nixon للصين في أواخر شباط ١٩٧٢ بعد قطيعة استمرت ٢٣ عاما، فعدل الصينيون من خطابهم الأيديولوجي السابق ودعوا إلى التعايش مع الإمبريالية العالمية والسعي لحل المشكلات الدولية بالطرق السلمية، ومع دخول الصين الأمم المتحدة عام ١٩٧١ كأحد أعضاء مجلس الأمن الخمس الدائمين توقفت أو قللت الصين من دعم حركات التحرير، أو المناداة بالكفاح المسلح، وانتقلت إلى إقامة تحالفات دبلوماسية مع أي حكومة تناهض الاتحاد السوفييتي، كما اتجهت نحو سياسة التحديث والانفتاح على الغرب، وأدركت الأهمية التكنولوجية الإسرائيلية لها، فبدأت تغير نظرتها تجاه إسرائيل، حيث توقفت عن دعواتها السابقة بالقضاء عليها، بل أصبحت تعتبرها "أمرا واقعا"، ونشر ذلك في صحيفة الأهرام القاهرية في ١٩٧٢/٢/٢٨، نقلا عن رسالة حملها السيد محمود رياض لدى عودته من الصين عام ١٩٧٢، وتضمن الخبر أن الصين لا توافق على القضاء على إسرائيل، ولكنها لن تعترف بها قبل تسوية النزاع العربي الاسرائيلي[١].

عبرت الصين عن تأييدها للدول العربية في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتضامنها الكامل مع كفاح الشعوب العربية والذي يهدف إلى استعادة الأراضي العربية المغتصبة، وامتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨)[٢]. إلا أن الصين أحدثت تغييراً في سياستها التي إعتادتها إزاء الصراع العربي الصهيوني , حيث أظهرت الصين إسنادا وتأييدا لاتفاقيات (كامب ديفيد) والمعاهدة المصرية الإسرائيلية في (١٩٧٨-١٩٧٩)، بمعنى أن السياسة الصينية خلال السبعينات كانت تميل إلى تأييد التسوية للصراع العربي الصهيوني، بشكل يبقي على التواجد الأمريكي في المنطقة ليشكل تطويقا وتقييدا للاتحاد السوفييتي السابق بسبب سوء العلاقات معه في تلك الفترة، الأمر الذي من شأنه أن يعوق التقدم السوفييتي في جنوب شرق آسيا[٣].

يشير عدد من الدراسات أن الصين بدأت منذ السبعينات بإقامة وتطوير علاقاتها مع إسرائيل، إلى أن توجت في بداية التسعينات بإعلان العلاقات الدبلوماسية بينهما في ١٩٩٢/١/٢٤ لأول مرة، حيث لم يسبق أن أقيمت علاقات دبلوماسية بينهما رغم الاعتراف الإسرائيلي بالصين الشعبية منذ عام ١٩٥١[٤]. مما أحدث تحول في سياسة الصين إزاء القضايا العربية، لا سيما الصراع العربي الإسرائيلي.

---

[١] يمكن الرجوع إلى تفاصيل تطورات هذا الموقف الصيني في:
Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977, P145-165
كذلك أنظر: غثيث سفاح متعب , العلاقات العراقية – الصينية ١٩٦٨-١٩٨٨ دراسة في المواقف , رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد تموز ١٩٩٢، ص ٣٧-٥٢

[٢] نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٨٦

[٣] سلافه حجاوي، الصين والصراع العربي الإسرائيلي حتى عام ١٩٨٠، شؤون عربية، عدد ٣٣-٣٤، ص ٣٧١

[٤] العزيز حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٧-١٤٣. كذلك أنظر: أسامة مخيمر، العلاقة بين الصين الشعبية واسرائيل، السيلسة الدولية، عدد ١٠٨، ص ٢٥٩-٢٦١. وأنظر أيضاً: حامد ربيع، تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية في علاقات إسرائيل الدولية، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ١٧-٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن بكين بقيت تصرح بأن موقفها لم يتغير من القضية الفلسطينية، وانما الذي تغير الطريقة التي يمكن للفلسطينيين فيها استرجاع حقوقهم. ففي تشرين الثاني ١٩٧٩ أعلن رئيس الوزراء الصيني المبادئ التي يقوم عليها السلام في الشرق الأوسط، وهي: "تأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه المشروعة، حق العودة لوطنه، حق تقرير المصير، حق إقامة دولته، استرجاع الأراضي العربية المحتلة"[١].

لا شك من أن تطور موقف الصين على النحو الذي سبق، له دوافعه الدولية، وله علاقته باستراتيجية الصين في تأييد حق الشعوب في التحرر، ومحاولتها القيام بدور بارز في الشؤون الدولية، وتبني قضايا العالم الثالث، ومنافسة الاتحاد السوفييتي في هذا الميدان، وقضية فلسطين تأتي في مقدمة هذه القضايا، لأنها تهم الوطن العربي والعالم الإسلامي ودول عدم الانحياز، مثلما تؤثر في السياسة الدولية بصفة عامة[٢].

غير أن موقف الصين لم يستمر بالقوة نفسها بعد تبدل القيادة الأيديولوجية في بكين بعد رحيل ماوتسي تونج وبدء عصر التحديثات الأربعة تحت قيادة دنج تشياو بنج، فتقدمت المصالح القومية على مبادئ العقيدة السياسية، إلى جانب استمرار التقارب الصيني الأميركي والسوفيتي الأميركي وضعف التضامن العربي، مما كان له أبلغ الآثار السلبية على قضية فلسطين[٣].

وتعتبر السياسة الصينية في الثمانينيات امتدادا للسبعينيات فلم تتوان الصين عن إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، كما ورد على لسان أعلى المسئولين فيها، بضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان وبدون شروط[٤]. وعلى لسان مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة أشار إلى ضرورة العدالة في الشرق الأوسط، وأعرب عن تأييد بلاده لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، مع ضرورة حضور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني لهذا المؤتمر. وتكررت الأحاديث على لسان العديد من المسؤولين الصينيين، وفي مناسبات مختلفة عن تأييد بلادهم لعقد المؤتمر الدولي للسلام، يحضره جميع الأطراف المهنية، والأعضاء الخمس الدائمين وتحت رعاية الأمم المتحدة، باعتباره الطريق نحو حل قضية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية[٥].

---

[١] International Documents on Palestine, 1979, Beirut, Institute of Palestine studies, 1981, P. 401

[٢] محمد السيد سليم، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، عدد ٢٥، ص ٥٨-٨٣

[٣] أنظر أثر سياسة الوفاق على الشرق والغرب في:

George R. Urban, ed., Détente, New York: Universe Books, 1979

Zhao Ziyang, The Objectives of China's Foreign Policy, International Affairs, vol. 61, no. 4 Autumn 1985, pp. 577-578

[٤] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ٢٥-٢٦

[٥] خالد زكريا السرجاني، الموقف الصيني إزاء المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد ٩٠، ص ٦٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح إذن أن فترة الثمانينيات امتدادا للسبعينيات حيث استمر الموقف الصيني مؤيدا للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وكأسلوب ملائم لحل الصراع العربي الإسرائيلي بديلا عن الكفاح المسلح وأن الوسيلة لإتمام ذلك تتمثل في عقد المؤتمر الدولي للسلام .

ومع ذلك فان الصين رغم التغير في وسائل التعبير عن سياساتها بين تحييد الكفاح المسلح وتأييد التسوية السلمية، إلا أنها لم تغير موقفها الإيجابي المؤيد للعرب وقضيتهم الفلسطينية، وما يزيد هذا الأمر تأكيدا أنه على الرغم من توتر العلاقات في بعض الأحيان بين بعض الدول العربية ومنها مصر وبين الصين وكذلك بين الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الصين لم تنهج قط سياسة معادية للعرب في مواجهتهم لإسرائيل والولايات المتحدة.

بعد عام ١٩٨٥ حدثت تغييرات نوعية في السياسة الصينية وموقفها من القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي[١]، فقد اختفت عبارات التأييد القوية لكفاح الشعب الفلسطيني من البيانات الرسمية التي تصدر عن كبار المسؤولين في الحكومة الصينية. كما قلّت زيارات المسؤولين الفلسطينيين إلى بكين في فترة الثمانينات، ولم تعد الصين تصر على استمرار الكفاح المسلح ضد الإمبريالية الأميركية وأداتها إسرائيل مثلما كانت تصفها من قبل. كما أن الصين بدأت تؤيد اتجاهات الحل السلمي للصراع. ففي المحاضرة التي ألقاها رئيس مجلس الدولة الصيني في المعهد الملكي للشؤون السياسية في ١٩٨٥/٦/٦، لم يشر بالتفصيل إلى حقوق الشعب الفلسطيني، بل كرر قوله "تأييد الشعوب العربية ضد سياسة التوسع الاسرائيلي"[٢].

أكد هذا الاتجاه في السياسة الصينية، وزير الخارجية الصيني السابق تشي هوا يوان، عندما صرح بقوله "إننا نؤيد المفاوضات السلمية التي تخدم الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الأوسط، وخلال زياراتي الأخيرة للمنطقة طرح علي الكثير من الأصدقاء اقتراح عقد مؤتمر دولي للسلام، فأعربت لهم فوراً عن تأييد الصين لهذا الاقتراح، وموقف الصين واضح في هذا المجال، فنحن ندعو دائماً للحل العادل المعقول"[٣].

ومنذ أوائل عام ١٩٨٧ حدث تطور رئيسي في موقف الصين، فقد أعلنت عن تأييدها وحماسها الصريح والمعلن لفكرة عقد مؤتمر دولي لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وقد تم هذا الإعلان بعد عقد اجتماعات بين مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة، ووكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية في ١٩٨٧/٣/٢٨ وقالت وكالة أنباء الصين "إن المندوب الصيني لي ليو قد ركز

---

[١] من المعروف أن الصراع العربي الإسرائيلي يشمل إضافة إلى قضية فلسطين، مشكلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بعد عدوان عام ١٩٦٧، ومشكلة اغتصاب إسرائيل للمياه العربية، واحتلالها لجزء من الأراضي اللبنانية بعد عام ١٩٨٢، وحالة الحرب التي كانت قائمة مع بعض الدول، وما زالت قائمة مع دعضها الآخر.

[٢] Zhao Ziyang, The Objectives of China's Foreign Policy, International Affairs, vol. 61, no. 4 Autumn 1985, pp. 579

[٣] أسامة مخيمر، العلاقة بين الصين الشعبية واسرائيل، السيلسة الدولية، عدد ١٠٨، ص ٢٦٣-٢٦٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تحقيق العدالة في الشرق الأوسط، وأعرب عن تأييد الصين لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة. وأكد لي ليو على ضرورة حضور منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني هذا المؤتمر". والاجتماع الذي تم بين وزير الخارجية الصيني ووزير الخارجية الإسرائيلي في الأمم المتحدة في تشرين أول ١٩٨٧، وأن المباحثات بينهما تناولت فكرة عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة الشرق الأوسط [١].

وفي تصريح أدلى به رئيس الوزراء الصيني لي تشيان يان في ١٩٨٧/٩/١٢ جاء فيه: "إن الصين تؤيد كافة الجهود التي تهدف لعقد مؤتمر دولي حول تسوية قضية الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن مفتاح الحل يكمن في وحدة العرب"[٢].

هكذا يتضح لنا كيف تبدل موقف الصين من التشدد الى الاعتدال في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي نتيجة للتطورات الداخلية والخارجية، فهذا التطور في موقف الصين أصبح يمثل نهجاً مختلفاً عن النهج السابق، وهذا التبدل غير مستغرب في سلوك القيادة الإصلاحية في الصين، في ظل تيارات السياسة الدولية دائمة التطور والتغير[٣]. الأمر الذي أدى في النهاية إلى إجراء اتصالات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل، سيما في ظل وجود اتجاه صيني مؤيد لإنشاء دولة يهودية على أساس أن ذلك حق مشروع من وجهة النظر الصينية إلى جانب لإنشاء دولة فلسطينية مجاورة للدولة اليهودية[٤]. قادت في المحصلة إلى اعتراف الصين بإسرائيل في ١٩٩٢/١/٢٤ وتبادلت معها العلاقات الدبلوماسية [٥].

واستمرت الصين في دعمها لأية جهود لعقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، فهي ترى بان عملية السلام ومفاوضات التسوية في الشرق الأوسط تهمها، فهي تأمل في أن تساهم بشكل فعال ومؤثر في عملية التسوية، فبينما تقيم علاقات جيدة مع الدول العربية، وتساند القضية الفلسطينية، فهي تسعى إلى أداء دور اكثر اتزان في شؤون الشرق الأوسط، وتدعو إسرائيل إلى بذل جهود اكبر لحل مشكلة الشرق الأوسط، وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة[٦].

ثانياً: موقف الصين وسياستها عملية التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط

---

[١] أسامة مخيمر، العلاقة بين الصين الشعبية واسرائيل، السياسة الدولية، عدد ١٠٨، ص ٢٦١

[٢] خالد زكريا السرجاني، الموقف الصيني إزاء المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد ٩٠، ص ٦٧

[٣] ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، ص ١٢٤-١٢٤

[٤] غثيث سفاح متعب , العلاقات العراقية – الصينية ١٩٦٨-١٩٨٨ دراسة في المواقف , رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد تموز ١٩٩٢، ص ٤٣-٥٦

[٥] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٧-١٤٣

[٦] وزير خارجية الصين يتوجه الى اسرائيل للعب دور في عملية السلام ,جريدة الشعب ,العدد ٣٣٨٠، ١٩٩٢/١/١٦,الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التغيرات العميقة التي طرأت على أوضاع الدول العربية، والمتمثلة في الاجتياح العراقي للكويت، وما تبع ذلك من دمار وويلات وهلاك على الشعوب والدول العربية، وانهيار ما بقي من مفاهيم الأمن القومي، بسبب حرب الخليج الثانية التي شنها التحالف الغربي الثلاثيني بقيادة الولايات المتحدة على العراق فيما سمي بعاصفة الصحراء، وما نتج عنها من ضعف وتمزق في وحدة الصف العربي، ولا سيما في ظل استمرار وجود نفوذ حقيقي وبارز لا مثيل له للمصالح الغربية بقيادة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، والسيطرة والتحكم بأهم مصادر النفط في العالم من منبعه إلى منطقة استهلاكه. تلك الأحول والتغيرات التي مرت بها المنطقة جاءت متزامنة مع بدء عصر التحولات العالمية الجذرية في هيكل العلاقات الدولية عام ١٩٩١ والمتمثلة في تفكك الاتحاد السوفييتي , وانتهاء الحرب الباردة، والتنافس بين القطبين وظهور سياسة القطب الواحد التي فرضت فيها الولايات المتحدة هيمنتها في ظل النظام الدولي الجديد، وإعادة تشكيل القوى العالمية على أساس جديد بعد اختفاء نظام الاستقطاب الدولي وضعف الدور السوفيتي في الساحة الدولية، فاختفى هيكل القطبين الذي تميز بالنزاع الأمريكي السوفيتي في فترة الحرب الباردة. كما اختفى الهيكل التصادمي في الشرق الأوسط الذي كان يتكون من طرفين أحدهما العالم العربي وأيده الاتحاد السوفيتي والآخر إسرائيل وأيدتها أمريكا . كما صعد الائتلاف الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات، وترسخت الوحدة الأوروبية، وبرز الصعود الاقتصادي الصيني.

لقد أدت كل الظروف إلى إحداث تطورات وتغييرات في مواقف الصين من القضايا الدولية، فقد أدركت أنها باعتمادها سياسة الانكفاء على الذات وانتهاجها للنظام السياسي الشمولي في عملية بناء ذاتها كقوة عالمية لم يحقق لها المكانة الدولية الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي، مما أدى إلى إدراكها لضرورة إعادة النظر في شكل سياستها الإقليمية والدولية، فعدلت من سياستها الخارجية، ومن طريقة معالجتها للشؤون والنزاعات الدولية، في محاولة لأداء دور أكثر فاعلية في السياسة الدولية بالاعتماد على سياسة خارجية حيادية وتنمية اقتصادية متميزة. وفي هذه المرحلة سعت الصين لتعزيز وتطوير والمحافظة على علاقاتها مع الولايات المتحدة، مع موازنة مصالحها مع البلدان العربية.

اتجهت أوضاع الشرق الأوسط إلى السلام، فانعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط سنة ١٩٩١ حيث شاركت الدول العربية ذات الشان مباشرة في هذا المؤتمر وبحضور إسرائيل، وقد طلبت الصين حضور المؤتمر ولكن إسرائيل أصرت على اعتراف الصين بها أولا كشرط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمشاركة[١] . هذا إلى جانب انه كانت هناك علاقات صينية – إسرائيلية متنامية في جو من السرية والتكتم كانت قد بدأت في التبلور منذ منتصف عقد الثمانينات في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتي كانت الصين تنفيها وتكذبها، حيث عقدت أول صفقة أسلحة علنية بين الدولتين، وبدا أن هناك فرصا مهمة للصين للتعاون التكنولوجي والاقتصادي مع إسرائيل. كما وسعت إسرائيل لإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، مع العلم انه كان هناك اتجاه صيني مؤيد لإنشاء دولة يهودية على أساس أن ذلك حق مشروع من وجهة النظر الصينية إلى جانب لإنشاء دولة فلسطينية مجاورة للدولة اليهودية[٢].

وفي هذا السياق اعترفت الصين الشعبية بإسرائيل في ١/٢٤/ ١٩٩٢ وتبادلت معها العلاقات الدبلوماسية، وتوافق هذا التحول طفرة في العلاقات الإسرائيلية الصينية سواء على مستوى التكنولوجيا العسكرية أو تكنولوجيا الزراعة[٣]. وترى الصين بان عملية السلام ومفاوضات التسوية القائمة في الشرق الأوسط تهمها، فهي تأمل في أن تساهم بشكل فعال ومؤثر في عملية التسوية، فبينما تقيم الصين علاقات جيدة مع الدول العربية وتساند القضية الفلسطينية، وتدعو إسرائيل إلى بذل جهود اكبر لحل مشكلة الشرق الأوسط،، وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم بجلاء إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية[٤].

وفي أعقاب تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية وإسرائيل أكدت التصريحات الصينية أن الصين ما زالت تساند القضية الفلسطينية وتؤكد أن الشرق الأوسط لن ينعم بالسلام الدائم والشامل إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة واسترداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٥].

ظلت الصين تعلن وقوفها مع شرعية النظام العربي والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني دون أن تتدخل بجدية في تفاصيل تحقيق ذلك، ولكنها عملت على تأييد ما يمكن اعتباره إجماعا عربيا قدر الإمكان، وكانت سياستها تجاه الصراع العربي– الصهيوني منسجمة مع مواقفها المعلنة، فهي من جهة تؤيد الحقوق العربية المشروعة، وتؤيد التسوية الشاملة وعملية التسوية في المنطقة، لأنه يضمن لها المشاركة في إدارة النزاع[٦].

---

[١] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٣

[٢] غثيث سفاح متعب , العلاقات العراقية – الصينية ١٩٦٨-١٩٨٨ دراسة في المواقف , رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد تموز ١٩٩٢، ص ٤٣-٥٦

[٣] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٧-١٤٣

[٤] نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٨٨

[٥] محمد السيد سليم، المصدر نفسه، ص ١٤

[٦] ناصيف حتي،القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، ص ١٢٥-١٢٨

جميع الحقوق محفوظة
مركز المنارة للاستشارات
إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شاركت الصين على أرض الواقع في العملية السلمية من خلال استضافتها عام ١٩٩٣ للجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول العربية واسرائيل[١].

إلا أن الصين من جانب آخر تعمل على تعزيز علاقاتها بإسرائيل تجاريا واقتصاديا وعسكريا في التسعينيات بعد أن تبادلت التمثيل الدبلوماسي معها، وتقوم إسرائيل بتحديث الطائرات الحربية الصينية، وبناء نماذج للمزارع التجريبية في الصين، وأدى خط طيران تل أبيب–بكين (بسعره المخفض) دورا محوريا في تطور العلاقات الصينية– الإسرائيلية، كما أقامت إسرائيل علاقات ثقافية مع جامعات ومعاهد ثقافية وعلمية صينية مثل (معهد بحوث السلام والتنمية) في مدينة شنغهاي[٢].

لقد غيرت الصين موقفها السابق المتمثل بالتأكيد على الكفاح المسلح وإدانة إسرائيل، فاعترفت بإسرائيل ودعت العرب والإسرائيليين إلى التوصل إلى حل سلمي شامل بخصوص النزاع العربي الإسرائيلي عن طريق التفاوض[٣].

وبدا أن الصين تتجه إلى بلورة سياسة جديدة تجاه القضية الفلسطينية، فقد أكدت الصين في أعقاب تأييدها لإعلان المبادئ عام ١٩٩٣ إن تسوية القضية الفلسطينية إن تسوية القضية الفلسطينية يتم من خلال التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وان القضية ستحل بالجهود المشتركة للأطراف المعنية ومساعدة المجتمع الدولي[٤].

وهذا التغير من المؤكد أنه كان انعكاساً لتطور العلاقات الصينية الإسرائيلية، فالتغير في السياسة الصينية يمكن تفهم دوافعه في ضوء التحولات العالمية، وسعي الصين إلى بناء علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة الذي لابد أن تمتد آثاره إلى إسرائيل، وسعيها أيضا إلى الاستفادة من الفرص التكنولوجية المتاحة لدى إسرائيل، هذا بالإضافة إلى أن أطرافا عربية قد بدأت أيضا في إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع إسرائيل.

لكن الأمر الجدير بالنقاش هو اتجاه الصين إلى الإقلال من اهتمامها بالمشاركة الفعالة في عمليات التسوية السلمية سواء من خلال تقديم تصورات حول مستقبل التسوية أو من خلال توظيف علاقاتها المتنامية بإسرائيل لدفعها نحو الدخول في مفاوضات جدية مع الأطراف العربية. فهناك تصور عربي مؤداه أن الصين "نفضت" يديها من القضية الفلسطينية[٥].

---

[١] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤٥

[٢] حال الأمة العربية ١٩٩٧، تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٣٢) ١٩٩٨، ص ٥١

[٣] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٩

[٤] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٤

[٥] أبو بكر الدسوقي، الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود، السياسة الدولية، عدد (١٣٤)، ص ١٩٠-١٩٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهناك إدراك لدى النخبة الثقافية العربية بان الصين لم تعد عاملا مؤثرا في عمليات التسوية العربية – الإسرائيلية، وان القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط البعيد عن الصين نسبيا ربما تأتى في درجة متأخرة في سلم أولويات السياسة الخارجية الصينية[١].

وبالرغم من أن الموقف الصيني استمر في دعمه لعملية التسوية، ولكن دون أن يعني ذلك تحركا صينيا معينا خارج حدود أو نطاق تأكيد دعمه وتأييده لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية[٢]، أي انه بالرغم من تأييد الصين للحقوق العربية، إلا أن الصين لم تكن لها القدرة على التأثير في ميزان القوى في النزاع لصالح العرب[٣].

فمن خلال تحليل الموقف الصيني إزاء تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، يمكن ملاحظة بان الصين لم تحاول تقديم مشروع قرار سواء للجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن بشان أزمة الشرق الأوسط، مبررة موقفها هذا من رؤيتها بان المبادرة لابد أن تكون متأتية من قبل الدول العربية نفسها، وان الصين ليس لديها مبادرة تجاه السلام ولكن لديها التزام بالإعلان عن رأيها أمام المجتمع الدولي . بعبارة أخرى فان الصين تؤكد أنها توافق على ما توافق عليه الأطراف العربية الإسرائيلية، وإنها ليست طرفا فاعلا في المفاوضات العربية الإسرائيلية، بمعنى أن الموقف الصيني يبقى محكوما بجميع التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، فمن وجهة النظر الصينية ترى بأنها يجب أن تجد موازنة دقيقة بين أطراف الصراع، وذلك لأنها لا تريد أن تخسر أي طرف من هذه الأطراف التي تعتبره الصين ضروريا لمصالحها خاصة، وأنها أحدثت تحولا في سلم اهتماماتها بحيث جعلت المصلحة أولا وبعدها تأتى الايديولوجية[٤].

إن كل ما تقدم يشير إلى أن السياسات الصينية إزاء الصراع العربي الصهيوني قامت على أساس متابعة التغيرات والأوضاع الإقليمية والدولية، واتخاذ المواقف وتحديد السياسات الصينية في ضوئها بالشكل الذي يحقق المصلحة الصينية، مما أثر على علاقاتها مع الدول العربية سلباً.

وقد صـــرح تسوي تيان كاي المتحدث باســـم وزارة الخارجـــية الصينية في شهر تموز ١٩٩٧ "نأمل أن تظهر الأطراف المعنية (العربية والإسرائيلية) مزيدا من تحمل المسئولية لتحقيق

---

[١] أنظر: Xiaodong Zhang, China's Interest in the Middle East: Present and Future, Middle East Policy, 6(3) February 1999, P.P. 150-159
وقد قام المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في دمشق بترجمتها: تشياو دينج زانج، المصالح الصينية في الشرق الأوسط، رقم ٢٣، أيلول، ١٩٩٩.

[٢] المؤتمر القومي العربي ، حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي السابع , آذار ١٩٩٧ , ط١ ، ص ١٦٤.

[٣] ناصيف حتي , القوى الخمس الكبرى والوطن العربي : دراسة مستقبلية مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي – محور العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية , ص ١٢٩.

[٤] غثيث سفاح متعب , العلاقات العراقية – الصينية ١٩٦٨-١٩٨٨ دراسة في المواقف , رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد تموز ١٩٩٢ ٥٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهدف، والتغلب على العقبات، ودفع مسيرة السلام إلى الأمام لمصلحة الدول العربية وإسرائيل وجميع الأطراف بما فيها القوى الكبرى"[١].

كما صرح كيان كياتشن وزير خارجية الصين أثناء زيارته للقاهرة سنة ١٩٩٧، أن سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية تتحدد في خمسة عناصر هي[٢]:

١- إن محادثات السلام ينبغي أن تسير على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط وصيغة الأرض مقابل السلام، المتفق عليها في مؤتمر مدريد للسلام .

٢- تنفيذ كل الاتفاقات الموقع عليها بشكل جاد، وتفادي أي تعطيل لعملية السلام .

٣- القضاء على الإرهاب والعنف في كل أشكاله، حتى يتسنى إرساء أمن الدول الشرق أوسطية، فالصين تعترض على كل أشكال الإرهاب والعنف مهما كان مصدرها، للمحافظة على أمن الدول وحياة الشعوب.

٤- مع تقدم عملية السلام فان التعاون الاقتصادي الإقليمي يجب أن يزداد، حتى يساعد على تبادل الثقة ونبذ العداء تدريجيا بين الدول العربية وإسرائيل في طريقها للتنمية المتبادلة، وتحقيق التنمية والازدهار المشترك.

٥- يلتزم المجتمع الدولي بالعمل سويا مع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الإقليم، والصين مستعدة لبذل جهودها في هذا الصدد.

وأضاف وزير الخارجية أن "الصين ليست في مركز الوسيط في عملية السلام، ولكنها توضح وجهات نظرها في عملية السلام في الشرق الأوسط للأطراف المختلفة، كما أنها تتعرف على وجهات نظرهم، وتؤيد الصين القضية العادلة للشعب الفلسطيني"[٣].

من ناحية أخرى فان الصين دعمت السلطة الفلسطينية من خلال تقديم المساعدات المادية لبلورة الكيان الفلسطيني، وبلغت مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٨ حوالي ثمانية ملايين دولار أمريكي، كما أن هناك تمثيلاً سياسياً صينياً لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزه، بيد أن هذا التمثيل يعد جزء من السفارة الصينية لدى إسرائيل. كذلك فالصين تصوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ففي الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة سنة ١٩٩٨ صوتت لصالح القرار ٤٢/٥٣ الصادر في ٤ كانون أول، والذي يؤكد على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وتحقيق الحقوق

---

[١] تصريحات منشورة في جريدة الأهرام القاهرية، ١٩٩٧/٧/١٩، ص٤

[٢] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٤-١٥ . أنظر كذلك: لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٧١.

[٣] المصدر نفسه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساسية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقوق تقرير المصير، وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق وقرارات الجمعية العامة الصادرة في كانون أول لعام ١٩٤٨[١].

وعبر نائب وزير الخارجية الصيني جي بي دنج أثناء حضوره حفل سفارة فلسطين الذي أقامته بمناسبة مرور خمسين عاما على نكبة فلسطين في بكين حيث قال :

" أن الحكومة الصينية مهتمة للغاية بالتطورات في الشرق الأوسط، ومنزعجة بشدة لجمود عملية السلام، أن الصين بذلت جهودا لا تمحي لكسر الجمود ودفع تقدم محادثات السلام، وان المحادثات يجب أن تقوم على قرارات الأمم المتحدة المعنية بالشرق الأوسط، ومبدأ الأرض مقابل السلام، إن الصين مع المجتمع الدولي ستعمل باستمرار من أجل تحقيق حل عادل ودائم لمسألة الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية"[٢].

كما أكد السيد ما وينبو كبير مستشاري الجمعية الصينية للتفاهم الدولي ونائب رئيس دائرة الاتصال الدولي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني تأييد بلاده للدول العربية في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وقال إن الصين تؤيد دائماً العملية السلمية في الشرق الأوسط وتعارض التوسع الإسرائيلي واحتلال الأراضي العربية ، كما تدعو لحل قضية الشرق الأوسط عن الطريق الحوار وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والأرض مقابل السلام وبعيداً عن الحرب، وهذا في مصلحة جميع الأطراف المعنية . وأضاف أن الصين تؤيد أيضاً جميع مقترحات السلام، والحقوق المشروعة للشعب العربي بثبات[٣]. في الوقت الذي أكد فيه سفير جمهورية الصين الشعبية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة السيد تشانغ تشيجون أن الصين "تعارض سياسة إسرائيل التي تقوم على التوسع و الاستيطان والحظر الاقتصادي مؤكدا معارضة بلاده لممارسة الإرهاب تجاه المواطنين الأبرياء"[٤].

وأكد الرئيس الصيني زيمين للرئيس عرفات خلال مباحثاتهما في مدريد بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٥ إن "الصين تؤيد الحق الفلسطيني العادل، وعلى استعداد لتأييد الدولة الفلسطينية حال اعلانها"[٥].

---

[١] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٥
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لعام ١٩٤٨ هو قرار رقم ١٩٤، والذي تعتمده الدول العربية كأساس لحل عادل لجميع الأطراف المعنية بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

[٢] تصريحات منشورة في مجلة الصين اليوم، عدد ٧، تموز ١٩٩٨، ص ٣٢-٣٣

[٣] جاء ذلك في زيارة لوفد من الجمعية الصينية للتفاهم الدولي لمركز زايد للتنسيق والمتابعة في دولة الامارات العربية المتحدة، وتحدث رئيس الوفد معالي السيد ما وينبو كبير مستشاري الجمعية ونائب رئيس دائرة الاتصال الدولي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، خلال محاضرة نظمها المركز حول " العلاقات الإماراتية – الصينية "

[٤] جاء ذلك في محاضرة للسفير تشانغ تشيجون ألقاها في مركز زايد للتنسيق والمتابعة

[٥] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤٦. التفاصيل منشورة في صحيفة القدس، ١٩٩٩/٤/١٦، ص١ و ص٢١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن السؤال المهم هو: إلى أي حد يمكن أن تؤدي تسويات عربية إسرائيلية في هذا الإطار إلى تحقيق المصالح الصينية ؟ وهل يمكن أن تؤدي تسويات عربية إسرائيلية لصالح إسرائيل إلى المساس بالمصالح الصينية؟ إن نقطة البدء في الإجابة على هذين السؤالين تكمن في فهم دلالات مثل هذه التسوية بالنسبة للهدف الاستراتيجي الصيني في دفع النظام العالمي نحو التعددية القطبية، ورفض هيمنة قطب دولي واحد[١].

لقد أكدت الصين رفضها الدائم أن تنفرد قوه عظمى وحيدة وهي الولايات المتحدة بقيادة العالم، خاصة بعد التحولات في الاستراتيجية الأمريكية بعد وصول جورج بوش الابن إلى السلطة في الولايات المتحدة، فقد كشفت حادثة طائرة التجسس الأمريكية التي أنزلتها الصين الشعبية في إبريل سنة ٢٠٠١ ، ثم أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ والتي أدت إلى تواجد استراتيجي أمريكي في قلب آسيا وعلى مقربة من الحدود الصينية، كشف كل ذلك عن أن الولايات المتحدة تسعى إلى إعادة هيكلة النظام العالمي بما يكرس سيطرتها الأحادية، والى حصر واحتواء الصعود الصيني. حيث تلحظ العديد من الكتابات العربية خلال السنوات العشر الأخيرة، عن احتمال ظهور الصين كقطب عالمي، والى أي مدى يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعددية النظام العالمي[٢].

ففي ظل القطبية الأحادية اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض تصوراتها عن أسلوب ومضمون التسوية العربية الإسرائيلية وذلك لصالح إسرائيل. ومن ثم فان اضطلاع الصين بدور فعال في عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال التدخل الإيجابي بتقديم تصورات عن عملية التسوية ومن خلال دعم السلطة الفلسطينية إنما يصب في خانة تعددية النظام العالمي كما انه من شانه أن يدعم من التوجه العربي نحو الصين ويبلور شبكة المصالح العربية الصينية في المجالات الاقتصادية . إن هذا الدور الفعال يمكن أن يأتي بثمار مهمة في إطار تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية، وحرص إسرائيل على استمرار تلك العلاقات. ولعل أول جوانب هذا الدور هو زيادة الدعم الصيني للسلطة الفلسطينية من خلال المساعدة في بناء أجهزة الدولة، وتدريب الكوادر الفلسطينية، وإنشاء تمثيل دبلوماسي مستقل لدى السلطة ليس مرتبطا بالسفارة الصينية في تل أبيب. أما ثاني جوانب هذا الدور فهو الضغط على إسرائيل لوقف عمليات الاستيطان الاستعماري في الأراضي العربية المحتلة وبالذات في الضفة الغربية، والعمل على تفكيك المستعمرات الإسرائيلية في تلك الأراضي، وتنفيذ الاتفاقات الموقع عليها مع السلطة الفلسطينية، والدخول في مفاوضات جدية معها حول التسوية النهائية، مع التأكيد على أن

---

[١] محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص ١٧. وللمزيد أنظر: ثناء فؤدا عبد الله، العلاقات الصينية الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد، عدد ١٣٧، ص ٤٦-٥٥. وأنظر كذلك: معتز سلامه، توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية، السياسة الدولية، عدد ١٢٩، ص ١٢٣-١٢٨

[٢] أنظر: محمد السيد سليم، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في العرب في الاستراتيجيات العالمية، ص ٣٢٦-٣٣٧.
وكذلك أنظر: حسين العطار، العرب والصعود الصيني في مطلع القرن الحادي والعشرين، ص٤٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرارات الأمم المتحدة هي الإطار المرجعي لتلك التسوية. كذلك فان مشاركة الصين بشكل فعال في ترتيبات السلام في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى الإسراع بتلك الترتيبات[١].

كذلك قدمت الصين تصورا لعملية ضبط التسلح في الشرق الأوسط يتمثل في ثلاثة عناصر هي: أن يكون الحد من التسلح شاملا ومتوازنا وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وأن يتم الربط بين الحد من التسلح وعملية السلام القائمة على أساس قرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ [٢].

وهذا التصور يتفق إلى حد بعيد مع التصورات العربية المطروحة حول عملية ضبط التسلح في الشرق الأوسط، وضرورة أن يتم ترجمة تلك السياسات إلى تطبيقات على أرض الواقع.

لقد استثمرت الولايات المتحدة أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ لمحاولة إعادة هيكلة النظام العالمي بما يحقق هيمنتها، وفي هذا الإطار بدأت الولايات المتحدة تتدخل عسكريا بشكل مباشر في بعض الدول مثل أفغانستان والفلبين والعراق، وتم إرساء الوجود العسكري الأمريكي في قلب القارة الآسيوية على مقربة من الصين، وبشكل غير مباشر في دول أخرى مثل فلسطين بدعوى مقاومة الإرهاب، فسعت إلى تصفية حركات المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، بدعوى أن تلك الحركات هي حركات (إرهابية)، كذلك فقد اتجهت دول أخري ومنها إسرائيل إلى استثمار هذا التحول لوضع الحركات المضادة لها على قائمة الإرهاب، وتوظيف الاستراتيجية الأمريكية لتصفية تلك الحركات. وفي هذا السياق عملت إسرائيل بزعامة شارون على تدمير السلطة الفلسطينية وتنظيمات المقاومة للاحتلال، كما قامت بتدمير عملية السلام التي بدأت في مدريد سنة ١٩٩١، والتي قامت الصين في سياقها بإنشاء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وتحاول حاليا أن تحل محلها عملية سلام مختلفة على أساس الشروط الإسرائيلية.

وفي هذا السياق أعادت الصين تأكيد سياستها التقليدية تجاه القضية الفلسطينية، ففي ٩ نيسان عام ٢٠٠٢ أكد السيد ليو تشياو مينج سفير الصين الشعبية لدى مصر أن "بلاده تستنكر الممارسات العدوانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وتحث السلطات الإسرائيلية على التنفيذ الفوري للقرارين ١٠٤٢ و ١٠٤٣ لمجلس الأمن دون شروط مسبقة، والانسحاب الكامل من المناطق الفلسطينية، وضما ن السلام والحرية للرئيس عرفات"[٣]. وفي ١٥ نيسان كرر السفير الصيني مينج تأكيد موقف بلاده عندما قال إن "الصين تتابع عن كثب وباهتمام شديد الوضع في الشرق الأوسط، وتساند الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة، واقامة

[١] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٩
[٢] جمال زهران، العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع دولية جديدة في العرب ونظام عالمي جديد، ص ٢٦٤
[٣] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ٢٠٠٢، ص١٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولته المستقلة"، وأعرب عن أمله في أن تلعب الولايات المتحدة دوراً إيجابيا في تخفيف الصراع، ودفع عملية السلام، وان تستمع إلى أصوات الجانب العربي، بحكم أن للولايات المتحدة تأثير كبير في هذا الصراع لعلاقاتها المتميزة مع اسرائيل[١].

كما رحبت بكين بالمبادرة العربية للسلام (مبادرة و لي العهد السعودي) التي قدمت طرحا جديدا للتسوية في الشرق الأوسط، و لقيت ترحيبا من جميع الأطراف ، معربا عن امله في عودة جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات قصد تحقيق السلام في الشرق الأوسط مؤكدا رغبة الصين بالتعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف. كذلك رحبت الحكومة الصينية بخارطة الطريق لعملية السلام المنبثقة عن اللجنة الرباعية، ودعت جميع الأطراف إلى الالتزام بها وتطبيقها بشكل دقيق وأمين، وحثت الولايات المتحدة على لعب دور أكبر في العملية السلمية.

ثالثاً: موقف الصين وسياستها إزاء حرب الخليج الأولى

لقد تصاعد الحرب العراقية الإيرانية، وتزايد وجود أساطيل الدول الكبرى في منطقة الخليج، الأمر الذي زاد من حدة التوتر في هذه المنطقة، وفتح الباب أما الصراع بين القوى العظمى، مما أثر على موقف الصين في علاقاتها مع الدول العربية[٢].

إن التطورات الإقليمية الداخلية، والتغيرات الاستراتيجية على المستوى الدولي، جعلت أولويات سياسة الصين الخارجية تتركز حول مصالحها القومية، وأضعف بذلك قوة تأثير التيار الأيديولوجي، وأوجدت في مراكز الحكم قيادة تسعى لمخاطبة جميع الأطراف بلغة المصالح، على هذا الأساس بنيت سياسة الصين تجاه القضايا العربية، ومنها الحرب العراقية الإيرانية، وفي هذا الهامش أبقت مساندتها للحقوق العربية[٣].

ففي بداية الثمانينات عدلت الصين سياستها الدبلوماسية تعديلا هاما ضخما حيث أعلنت أنها لا تتحالف مع أي قوة عظمى أو تقيم علاقات استراتيجية معها، وأنها سوف تقرر موقفها في الشؤون الدولية والإقليمية وفقا لمصالح الشعب الصيني والعالم، ولا تحكم العلاقات على أساس أيديولوجي أو على أساس نظام المجتمع، ولا تقسم الأعداء والأصدقاء طبقا لموقفهم تجاه الولايات المتحدة والاتحاد

[١] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ٢٠٠٢، ص١٠٠-١٠١

[٢] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٢

[٣] ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، ص ١٨-٢٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوفيتي، لذلك أصبحت السياسة الصينية أكثر واقعية وبدأت الصين تنمية علاقات أشمل مع الدول العربية.

لقد احتل الشرق الأوسط المرتبة الثانية بعد شرق آسيا في السياسة والاستراتيجية الصينية في هـذه المرحلة، فكانت الصين تنظر إلى العالم الثالث ككل على أنه المجال المحتمل لحركتها السياسية بعد استكمال بناء قوتها، وبعد اعتماد سياسة الإصلاحات الاقتصادية على يد دنج تشياو بنج، فركـزت الصين جهودها على الإصلاح الاقتصادي والتنمية المتواصلة، ومن ثم ظهرت أهمية الشرق الأوسط كسوق رائجة للسلاح والصناعات الصينية ومصدر للنفط وخاصة العراق وايران[١].

وفي أوائل الثمانينات انخفضت قدرة أمريكا والاتحاد السوفيتي على السيطرة على الشؤون الدولية، وظهرت نقطة ساخنة جديدة في منطقة الخليج بعد اندلاع الحرب بين العراق وإيران.

فأضحت الصين في حاجة إلى بيئة دولية مستقرة يسودها السلام لضمات استمرار تقدمها في المجال الاقتصادي، لذلك أصبحت الواقعية أساس الاستراتيجية الخارجية. وأكدت الصين على الدبلوماسية السلمية المستقلة. فأظهرت موقف الحياد في حرب العراق وإيران وحاولت إقناع الطرفين بالسلام، مع أن العلاقات العراقية – الصينية علاقات قديمة ووثيقة[٢]، وكان العراق من بين الـدول العربيـة التي بدأت بإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين وبالتحديد بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مباشرة، وقـد تميزت العلاقات بروح الصداقة والتعاون وتبادل الزيارات بين الجانبين[٣]. وبالمقابل كـان للصـين علاقات متنامية مع إيران عملت على المحافظة عليها وتأكيد استمراريتها وتعزيزها.

ولكن الصين تعمل في وقت واحد على استخدام علاقاتها التجارية والاقتصادية لتحقيق كلا مـن الهدفين السياسي والاقتصادي، فإذا كان هدف العلاقات اقتصاديا فأنه يحمل وجه آخر سياسـي، وهنا يتأكد تركيز الصين وبصرف النظر من نظامها السياسي القائم على الاستفادة من علاقاتها السياسية والاقتصادية على كل من الأقطار العربية وإيران، وهنا يبرز سبب الموقـف الصـيني المحايد خلال الحرب العراقية – الايرانية[٤].

---

[١] العلاقات الأميركية الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٢

[٢] محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الاول ١٩٩٦ ص ١٨٨

[٣] وهبي القرة غولي , الصين – العراق , الحاضر المستقبل, شؤون سياسية العدد (٤) ،ص ١٣٢.

[٤] محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , نفس المصدر، ١٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كانت قضية أمن الخليج العربي من القضايا المطروحة بشكل قوي في العلاقات العربية الصينية أثناء وفي أعقاب الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، فقد هددت تلك الحرب تدفق النفط عبر الخليج العربي، وانعكست على الأمن الداخلي لبعض الدول العربية الخليجية . وقد أدى ذلك إلى سعى تلك الدول لدعم أمنها عن طريق شراء تكنولوجيا الصواريخ في مواجهة التهديدات الإيرانية والعراقية، وهو الأمر الذي اعترضت عليه الولايات المتحدة. ومن ثم تدخلت الصين الشعبية لدعم أمن الدول العربية الخليجية من خلال بيع صواريخ من نوع (Dong Feng –SS-2) المزودة بقواعد إطلاق أرضية للمملكة العربية السعودية سنة ١٩٨٧ وقد أدى ذلك إلى تطور العلاقات الصينية – السعودية على المستوى الاقتصادي، وأسفرت عن تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما في يوليو سنة ١٩٩٠، وذلك بالرغم من أن حجم التبادل التجاري السعودي – التايواني سنة ١٩٨٩ كان يعادل ١٫٩٤ مليار دولار أمريكي مقابل ٤٠٢ مليون دولار أمريكي للتبادل السعودي – الصيني[١].

وبالرغم من أن الصين لم تكن لها مصالح مباشرة وآنية في الخليج العربي، لكنها عند وقوع الحرب العراقية – الإيرانية، قلقت وعلى ثلاثة أصعدة أو مستويات، أي على علاقاتها مع العراق وإيران، وعلى الأمن في الخليج العربي، وعلى آثار الحرب على الصعيد الدولي في ضوء التنافس الصيني – السوفييتي (في ذلك الوقت) والصيني – الامريكي[٢].

وفيما يتعلق بعلاقات الصين مع طرفي الحرب، فقد كانت للصين علاقات جيدة مع العراق، وأيدت قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨)[٣]. وفي ذات الوقت كانت تحاول التقرب من القيادة الإيرانية، بمعنى أنه بينما كانت –وكما تشير المصادر– إلى أرقام تصدير الصين للسلاح ألي العراق، فإنها وبعد فترة وبدون قطع علاقاتها مع العراق، قامت بالانحياز إلى جانب إيران مع استمرار تأكيداتها وتصريحاتها بالتزام جانب الحياد إزاء الحرب العراقية – الإيرانية. فقد تواترت الأنباء أثناء الحرب العراقية الإيرانية عن أن الصين كانت تمد إيران بالصواريخ، وهو ما أشار إليه بعض المشاركين العرب في دراساتهم في ندوة العلاقات العربية – الصينية المنعقدة في عمان سنة ١٩٨٦

[١] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٢
[٢] نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٨٠
[٣] لاطلاع على نص القرار المتعلق بالحرب بين العراق وايران وموقف الصين منه أنظر www.un.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برعاية منتدى الفكر العربي[١]. ولكن الصينيين نفوا انهم زودوا إيران بالسلاح مباشرة، موضحين أن الأسلحة تسربت إلى إيران عن طريق طرف ثالث دون موافقة الصين. ولكن ما لم يتم ذكره هو أن الصين أمدت العراق بالأسلحة أيضا ، وقد قدرت بعض المصادر أن العراق اشترى أسلحة من الصين خلال فترة الحرب العراقية والإيرانية قيمتها ٢ر٢ بليون دولار مثلت ٨% من إجمالي مشتريات السلاح العراقية في تلك الفترة[٢].

ومع ذلك فقد تعاملت الصين بشكل حذر في موضوع الحرب العراقية الإيرانية، ولم تقدم أي مشروع للسلام، لكنها فقط بقيت تشدد على ضرورة إجراء المفاوضات بين العراق وإيران، مشيرة إلى خطر النزاع بين العراق وإيران وتهديده لأمن المنطقة بأكملها.

إن الموقف الصيني من الحرب العراقية – الإيرانية يدل على انطلاق السياسة الصينية من اعتبارات المصلحة الاقتصادية – السياسية، إذ سعت إلى تطوير علاقاتها الثنائية مع أهم واكبر قوتين في الخليج العربي وهما العراق وإيران، ومع ذلك فان هناك التقاء مشترك في الاتجاه العراقي الصيني إزاء أمن الخليج العربي، والذي يتمثل في إبعاد النفوذ والسيطرة الأجنبية عن المنطقة[٣]. فالموقف الصيني من الحرب العراقية الإيرانية إذا كان موقفا تميل فيه الصين إما بجانب العراق أو بجانب إيران بحسب مصالحها، ولاسيما مسألة النفط وتوريد الأسلحة. وبشكل عام كانت الصين تظهر بشكل تتوسط فيه مواقفها بين كل من العراق وإيران، ويظهر ذلك على صعيد الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وحتى على صعيد دبلوماسيتها الثنائية، حيث كانت تدعو إلى التسوية السلمية إضافة إلى قلقها وخشيتها من ازدياد الوجود البحري الأمريكي والسوفييتي في الخليج العربي[٤].

---

[١] للمزيد من الاطلاع أنظر: العرب والصين، من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧

[٢] P.R.Kumaraswamy. Israel, Shina Odyssey, (New Delhi: Institute for Defense Studies and Analyses, Delhi Papers, No. 2, 1994) p. 55.

[٣] غثيث سفاح متعب , العلاقات العراقية – الصينية ١٩٦٨-١٩٨٨ دراسة في المواقف , رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد تموز ١٩٩٢ ص ٩٦- ٩٨.

[٤] كاظم هاشم نعمة , العلاقات الصينية – العراقية نحو دور صيني اكثر فعالية (دراسات استراتيجية) العدد الثالث بغداد ١٩٩٧ مركز الدراسات الدولية ص ٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: موقف الصين وسياستها إزاء حرب الخليج الثانية

لقد أدى الاجتياح[١] العراقي للكويت عامي ١٩٩٠-١٩٩١ إلى إحداث تفكك في النظام العربي، كما أن الوزن العربي، والذي لم يكن بالغ الثقل في الأصل منذ بداية انهيار مفاهيم الأمن القومي العربي في أعقاب عام ١٩٦٧ هبطت أهميته إلى حد كبير وازداد سوءاً أعقاب الاجتياح العراقي للكويت، وما تبع ذلك من دمار بسبب الحرب التي شنها التحالف الغربي الثلاثيني بقيادة الولايات المتحدة على العراق فيما سمي بعاصفة الصحراء. وما تلا ذلك من استمرار وجود نفوذ حقيقي وبارز لا مثيل له للمصالح الغربية بقيادة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، والسيطرة والتحكم بأهم مصادر النفط في العالم من منبعه إلى منطقة استهلاكه.

وفي هذه المرحلة سعت الصين لتعزيز وتطوير والمحافظة على علاقاتها مع الولايات المتحدة، مع موازنة مصالحها مع البلدان العربية، وتتضح تلك السياسة الصينية من خلال متابعة مواقفها إزاء الاجتياح العراقي للكويت والعدوان الثلاثيني الأطلسي على العراق[٢].

فقد كانت السياسة الصينية تدل على اتخاذ الوضع أو الموقف المنسجم مع ضمان مصالحها، فقد اتخذت موقف الحياد في صراع العراق مع دول التحالف، وامتناعها عن اتخاذ القرارات، أو التحفظ عن التصويت على قرارات أخرى، حيث سعت السياسة الصينية تجاه المنطقة إلى المحافظة على العلاقة مع جميع الأطراف في المنطقة وبشكل متوازن[٣].

واتبعت الصين موقفا يتسم بالتأكيد على احترام أمن الخليج العربي والتكامل الإقليمي لدوله، مع الحل السلمي للمشكلة الناشئة عن الاجتياح العراقي للكويت، فبعد يوم واحد من الاجتياح استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير العراقي والقائم بأعمال الكويت في بكين وسلمتهما مذكرتين رسميتين طالبت فيهما بانسحاب القوات العراقية من الكويت بدون قيد أو شرط وطالبت العراق باحترام سيادة الكويت[٤]. وعندما استدعت السعودية القوات الأمريكية للمساعدة في حماية أراضيها، أكدت الصين للسعودية تفهمها للموقف السعودي وذلك أثناء لقاء وزير الخارجية السعودي بنظيره الصيني في بكين في سبتمبر ١٩٩٠. وفي ٦ سبتمبر سنة ١٩٩٠ أصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانا يتضمن أربعة نقاط هي : شعور الحكومة الصينية بالأسف "للغزو" العراقي للكويت ووجوب احترام استقلال الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها، وضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات، ومطالبة العراق بقبول وساطة

---

[١] ودت في العديد من الأدبيات التي تم الاطلاع عليها، كلمة "غزو" بدلاً من "اجتياح"، ونحن هنا نفضل استخدام كلمة "اجتياح".

[٢] كاظم هاشم نعمة , العلاقات الصينية – العراقية نحو دور صيني اكثر فعالية (دراسات استراتيجية) العدد الثالث بغداد ١٩٩٧ مركز الدراسات الدولية ص ٢٦-٢٨

[٣] محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الاول ١٩٩٦ ص ١٨٩

[٤] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة الدول العربية والاستجابة للنداءات الدولية بسحب قواته من الكويت في اقرب فرصة ممكنة. كذلك قام وزير خارجية الصين بزيارة لمصر والسعودية والأردن والعراق خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٩٠ مؤكدا على ضرورة الحل السلمي وانسحاب العراق ورفض استخدام القوة في حل أزمة الخليج، وأكد أن الصين لن تستخدم حق النقض لرفض مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو لاستخدام كل الوسائل ضد العراق لتحرير الكويت[١] .

على الرغم من المصالح الصينية في العراق، إلا أن تصريحات الصينيين لم تتعد الخطوط الحمراء التي رسمتها لتعاملها مع الولايات المتحدة، وهكذا قامت الصين بتأييد أول أحد عشر قرارا لمجلس الأمن والمتعلقة باجتياح العراق لدولة الكويت ومن ضمنها القرار ٦٦١[٢] .

وقد ظهرت المرونة الصينية واضحة في التعامل مع هذه الأزمة، حين تغيبت الصين عند التصويت على القرار ٦٧٨ الصادر في ١٩٩٠/١١/٢٩ الذي سمح لقوات التحالف باستخدام القوة لاخراج العراق من الكويت في حالة عدم انسحاب العراق من الكويت في موعد أقصاه ١٩٩١/١/١٥، وقد سوغت الصين موقفها هذا بالقول أن : القرار يتيح للأمم المتحدة حقا غير مسبوق للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأمر الذي يشكل سابقة خطيرة في المستقبل، كذلك فقد امتنعت عن التصويت لصالح القرار ٦٨٦ المتعلق بشروط وقف إطلاق النار والذي صدر في ١٩٩١/٤/٣[٣].

وقد اعتبرت الصين أن موقفها ذو طبيعة توازنية، **ولكن** بعض الدارسين العرب يرى أن موقف الصين من الأزمة قد اتسم بمحاولة تنفيذ هدفين متناقضين في آن واحد، اذو تراها تحقق أهدافها هذه من خلال موافقتها على القرارات الأولى للأمم المتحدة ومن جهة أخرى تحاول تأكيد اختلافها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) وانتماءها إلى العالم الثالث ومساندتها وفهمها لمشكلاته[٤].

لقد كان السبب الحقيقي وراء اعتراض الصين على استعمال القوة العسكرية ضد العراق ورغبتها في الحل السلمي نابعا من تخوف الصين أن يؤدي استخدام الولايات المتحدة القوة إلى هيمنتها على منطقة الخليج بما للصين من مصالح فيها. كما كانت تتخوف من احتمالات مشاركة اليابان بقوات غير مقاتلة في حرب الخليج مما يمكن أن يعني إعادة بعث العسكرية

---

[١] التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠ , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام , ١٩٩١) ص ١٠٩.
[٢] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤٦
[٣] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ٢٧. وكذلك أنظر: وثائق حرب الخليج بعددي مجلة السياسة الدولية رقم ١٠٤ أبريل ١٩٩١، ورقم ١٠٥ يوليو ١٩٩١
[٤] نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٨١-١٨٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليابانية بكل تراثها المعادي للصين[١]. وبان العدوان على العراق محاولة لكبح وإجهاض أي قوة عربية لها القدرة على اتباع سياسة مستقلة عن النفوذ والتسلط الغربي[٢].

ولكن الصين عادت لتكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية، وحققت عدة مكاسب منها رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة، وكذلك توقيع تجاري بمبلغ (١٠ مليارات) دولار، وإعطاء الوعد للصين بان تحظى بالدولة ذات الرعاية في السياسة التجارية للولايات المتحدة الامريكية[٣]. وبنفس الوقت الذي كانت كل من واشنطن ولندن تحذر أن بكين من طرح أي مبادرة سلمية من جانبها لازمة الخليج كانت كلاهما تربطان هذا التحذير بإمكانية التعاون الاقتصادي مع الصين، حتى أن الحكومة البريطانية تحديدا أشارت إلى اعتزامها إقامة مشروعات مشتركة مع الصين خلال العام التالي لوقوع الأزمة (١٩٩١) تصل قيمتها إلى اكثر من مليار جنيه إسترليني، وذلك لتدعيم الاقتصاد الصيني بعد رفع العقوبات عنه[٤]. كما أنها حصلت على قرض كويتي لتمويل إنشاء مجمع للألمنيوم في الصين [٥]، أثناء زيارة أمير الكويت للصين في أعقاب الغزو في أواخر شهر كانون أول عام ١٩٩٠، وصدر بيان ختامي في ١٩٩٠/١٢/٢٨ تضمن رفض الاجتياح العراقي للكويت، والمطالبة بانسحاب القوات العراقية دون قيد أو شرط، مع احترام سيادة واستقلال الكويت[٦]. أي أن الصين اتبعت سياسة متوازنة حققت مصالحها كما حدث أثناء الحرب العراقية – الإيرانية.

وبعد نهاية أزمة الغزو العراقي للكويت بخروج القوات العراقية من الكويت سعت الصين إلى الدخول في سوق بيع السلاح للدول العربية الخليجية وفي ٨ نوفمبر سنة ١٩٩٧ وقعت عقدا مع حكومة الكويت لبيع ٧٢ مدفعا هاوتزر من طراز ٢٤٥ BLعيار ١٥٥ مم[٧].

وبعد ذلك شهدت العلاقات العراقية– الصينية فتورا وانحسارا وتعاملا حذرا وذلك خشية على مصالحها الحيوية المباشرة مع القوى العظمى المنفردة في العالم. ومنذ اعتراف العراق باستقلال الكويت ١٩٩٤، فأخذت مسألة الاعتراف العراقي بالكويت على محمل الأهمية لأنها (خطوة حاسمة ومهمة على طريق حل كل المشاكل العالقة) وطالب سفير الصين في بغداد من الدول

---

[١] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٣-٢٤

[٢] نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٨٣

[٣] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ٢٧-٢٨

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٨. أنظر جريدة الأهرام، ١٩٩٠/١١/٥، ص٤

[٥] محمد السيد سليم، المصدر نفسه، ص ٢٤

[٦] أنظر: التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠ , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام , ١٩٩١) ص ١٠٩-١١٠، وكذلك أنظر: وثائق حرب الخليج بعددي مجلة السياسة الدولية رقم ١٠٤ أبريل ١٩٩١، ورقم ١٠٥ يوليو ١٩٩١

[٧] محمد السيد سليم، المصدر نفسه، ص ٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعضاء في مجلس الأمن الأخذ بعين الاعتبار المبادرة العراقية، وفهم الأمور بشكل واقعي من أجل حل باقي المشاكل[١].

كما قامت الصين بدعم مبادرات روسيا وفرنسا الداعية لوضع نهاية تدريجية للحصار على العراق، فقامت بدعم مشروع روسي قدم إلى مجلس الأمن يقضي بتعليق العقوبات المفروضة على العراق لمدة ١٠٠ يوم قابلة للتجديد[٢].

وتحسنت العلاقات العراقية الصينية بالمقارنة مع غيرها من المواقف الدولية، حيث نضجت العديد من المواقف الإيجابية من جانب الصين نفسها تمثلت بإرسال وفود صينية إلى العراق في مجال النفط والتجارة وهذا يؤشر إيجاد رغبة صينية في الانفتاح والتعاون مع العراق، والتي تستلزم تطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية والمهنية والشعبية. ولكن إلى جانب ذلك ينبغي عدم إغفال أن الصين بقيت لفترة طويلة لم تقدم أو تطرح مساهمة أو مقترح يذكر لكسر الحصار الاقتصادي التي فرضها مجلس الأمن على العراق منذ عام ١٩٩١ [٣].

ولكن الصين عادت بعد ذلك وبرغم علاقاتها المتنامية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة لتدعو إلى رفع الحصار المفروض على العراق مشيرة إلى التقدم الإيجابي في تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن، والذي دعته إلى التجاوب مع الموقف الإيجابي للعراق، وذلك لإدراكها لأهمية الدور العراقي في المنطقة سواء كان ذلك برضا أو عدم رضا الولايات المتحدة الامريكية[٤]. خاصة وان الصين من جهتها وفي خضم تحقيق تقدمها الاقتصادي ستكون بحاجة لاستيراد الطاقة خاصة النفط في المستقبل، بمعنى أنها ستصبح دولة مستوردة للنفط والتمهيد لإقامة علاقات نفطية بين الطرفين.

وبدت الصين حريصة على تطوير علاقاتها مع العراق وتم تبادل الزيارات بين البلدين وأبرزها زيارة وزير الخارجية العراقي آنذاك محمد سعيد الصحاف إلى بكين بين (٢٣-٢٨) آب ١٩٩٤ ، وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بموجبها لمصلحة الطرفين، وأكدت الصين حرصها على استمرار إمداداتها النفطية من العراق، البلد الغني باحتياطاته النفطية، إذ يمثل العراق المصدر الأول للنفط إلى الصين، فضلا عن رغبة الشركات النفطية الصينية بالاستثمار في حقول النفط العراقية، والتعاون التجاري بين البلدين وفتح الأسواق العراقية أمام البضائع الصينية[٥].

---

[١] التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤ , (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام , ١٩٩٥) ص ١٢٩

[٢] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤٦

[٣] وهبي القرة غولي , الصين – العراق , الحاضر المستقبل, شؤون سياسية العدد (٤) ، ص ١٣٢-١٣٣

[٤] محمود علي الداود , العلاقات الصينية مع منطقة الخليج العربي وتاثيراته الاقليمية , شؤون سياسية، العدد (٥)، ص ١٠٦ .

[٥] وهبي القرة غولي , المصدر نفسه، ص ١٣٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتضح مقدمات التعاون العراقي – الصيني من خلال مباحثات اللجنة المشتركة للعلاقات الاقتصادية والتجارية التي عقدت دورتها الثامنة في بغداد من ١١-١٦ نيسان ١٩٩٥ وتعززت هذه التطورات بالحوار السياسي بين المسؤولين في كلا البلدين[١].

وعند تقديم مسودة القرار البريطاني لإدانة العراق في أيلول ١٩٩٦ في مجلس الأمن على أثر تقديمه إسنادا محدودا في شمال العراق، اكتفت الصين بالشجب والدعوة إلى مسودة قرار متوازن، وأعربت عن قلقها من احتمال تدهور الموقف، وجاء على لسان ناطق رسمي لوزارة الخارجية الصينية "أن سيادة العراق ووحدة ترابه يجب أن تحترم ". وعادت الصين وأكدت حرصها على سيادة ووحدة التراب العراقي على لسان سفيرها في بغداد بقوله "ينبغي أن تحظى الشواغل الأمنية والمشروعة للعراق بوصفه دولة ذات سيادة باحترام جميع الأطراف"[٢].

ولكن الصين بقيت حذره تجاه قضايا العراق في الأمم المتحدة، فلم تكن صاحبة مسودة قرار أو بيان من بين (٢٣) مشروع قرار و (٤٥) بيانا بخصوص العراق، في الوقت الذي تقدمت فيه الولايات المتحدة ب(٢٢) مشروع قرار ضد العراق، وبريطانيا ب(٣٣) مشروع قرار، وفرنسا (٢١) مشروع قرار، وروسيا مشروعي قرارين، وذلك حتى منتصف عام ١٩٩٧، ويظهر أن طبيعة الحذر الصيني يعود إلى إدراكها أن الموقف الدولي لم يكن ملائما بقدر كاف لتقديم قرار لصالح العراق[٣] .

وشهد عام ١٩٩٧ انطلاقه الصين وتحركها المكثف في مجلس الأمن لمساندة مواقف روسيا وفرنسا لرفع الحظر الاقتصادي على العراق، وإلغاء جميع العقوبات المفروضة من مجلس الأمن عليه منذ عام ١٩٩١، حيث عارضت الصين مع روسيا وفرنسا ومصر طلباً أمريكيا لإدانه العراق لإرساله طائرة تابعة للخطوط الجوية العراقية إلى المملكة العربية السعودية نقلت حجاجا لأداء فريضة الحج[٤].

---

[١] كاظم هاشم نعمة , العلاقات الصينية – العراقية نحو دور صيني اكثر فعالية (دراسات استراتيجية) العدد الثالث بغداد ١٩٩٧ مركز الدراسات الدولية ص ٤٩-٥٠.

[٢] أنظر:كاظم هاشم نعمة، العراق والصين في: العراق والقوى الكبرى، دراسات استراتيجية، العدد (٣) ١٩٩٧، ص ٤٤-٤٦

[٣] المصدر نفسه، ص ٤٧

[٤] جريدة الأهرام القاهرية، ١٩٩٧/٤/١، ص ١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما دعت الصين إلى رفع العقوبات المفروضة على العراق في أثناء محادثات أجراها نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز مع المسؤولين الصينيين في بكين[١]. وفي أثناء الأزمة بين العراق من جهة والولايات المتحدة والأمم المتحدة من جهة أخرى في تشرين الثاني ١٩٩٧، أكدت الصين على لسان سفيرها في بغداد أن "العراق تعاون مع اللجنة الخاصة المكلفة بنزع أسلحة العراق المحظورة بشكل إيجابي" ودعا مجلس الأمن إلى مقابلة ذلك بخطوات تؤدي إلى إلغاء العقوبات على العراق[٢].

وامتنعت الصين عن التصويت على القرار (١١٣٤) ضد العراق لفرض المزيد من العقوبات عليه، وقال مندوب الصين في مجلس الأمن "أن بلاده لا تؤيد أبدا فرض عقوبات على أي بلد بشكل عشوائي"، ورفضت الصين استخدام القوة من قبل الولايات وبريطانيا ضد العراق تحت غطاء مجلس الأمن بعد أزمة المفتشين الدوليين في العراق وما رافقها من تطورات خطيرة [٣].

وتسعى الصين في مجلس الأمن إلى تخفيف آثار العقوبات المفروضة على العراق، ولكنها تكتفي بالتعبير عن الرأي دون أن يقترن ذلك بسلوك فعال لإنهاء تلك العقوبات، أو وقف الاعتداءات الأمريكية – البريطانية المستمرة على العراق منذ سنة ١٩٩٧ دون تفويض من مجلس الأمن، فقد اغتصبت الدولتان سلطة مجلس الأمن وراحتا تدمران بشكل منظم البنية الاجتماعية العراقية ، وقد صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في شهر تمـــوز عام ١٩٩٧ "إن الصين دعت مرارا الحكومة العراقية للتعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ القرارات الدولية، مع ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسيادته على أراضيه، وترى الحكومة الصينية ضرورة وضع حل لمشكلة الحظر المفروض على العراق في اقرب وقت، بطريقة مقبولة لجميع الأطراف، ويجب أن يتحرك مجلس الأمن في اتجاه رفع العقوبات المفروضة ضد العراق بالتدريج"[٤]. ويعني ذلك أن الصين تطالب برفع العقوبات بشكل مقبول لجميع الأطراف، بما في ذلك الولايات المتحدة التي تعلن أن هدفها هو تغيير النظام العراقي، ومن المؤكد أن بعض الدول العربية الخليجية ليست راغبة في رفع تلك العقوبات، وان الصين ربما تحرص على اتباع سياسة متوازنة بين العراق من ناحية وتلك الدول من ناحية أخرى، وربما يفسر ذلك السياسة الصينية المتحفظة تجاه القضية العراقية[٥].

---

[١] جريدة السفير اللبنانية، ١٩٩٧/٥/٦
[٢] تصريحات منشورة في جريدة الجمهورية البغدادية، ١٩٩٧/١١/٣
[٣] تصريحات منشورة في جريدة الجمهورية البغدادية، ١٩٩٧/١٠/٢٦
[٤] تصريحات منشورة في جريدة الأهرام القاهرية، ١٩٩٧/٧/١٩
[٥] للمزيد حول المصالح والعلاقات بين الصين ودول الخليج العربي، أنظر: العلاقات الصينية مع دول الخليج العربي في نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٨٣-١٨٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكدت الصين من خلال رئيس المجلس الوطني لنواب الشعب جياو شي أنها ستواصل معارضتها استخدام القوة في النزاعات الدولية، وأن الصين تتعاطف مع الشعب العراقي، وتعمل على إنهاء الحصار المفروض على العراق، وجاء ذلك خلال استقباله رئيس المجلس الوطني العراقي سعدون حمادي، والذي بحث أيضا مع رئيس شركة البترول الوطنية الصينية عقد اتفاق بين العراق والصين بقيمة ٢ر١ مليار دولار، تقوم الصين بموجبه بتطوير حقل الأحدب في جنوب العراق لاستخراج النفط[١].

ثم عادت الصين لتؤكد أن قرار مجلس الأمن (١١٥٤) الذي تم تبنيه بالإجماع في آذار ١٩٩٨ لا يجيز لأي دولة استخدام القوة ضد العراق[٢].

كما دعت الصين إلى رفع العقوبات المفروضة على العراق، وجاء ذلك في تصريح رسمي صيني في ١٩٩٨/٥/٣٠، أثناء زيارة وزير النفط العراقي للصين، كما اتفقت الصين مع العراق على تطوير حقل (الذهب) في جنوب العراق لاستخراج النفط فيه بعد رفع الحصار عنه[٣].

كما عبر البيان المشترك الصادر في أعقاب زيارة الرئيس اليمني للصين في ١٩٩٨/٢/١٩ حيث أعرب الجانبان : "عن اهتمامهما البالغ بالأزمة الحالية الناجمة عن التفتيش عن الأسلحة العراقية و رفضهما لاستخدام القوة أو التهديد بها لأي سبب وسجل الجانبان تعاطفهما مع الشعب العراقي في معاناته "[٤].

وقد تصاعدت حدة الأزمة العراقية، منذ ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ حيث بدأت الولايات تصعيد التوتر السياسي في تلك المنطقة وقد بدأ بذلك بإعلان الرئيس بوش أن هناك محورا للشر يضم العراق وإيران وكوريا الشمالية، بما يعني انه هناك مواجهة أمريكية قادمة مع هذا المحور، فقامت بشن عدوان مسلح على العراق تحت دعوى أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، ومن المرجح أن يمتد العدوان إلى إيران، مما يهدد بحرب إقليمية شاملة في منطقة الخليج . ولاشك إن مثل تلك الحرب سيكون لها آثارها السلبية على الأمن والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران، وعلى المصالح الصينية المتنامية في هذه المنطقة.

واشتركت الصين والدول العربية في السعي إلى حل المشكلة العراقية بالطرق السلمية، وفي إطار يضمن حماية وحدة العراق، ورفع الحصار الاقتصادي المفروض عليه، مع التزام جميع دول الشرق الأوسط بقرارات مجلس الأمن، والواقع انه ليس مفهوما أن تسعى الولايات المتحدة إلى الاعتداء على العراق بدعوى امتلاكه أسلحة دمار شامل، في الوقت الذي سهلت الولايات

---

[١] جريدة السفير اللبنانية، ١٩٩٨/١/٦

[٢] جريدة السفير اللبنانية، ١٩٩٨/٣/٤

[٣] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤

[٤] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة ذاتها لإسرائيل امتلاك الأسلحة النووية. كما أن قرار مجلس الأمن المتعلق بالعراق والذي يقضي بتدمير أسلحة الدمار الشامل التي "يملكها"، نص أيضا على أن يشمل هذا التدمير كل دول الشرق الأوسط، وهو ما لم تخط الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن خطوة واحدة في سبيل تحقيقة[١].

خامساً: موقف الصين وسياستها إزاء الحرب الأميركية البريطانية الأخيرة على العراق

استمر الموقف الصيني على ما هو عليه في الأزمة بين العراق والولايات المتحدة، والتي أدت إلى شن الولايات المتحدة وبريطانيا حرباً على العراق أطاحت فيها بنظام الرئيس العراقي صدام حسين، حيث عبرت الصين عن هذه التوجهات في السياسة الصينية في أروقة مجلس الأمن، ومواقفها تجاه القضية العراقية في الأمم المتحدة، والتي أظهرت ثبات سياسة الصين ومبدئيتها السياسية في رفض استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتأييد الحلول الدبلوماسية السلمية، ولكنها من جانب آخر لم تتحول عن هذا الموقف الرافض إلى الامتناع صراحة، واتبعت سياسة التريث في تكتيك دبلوماسي، واكتفت الصين بالشجب والدعوة إلى مسودة قرار متوازن، وأعربت عن قلقها من احتمال تدهور الموقف، على عكس فرنسا وروسيا التي هددت باستخدام حق النقض الفيتو ضد مسودة القرار البريطاني الأميركي المتضمن اتهام العراق بخرقه مادياً لقرارات مجلس الأمن بحصوله وتطويره لأسلحة الدمار الشامل، مما يعني إعطاء الحق للأمم المتحدة القيام بعمل عسكري ضده.

ويصبح واضحاً أن السياسة الصينية تندرج ضمن إطار السياسات التقليدية للدولة الصينية، والتي على الرغم من معارضتها لسياسة الاحتواء المزدوج، وما حصل فيها من تحسن في الامتناع عن التصويت على مسودات المشروعات الأمريكية والبريطانية، ودعم مواقف بعض الدول في ضرورة إلغاء العقوبات على العراق ورفع الحصار عنه ، إلا أنها لا يمكن أن ترقى إلى مجابهة صينية غربية، ويمكن تفسير هذا الموقف الصيني الرافض لعملية فرض الحظر الجوي على العراق، لعدم اتفاقه مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بالإضافة إلى قلق الصين الشديد إزاء الخسارة البشرية والمادية، جراء هذا الحظر والقصف الجوي المترتب عليه، ولكن هذا الموقف لا يتعدى الخطوط الحمراء التي رسمتها القيادة الصينية لنفسها، وهي التعبير السياسي المجرد[٢].

المبحث الثاني: موقف الدول العربية وسياستها إزاء القضايا الصينية

أولاً: موقف الدول العربية وسياستها إزاء الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩

[١] للاطلاع على نص القرار وموقف الدول منه أنظر: www.un.org

[٢] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع إعلان ماوتسي تونج عن قيام جمهورية الصين الشعبية على أساس الفكر الماركسي عام ١٩٤٩ ، شهدت هذه المرحلة تأسيس جمهورية الصين، ثم استقلال بعض الدول العربية، ولكن كلا الطرفين وخاصة في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية كان منشغلا بقضاياه وهمومه الداخلية فالصين منشغلة بالوحدة الصينية، والبلدان العربية منهمكة في بناء الدولة العربية[١].

لم تستطع الصين حينئذ إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية، وذلك إما بسبب سياسة العزلة التي تبنتها الصين، أو بسبب وضع الدول العربية التي كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة ومشغولة بمقاومة حكم بريطانيا وفرنسا، وتقاتل من أجل الاستقلال الوطني[٢].

وقد تأثرت الدول العربية المستقلة، كنتيجة لتأثرها بالاستعمار، بالأنظمة السائدة في بريطانيا وفرنسا، في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والدبلوماسية، وكانت تنقصها المعرفة بالصين الجديدة، التي اصبح يقودها الحزب الشيوعي الصيني، بل اتخذت بعض الدول موقف العداء، ولم ترغب في قطع العلاقات مع تايوان، ولم تعترف بالصين الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، الا إسرائيل يوم ١٩٥٠/١/٩ [٣]. وفي شهر أب عام ١٩٥٠، أصدرت جامعة الدول العربية قرارا باستمرار اعترافها بجمهورية الصين (تايوان)، كممثلة شرعية للصين، وليست جمهورية الصين الشعبية الجديدة[٤]. وبالمقابل كانت حكومة تايوان كانت قد أعلنت اعترافها بدولة إسرائيل بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢.

ورغم غياب التضامن والاتصال المباشر والمكثف في مواجهة الاختراقات والتهديدات التي كانت تمارسها القوى الاستعمارية الغربية على الوطن العربي والصين في تلك المرحلة، فان شعور ومساندة عن بعد بين الشعبين، كانت موجودة في الأفق والتي تجسدت وظهرت الى الميدان بعد الثورة الصينية[٥].

وبعد ذلك دخلت العلاقات بين الصين والدول العربية عهدا جديدا، وعاد بالتدريج التبادل بينهما في المجلات السياسية والثقافية والاقتصادية.

---

[١] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١٠

[٢] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨

[٣] وللمزيد حول العلاقات الصينية الإسرائيلية، أنظر: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٢٧-١٤٤.

[٤] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨
جاء تصويت الجامعة العربية(اللجنة السياسية) في شهر آب عام ١٩٥٠ لصالح الاعتراف بالمجموعة الحاكمة في تايوان، بدلاً من الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية تحت ضغوط غربية كبيرة. وللمزيد حول الموضوع، راجع:
Harris, Lillian Craig, China Considers the Middle East, I.B., Tauris & Co Ltd. Publishers, London, New York, 1993, P 81.

[٥] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أدركت الصين الشعبية الأهمية السياسية للبلدان العربية ، فقد سعت إلى كسب اعتراف وتأييد الدول الإفريقية والآسيوية لفك الحصار الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية. فتبنت الصين قضايا التحرر الوطني والاستقلال والتضامن الإفريقي الآسيوي، ومقاومة كل أشكال الاستعمار، مما قربها من العالم العربي.

وبدأ التغير الفعلي في الموقف العربي، لا سيما المصري تجاه الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية عندما أعلن الرئيس عبد الناصر في شهر آب عام ١٩٥٤في لقاء صحفي معه "بأن الصين الشيوعية، حقيقة لا بد أن يتم قبولها عالمياً"، وأضاف "أنها دعابة دولية أن يعترف بدولة قليلة السكان كفرموزا أي تايوان، ويتم تجاهل مئات الملايين من سكان الصين الحمراء"[١].

ومع انعقاد مؤتمر باندونج في شهر نيسان عام ١٩٥٥، بدأت مرحلة التضامن الأفريقي الآسيوي، وقد جرت خلال هذا المؤتمر اتصالات مباشرة بين قادة البلدان العربية ورئيس وزراء الصين Zhu En Lai. وقد كانت القيادة الصينية ترى أن توثيق العلاقات العربية الصينية من شأنه أن يدعم حركات التحرر في العالم الثالث، ويضعف من قوى الاستعمار الغربي، ومن ناحية أخرى، فان بعض الدول العربية، رأت في الصين شريكا استراتيجيا مهما في إطار الحرب الباردة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وأعلنت مصر اعترافها بجمهورية الصين الشعبية في ٣٠ أيار سنة ١٩٥٦، وتبادلت العلاقات الدبلوماسية معها [٢]، وسحبت اعترافها بحكومة الصين الوطنية التي كان سفيرها عميدا للسلك الدبلوماسي مع جمهورية الصين الشعبية وأكدت جميع البيانات المشتركة الصادرة بهذا الشأن أن حكومة الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين[٣].

لقد كانت مصر أول دولة عربية تعترف بالصين، لتصبح بذلك الدولة الرابعة والعشرين التي تعترف بالصين الشعبية، ومما جاء في قرار الاعتراف أن عدد سكان الصين ٦٠٠ مليون نسمة وان الصين الشعبية تؤمن بمبادئ دول عدم الانحياز وأنها ضد سياسة الأحلاف العسكرية على المستوى الدولي وتؤمن بالحياد الايجابي[٤].

وقد جاء رد الفعل الصيني إيجابيا للغاية حيث أفردت صحيفة Jen Min Jih Pao الصينية افتتاحيتها للترحيب بالقرار المصري في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين، واعتبرته معبرا بصدق عن مشاعر الصداقة بين الشعبين الصيني والعربي، فالصين ومصر دولتان فتيتان، إلا

---

[١] Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977, P32
[٢] محمد السيد سليم، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ١١-١٢
[٣] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٣
[٤] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انهما تنتسبان إلى حضارتين عريقتين وتعرضتا في الماضي إلى الاستغلال والسيطرة الأجنبية في المجالين الاقتصادي والثقافي[١].

لقد كان اعتراف مصر بالصين سنة ١٩٥٦ حدثا دبلوماسيا هاما، كان لعلاقات مصر مع الصين اكبر الأثر في تطور العلاقات العربية الصينية، وفي الواقع فتح اعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية الطريق أمام الكثير من الدول الإفريقية للاعتراف بالصين وإقامة علاقات معها، والأهم أنه مهد الطريق أمام الدول العربية للتقدم إلى الأمام لتطوير علاقاتها مع الصين.

بعد ذلك تقدمت العلاقات بين الصين والدول العربية، وأقامت الصين علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول العربية، التي تعرفت عليها بعد مشاركتها في مؤتمر باندونج، ورغبت في تنمية علاقاتها معها. فسارعت العديد منها إلى إقامة علاقات دبلوماسية، واقتصادية معها. فبعد مصر، تلتها سوريا ثم اليمن في عام ١٩٥٦، ثم أقام العراق والمغرب والجزائر والسودان علاقات معها عام ١٩٥٨، ثم الصومال عام ١٩٦٠، وتونس عام ١٩٦٤، ثم موريتانيا عام ١٩٦٥، والكويت ولبنان عام ١٩٧١، وجزر القمر عام ١٩٧٥، ثم الأردن عام ١٩٧٧، وبعده عمان وليبيا عام ١٩٧٨، وجيبوتي عام ١٩٧٩، ومن ثم الإمارات عام ١٩٨٤، وتبعتها قطر وفلسطين عام ١٩٨٨، والبحرين عام ١٩٨٩، وأخيرا السعودية عام ١٩٩٠[٢]، فاعترفت الرياض بالصين الشعبية، وسحبت اعترافها بتايوان، ثم أقامت علاقات دبلوماسية بينها وبين الصين الشعبية وذلك في ١٩٩٠/٧/٢١، وبعد مساع وعلاقات اقتصادية وعسكرية بين الطرفين منذ عام ١٩٥٦ولأهمية هذا القرار أشادت الصحف السعودية به , خاصة وأن الصين تتجه لكي تصبح قوة عظمى تتمتع بتأثير في القرارات الدولية[٣] .وبذلك أصبحت كافة الدول العربية ترتبط مع الصين بعلاقات دبلوماسية واقتصادية مهمة.

وعلى الرغم من أسبقية إسرائيل في الاعتراف بالصين الشعبية كأول دولة من منطقة الشرق الأوسط وقبل اعتراف أول دولة عربية بسبع سنوات، فان الصين لم تجعل سلوكها إجمالا تجاه الدول العربية محددا بمدى اعتراف الأخيرة بها بل اتسم السلوك الصيني بالمبادرة الإيجابية تجاه العرب، واتخذت الصين مواقف إيجابية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي لصالح العرب، كما أنها كانت الصين كانت أول دولة تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة في عام ١٩٥٨. ومن ثم لم تكن الصين باعتبار أنها صاحبة توجه سياسي أيديولوجي تقيس الأمور من منظور المنفعة

---

[١] مسعود ضاهر، العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق، مجلة الطريق، عدد ٥، أيلول –تشرين أول ١٩٩٩، ص ٦٣.

[٢] وليد عوده، العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية، أوراق اقتصادية، عدد ١٢، ص ١٣٦-١٣٧. وكذلك أنظر: نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٧٤

[٣] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ٢٢-٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتبادلة آنذاك، وهذا ما يؤكد أن هناك عوامل عديدة حكمت الموقف الصيني تجاه قضايا المنطقة العربية عموما كما أشرنا سابقا[١].

واستمرت العلاقات بين الطرفين على أساس مبادئ التعايش السلمي، وعلى تأييد الصين للحقوق العربية وسيادة الدول العربية على أراضيها، ومقاومتها للعدوان الاستعماري والإسرائيلي، والتزام الصين الشعبية بما سبق أن أعلنه رئيس وزراء الصين الراحل Zhu En Lai أثناء زيارته للقاهرة في عام ١٩٦٤ من مبادئ خمسة تحكم علاقات الصين بالدول العربية وهي[٢] :

١. تأييد الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الإمبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والجديد في مكافحة الإمبريالية من اجل الاستقلال الوطني .
٢. تأييد الصين لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتبعها الدول العربية .
٣. تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة .
٤. تأييد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية .
٥. احترام كافة الدول لاستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شئونها .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانياً: موقف الدول العربية وسياستها إزاء تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة

بدء اهتمام مجموعة الدول العربية بموضوع تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة خلال الفترة التي أثير فيها من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧١ ، نظرا لأنه كان يمثل نوعا من المحيط العدائي الذي يهدد الاستقرار والوحدة الوجود الصيني، فضلا عن انه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام في آسيا خاصة وفي العالم عامة بدون اشتراك الصين الشعبية في الشؤون الدولية وفي الأمم المتحدة، وموافقتها على ما يصدر عنها من قرارات، فضلا عن أن قضية تمثيل حكومة الصين الشعبية في الأمم كانت مثالا فريدا لممارسة سياسة القوة في العلاقات الدولية بصفة عامة.

فبعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين الشعبية، وانقسام الصين إلى دولتين: الصين الشعبية، والصين الوطنية، وقفت معظم الدول العربية لعدة سنوات، إلى جانب الصين الوطنية المدعومة من الغرب، وذلك تحت ضغط التهويل بالخطر الشيوعي من جهة، والضغوط التي مارستها

[١] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ٢٣
[٢] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤. أنظر كذلك: مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، فقد استهدفت الولايات المتحـــدة الصين من شغل عضويتها في الأمم المتحدة بدلاً من تايوان[١].

وكما أشرنا سابقاً فقد أصدرت جامعة الدول العربية قرارا باستمرار اعترافها بجمهورية الصين (تايوان)، كممثلة شرعية للصين، وليست جمهورية الصين الشعبية الجديدة[٢]. وبالتالي دعم تايوان في شغلها لمقعدها في الأمم المتحدة.

وقد بدأ الموقف العربي يتبلور في هذا الصدد على ضوء قرار مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز عام ١٩٦١، والذي دعا الدول المعترفة بحكومة الصين الشعبية إلى تأييد تمثيلها في الأمم المتحدة، وحيث قررت اللجنـــة السياسيـــة لجامعـــة الدول العربيـــة في اجتمـــاعها في ١٩٦١/٩/١٧ أن يترك لك دولة عربية حرية اتخاذ الموقف الذي تراه أثناء عرض هذا الموضوع في الجمعية العامة في الأمم المتحدة[٣].

وتأتي مساهمة البلدان العربية في مسألة انضمام الصين الشعبية الى الأمم المتحدة لتؤكد ذلك، حتى أن بعض البلدان العربية المعروفة بمواقفها المتحفظة تجاه الصين في ذلك الوقت، وافقت وأيدت مسألة تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وتتضح هذه المواقف للدول العربية من خلال موافقة مصر في عام ١٩٦٥ وخلال كل دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة على دخول الصين للأمم المتحدة، وسارت بنفس الاتجاه كل من سوريا والسودان والعراق والجزائر واليمن منذ عام ١٩٦٨، وامتنعت بعض الدول العربية مثل ليبيا والمغرب عن التصويت، ولكنها عادت فوافقت وصوتت لصالح انضمام الصين للأمم المتحدة[٤].

وهكذا فقد لوحظ أنه منذ عام ١٩٦٥ لم يقتصر دور معظم الدول العربية على تأييد تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة بل اشترك بعضها في تقديم مشروعات القرارات الخاصة بذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة[٥]، ففي ذلك العام اشتركت كل من الجزائر والصومال وسوريا في تقديم مشروع القرار الخاص بتأييد تمثيل الحكومة الشعبية الجديدة في هذه الدورة.

---

[١] مسعود ضاهر، العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق، مجلة الطريق، عدد ٥، أيلول –تشرين أول ١٩٩٩، ص ٦٢.
[٢] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٨
[٣] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤.
[٤] انس مصطفى كامل , السياسة الصينية والصراع العربي –الاسرائيلي، المستقبل العربي , العدد (٢٥) ١٩٨١/٣مركز درلسات الوحدة العربية , بيروت , ص ٥٥-٦٥. وكذلك أنظر محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الاول ١٩٩٦ ص ١٧١-١٧٢
[٥] تشانغ هونغ، سياسة عربية تجاه الصين، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ١٩٦٩ شاركت ست دول عربية في تقديم مشروع القرار وذلك بعد بحثت المجموعة العربية في نيويورك لهذا الأمر في ١٩٦٩/١١/١٤ وحيث أبدي ممثل الجزائر في الاجتماع ما يلي[١]:

- إن مشاركة الجزائر في تبني مشروع القرار هو نتيجة لمبدأ آمنت وتؤمن به الجزائر، وهو أن الأمم المتحدة لا يمكن لها أن تحل مشاكل العالم بغير الصين الشعبية ومشاركتها .
- إن الصين الشعبية اعترفت بالجزائر، وأيدت ثورتها في الوقت الذي كان يتخرج فيه البعض من ملاقاة ممثلي الجزائر .

قدمت الدول العربية مساهمة إيجابية هامة في سبيل إعادة المقعد الشرعي في الأمم المتحدة الى الصين في السبعينات، ففي اجتماع الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة، شاركت ثمان دول عربية في مشروع القرار الذي قدم لاستعادة الحقوق الشرعية للصين الشعبية في الأمم المتحدة وهي: الجزائر، العراق، اليمن الديموقراطية، الصومال، السودان، سوريا، اليمن الشمالية، وموريتانيا. وذلك من بين ٢٣ دولة قدمت هذا الاقتراح .
كما قامت معظم الدول العربية الأخرى بتأييد هذا المشروع عند التصويت عليه في الجمعية العامة.

وقد أوضح مندوب المغرب الدائم في الأمم المتحدة في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة في ١٩٧١/١١/١٥ للترحيب نيابة عن الدول العربية بممثلي الصين الشعبية (أن أكثرية الدول العربية بما فيها المغرب لم تقم منذ سنوات عديدة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية فحسب، بل أقامت علاقات الثقة المتبادلة في مجالي التعاون والتجارة التي تمثل دائما احسن أساس للصداقة[٢].

كما أكد ممثل الجزائر في هذه الجلسة انه في الوقت الذي كانت فيه بكين مبعدة عن الأمم المتحدة ، كان النظام الحاكم في تايبه يواصل التحدث في مؤسسات الأمم المتحدة كأنه مفوض من شعب الصين كله، وان أحدا لم يقل طوال تلك الفترة بأن هناك دولتين صينيتين، كما أن

[١] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٥.
[٢] المصدر نفسه، أنظر كذلك: Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977, P40-45

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتراف بان حكومة جمهورية الصين الشعبية هي المفوضة قانونا آمر لا ينطوي بالتالي على طرد دولة عضو بل طرد ممثلي نظام حكم لأقلية منشقة[١].

وعلى ضوء هذا اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار الدول الثلاث والعشرين باقتراع جرى بنداء الأسماء، وذلك بأغلبية ٧٦ صوتا مقابل ٣٥ صوتاً وامتناع ١٧ عضوا عن الاقتراع، فصدر بوصفه القرار ٢٧٥٨ (الدورة ٢٦) والذي تضمن مايلي[٢]:

١. الإشارة إلى مبادئ الميثاق، والى أن إعادة الحقوق الشرعية لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة أمر ضروري لحماية الميثاق ولقضايا الأمم المتحدة.
٢. الاعتراف بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة، وأن جمهورية الصين الشعبية هي أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.
٣. إعادة جميع حقوق جمهورية الصين الشعبية، والاعتراف بممثلي حكومتها باعتبارهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين في الأمم المتحدة، وطرد ممثلي كاي شيك من المكان الذي ظل مشغولا بطريقة غير شرعية في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

وعندما استعادت الصين مكانتها الشرعية في الأمم المتحدة عام ١٩٧١، رحب العرب بدخولها إلى الأمم المتحدة كحليف استراتيجي يدافع عن قضاياهم القومية وبشكل خاص الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني في جميع المحافل الدولية[٣].

ثالثاً: موقف الدول العربية وسياستها إزاء قضية تايوان وموضوع الوحدة الصينية

يقول ماوتسي تونج :

" لآسيا بوابتان يدخل منهما الاستعمار , بوابة غربية واسمها (إسرائيل) وشرقية واسمها (تايوان)[٤].

تشترك الصين والدول العربية في صفة أساسية، وهي تعرضها للتكالب الاستعماري منذ أوائل القرن التاسع عشر، كما أن هذا التكالب قد أسفر عن تمزيق الوحدتين الصينية والعربية معا، وقد أكدت الصين طوال عقد السبعينيات على أن الوحدة العربية هي الطريق لحل المشكلة، وقد

[١] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٥.
[٢] أنظر وثائق الدورة السادسة والعشرين لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والقرارات المنبثقة عنها.
[٣] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٧
[٤] نقلاً عن صلاح هادي علوان، نظرة الى مركزي الاستقطاب العربي الصيني، ص ١٠٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استمرت تلك السياسة حتى الآن، حيث ترى الصين أن قيام العرب بدور موحد في الشئون الدولية والإقليمية هو مسالة تدعمها الصين، وهو ما جاء في سياق حديث المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية في ٢٠٠٠/١٠/٢٤ تعليقا على انعقاد القمة العربية الطارئة، حيث أشار إلى أن "الصين تدعم الدول على التضامن والتعاون العربي وتثمن تعزيز التشاور العربي[١].

ونظرا للتشابه الواضح في التدخل الأجنبي لدعم الانفصالية في تايوان، والدعم الأجنبي لإسرائيل الذي يساعدها على انتهاك القرارات الدولية والاستيلاء على الأراضي العربية، فأن جامعة الدول العربية تتفهم جيدا الموقف الصيني من هذه القضية، وتؤيد السياسة الصينية الحكيمة من اجل عودة تايوان إلى الوطن الأم على أساس (دولة واحدة ونظامين). وعلى ضوء التجربة الناجحة التي تمت من خلالها عودة هونج كونج وماكاو إلى الوطن الأم، وتعتبر هذا مثالا لتوحيد الأجزاء المغتصبة في مناطق مختلفة في العالم[٢].

فكلا الشعبين الصيني والعربي لهما إحساس مشترك وعميق منطلقا من معايشتهم للتجزئة والمس بالوحدة الوطنية، من خلال ممارسة الدول الغربية الكبرى بتكوين جسم ووحدة سياسية داخل الوطن العربي وهي إسرائيل، وتكوين دويلة تايوان على حساب وحدة الأرض الصينية الأم وعلى حساب الدولة الصينية الفعلية القائمة وهي جمهورية الصين الشعبية.

لقد أكدت الأقطار والشعوب العربية مساندتها للوحدة الوطنية الصينية، واسترجاع الصين لحقها الشرعي الدولي بالدخول إلى منظمة الأمم المتحدة وطرد تايوان، واستعدادها للتعاون مع الصين في القضايا الإقليمية والدولية لتدعيم السلم والأمن الدوليين، قناعة نابعة من قيم إنسانية وأخلاق عالية لحضارتين عريقتين جسدهما الشعبان العربي والصيني[٣].

وفي هذا الإطار، فقد اعترضت الدول العربية على الطلبات التي قدمتها نيكاراجوا وعدد ضئيل من الدول لانضمام تايوان إلى عضوية الأمم المتحدة أو أية منظمة دولية أخرى، تتطلب شرط الدولة للعضوية فيها، كما عارضت أية اقتراحات بوجود صين واحدة وتايوان واحدة أو صينين.

ومن هذا المنطلق أيضا، فقد أدان الأمين العام السابق للجامعة العربية الدكتور احمد عصمت عبد المجيد ما أعلنه رئيس تايوان لي دنج هوي ، في الرغبة أن يكون التعامل بين طرفي

[١] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ٢٠٠٢، ص١٠٧

[٢] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، ص ٣٦

[٣] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٥١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مضيق تايوان على أساس دولة لدولة، مؤكدا على أن هذا سوف يسمح بالتدخلات الأجنبية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة أجواء التصعيد والتوتر في هذه المنطقة[١].

فقد بدأت نظرة الصين لحل مشكلة تايوان تتغير باتجاه استعادة تايوان سلمياً منذ بدء عصر التحديثات الأربع في الصين في عصر الزعيم دنج تشياو بنج وشاركت الإدارة الصينية بنشاط لتطوير آلية السوق الصينية في إطار النظام الرأسمالي العالمي فتعددت أنماط الملكية المضمونة في حمى القانون ومنها الملكية الخاصة ــ وتم ذلك في إطار المطالبة باستعادة الصين لهونجكونج وتايوان سلميا ودون التلويح بتطبيق النظام الاشتراكي فيهما بل بالإبقاء على النمط الرأسمالي السائد وجعل الصين (دولة واحدة ذات نظامين)[٢].

فالوضع الدولي الحالي المتسم بالاتجاه إلى التعددية القطبية بطريقة متسارعة، هو في عمومه مفضل لدى الصين، ولكن في المنافسة الدولية الشرسة، لازالت الصين في الجانب الضعيف، إنها حقيقة واضحة يعقلها القادة الصينيون باتزان، فبعد المتغيرات الضخمة في الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوروبا، قدم دنج تشياو بنج مبادئ إرشادية: وهي مراقبة الوضع بثبات، والتشبث بالمواقع، والتصرف بهدوء، وإخفاء قدرات الصين، وكسب الوقت، وتقديم الإسهامات. ويعتبرها القادة الصينيون تفكيرا استراتيجيا بعيد المدى، ومبادئ إرشادية، وليست مجرد تكتيكات قصيرة المدى، تنفع في موقف واحد، وسوف يتعاملون بطريقة صحيحة مع التناقض الرئيسي بين اتجاهي التعدد القطبي وأحادية القطبية في العلاقات الدولية، وفقا لها لإيجاد بيئة دولية مناسبة تحقق سلاما دائما للإصلاح وللانفتاح والتحديث في الصين، وحلا نهائيا سلميا لمشكلة تايوان[٣].

وهكذا يتضح أن اعتبارات التحديث الاقتصادي تأخذ مكانة الصدارة في حسابات القيادة الصينية، مما يفرض عليها إلا تسمح بأي تناقض قد يؤدي إلى المواجهة مع الغرب، كما وتأخذ الصين بعين الاعتبار الموقف الأمريكي فيما يتعلق بجزيرة تايوان وقضايا إقليمية أخرى تهمها[٤].

فالصين ومن منطلق الاعتراف المتبادل بينها وبين الولايات المتحدة بمصالح كلا الطرفين الحيوية، لا يمكن لها إلا أن تضع علاقتها مع أمريكا على راس سلم أولوياتها، وإذا ما تم تعارض أمر ما مع هذه المصلحة التي تعدها الدولة الصينية أمرا حيويا، فان هذا الأمر بالطبع يسود على كل ما عداه، فالاعتبارات الجيواستراتيجية للدولة الصينية فيما يتعلق بالولايات

---

[١] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، ص ٣٦. أنظر أيضاً: محمد عبد الوهاب الساكت ومحمد السيد سليم، العلاقات العربية الصينية: رؤى مقارنة، سلسلة أوراق آسيوية، عدد ٢٩، ص ٨-٩

[٢] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٤٦

[٣] تشن تشيماو، الاتجاه نحو عالم متعدد الاقطاب، السياسة الدولية، عدد ١٤٥ ، ص٦٤

[٤] أنظر: Douglas T. Stuart and W.T. Tow, A.U.S. Strategy fot the Asia Pacific, Adelphi Paper 229, London, Oxford University Press for I.I.S.S, 1995

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة تسمو على كل ما عداها، وبالمقابل فلا بد من ملاحظة أن الولايات المتحدة تعترف بمصالح حيوية للدولة الصينية، وتضع لنفسها خطوطا حمراء لا تقوم هي بالمقابل باحتوائها. ونجد مثلا أن الرئيس الأمريكي كلينتون خلال زيارته إلى مدينة شانغهاي، يؤكد على أن الولايات المتحدة لن تدعم استقلال جزيرة تايوان ولن تدعم كذلك مسالة عضويتها في الأمم المتحدة[١]. لكن السياسة الأميركية التي تغيرت كثيرا منذ مجيء الرئيس جورج بوش الابن للبيت الأبيض تغيرت أيضاً فيما يتعلق بالسياسة حيال الصين، من خلال المحاولات الأمريكية التايوانية المستمرة لضمان استمرار انقسام الصين وتأكيد استقلال تايوان، وهو ما أشار إليه الرئيس بوش مؤخرا بشكل غير مباشر حين تحدث عن "جمهورية تايوان"[٢].

والصين التي تعاني من مشاكل تتعلق بأمر السيادة على جزر في بحر الصين وبالذات بجزيرة تايوان، ترى مصلحة في تجميد النزاع في حال تعذر التوصل إلى حل سلمي مقبول لها، وهو أمر لم تتردد هي نفسها في القيام به حيال مسالة السيادة حول تايوان في ظل دعم أميركي واضح لتايوان[٣]، وكذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تأخير تحقيق الوحدة الصينية الكاملة إلى أقصى مدى زمني ممكن، وذلك من خلال دعم ومساندة حكومة تايوان[٤]، وتقديم المساعدات العسكرية والأسلحة المتطورة لها، والتأكيد على إمكانية التدخل الأميركي عسكرياً، في حال قيام الصين بأي محاولة لاستخدام القوة لضم تايوان إلى الوطن الأم.

ومن هذا المنطلق، فان الموقف العربي يؤيد تماما الموقف الصيني في هذه القضية، كما يؤيد حل هذه القضية طبقا للمبادئ الثمانية التي أعلنها الرئيس جيانج زيمين عام ١٩٩٥ للتوحيد السلمي لتايوان وهي[٥]:

١- التمسك بمبدأ صين واحدة وهو أساس التوحيد السلمي وأية محاولة في اتجاه خلق تايوان مستقلة أو تقسيم البلاد وحكمها تحت أنظمة مستقلة أو خلق صينيين يجب معارضتها بقوة.

٢- عدم الاعتراض على تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية غير الحكومية لتايوان مع الدول الأجنبية مع معارضة أي أنشطة تهدف إلى توسيع النشاط الدولي لتايوان بغرض خلق صينيين وصين واحدة وتايوان .

---

[١] أنظر: الواشنطن بوست الاسبوعية، ١٩٩٩/١/١٨، ص ٢٣

[٢] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ٢٠٠٢، ص١٠٨

[٣] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤٧

[٤] لمزيد من الاطلاع حول الموضوع، أنظر: وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٥٧-١٦٢

[٥] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٨٧. أنظر كذلك: مجلة الصين اليوم، عدد ٦، حزيران ١٩٩٥، ص ١-٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- يجب أن يكون هدف المباحثات والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين الطرفين هو إنهاء حالة العداء بين جانبي مضيق تايوان طبقا لمبدأ صين واحدة .

٤- بذلك الجهود لتحقيق التوحيد السلمي للصين لأنه لا يجب للصينيين أن يحارب بعضهم البعض مع عدم استبعاد استخدام القوة التي لن توجه تجاه أهالي تايوان وانما ضد القوة الأجنبية التي تحاول التدخل لعرقلة توحيد الصين من خلال الدعوة إلى استقلال تايوان .

٥- تنمية التبادلات الاقتصادية ومجالات التعاون بين الجانبين بعيدا عن الخلافات السياسية.

٦- بذلك الجهور المشتركة للمحافظة على قيم الثقافة الصينية التي تعتبر بمثابة عامل روحاني يجمع كل الصينيين .

٧- احترام أسلوب الحياة لأهالي تايوان ورعاية حقوقهم القانونية ومصالحهم.

٨- الترحيب بزيارة قادة تايوان للوطن الأم والاستعداد لزيارة تايوان بناءا على دعوة السلطات فيها وحيث يمكن أن تتناول المحادثات شئون الدولة وتبادل الآراء[١] .

ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن سلطة تايوان تستغل حركتها الاقتصادية النشيطة في الشرق الأوسط لمحاولة فتح الطرق الدبلوماسية تحت مسمى التعاون الاقتصادي، مما قد تؤدي الى آثار سلبية في علاقات الصين مع الدول العربية، لقد كانت زيارة السيد لي دنج خوي وزير الخارجية التايواني الى الشرق الأوسط في نيسان عام ١٩٩٥ حدثاً ضارا جدا للعلاقات العربية الصينية، وتبعها زيارات قادة تايوان الآخرون الى المنطقة، لكن للآن لا تزال كل الدول العربية لا تقيم علاقات رسمية مع تايوان لتجنب الأضرار بالعلاقات مع بكين، مع أن عدداً منها يحتفظ بعلاقات اقتصادية وتجارية وفنية وعلمية سرا، ولتايوان مكاتب تمثيل أو مكاتب في كثير من دول الشرق الأوسط، ولبعض دول الشرق الأوسط مكاتب تجارية في تايوان، وبعضها أعلن تأييد دخول تايوان الأمم المتحدة، مما قد يفسد العلاقات الطبيعية بين الصين ودول الشرق الأوسط، حتى تؤدي الى تخلف العلاقات السياسية بين الصين وبعض من دول الشرق الأوسط، وتؤدي الى آثار سلبية على قضية توحيد الصين[٢].

ولكن كلا الشعبين العربي والصيني لهما إحساس قومي مشترك، وإرادة تلقائية تحررية، مما يعني أن الصراع العربي – الإسرائيلي بالنسبة للوطن العربي والمطالبة بضم تايوان بالنسبة للصين تشكلان معادلة وعاملا أساسيا لآفاق العلاقات العربية – الصينية[٣].

---

[١] أنظر: الصين، تايوان، والعولمة، لم يشر للمؤلف، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ٢٠٠٢، ص ٢٨-٣٣

[٢] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٧١-٧٢

[٣] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٦١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد شكلت الدول العربية سندا قويا سياسيا لجمهورية الصين الشعبية في موضوع تايوان والوحدة الصينية، الموقف العربي بالنسبة لقضية تايوان يتماثل مع الموقف الصيني فيها وحيث يشارك المفكرون العرب في تقديم الأدلة التي تساند الموقف الصيني واهمها[١]:

١- إن تايوان هي إحدى المقاطعات الصينية منذ مئات السنين وان عودتها إلى الصين قد تمت بعد قيام الحكومة الصينية عام ١٩٤١ بإلغاء المعاهدات المعقودة بينها وبين اليابان بعد دخولها الحرب ضدها ومن بين هذه المعاهدات معاهدة شيمونيسكي لعام ١٨٩٥ التي تنازلت بمقتضاها الصين لليابان عن هذه الجزيرة.

٢- إن تصريحي القاهرة لعام ١٩٤٢، وبوتسدام لعام ١٩٤٥، ليسا تصريحين بالنوايا، ولكنهما اتفاقيتين دوليتين ملزمتين لأطرافهما التي تعهدت باحترام ما جاء بهما ومراعاة تنفيذه .

٣- إن تايوان قد أصبحت قانونا، وفعلا جزءا لا يتجزأ من الأراضي الصينية بعد قبول الحكومة الصينية لاستسلام القوات المسلحة اليابانية في تايوان، وممارسة سيادتها عليها، وهو الأمر الذي لم ينازعها أحد فيه خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠.

٤- إن قضية توحيد تايوان مع الوطن الأم هي مسألة داخلية سوف يتم لها بالأسلوب المناسب عسكريا أو سلميا، وبالتالي فان الحكومة الصينية تعارض مناقشتها في إطار الأمم المتحدة أو أي مؤتمر دولي.

٥- إن الصين كانت دائما دولة موحدة متعددة القوميات، كما كانت تمارس علاقاتها الدولية كدولة موحدة. وتشترك في المؤتمرات الدولية وتوقع على المعاهدات الدولية باعتبارها دولة واحدة، كما يعترف جميع الصينيين بان تايوان جزء من الصين وليست دولة منفصلة.

[١] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، ص ٣٧-٣٨. أنظر كذلك : الصين، تايوان، والعولمة، لم يشر للمؤلف، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ٢٠٠٢، ص ٢٨-٣٣

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: موقف الدول العربية وسياستها إزاء قضية حقوق الإنسان في الصين

من ضمن الظواهر العالمية أو الإنسانية التي يمكن رصدها في ظل النظام العالمي الحالي، ظاهرة تنامي الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها[١]، وقد صعد العالم الغربي وتحديداً الولايات المتحدة قضايا حقوق الإنسان مع دول الدول النامية بشكل عام، ومع الصين على وجه الخصوص في ظل التنافس على المستوى الدولي والإقليمي. وتقوم الولايات المتحدة بالضغط على الصين من خلال الانتقادات لوضع حقوق الإنسان في الصين، وفي الربط بين مد العمل بوضع الدولة الأولى بالرعاية للصين مع حقوق الإنسان ومشكلة تايوان[٢]، كما تمثلت هذه الضغوط بتهديد الصين برفع التعريفة الجمركية على السلع الواردة منها للولايات المتحدة، وإلغاء ميزة الدولة الأولى بالرعاية في المجالات التجارية، وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على الصين، وترجم ذلك في مواقف عملية حيث رفض مجلس النواب الأمريكي في ١٩٩١/٧/١٠ قرار تجديد الرئيس الأمريكي العمل بالمعاملة التفضيلية للصين، كما وافق المجلس على أن يرتهن هذا التجديد في العام القادم بتقييم أداء الصين في مجال حقوق الانسان[٣]، وهو ما تعتبره الصين تدخلاً غير مقبول في شؤونها الداخلية[٤].

فالعولمة أتت بمجموعة من التحديات السياسية مثل: تراجع ديمقراطية العلاقات الدولية: والهيمنة الأحادية للولايات المتحدة: وتهميش دور الأمم المتحدة، والهجوم على مفهوم سيادة الدولة، ومحاولة تفكيك الأسس المركزية للدولة، وإدخال مفهوم التدخل الإنساني وتطبيعه بشكل انتقائي، وتقديم نماذج جديدة للأمن تقوم على تخطي المشكلات الأمنية الرئيسة للدول النامية. كذلك سعت قوى العولمة إلى فرض مفاهيمها لحقوق الإنسان وتطبيقها بشكل انتقائي بصرف النظر عن التفاوتات الثقافية[٥].

والصين تدرك هذا الواقع، وتعمل على تحصين الوحدة الوطنية أمام المحاولات الغربية لاختراق الصين باسم حقوق الإنسان أو الديمقراطية والتعددية السياسية بالمفهوم الغربي، هذا المنهج الذي اثبت فشله في كثير من الحالات بالدول النامية، بسبب التسرع وعدم الأخذ في الاعتبار

---

[١] عدنان أبو عودة، رؤية في واقع العالم العربي على خلفية الواقع الدولي، ص٧٥-٧٦. ويعتبر الاعلان العالمي حقوق الانسان عام ١٩٤٩ هو الأساس القانوني الذي تقوم عليه حقوق الانسان في العالم، وقد تبعه بعد ذلك عدة مواثيق تتناول حقوق الانسان.

[٢] تشن تشياو، الاتجاه نحو عالم متعدد الاقطاب، السياسة الدولية، عدد ، ص٦٢

[٣] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ٣٢

[٤] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٥٤-١٥٦. ومن الجدير ذكره أن ميثاق الأمم المتحدة أكد على احترام الدول لسيادة بعضها البعض، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

[٥] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ٢٠٠٢، ص ١١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصوصيات وثقافة شعوب ووضع هذه الدول، وأدى إلى مشاكل داخلية، بما فيها حتى التأثير السلبي على الوحدة الوطنية والمسار التنموي لكثير من هذه الدول[١].

وبعد انتهاء الحرب الباردة استمرت دول الشرق الأوسط في تأييد الصين إيجابيا في الكثير من القضايا، ومنها القضايا المتعلقة بحقوق الانسان[٢]. فالدول العربية تتشارك بصورة عامة مع جمهورية الصين الشعبية في موقفها في قضية المعالجة الدولية لحقوق الإنسان، حيث واجه كلا الطرفين ادعاءات مختلفة من قبل بعض الدول الأجنبية بانتهاكات لحقوق الإنسان، أو لوجود نقص في تمتع المواطنين بهذه الحقوق، وحيث يرى الجانبان العربي والصيني انه بالرغم من أن معايير حقوق الإنسان لها أهمية عالمية، فان منظور وأسلوب كل دولة تتباين تبعا للاختلافات في التاريخ والثقافة والأنظمة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

إن التعليق على أوضاع حقوق الإنسان في دول أخرى على أساس منحاز أو التهديد بفرض عقوبات مختلفة تحت ستار حقوق الإنسان يشكل انتهاكاً لمفهومه الأساسي. ولن تدعم تلك الممارسات تطور قضية حقوق الإنسان العالمية، ولن تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

إن مفهوم حقوق الإنسان الذي اتفقت عليه دول اسيا بما فيها الصين وتؤيده الدول العربية بصفة عامة يشمل[٣]:

١- الاعتراف بان حقوق الإنسان طموح مشترك لكل الشعوب ينبغي الدفاع عنه وحمايته.

٢- انه في تطبيق حقوق الإنسان يجب الأخذ في الاعتبار التعددية الثقافية والاختلاف في التاريخ ومستوى التنمية الاقتصادية بين الدول.

٣- إن حق استقلال الوطن وتقرير المصير شركان أساسيان لتحقيق حقوق الفرد وحقوق الإنسان الأساسية، والدول الآسيوية تعارض المساس بسيادة الدولة، والأضرار بوحدة الأراضي والاستقلال السياسي بحجة حقوق الإنسان .

٤- إن تفسير وممارسة حقوق الإنسان شأن داخلي للدولة، وواجب عليها مع عدم السماح لدولة أجنبية بالتدخل في شئون دولة أخرى باستغلال حقوق الإنسان.

---

[١] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٥٥-٥٦.
وبالمقابل الصين على تحسين صورتها في العالم بعد أن اتهمت بانتهاك حقوق الانسان، سيما في احداث ميدان (السلام السماوي).

[٢] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٧٢

[٣] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، ص ٣٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- إن الحق في الوجود والتنمية هما الأكثر أهمية للدول النامية، فحقوق الإنسان الأساسية لا تتحقق إلا بالتنمية والتخلص من الفقر، ولا تتحقق التنمية إلا بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يتيح الظروف الملائمة للتنمية.

وتطبيقا لهذا المفهوم فقد أعطت الحكومة الصينية الأولوية لتوفير الغذاء، لأن الدولة تعتمد على الشعب، والشعب يعتمد على الغذاء والملبس الكافي لسكانها البالغ عددهم ٢ر١ مليار نسمة، وأي أسلوب آخر في تحديد الأولويات يمثل مبالغة ضخمة في حقوق الإنسان، ولهذا فقد تمتعت الصين بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي السريع، إلى جانب أنها شهدت تحسنا كبيرا في مجال حقوق الإنسان على مدى العشرين عاما الماضية فقط، وبفضل ذلك فقد وقعت على ١٧ وثيقة دولية لحقوق الإنسان منها: المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية، ويشير الوضع الدولي الحالي إلى أن السلام والتنمية يفوقان الحرب الباردة، ويمثلان اتجاه العصر، وقد حان الوقت لأن يغير بعض السياسيين والمنظمات التابعة للأمم المتحدة وعدد قليل من الدول أفكارها، وان يقوموا باتخاذ إجراءات عملية من اجل دعم حقوق الإنسان في العالم، ومن المعروف إن الصين تختلف تماما عن الدول الغربية التي تهتم بحقوق القيم الفردية، في الوقت الذي تهتم فيه الدول الآسيوية بحقوق الإنسان الجماعية، والمسئولية تجاه الأسرة، كما أن حقوق الحياة والتنمية اكثر أهمية، وان تعزيز وحماية حقوق الإنسان هو عمل تدريجي طويل الأجل، ومن الواضح تماما إن اختيار الحوار بدلا من المواجهة سوف يؤدي إلى مزيد من التقدم في قضية حقوق الإنسان في أنحاء العالم[١].

ومما يزيد في وضوح الموقف العربي بالنسبة لقضية حقوق الإنسان في الصين، الخطوط الاسترشادية التي وضعها مجلس جامعة الدول العربية في مجال وضع معايير لعالمية حقوق الإنسان، تأخذ في الاعتبار الاختلافات الدينية والثقافية والاجتماعية لكافة الشعوب في العالم وترتكز على مايلي[٢]:

١- التمسك بالخصوصيات الدينية والاجتماعية والثقافية التي تشكل مورثات وروافد تسهم في إثراء المفاهيم العالمية المشتركة لحقوق الإنسان.

٢- الأخذ بحقوق الإنسان بمفهومها الشامل والعادل، ومن جوانبها المدنية والسياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتحقيق التعاون والتضامن العالميين.

[١] أنظر موقع وزارة الخارجية الصينية على شبكة الانترنت: www.mfa.gov.ch
[٢] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، ص ٤٠-٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- التمسك بالسمات الخصوصية والقيم الأصيلة في كل مجتمع لا يعني الاغتراب الحضاري أو الانفلاق على الذات.

٤- عدم استخدام عالمية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية للدول والانتقاص من سيادتها الوطنية.

٥- ضرورة التزام المجتمع الدولي بتناول مسألة حقوق الإنسان على نحو يقوم على الموضوعية ويشمل كافة الدول دون انتقائية ولا تمييز.

٦- تعميق الصلة وتحقيق التوازن بين حقوق الإنسان الفردية، سواء منها المدينة أو السياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبين حقوق الجماعة التي ينتمي إليها، وحقه في بيئة نظيفة وصحية .

٧- الاتفاق على مفاهيم عربية موحدة لحقوق الإنسان مستوحاة من المبادئ السامية والقيم الإنسانية الرفيعة للشريعة الإسلامية على مستوى المصطلحات والصياغة والمضمون، وتوحيد التشريعات العربية في مجال حقوق الإنسان بما يضمن إسهامها في المجال التطبيقي.

٨- التأكيد على حرية الرأي، بما لا يتعارض مع تعاليم الشرائع السماوية، بحيث لا تتخذ تلك الحرية شكل الدعوة إلى الكراهية العنصرية والدينية، وكذلك نبذ التطرف والإرهاب وحماية الإنسان منهما، والقضاء على ما يضر به من آفات كالمخدرات والمؤثرات العقلية النفسية.

٩- التأكيد على حق الشعوب في النضال لمقاومة الاحتلال بكافة أشكاله وصوره، وبكافة السبل والوسائل المشروعة، وصولا إلى حق تقرير المصير على أراضيها، وعدم اعتبار هذا النضال جريمة إرهابية.

١٠- عدم إساءة استخدام حق تقرير المصير بما يمس سيادة الدول العربية ووحدتها وسلامة أراضيها واستقلالها .

١١- التأكيد على عدم الإخلال بالتزامات الناجمة عن ميثاق الأمم المتحدة، وعن مبادئ القانون الدولي، مع عدم التعسف في استخدام تدابير تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

١٢- الأسرة هي الأساس في بناء المجتمع، والمرأة مساوية للرجل في الكرامة الإنسانية، ولها من الحقوق مثل ما عليها من واجبات، وضرورة حماية الطفولة.

١٣- التأكيد على حق الشعوب في استخدام ثرواتها الوطنية للتنمية بمفهومها الشامل.

١٤- احتفاظ الدول بحقها في إبداء تحفظاتها على العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنضم اليها، باعتبار ذلك حقا سياديا لها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى ضوء هذا كله كان موقف الدول العربية الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث عارضت إدراج أي بند يتعلق بحقوق الإنسان في الصين في جدول أعمال اللجنة، لا سيما وأن الحكومة الصينية قد سجلت المزيد من الإنجازات المؤثرة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بتحويلها لالتزاماتها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى ممارسة تطبيقية.

بعد أن تناولنا السياسة الصينية إزاء القضايا العربية، والسياسة العربية إزاء القضايا الصينية، نستنتج مما سبق أن مرتكزات هذه السياسة تمحورت حول المرتكزات التالية:

- إقامة العلاقات الودية والمحافظة على الصداقة التقليدية
- تدعيم العلاقات والوقوف الى جانب القضايا العادلة
- دعم التعاون الاقتصادي والتجاري
- دعم التعاون السياسي
- دعم التعاون العسكري

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الرابع:

البعد الاقتصادي للعلاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية الصينية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في ظل التحولات العالمية

إن عمليات التعاون العربي الصيني تشمل اكثر من مجال، إذ تقوم على إقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية متبادلة بين الطرفين، تسعى فيها الصين لتكريس وتثبيت وإظهار سياستها في المنطقة العربية، وذلك لما تقدمه تلك العلاقات من خدمة للمصلحة القومية العليا لكلا الطرفين، من اجل الظهور والبروز كمراكز استقطاب دولية لها تأثيراتها على الصعيد الدولي.

وعند الحديث عن العلاقات والمجالات التعاونية العربية الصينية في الجانب الاقتصادي، فهنا يكون المجال أو الميدان واسع وكبير، ويشمل العديد من الحقول والمجالات، ويمكن القول أن العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية حققت نموا هاما، طال العديد من المجالات والنشاطات خلال الفترة السابقة، إلا انه يبقى صحيحا القول، أن هذه العلاقات وان حققت مزيدا من النمو، فان هنالك إمكانيات واسعة لتعزيزها وترسيخها وتفعيلها، بل وزيادتها اكثر, نظرا للفوائد والمكاسب المتوقعة، من مثل هذا الاتجاه، ولخصوصية هذه المرحلة التي يختبرها الجانبان.

مركز ايداع الرسائل الجامعية
مكتبة الجامعة الاردنية

من هنا فان أي دراسة جادة وواقعية عن العلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، لابد وان تتطرق بشكل من التفصيل على الإمكانيات والاحتياجات والتحولات والأوضاع والأهداف الاقتصادية الصينية، واهم التطورات والأوضاع والأهداف الاقتصادية الصينية، واهم التطورات ولاسيما الخطوات والترتيبات التي ساهمت في إعطاء درجة كبيرة من الانفتاح الاقتصادي، من أجل إطلاق مبادرة التعاون بين الجانبين بشكل متوازن وهادئ.

كما أن أية دراسة جديدة عن العلاقات العربية الصينية مفهومها ومنطلقاتها , تاريخها وآلياتها وآفاقها المستقبلية، لابد أن تساهم في تحقيق هدف واضح، ألا وهو تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والحضاري بين الجانبين، وإقامة مجالات وقنوات للتعاون المشتركة تكون راسخة المعالم والأهداف، وتؤدي إلى قيام تعاون جدي وعميق وواسع يناسب حجم الجانبين، ويكون منطلقا لتقارب اكبر بين المصالح العديدة لكليهما، ولاسيما في ظل الأوضاع العالمية المستجدة والتي تتصف بالتعقيد والسرعة.

وتأتي أهمية دراسة العلاقات العربية الصينية، والاقتصاد الصيني، فضلا عن مجالات التعاون القائمة، تجارة ومقاولات وعقود، واتفاقيات وآفاق التعاون المستقبلية، الممكنة والمحتملة في مجال المشاريع المشتركة، وزيادة الاستثمارات المشتركة، وفي المجال المالي ونقل التكنولوجيا وفي مجال الخطوات المشتركة، وذلك لتقليل سلبيات الاتفاقيات الدولية وتنمية إيجابياتها، ومواجهة اتجاهات العولمة، والاستفادة من تجارب الخصخصة والتحرير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالوضع الراهن بما اصبح يكتنفه من تطورات عالمية متسارعة، طالت مجمل المجالات والأصعدة، بات يتركز على فرضية أن التعاون العربي الصيني لم يعد يحتمل التأخير، بل يجب أن يأخذ مداه وبشكل عملي. فحسابات الدول باتت ترتكز على مصالحها الخاصة، ومصالح مؤسساتها العاملة ولاسيما الاقتصادية، في ظل سيادة مفهوم السوق على غيره من المفاهيم الاقتصادية، وبروز الدور الكبير للقطاع الخاص والشركات العالمية الكبرى.

ففهم واستيعاب ما اصبح يدور بالعالم، يفترض العمل سريعا على توثيق التعاون القائم وتثبيته، بل وتوسيعه بهدف خدمة المصالح العربية، إذ أن التعاون مع الصين بما لديها من مقومات، وبما تمتلكه من قدرات، وبما تشكله من إمكانيات عالمية، وبما هي بحاجة إليه حاليا ومستقبلا، يجب أن يشكل الأسس والقواعد اللازمة للانطلاق إلى أشواط وانماط ابعد واكثر توثيقا وارتباطا وتقدما من التعاون، بل إن التحولات الجارية على المستوى الاقتصادي في الصين باتجاه القطاع الخاص، وإعطائه دورا رئيسيا في النشاط الاقتصادي، لابد أن يحفز الحكومات العربية للعب دور حيوي في مجال تنمية التعاون القائم ودفعه إلى مستويات هامة، كما وان هذه الحكومات مطالبة بتشجيع هذا الاتجاه وتحفيزه من خلال وسائل عديدة ممكنة.

إن تنمية العلاقات العربية مع الخارج بشكل متوازن ومدروس، باتت إحدى الوسائل الهامة لتسريع خطى التطورات الاقتصادية العربية، ولعل الصين بما لها من مكانة هامة وخصوصية فريدة بالعالم، تأتى من بين أهم دول العالم لتشييد علاقات عربية معها، ذات آثار واضحة وقوية وحاسمة، تكون أداة فاعلة لكسب تأييد الصين القوي والحاسم لها وفي كافة المجالات.

إن أي نظرة إستشرافية على الأوضاع العربية من خلال منظور عالمي، تؤكد مصداقية ذلك الافتراض، ليس فقط بالأوقات الراهنة، بل وأيضا خلال المستقبل المنظور. فاستعادة الصين لهونج كونج خلال صيف عام ١٩٩٧، ودخولها منظمة التجارة العالمية، جذب أنظار العالم إلى عودة بروز الصين كقوة عالمية كبرى. ناهيك عن إنها استطاعت من الانتقال من اقتصاد شديد التركز إلى اقتصاد شبه حر بكثير من الأمان، حتى أنها تمكنت وبفضل إدارتها الكفوءة، من اجتياز الأزمة الاقتصادية العنيفة التي عصفت وما تزال تعصف بدول شرق آسيا واليابان، وبشكل لافت، رغم الصعاب الاقتصادية الحالية التي باتت تتجمع حولها[١].

إن تعزيز العلاقات وتنميتها لابد وان تثمر إيجابيات عديدة وكثيرة للبلاد العربية وللصين أيضا، ناهيك أن الأوضاع الراهنة باتت تعتمد على الحسابات الاقتصادية، التي أصبحت تتصدر ما

[١] للمزيد انظر: ركزي زكي، المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، ٢٠٠٠. كذلك أنظر: سمير صارم، قراءة في أزمة دول النمور، ١٩٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عداها من حسابات وشؤون. ويمكن الاستخلاص أن هناك أسباب واعتبارات تشكل دافعا قويا لإقامة علاقات متينة وراسخة بين البلدان العربية والصين. هذا ويمكن سرد النقاط التالية لتدعيم ما تقدم:

١- إن العالم العربي، بحاجة إلى حليف عالمي قوي، فهو لم يتمكن سابقا ولا حاليا من اتخاذ أو إيجاد هذا الحليف العالمي المستمر، ولاسيما من خلال استخدام إمكانياته العديدة، وتوجيه مقوماته الاقتصادية لتوثيق هذا التحالف والاستفادة منه، فالإمكانيات الاقتصادية يجب أن تكون عاملا هاما في كسب حليف بارز، وفي خدمة المصالح القومية المشروعة. وتشكل الصين بما تملكه من خصوصية، إحدى أهم الدول الكبرى التي يمكن أن تشكل مثل هذا الحليف في خضم الأوضاع العالمية القائمة، من اجل الظهور كمراكز استقطاب دولية مؤثرة ــعلى الصعيد الدولي[١].

فالعالم العربي بات في ظل التحولات العالمية المتسارعة، واتجاهات العولمة المتصاعدة، بحاجة الى قوة عالمية كبرى، تساعده على تخطي ما هو قادم، وما باتت تتسم به السياسات العالمية، وان الصين هي في موقع مثالي لذلك.

٢- إن كلا الطرفين الصيني والعربي، ما يزالان يختبران أو يسيران في طريق الانفتاح والتحرير الاقتصادي والخصخصة، وهذا مجال يصلح لاعتماده طريقا لزيادة العلاقات المشتركة وتبادل الخبرات، علما أن الصين تمتلك خبرة واسعة في هذا المجال[٢].

٣- إن الصين بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، بعد تقارب المواقف بينها وبين الولايات المتحدة بخصوص بعض القضايا التي كانت تشكل مصدر خلاف بين الجانبين، ورغم أن عددا من الدول العربية قد انضم إلى هذه المنظمة، وعدد آخر ما يزال يبحث عن الانضمام

---

[١] صلاح هادي علوان . نظرة الى مركزي الاستقطاب العربي – الصيني، ،-ص ١٤٧.

[٢] وليد عوده، العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية ودور الغرفة المشتركة في مسيرة التعاون، أوراق اقتصادية،العدد ١٢، ص ١١٩. أنكر كذلك: حسين العطار، العرب والصعود الصيني في مطلع القرن الحادي والعشرين، ص٤٥-٥٧

Harris, Lillian Craig, China Considers the Middle East, I.B., Tauris & Co Ltd. Publishers, London, New York, 1993, P.P. P 82-85.

حول تجربة الخصخصة في الصين والدول العربية والدول النامية أنظر:

William. Hinton, The Great Reversal: The Privatization of China, 1978-1989, Paperback - March, 1990

Economic Reforms and Privatization in the Arab Countries, The Social Balance Sheet of Privatization in The Arab Countries, A **privatization commission**

Christopher Adam Percy S. Mistry, ,William Cavendish, "Adjusting Privatization : Case Studies from Developing Countries", June 1992, NY.

Privatization 1999 :Reason Institute's annual report on privatization, Reason Public Policy Institute, United States.

Privatization 1999 :The 13th Annual Report of Privatization, Pioneer Institute, United States

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى هذه المنظمة، فان هذا الأمر يشكل عاملا آخر للبحث والتعاون والتشاور لما يمكن ان يترتب عن مثل هذا الإجراء من قضايا[١].

٤- إن الصين تعد من اكبر الأسواق العالمية على جانبي العرض والطلب، فهي ستبقى بحاجة ماسة إلى الاستيراد والتصدير، لتلبية حاجة هذه السوق الهائلة، فان الصين ورغم امتلاكها لمصادر نفطية وغازية، ستشكل سوقا رئيسيا لاستيراد النفط والغاز مستقبلا، نظرا لحجم الإنتاج لديها وتوقع نموه، وهذا حافز آخر لتوثيق التعاون العربي الصيني[٢].

٥- إن معدلات النمو في الاقتصاد الصيني ما تزال مستمرة، رغم التباطؤ الذي باتت تلحظه منذ العام ١٩٩٨، وذلك بسبب استمرار أزمة دول شرق آسيا، والفيضانات التي تعرضت إليها الصين, أضف إلى ذلك بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية كنظام مصرفي ضعيف, وتزايد معدلات البطالة، وتصاعد للركود الداخلي، وتؤكد التوقعات إن الصين قادرة على التغلب على مجمل هذه الظاهر وبشكل حاسم[٣].

٦- إن الصين بحاجة ماسة لزيادة علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العديد من دول العالم، ولاسيما دول العالم النامي، بهدف توسيع أسواق صادراتها وبلوغ أسواق جديدة، ولاسيما بعدما بدأت الأسواق التصديرية الرئيسية للصين تضمر، خاصة كوريا الجنوبية واليابان، وسوف تتفاقم هذه العوامل في حال اضطرت الصين إلى تخفيض عملتها. وتشكل دول العالم العربي مكانا مناسبا لذلك، نظرا للقرب الجغرافي نسبيا، ولرخص أسعار هذه المنتجات واعتمادها للمواصفات العالمية[٤].

٧- إن العالم العربي قد شرع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كانون الثاني

---

[١] أنظر: ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١٨٥-١٨٨.

WTO talks, Arab ties on Beijing agenda, cnn, October 19, 1999. you can find this story at: http://www.cnn.com/ASIANOW/east/9910/18/china.britain/

حول انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية أنظر المواقع التالية:
/http://www.cnn.com/2001/WORLD/asiapcf/central/11/10/china.WTO
http://www.ahk-china.org/china-wto/startseite-china-and-wto.htm
http://www.china.org.cn/english/21693.htm

[٢] تشنغ دايونغ، تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة لدفع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٢١٧-٢٢٠

[٣] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ٧٧.
أنظر: Carol Lee Hamrin, China and the Challenge of the Future

[٤] صلاح هادي علوان . نظرة الى مركزي الاستقطاب العربي – الصيني، ،-ص ١٤٨-١٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٨، وهذا دافع هام للصين لزيادة تعاونها مع الدول العربية، نظرا لحجم هذه السوق الكبرى، وحاجاتها الهائلة للعديد من الأمور ولاسيما للشركات المنتجة الكبرى[١].

٨- إن استمرار نمو وتوسع الاقتصاد الصيني، وتمكنها من تخطي الأزمة الاقتصادية في الدول المجاورة حتى الآن، وانشغالها في مد المساعدة الممكنة لها، عزز الانطباع بنمو مساهمتها بالتجارة العالمية إلى ضعف ما هي عليه الآن خلال العقدين القادمين[٢]. وإذا ما اعتبرنا -وهذا واقع- أن الصين ما تزال في قلب عملية التحول الاقتصادي نحو الانفتاح، كالعديد من الدول العربية، فان ذلك يعني أن نمو الاقتصاد الصيني ونجاحه وتوسعه سوف يكسب الدول العربية شريكا تجاريا هاما[٣]. فمن ناحية ستصبح الصين سوقا كبيرة ومحتملة للنفط ومواد الطاقة. ولابد من التأكيد وإعادة التأكيد، إن الدور المحتمل أن تلعبه الصين في منطقة الشرق الأوسط، خلال العقود القادمة سيكون في المقام الأول دور المشتري والبائع، نظرا لحجم سوقها الداخلي، والتزامات الحكومة الصينية لتنمية الاقتصاد المحلي وتحسين الظروف الاقتصادية والسكانية وغيرها، في ظل تزايد كبير في عدد السكان، وهذه نقطة يجب أخذها بالحسبان[٤]، فالشغل الأول للحكومة الصينية هو عملية التحول الاقتصادي واستكمال ما عرف بالأعجوبة الصينية، من خلال تأمين نمو اقتصادي مرتفع وكاف للمحافظة على النمو السكاني، حيث وصلت معدلات النمو السنوي إلى ١٠%، في حين أن الاحتياطي المالي الدولي وصل إلى ١٢٠ مليار دولار[٥]، ويقول مسؤول صيني أن بلاده ستصل إلى مستوى الدول متوسطة الدخل بعد ٥٣ عاماً[٦].

كما تعمل الحكومة الصينية على تلبية الاحتياجات من الطاقة قطاعها الإنتاجي ضخم، وبلوغ أسواق تصديرية جديدة، وزيادة حجم الصادرات، وتأمين إمدادات النفط، وتحظى هذه التوجهات

---

[١] أنظر: محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١١٥-١١٦. وللمزيد حول منطقة التجارةالحرة العربية الكبرى أنظر: إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٣١٧ د.ع ٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩. موجود على الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية على شبكة الانترنت: http://www.arableagueonline.org/arableague/arabic/details_ar.jsp?art_id=350&level_id=110

[٢] حول التنافس بين الآسيوية والعالمية في السياسة اليابانية وخاصة تجاه الصين، أنظر:

Koji Watanahe, Japan in Need of Reform and Trilaterlism, in Bill Emmott, ed, al., Managing the International System over the Next Ten Years, NY: Report the Trilateral Commission 50, 1997, P. 37

[٣] أنظر محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الاول ١٩٩٦ ص ١٩١-١٩٤

[٤] أنظر: ناصيف حتى ، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، في مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية، شؤون عربية، عدد ٩٣، ص ١١٩

[٥] الأهرام الاسبوعية، ٩/٢٥- ١٩٩٧/١٠/١، ص ٦

[٦] الأهرام ، ١٩ تموز ١٩٩٧، ص ٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باهتمام كافة القطاعات بالصين. فالخلافات العقائدية مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق قد انتهت، وهناك انفتاح عالمي واسع مع الصين[١].

إن الصين تعتمد على ثلاثة محاور في إدارة سياساتها تجاه دول المنطقة العربية : حاجتها للنفط والغاز , رغبتها لبيع المزيد من السلع الصينية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، والمحافظة على علاقات جيدة مع دول المنطقة. وبإمكان الدول العربية تحقيق هذه الأهداف دون عوائق، وبإمكان الدول العربية والقطاع الخاص العربي, الاستثمار في الصين ونقل التكنولوجيا وإقامة مشاريع عربية صينية مشتركة في الجانبين. ولابد من الإشارة إلى أن مجمل محاور السياسة الصينية، هي محاور اقتصادية، يمكن أن تكون مربحة للبلدان العربية، إذا ساهمت في تبنيها بعد استيعاب ما هو حاصل.

المبحث الثاني: تطور العلاقات الاقتصادية العربية الصينية

أولاً: العلاقات الاقتصادية العربية الصينية قبل عام ١٩٧٩

لقد أشرنا في الفصل الأول إلى أن اكتشاف طريق الحرير كان بداية موعد التواصل بين الصين والشرق الأوسط، الذي مهد السبيل لنشوء العلاقات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢]. واستمرت العلاقات جيدة ومزدهرة، ولكن بحلول الظاهرة الاستعمارية ضعفت هذه العلاقات، فقد أشرنا سابقاً أن الصين والدول العربية تعرضتا في العصر الحديث لعدوان الدول المستعمرة الغربية، مما أدى الى اضطراب شديد في التبادل[٣].

كما كنا قد أشرنا سابقاً إلى أنه منذ مطلع القرن التاسع عشر، قرن الاستعمار المباشر، تعرضت كل من الصين والولايات العربية، لغزوات استعمارية أوروبية متلاحقة، وخضعت الغالبية الساحقة من الأراضي الصينية والعربية للسيطرة الأجنبية، ولفترات زمنية طويلة، وفرضت عليها اتفاقيات تجارية مجحفة، ضربت البنى الأساسية للإنتاج المحلي، ولقوى الإنتاج، كالاتفاق العثماني – البريطاني لعام ١٨٣٨، واتفاقيات سايكس – بيكو لعا م ١٩١٦على الجانب العربي، وما سمي باتفاقية الأفيون، أو اتفاقية نانكينغ Nanking لعام ١٩٤٢ على الجانب الصيني[٤].

ومع الإعلان عن قيام الصين الشعبية على أساس الفكر الماركسي عام ١٩٤٩ , تعرضت الصين لمجموعة من الضغوط , اضطرت معها أن تتبنى سياسات العزلة في ضوء استراتيجية

---

[١] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ٧٨-٨٠

[٢] راجع: بدر الدين حي، العلاقات بين العرب والصين، ص١٨. وكذلك: لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٧

[٣] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٦٧

[٤] مسعود ضاهر، العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق، مجلة الطريق، عدد ٥، أيلول –تشرين أول ١٩٩٩، ص ٦٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتماد على الذات لتحقيق النهضة الكبرى، واستمر هذا الوضع حتى منتصف السبعينيات , حيث بدأت سياسة بديلة تستهدف تقليص العزلة وفتح آفاق العلاقات الخارجية مع غيرها من البلدان على أساس من المساواة والمصلحة المتبادلة , وهو ما عرف فيما بعد بإستراتيجية الباب المفتوح[١].

ففي هذه المرحلة تشكل النظام الاقتصادي القائم في الصين تدريجيا أثناء الخطة الخمسية الأولى للامة ١٩٥٢-١٩٥٧ وهو قائم على نموذج يتسم بدرجة عالية من تركيز الإدارة الاقتصادية، وفي أيامه الأولى قام هذا النموذج بدور هام حقا من خلال تسهيل استكمال المشروعات الإنشائية الأساسية للدولة، والمساعدة على استقرار الأسعار والمساهمة في رفع مستوى معيشة الشعب[٢].

ومع ذلك فما لبث هذا النظام – مع نمو الاقتصاد القومي وتغير الهيكل الاقتصادي إن بدا غير متوافق وعائق أمام تنمية الإنتاجية، فقد كان يتسم بالسلبيات التالية :-

١. إن سيطرة الدولة على المشروعات شديد للغاية وغير مرن، مما جعل المشروعات تفتقر لسلطة وحيوية اتخاذ القرار الذي يخصها .
٢. إن التخطيط الإلزامي يفرض من أعلى لأسفل على كل مستوى إداري على حساب تجاهل الإنتاج السلعي، وقانون القيمة وقوى السوق.
٣. إن التوزيع قد تجانس بصورة خطيرة، مما ثبط من حماس ومبادرة المشروعات وقوة العمل فيها.
٤. إن القطاع الاقتصادي المملوك للدولة قد تركز، وتم إضعاف واستبعاد القطاع الخاص والتعاوني .

ففيما بين ١٩٥٣ و ١٩٨٠ تضاعفت الأصول الثابتة في الصين ٢١ مرة، وتضاعفت الأصول الثابتة في الزراعة والصناعة ثمانية مرات، على أن الدخل القومي زاد فقط إلى أربعة أضعاف، وتضاعف مستوى معيشة الشعب مرة واحدة[٣].

والى جانب ذلك فان الأصول الثابتة بالنسبة للعامل في الصين كانت مماثلة لأربعة أضعاف نظيرتها في الدول المتوسطة الدخل في المتوسط، وفقا لتقدير البنك الدولي. ويقدر تقرير البنك

[١] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ٨
[٢] خوان تسيانغ، حول اصلاح النظام الاقتصادي في الصين، في: العرب والصين من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ٨٩
[٣] المصدر نفسه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي للتنمية الدولية لعام ١٩٨٤ أن الدولة ذات الناتج القومي الإجمالي للفرد الذي يصل إلى ١٥٢٠ دولارا أمريكيا باعتبارها دولة متوسطة الدخل[١].

أما بالنسبة للدول العربية، فبتكامل استقلالها سواء برحيل الاستعمار عنها, أو السيطرة على مواردها القومية، وخاصة ما يتعلق منها بالمواد الأولية وفي مقدمتها النفط، كان من المنطقي أن ترسم هذه الدول أساليب للتعامل مع دول العالم، بشكل لا يكرس العلاقات القديمة مع المستمرين، بل يصبح التعامل متسما بالتوازن في إدارة العلاقات التجارية الخارجية، تجنبا للوقوع في شرك استمرارية التبعية للغرب، ولكن الواقع الفعلي شهد ارتفاع نسب التركيز الجغرافي للصادرات والواردات، وخاصة بالنسبة الى السلع الحيوية الاستراتيجية، سواء بمقارنة الوضع العربي الراهن في تطوره خلال حقبة النفط، أو في مقابلته مع مناطق العالم الأخرى. وقد عكس هذا انكشافا تجاريا للوطن العربي. ويعلق أحد الباحثين على ذلك بقوله "انه كان من المنطقي أن يقود هذا كله إلى زيادة تعرض الاقتصاديات العربية لأزمات النظام الرأسمالي العالمي: أزمات الركود والتضخم والنقد ...، وأضعاف القدرة التفاوضية للبلدان العربية في مجال تحسين شروط التبادل التجاري"[٢].

وتبين الدراسات والإحصاءات المتوفرة أن الصين لم تقم علاقات اقتصادية في فترة الخمسينات والستينات إلا مع مصر، فكان من الطبيعي أن تشهد العلاقات الصينية المصرية تطوراً كبيـــراً بعد أزمة السويس، ونتيجة لتحسن العلاقات السياسية، فقد ارتفع الميزان التجاري بين البلدين من ٢٦,٣٥٠,٠٠٠ دولار أميركي في عام ١٩٥٥، إلى ٤٨,٦٥٠,٠٠٠ دولار في عام ١٩٥٧، وقد وصل حجم الواردات الصينية من مصر عام ١٩٥٧ إلى حوالي ٣٠ مليون دولار، أي أكثر من ضعف صادراتها، مما جعل الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع مصر بعد الاتحاد السوفييتي[٣].

ففي السنوات الأولى للتبادل الاقتصادي، بقي الميزان التجاري بين مصر والصين يعمل لصالح مصر، إذ بلغ الخلل بين الصادرات والواردات حوالي ٦٥ مليون دولار أميركي خلال سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٧، وقد تعدل خلال سنوات ١٩٦٢ – ١٩٦٦، حيث ارتفعت واردات مصر من الصين بنسبة ملحوظة من ٦ر٤ مليون دولار إلى ٣٦ مليون دولار، وارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى ٨ر٧١ مليون دولار في عام ١٩٦٥، ثم انخفض بعد حرب ١٩٦٧ ليعود إلى الارتفاع مجددا من مطلع عقد السبعينات بنسبة ١٠ مليون دولار تقريبا عام ١٩٧٠،

---

[١] أنظر: تقرير البنك الدولي للتنمية لعام ١٩٨٤، وكذلك أنظر: أنظر محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الاول ١٩٩٦ ص ١٩٤-١٩٦

[٢] أنظر: طه عبد العليم طه، قضايا الاقتصاد السياسي للانكشاف والأمن في الوطن العربي، في: النظام الاقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية،ص ١٢٤ و ١٤٩-١٥٠ و ١٩٣

[٣] جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ص ١٤٧

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و١٦ مليون عام ١٩٧١، وقرابة ٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٢، وعلى رغم أزماتها الاقتصادية والمالية، قدمت الصين مساعدات مهمة وقروضا مالية لمصر منذ عام ١٩٥٦، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين والعالم العربي إلى قرابة ٣٠٠ مليون دولار أميركي، في بداية السبعينات[١].

لقد أشرنا سابقاً إلى أن لقد استخدمت الصين باستمرار الاتفاقيات التجارية كخطوة أولى نحو إقامة العلاقات الدبلوماسية، حدث هذا مع مصر وسوريا والسودان، واحتل العالم العربي منزلة مهمة في الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها الصين مع البلدان الأجنبية . فقد بلغ عددها ١٤٤ اتفاقية ومعاهدة في الفترة ما بين ١٩٥٥-١٩٧٥، وهي موزعة مع الدول العربية على الشكل التالي: ٣٢ اتفاقية مع مصر، و٢٠ اتفاقية مع الجزائر، و١٧ اتفاقية مع العراق، و١٦ اتفاقية مع سوريا، و١٥ اتفاقية مع اليمن الديموقراطي، و١٣ اتفاقية مع السودان، و١٢ اتفاقية مع الجمهورية العربية اليمنية، و٩ اتفاقيات مع المغرب، و٨ اتفاقيات مع تونس، واتفاقيتان مع لبنان. وتضمنت الاتفاقيات بنودا للتعاون الاقتصادي والتجاري والعسكري[٢].

أي أن التطور في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين بدأ يحدث في عقد الستينات من القرن الماضي، فتم استئناف التجارة ولكن ببطء شديد، وفي السبعينات حدث تحول هام وتواصلت التجارة من جديد[٣].

ولكن إلى جانب أهمية الميدان التجاري في السياسة الصينية تجاه المنطقة العربية، إلا انه مع ذلك بقيت التجارة الخارجية للدول العربية، والتجارة الخارجية الصينية، تؤشر إلى انخفاض حجم هذه التجارة مقارنة بحجم التجارة الخارجية مع الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى[٤].

ثانياً: العلاقات الاقتصادية العربية الصينية بعد عام ١٩٧٩

عندما تبنت الصين في ١٩٧٩ سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، بدأت حقول جديدة للتعاون في البروز وخاصة في مجالات المقاولات وخدمات العمل، وحيث أن الصين تعاني من نقص رؤوس الأموال، فقد كان من المحتم أن تتطور علاقات تدفق رأسمالي مع البلدان العربية

---

[١] مسعود ظاهر، الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٣٣٧-٣٣٨

للمزيد أنظر: Mohammed Makien, Sino Egyptian Trade and Culture Relations, 1955
Abdel Monem Mahmoud SAWI, China and Egypt in People's China, February, 1, 1965, pp 17-19

[٢] هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية، ملاحق مهمة، يراجع فيها: الملحق الأول بعنوان: تبادل الوفود الصينية العربية ١٩٥٦-١٩٧٥، صفحات ٢٣٧-٢٥٨. والملحق الثاني بعنوان : الاتفاقيات التجارية والثقافية ومعاهدات الصداقة الصينية العربية ١٩٥٥-١٩٧٥، صفحات ٢٥٩-٢٦٧.

[٣] جواد العناني، علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي في: العرب والصين من التأييد عمن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ١٠٥

[٤] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتجة للبترول، وذات الفائض من رأس المال، لا سيما مع المناخ المشجع للاستثمار الذي صاحب سياسة الانفتاح .فقد كان هذا الانفتاح على الخارج، والتوسع في التعامل الاقتصادي مع الأسواق الخارجية، مصحوبا بإصلاحات اقتصادية هيكلية شملت تعديل القوانين والتشريعات والسياسات، لقد مكنت هذه التغييرات الصين من أن تلعب دورا حيويا في الاقتصاد العالمي، وان تجتذب الاستثمارات الأجنبية وان تساهم في الكثير من المشروعات المشتركة[١].

لقد استغرق إصلاح النظام الاقتصادي في الصين منذ ١٩٧٩ ثلاث فترات[٢]:-

- الفترة الأولى ٧٩-١٩٨٣ تكرس لبدء مشروعات ريادية
- والفترة الثانية ٨٤-١٩٩٠ هي فترة الإصلاح المتكامل، والذي يهدف لوضع أساس أو تكوين إطار النظام الاقتصادي الجديد للصين .
- والفترة الثالثة ١٩٩١- ٢٠٠٠ وهي فترة تدعيم وإتمام تطوير النظام الاقتصادي الجديد، واستكمال إنشاء نظام اقتصادي اشتراكي فتي بهوية صينية.

كما اشتمل الإصلاح الاقتصادي للبلاد على جهود في الجوانب التالية[٣]:

١- تغيير الهيكل الأحادي القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلى هيكل يتوافق مع أشكال متعددة للملكية.

٢- إحلال الإدارة الاقتصادية الموحدة بمناهج إدارية متعددة، ففي المناطق الريفية تم تطبيق أشكال متعددة من نظم المسئولية الإنتاجية.

٣- تحقيق الاستقلال النسبي للمشروعات التي ظلت تابعة للإدارة العامة، وجعلها وحدات إنتاج وخدمة تجارية.

٤- توطيد العلاقات الأفقية بتجسير الفجوات السابقة بين الوحدات الاقتصادية، من اجل تلبية الحاجة لتشريك الإنتاج.

٥- سحب نظام الإدارة العامة، الذي قسم الإنتاج في ظله بين إدارات مختلفة، وتم فصل الريف عن المدينة.

٦- فتح الاقتصاد شبه المغلق للبلاد نحو العالم الخارجي.

---

[١] ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين ، ص ١٧٩

[٢] خوان تسيانغ، حول اصلاح النظام الاقتصادي في الصين، في: العرب والصين من التأييد عمن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ٩٠

[٣] المصدر نفسه، ص ٩١-٩٣. وللمزيد حول نظام الاصلاح الاقتصادي في الصين أنظر:
- جعفر كرار أحمد، الصين بعد رحيل دنج تشياو بنج، السياسة الدولية، عدد ١٢٨، ص ٥-٢٥.
- خيري عزيز، الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، السياسة الدولية، عدد ٥٩، ص ٥٦-٨١.
- وي وي زانج، الاصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، ص ٨-١٨

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- تحويل نظام تخصيص الموارد ودوران راس المال من نظام احتكاري مفرط في التعقيد إلى سوق سلعي مفتوح ذو قنوات متعددة وإجراءات مبسطة.

٨- تحويل نظام التوزيع المتجانس إلى نظام يقوم على عمل الأفراد، ويمزج بصورة افضل بين التزاماته وحقوقه ومصالحه.

٩- تحويل نظام السيطرة المباشرة على المشروعات الى سيطرة غير مباشرة، والاهتمام بصورة خاصة بقانون القيمة.

١٠- تحسين النظام القانوني والدفع نحو السلوك الذي يتفق مع القانون[١].

لقد تركزت العلاقات الاقتصادية بين الصين والبلدان العربية تقليديا في مجال التجارة السلعية، على أن حجم هذه التجارة لم يكن كبيراً، وتقيد نموها بالمسافة الجغرافية الكبيرة والاتجاهات المتعارضة للتنمية، وبالفروق الكبيرة في الأذواق والثقافة بين الطرفين. فلا يعتبر حجم التجارة المتبادلة بين الصين والبلدان العربية في ذاك الوقت هاما كثيرا، لا من حيث القيمة المطلقة، ولا من حيث النسبة في إجمالي تجارة كل طرف، وتراوحت بين الصعود والهبوط، فلم تتعدى قيمة المعاملات التجارية بين البلاد العربية والصين ١ر٦٠ بليون دولار أمريكي في ١٩٨٤، وهي ما تمثل ٣ر٣ % من إجمالي التجارة الخارجية للصين، واقل من ١ % من إجمالي التجارة العربية في هذا العام. فبالرغم من أن حجم التجارة قد أخذت في الزيادة بصورة مطلقة، فإنها قد أخذت في التناقص كنسبة من إجمالي حجم التجارة لكل من العرب والصينيين، فقد زادت التجارة الإجمالية من ٠ر٦ بليون دولار أمريكي في ١٩٧٤، إلى ما يربو على ١ر٦ بليون دولار أمريكي في ١٩٨٤، بالمقابل هبط نصيب التجارة العربية من إجمالي تجارة الصين، من ما يربو على ٥ر٢ % إلى ٣ر٢ % خلال نفس الفترة[٢].

وبالمقابل ازدادت الصادرات الصينية إلى الدول العربية زيادة هائلة في عام ١٩٧٤ بلغت ٤٢% من مستواها عام ١٩٧٣. وبالأرقام المطلقة طفرت الصادرات الصينية من ٣٧٣ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٥٣٠ مليونا في ١٩٧٤. واطردت هذه الزيادة في الفترة ٧٤-٧٩ ولكن بمعدل سنوي اقل يصل إلى ٤ر١٢ %، أما الزيادة خلال النصف الأول من عقد الثمانينات فكان اقل من ذلك، إذ وصل في المتوسط إلى ٣ر٦ % سنويا. وكنسبة من إجمالي صادرات الصين تزايدت صادرات الصين إلى العالم العربي من ٤ر٦ % في ١٩٧٣ إلى ٦ر٧ % في ١٩٧٤،

[١] Barry Naughton, Deng Xiao Ping: The Economist, David Sham Baurgh (eds.) , Deng Xiao Ping, Pourait - of Chinese State Man, Clarendom Press, Oxford/Uk., 1995, pp. 92-93

[٢] جواد العناني، علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي في: العرب والصين من التأييد عمن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ١٠٦-١٠٧

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكنها ما لبثت أن انخفضت إلى ٧ر٠ % في عام ١٩٧٩، ثم إلى ٣ر٥ % عام ١٩٧٤، ويوضح الجدول رقم (١) نمو صادرات الصين إلى البلاد العربية خلال الفترة ٧٣-١٩٨٤.

جدول رقم (١)

اجمالي صادرات الصين إلى البلاد العربية

(بالمليون دولار امريكي)

اجمالي الصادرات للبلاد العربية	عام ١٩٧٣	عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٩	عام ١٩٨٤
	٣٧٣	٥٣٠	٩٥٢	١٢٩٤
اجمالي الصادرات الصينية للعالم	٥٨١٩	٦٩٤٩	١٣٦٥٨	٢٤٤١٦
نسبة الصادرات للبلاد العربية لاجمالي صادرات الصين	%٦،٤	%٧،٦	%٧	%٥،٣

المصدر: مستخرج من جواد العناني، علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي في: العرب والصين من التأييد عمن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ١٠٨.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

كما أن الواردات الصينية من البلدان العربية شهدت طفرة كبيرة عام ١٩٧٤ بالمقارنة بقيمتها عام ١٩٧٣، إذ نمت بنسبة تصل إلى ٦٨% مما زاد قيمة الواردات من ٢٠٢ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٣، إلى نحو ٣٣٩ مليونا في ١٩٧٤، على أنها هبطت من جديد إلى ٣١٤ مليونا عام ١٩٧٩، ثم ركدت عند هذا المستوى خلال النصف الأول من الثمانينات. وبالتالي هبطت الأهمية النسبية للواردات الصينية من البلدان العربية من إجمالي الواردات من ٤ر٤% إلى ٢ % عام ١٩٨٤، ولم تكن الواردات الصينية من البلدان العربية تتسم بصغر الحجم فقط، وانما أيضا بدرجة عالية من التعرض للتغير ودون ظهور اتجاه محدد. ويوضح الجدول رقم (٢) واردات الصين من البلدان العربية في الأعوام ١٩٧٤،١٩٧٣ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤.

جدول رقم (٢)

اجمالي واردات الصين من البلاد العربية

(بالمليون دولار امريكي)

اجمالي الواردات من البلاد العربية	عام ١٩٧٣	عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٩	عام ١٩٨٤
	٢٠٢	٣٣٩	٣١٤	٣١٦
اجمالي الواردات الصينية من العالم	٥١٥٧	٧٦١٩	١٥٦٧٥	٢٥٣٥٦
نسبة الواردات من البلاد العربية لاجمالي واردات الصين	%٣،٩	%٤،٤	%٢،١	%١،٢

المصدر: مستخرج من جواد العناني، علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي في: العرب والصين من التأييد عمن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ١١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن الميزان: لاشك أن الميزان التجاري بين الصين والعالم العربي هو بوضوح لصالح الصين، فقد كانت صادرات الصين إلى البلدان العربية عام ١٩٨٤ أكثر من أربعة أضعاف قيمة وارداتها من هذه البلدان، مما تحقق عنه فائض تجاري للصين يبلغ بليون دولار تقريبا وقد تعاظم الفائض التجاري للصين خلال عقد السبعينات، حيث أن الصادرات الصينية للبلدان العربية كانت تنمو بانتظام منذ منتصف السبعينات، وتزايد الفائض التجاري بمعدل متوسط يبلغ ١٧% سنويا خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٤ كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣) الميزان التجاري بين الصين والبلاد العربية[١].

جدول رقم (٣)

الميزان التجاري بين الصين والبلاد العربية لعام ١٩٨٤

(بالمليون دولار امريكي)

جميع البلاد العربية	الصادرات الصينية	الواردات الصينية	الميزان التجاري
	١٢٩٤	٣١٦	٩٧٨

المصدر: مستخرج من جواد العناني، علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي في: العرب والصين من التأييد عمن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ١١٣.

وقد بدأت الصين مسعى جديد في التعاون في حقول العقود الهندسية وخدمات العمل. وقد تزامن ذلك مع الطفرة الثانية للبترول في البلاد العربية، التي نجم عنها تزايد الطلب على خدمات المقاولات، من أجل الوفاء بحاجتها من الإنشاءات. وقد تضاعف إجمالي العقود التي فاز بها مقاولون صينيون في البلاد العربية من حيث القيمة تقريبا بين عامي ١٩٨٢– ١٩٨٣، وزادت عن الضعف بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤. وتعتبر البلاد العربية إجمالا منبعا لما يزيد عن ٦٤% من إجمالي قيمة عقود التعاون في مجال الهندسة الدولية وخدمات العمل التي منحت للشركات الصينية في الفترة (٧٦– ١٩٨٤) كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤).

ومما يستحق الذكر أن كمية العقود الممنوحة من البلاد العربية للشركات الصينية عام ١٩٨٤ كانت مماثلة تقريبا لقيمة الصادرات السلعية للبلاد العربية، واكثر من أربعة إضعاف قيمة الواردات للصين من البلاد العربية[٢].

[١] جواد العناني، علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي في: العرب والصين من التأييد عمن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ١١١-١١٢

[٢] المصدر نفسه، ص ١١٤-١١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤)

العقود الممنوحة للمقاولين الصينيين من البلاد العربية

(بالمليون دولار امريكي)

جميع البلاد العربية	عام ١٩٧٦-١٩٨١	عام ١٩٨٢	عام ١٩٨٣	عام ١٩٨٤	اجمالي
	٥٤٦	٢٨٤	٥١٢	١١٧٤	٢٥١٦
اجمالي الصادرات الصينية للعالم	٧٣٩	٥٠٧	٩٢٤	١٧٣٤	٣٩٦٢
نسبة الصادرات للبلاد العربية لاجمالي صادرات الصين	%٦٩	%٥٦	%٥٥	%٦٨	%٦٤

المصدر: مستخرج من جواد العناني، علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي في: العرب والصين من التأييد عمن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ١١٥.

ففي عام ١٩٨٤ بلغت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات بين الصين والبلاد العربية ٢٥٠٣مليون دولار، وهو ما يصل إلى ٥ % تقريبا من التجارة الخارجية الإجمالية للصين في ذلك العام. وبلغت القيمة الإجمالية لمعاملات مشروعات المقاولات وخدمات العمل الصينية ٢٠٥٠ مليون دولار، وفي نفس الوقت تطور التعاون بين الطرفين في مجال التمويل، وقد اقترضت الصين خلال الفترة ٧٩-٨٢ نحو ١٢٫٨ بليون دولار من المؤسسات المالية العالمية ومن البلدان الأجنبية، وكانت الكويت هي البلد العربي الوحيد بين هؤلاء المقرضين حيث بلغت قيمة قروضها الإجمالية للصين خلال نفس الفترة ما يوازي ١٠٧ مليون دولار . وكانت الكويت هي ثالث أكبر مقرض للصين خلال عام ١٩٨٤ ويسبقها فقط اليابان ثم البنك الدولي[١].

وللوقوف أكثر على حقيقة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلاد العربية والصين في أواخر السبعينات وفترة الثمانينات، نرى أنه من المهم دراسة حركة التجارة الخارجية لكل من الطرفين.

بالنسبة للطرف الصيني، ومنذ اتباع سياسة الإنفتاح الاقتصادي، حدثت تغيرات كبيرة وملحوظة في المبادلات الاقتصادية الدولية للصين, حيث زاد الحجم الإجمالي للصادرات والواردات بمعدل ٢٧و٤ % سنويا بين عامي ١٩٧٧ , ١٩٧٩، وأظهر عام ١٩٨٠ زيادة على عام ١٩٧٩ تقدر

[١] تشن تشوند، العلاقات الاقتصادية بين الصين والبلاد العربية، الموقف الحالي واحتمالات التطور الأفضل في: العرب والصين من التأييد عمن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ١١٩-١٢٠

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأكثر من ٢٠ %. في حين سجل عام ١٩٨٠ زيادة تبلغ ١٢% على السنوات السابقة. وفي عام ١٩٨١ حدثت زيادة كبيرة أخرى قدرها ٢٩% على سنة ١٩٨٠ [١].

وكما هو واضح من استعراض التطور العام للعلاقات الاقتصادية الخارجية للصين, فإن هذه العلاقات رغم تطورها اتسمت بالمحدودية. ولهذا تفسيره، من حيث أن الصين شهدت سياسة جديدة على المستوى الإقليمي يزيد من ارتباطها الدائرة الإقليمية على المستوى الآسيوي[٢].

وهذا يقود الى ضرورة تحليل الصورة على الجانب الآخر المتمثل في توجهات التجارة الخارجية لدول المنطقة العربية.

إن المواد الخام وبالذات النفط قدمت حوالي ٤ر٩٤% من الصادرات العربية في عام ١٩٨٣، تليها السلع المصنعة بنسبة ٥ر٣ % ثم الأغذية والمشروبات بنسبة ٦ر١ %، وفي المقابل فان السلع المصنعة والآلات والمعدات والمنتجات الكيماوية مثلت ١ر٧٢ % من إجمالي قيمة الواردات، واحتلت الأغذية والمشروبات والمواد الخام ١ر٢٧ % من هذه القيمة في نفس العام، ولم تشهد هذه النسب تغييرا هام بين منتصف السبعينيات وبداية الثمانينيات[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

كذلك فإن الملاحظ في إطار التطور التاريخي للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية، أن الدول الرأسمالية الصناعية التي تمثل سوق التصريف الرئيس للنفط العربي، ومصدر الواردات الصناعية الغذائية الأساسي له، مثلت منطقيا الشريك الرئيسي في التبادل التجاري الخارجي العربي، فنالت البلدان الصناعية نسبة ٥٩% من الصادرات العربية، وقدمت ٦٤% ثم ٧١% من الواردات العربية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٤. ومع الثبات النسبي للتبادل مع الولايات المتحدة ، فان نصيب الدول الاشتراكية كان هزيلا من التجارة الخارجية العربية، حيث لم يتعد ٩و% من الصادرات العربية , و٢% من الواردات العربية في عام ١٩٨٤ [٤].

وهكذا فإن التجارة الخارجية للدول العربية، قد عكست انكشافا متزايدا، تمثل في الاعتماد على تصدير سلعة رئيسية واحدة هي النفط، وكذلك في الاتجاه إلى التعامل مع مجموعة دولية واحدة هي الغرب. وكان من شأن هذا التركيز السلعي – الجغرافي، أن أضعف من القوة الاقتصادية

---

[١] دونج فورنج، بعض المشكلات المتعلقة باستراتيجية الصين للعلاقات الخارجية الاقتصادية ، ترجمة أحمد رضا محمد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد ٥٦، ص ٣٦ و٣٩-٤٢ و ٤٩.

[٢] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ٨-١٣

[٣] يمكن الرجوع للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ جامعة الدول العربية، ص ٣٥٦ وص ١٧٦ بترتيب السنوات

[٤] أنظر: طه عبد العليم طه، قضايا الاقتصاد السياسي للانكشاف والأمن في الوطن العربي، في: النظام الاقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية،ص ١٥١. وكذلك أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٠، ص ١٢٩-١٣٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية، نظرا إلى عدم القدرة على المناورة في حال تقلب أوضاع السوق العالمية كسوق النفط، أو اتخاذ إجراءات اقتصادية عدائية ضد العالم العربي كما يحدث من قبل الغرب[١].

وفي ضوء تحليل التجارة الخارجية للصين عامة، وحجم دول المنطقة العربية فيها، وكذلك التجارة الخارجية لدول المنطقة العربية، ووزن آسيا والمتضمنة الصين في هذه التجارة، يتضح أن حجم هذه التجارة محدود، و لا يزداد، أن لم يكن في انخفاض، ففي الوقت الذي يصبح متوقعا أن يزداد حجم التجارة الخارجية للدول العربية إلى آسيا، وخاصة الصين الشعبية باعتبارها من القوى العظمى الخمس، وفي الوقت الذي يمكن أن نتوقع في زيادة حجم التجارة الخارجية الصينية إلى دول المنطقة العربية، نجد أن هذا لم يتحقق في فترة الثمانينات، بل تزداد النسب تراجعا بالمقارنة بحجم التجارة الخارجية مع الأطراف الأخرى في العالم، وهذا يقود إلى ضرورة الكشف عن الأسباب التي تحول دون تحقق هذه التوقعات، وتحليلها علميا، فكل دولة تدير علاقاتها الخارجية في ضوء محددات معينة، وعليها أن تتحرك في ضوئها[٢].

من تتبع مسار التعاون القائم بين الجانبين يمكن القول أن العلاقات العربية تتعدى المجال التجاري، لتدخل في مجالات وحقول متعددة، كإقامة المشاريع التي تساهم في تنمية العلاقات الإنتاجية العربية، وإعداد الكوادر وتقديم المساعدات وبناء المساكن والمرافق العامة وتوليد الكهرباء ومشاريع الري وغيرها، ولقد شهدت هذه العلاقات توسعا نسبياً خلال السنوات الماضية نتيجة لظروف عديدة، ولتحولات أساسية طالت الصين والعديد من البلدان العربية.

ومهما يكن من أمر، فان العلاقات المتبادلة القائمة تعتبر هامة ومتنامية، نظرا للمجالات الواسعة التي يمكن أن تتناولها هذه العلاقات، والمصلحة الأكيدة القائمة لدى الجانبين من جراء مثل هذا الاتجاه، ولكن اتساع العلاقات القائمة يعتبر متواضعا بالمقارنة مع الإمكانيات والمجالات المتاحة، وضرورة وأهمية توسيعها وتنميتها, ولابد من الإشارة إلى أن مسؤولية زيادة وتطوير وتنمية العلاقات بين الجانبين العربي والصيني هي مسؤولية مشتركة، وتقع على كلا الجانبين[٣].

---

[١] طه عبد العليم طه، قضايا الاقتصاد السياسي للانكشاف والأمن في الوطن العربي، في: النظام الاقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية،ص ١٥١

[٢] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ١٧

[٣] وليد عوده، العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية ودور الغرفة المشتركة في مسيرة التعاون، أوراق اقتصادية،العدد ١٢، ص ١٤٠-١٤١

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في فترة التسعينات

أولاً: التعاون في مجال التجارة الخارجية

ولدراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين العربي والصيني في فترة التسعينات ولغاية الآن، لا بد لنا من الإشارة إلى الأمور التالية: أنه لا يمكن حصر العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية والصينية بمجال واحد، أو القول أنها على مستوى واحد مع كافة الدول العربية. كذلك هنالك مجالات وإمكانيات هائلة لتطوير هذه العلاقات وترسيخها، بما يكفل استفادة الطرفين بشكل جدي، بل إن نمو هذه العلاقات يعتبر عنصرا استراتيجيا للجانبين، ولاسيما في ظل المناخ العالمي القائم. إن كانت التجارة هي البوابة التي عبرت منها الحضارتان العربية والصينية، ولذلك سنكتفي هنا بتناول العلاقات التجارية القائمة وآفاق المستقبل المحتملة[١].

الحقيقة أن العلاقات الاقتصادية بين العرب والصين لم تشهد ذلك التحسن الكبير والملحوظ في بداية التسعينيات، اذ لم تكن على سبيل المثال أسواق الخليج العربي تحظى باهتمام الصين مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى، ولم يصل حجم التبادل بين الصين ودول الخليج العربي الى ما يزيد على نصف مليار دولار عام ١٩٩٠، على الرغم من أن هذه المنطقة فيها أكبر الاحتياطات النفطية، والموانئ الخليجية، ومناطق التجارة الحرة، والاستثمارات والتسهيلات المصرفية[٢].

وبلغ التبادل التجاري بين الأقطار العربية والصين مستوى ضعيفا، حيث أن نصف التجارة العربية هي مبادلات مع ست دول صناعية، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (٥) :

جدول رقم (٥)

الصادرات		الواردات	
البلد	نسبة	البلد	نسبة
ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
اليابان	%١٧	الولايات المتحدة	%١٢
الولايات المتحدة	%١١	فرنسا	%٩
ايطاليا	%٨	اليابان	%٩
فرنسا	%٦	المانيا	%٨
كوريا جنوبية	%٥	ايطاليا	%٨
المانيا	%٣	المملكة المتحدة	%٧

المصدر: مجلة اقتصاديات الامارات، العدد ٢٣، ص ١١

[١] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ١٠٠

[٢] محمود علي الداوود، العلاقات الصينية مع منظمة دول التعاون الخليجي وتأثيراتها الاقليمية، شؤون سياسية، العدد ٥، ص ١٠٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما يشير إلى أن حجم الواردات بلغ ٥٣% مع ست دول فقط، مما يتطلب تنوعاً في الأسواق التجارية العربية، وعدم الاعتماد الشديد على عدد محدود من الدول الخارجية، وتوسيع مدى المعاملات الخارجية، ولاسيما مع الصين القوة الاقتصادية الناهضة.

يلاحظ الجدول رقم (٦) تطور التبادل التجاري العربي الصيني خلال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٧، ويتبين أن التجارة العربية الصينية كانت وباستمرار تحقق فائضا هاما لصالح الصين، ويلاحظ من الجدول أيضاً، إن هذا الفائض ومنذ العام ١٩٨٩ كان يحقق نموا كبيرا ومستمرا بشكل عام حتى عام ١٩٩٤، حيث بلغ ١٦٤٩ مليون دولار، ومن ثم بدأ يتراجع، وبلغ عام ١٩٩٥ حوالي ١٢٤١ مليون دولار، ليبلغ ٤٩٥ مليون دولار عام ١٩٩٦، و٥٠٤ مليون دولار عام ١٩٩٧.

جدول رقم (٦)

تطور التبادل التجاري العربي الصيني ١٩٨٩-١٩٩٧

(بالمليون دولار امريكي)

السنة	صادرات الصين إلى الدول العربية	واردات الصين من الدول العربية	الفائض لصالح الصين
١٩٨٩	١٤٨١	٦٧٥	٨٠٦
١٩٩٠	١٤٠٨	٥٤٨	٨٦٠
١٩٩١	١٥٥٠	٨٧٢	٦٨٨
١٩٩٢	١٨٦٢	٩٨٥	٨٧٧
١٩٩٣	٢٢٧٨	١٣٥٤	٩٢٤
١٩٩٤	٢٨٠٦	١١٥٧	١٦٤٩
١٩٩٥	٣٢٦٠	٢٠١٩	١٢٤١
١٩٩٦	٣١٥٦	٢٦٦١	٤٩٥
١٩٩٧	٣٨٤٣	٣٣٣٩	٥٠٤

المصدر: وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ١٠١

وعلى مستوى آخر يبين جدول رقم (٧) تطور صادرات الصين إلى البلاد العربية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧.

جدول رقم (٧)

تطور صادرات الصين إلى البلدان العربية ١٩٩٤-١٩٩٧

(بالمليون دولار امريكي)

كافة البلاد العربية	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
المجموع	٢،٨٠٦	٣،٢٦٠	٣،١٥٦	٣،٨٤٢،٥
الاجمالي	١٢٠،٨٢٢	١٤٨،٨٩٢	١٥١،٠٩٣	١٨٢،٦٩٦

المصدر: مستخرج من وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ١٠٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول رقم (٨) تطور واردات الصين من البلاد العربية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧. وتأتي سلطنة عمان في مقدمة الدول العربية المصدرة للصين، إذ بلغت قيمة صادراتها إلى الصين حوالي ١٣٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٧، تليها السعودية ٨٢٦ مليون دولار، ومن ثم اليمن ٦٥١ مليون دولار والكويت ١١٨ مليون دولار[١].

جدول رقم (٨)

تطور واردات الصين من البلدان العربية ١٩٩٤-١٩٩٧

(بالمليون دولار امريكي)

كافة البلاد العربية	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
المجموع	١١٥٧	٢٠١٩	٢٦٦١	٣٣٣٩
الاجمالي	١٥١،٠٩٣	١١٥،٦٢٩	١٣٨،٨٢٢	١٤٢،٣٦١

المصدر: مستخرج من وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ١٠٤.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

لقد استمرت قضايا الإصلاح والتنمية والتعاون الاقتصادي في احتلال الأهمية الكبرى في الصين، وباعتبار أن الإصلاح والتنمية اكبر ضمانات الاستقرار والوحدة الوطنية ومواجهة الأخطار الخارجية، وفي هذا الإطار تبادلت الدول العربية والصينية خبراتها وتجاربها في عدة مجالات، وحيث تعد الصين الآن ثاني اكبر دولة مستقلة للاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تحتل المركز العاشر بين الدول التجارية في العالم، ومن المتوقع طبقا لرأي البنك الدولي أن تصبح واحدة من اكبر ثلاث دول تجارية في العالم ٢٠٢٠[٢].

ويستمر الاقتصاد الصيني في تحقيق أهدافه الرامية إلى المزيد من الانفتاح والاندماج بالسوق العالمي . وما يزال يحقق مستويات نمو مرتفعة على رغم تباطئها، في ظل أزمة اقتصادية مستمرة في دول شرقي آسيا. هذا وبلغ عدد سكان الصين ١ر٢٣٦ر٢ مليار نسمة عام ١٩٩٧، وبلغت نسبة الكثافة السكانية ١٢٦ نسمة بالكيلومتر المربع الواحد.

وقد أشار مكتب الإحصاء المركزي الصيني أن النمو الذي تحقق عام ١٩٩٧ كان نموا معتدل السرعة، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٨ر٩٠٠ مليار دولار، أو بمعدل نمو يقدر بحوالي

[١] أنظر: وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ١٠١--١٠٤

[٢] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨ر٨%[١]. ونمت التجارة الخارجية بشكل ثابت، وبلغ إجمالي الصادرات والواردات حوالي ٣٢٠ مليار دولار أمريكي، أي حوالي ١٠% اكثر من عام ١٩٩٧، ونمت الصادرات بسرعة كبيرة بلغت حوالي ٢٠% لتبلغ قيمتها ١٨٠ مليار دولار، بينما بلغت نسبة نمو الواردات حوالي ١%، مما ترك فائضا ملحوظا بلغ حوالي ٤٠ مليار، وقد قامت الحكومة الصينية بالعديد من الإجراءات نحو مزيد من الانفتاح[٢].

فمع تزايد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية، وارتباطها بأمن الدول ووحدتها، وتأكيد الصين أن السلام والتنمية هما أحد أهداف السياسة الخارجية الصينية، ومع سياسة الانفتاح التي اتبعتها كل من الدول العربية والصين، فقد شهدت سنوات التسعينات تزايدا نسبياً في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومختلف البلاد العربية، وقد تجلى هذا في زيادة عدد الدول العربية التي تجاوز حجم تجارتها مع الصين مائة مليون دولار من ست دول عام ١٩٨٨ إلى تسع دول عام ١٩٩٤، والى ١٣ دولة عام ١٩٩٥، والى ١٥ دولة عام ١٩٩٨، وإلى ١٨ دولة عام ٢٠٠٠، كما زاد حجم التبادل التجاري بين البلاد العربية والصين اكثر من ٢٠ ضعفا منذ بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي[٣]، ويوضح الجدول رقم (٩) حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية في عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٩)

حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية عام ٢٠٠٠

(بالمليون دولار امريكي)

كافة البلاد العربية	الصادرات والواردات	الصادرات	الواردات
الاجمالي	١٥٢٠٦،٣١	٦٣٧٧،٧٤	٨٩٢٨،٥٧

المصدر: مستخرج من محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٩١

بقي الميزان التجاري مختلاً بين الطرفين بشكل مزمن لصالح الصين، فطبقا لاحصاءات سنة ١٩٩٩، بلغت التجارة العربية الصينية ٧,٨٧ بليون دولار، منها ٤,٩٢ بليون دولار صادرات صينية، اي ان ٦٣% من اجمالي التبادل التجاري العربي الصيني هو صادرات صينية، وتشكل التجارة الصينية الخليجية حوالي ٥٨% من اجمالي التجارة العربية الصينية بقيمة ٤,٦ بليون

[١] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ٨٤-٨٧
[٢] المصدر نفسه، ص ٨٧-٨٩
[٣] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولار، ولكن الميزان التجاري الصيني الخليجي مختل ايضا لصالح الصين، حيث تشكل الصادرات الصينية الى دول مجلس التعاون الخليجي ٦,٢ بليون دولار سنة ١٩٩٩ [١].

أي أن العلاقات التجارية في فترة التسعينات تمثلت بالشكل التالي: بلغ إجمالي صادرات الصين من السلع في عام ١٩٩٠ ٦٢ مليار دولار، وارتفع هذا الرقم إلى ١٩٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ أي بمعدل نمو سنوي يصل إلى ١٢,١%، لقد زادت تلك الصادرات إلى البلاد العربية من ٣٥٦ مليون إلى ٢,٨ مليار دولار في سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩٩ على التوالي. وتمثل هذه الأرقام ٦٧.% و ١,٧٢ % من إجمالي صادرات الصين من السلع في السنتين المذكورتين. وبلغ إجمالي واردات الصين من السلع ٥٣,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠، وارتفع إلى ١٦٦ مليار دولار في ١٩٩٩، بمعدل نمو سنوي وصل إلى ١٢%، ما يقرب من ١,٧ مليار دولار و ٥,٢ مليار دولار من الواردات الصينية كان من البلاد العربية في السنتين المذكورتين، ويمثل ذلك ٢,٨ % و ٢,٧ من إجمالي واردات الصين في هاتين السنتين على التوالي [٢].

خلال الفترة نفسها، ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع، من ١٤٠,٤ مليار دولار الى ١٦٣ مليار دولار، والواردات من ١٠٤,٨ مليار دولار الى ١٥١,٤ مليار دولار.

وخلال نفس الفترة، ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للصين من ٣٨٧,٨ مليار دولار الى ٩٨٩,٥ مليار دولار، بمعدل نمو سنوي قدره ٩,٨%، اما بالنسبة للبلاد العربية، فقد ارتفع الرقم من ٤٦٦,٦ مليار دولار الى ٦٢١,٢ مليار دولار، اي بمعدل نمو سنوي قدره ٣ %.

وفي الفترة نفسها، زاد عدد سكان الصين من ١,١٣٥ مليون الى ١,٢٥٤ مليون نسمة، وبالنسبة للبلاد العربية فقد ارتفع الرقم ٢١٩ مليون الى ٢٧٢ مليون نسمة. اما بالنسبة للدخل السنوي للفرد، فقد زاد في نفس السنتين في الصين من ٣٤٢ دولار الى ٧٨٩ دولار، وفي البلاد العربية من ٢١٣ دولار الى ٢٢٨ دولار [٣].

وتوضح الأرقام المذكورة أعلاه، إن معدلات النمو الاقتصادي كانت باهرة في الصين، ومعقولة في البلاد العربية، كما توضح الأرقام، بأنه على الرغم من أن نصيب الصادرات والواردات في التجارة بين الطرفين يمثل نسبة صغيرة نسبيا، إلا أن الأحجام الكلية للأرقام ليست ضئيلة، كما أنها زادت إلى أكثر من الضعف في هذه الفترة.

---

[١] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص ١١١

[٢] ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١٨٢-١٨٣

[٣] المصدر نفسه.

أنظركذلك: آن هويهو، آفاق رحبة لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية في القرن الحادي والعشرين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص ١٣٨-١٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير معدلات نمو الصادرات والاستيرادات العربية الى الصين ١٩٩٨-٢٠٠٠بالارتفاع حيث نمت الصادرات بمعدل ١٩،٩٥% ونمت الواردات بمعدل ١٢،٤٤%[١] .

إن نمط التبادل التجاري العربي الصيني يشبه إلى حد بعيد نمط التبادل التجاري الدولي التقليدي، وهو أن العرب يصدرون مواد أولية إلى الصين النفط أساسا، ويستوردون منها مواد مصنعة. وقد طرح الباحثون العرب عدة مقترحات لتعديل ظاهرتي تدني التبادل التجاري العربي الصيني واختلاله، من خلال إنشاء بنك عربي صيني يقوم بعمليات تمويل التجارة، ودعم النقل البحري والجوي بين الموانئ والعواصم العربية والصين، ويشمل ذلك إنشاء كونسورتيوم من شركات الطيران العربية والصينية، يتولى إنشاء شركة طيران عربية صينية لها حق النقل إلى جميع المطارات الصينية والعربية[٢].

ومن الجدير بالتأمل أن خط الطيران الإسرائيلي بين تل أبيب وبكين هو الخط المباشر الوحيد بين الشرق الأوسط والصين. ورغم أن بعض تلك المقترحات قد تم تنفيذها، ومن ذلك إنشاء مكتب للبنك الأهلي المصري في شنغهاي، وعقد ندوة الاستثمار العربي الصيني في شيماين سنة ٢٠٠١، ولكن الكم الأكبر من تلك المقترحات لم يتم تنفيذها، إلى جانب أهمية قيام الصين بتسهيل الصادرات العربية إليها، من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات الصينية الراغبة في الاستيراد من الوطن العربي, بيد أن وجهة النظر الرسمية الصينية والتي عبر عنها السفير يانج فو تشانج سفير الصين في مصر سنة ١٩٩٦, هي أن هذه العملية تخضع للأصول العامة للتجارة الدولية ولقوانين الأسواق الدولية، ولا تتأثر بالقرار السياسي الحكومي[٣].

ثانياً: التعاون في مجالات العقود والمشاريع المشتركة

يتضمن النشاط الصيني عددا متزايدا من التعاقدات الدولية مع البلاد العربية، وكانت هذه العقود في صورتين : الأولى تغطي مشاريع استثمارية، والثانية تتضمن القيام بمشاريع استثمارية عن طريق إيفاد العمالة اللازمة إلى البلد المعني. وفي بعض الأحيان يتضمن الشكل الثاني المساعدة الفنية، وأنواعا أخرى من المساعدات التي تمنحها الصين[٤].

---

[١] ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص ١٨٢

[٢] راجع ذلك في خلاصة مناقشات البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الصينية في ندوة العرب والصين: من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب، حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، كتاب وثائق المندوة، ص ١٢٣-١٢٦

[٣] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١١١-١١٢

[٤] ميرفت تلاوي، المصدر نفسه، ص ١٨٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين العدد التراكمي للعقود التي وقعتها الصين لتنفيذ المشاريع، وتقديم خدمات العمال في البلاد العربية، في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤ والتي توفرت عنها الاحصاءات.

ففي الفترة (١٩٩٤-١٩٨٩) قامت الصين بتنفيذ عقود استثمارية بلغت قيمتها ٦,٨ مليار دولار، في مشاريع وخدمات عمالية في البلاد العربية، وقد كان حوالي ٨٠% من الاستثمار مركزا في المشاريع، وتم الباقي عن طريق تقديم الخدمات العمالية.

لقد حدث تغيير كبير في تركيب المشاريع الأجنبية، والخدمات العمالية، التي تعاقدت عليها الصين في الفترة المذكورة، يتمثل في تضاؤل كبير في نصيب البلاد العربية. وعلى الرغم من إن بداية هذا التناقص كانت مرتبطة بحرب الخليج الثانية، إلا انه كان متواصلا ومستمرا. وعليه فان قيمة المشاريع الاستثمارية التي بلغت ٢٤% من إجمالي عقود الاستثمار الأجنبي الصيني في ١٩٨٨، لم يتعد نصيبها ٤% من ١٩٩٤. وينطبق نفس الأمر بالنسبة لخدمات العمال حيث هبط نصيب البلاد العربية من ٢٦% في ١٩٨٨ إلى ٢,٦ % في ١٩٩٤، وهذا يعني أن نصيب البلاد العربية في العمليات الأجنبية السنوية للصين، قد هبط من نسبة ٢٤% في سنة ١٩٨٨ إلى ٣,٧ % في عام ١٩٩٤ [١].

كما أن جميع الدول العربية تستعين باعمال المقاولات الصينية، حيث وصلت قيمة العقود بين الصين والدول العربية الى ١١ مليار دولار عام ١٩٩٨ تغطي ٦ آلاف مشروع [٢].

كذلك يلاحظ أن تبادل الاستثمارات بين العرب والصين مازال محدودا، وأن الاستثمارات العربية في الصين تفوق الاستثمارات الصينية في الوطن العربي. وقد قدر السيد سون قوانج شيانج، نائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الصيني، في الندوة العربية الصينية للاستثمار المنعقدة في شيامين في ٨-١٢ أيلول ٢٠٠١ [٣]، إن حجم الاستثمار العربي في الصين حسب إحصاءات سنة ٢٠٠٠ بلغ ٢٠٠ مليون دولار، وحجم الاستثمار الصيني في البلاد العربية ١٠٣ مليون دولار، ويوضح ذلك مرة أخرى ضالة حجم الاستثمارات من ناحية، وعدم توازنها من ناحية اخرى [٤].

وفي عقد التسعينات أقيمت الكثير من المشاريع الاستراتيجية في الدول العربية وبمساعدة صينية، إذ أنها تحاول إقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة، وبناء مناطق صناعية حرة للمشروعات

---

[١] ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١٨٥

[٢] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٤٧

[٣] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١١٢، كذلك راجع ذلك في بيت العرب (بيجين)، العدد ٤٠، أيلول ٢٠٠٠

[٤] نشو فو جبان يودانج جبان، خصائص سوق منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والشرق الأوسط، بيت العرب (بيجين)، آذار ٢٠٠٠، ص ٣٦-٤٢

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشتركة، حول أكثر من ميناء في الأقطار العربية، وذلك من اجل تعزيز قدرتها للدخول للأسواق العالمية، وبسلع ذات جودة عالية وأسعار منافسة، ومساعدة هذه الأقطار صناعيا وتقنيا وإنمائيا، وفيما يلي رصد لأبرز تلك المشاريع[١]:

١- في مارس سنة ١٩٨٧ أقيمت أول شركة صينية عربية مشتركة في نيتشوان، عاصمة مقاطعة نينجشيا ذاتية الحكم، بالتعاون بين بنك فيصل الإسلامي المصري، وشركة نينجشيا الإسلامية للاستثمار والتعاون الدولي برأسمال ١٢٠ مليون دولار.

٢- في سنة ١٩٩٢ اتفقت شركة الاستثمارات البترولية الخارجية، التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية، مع الشركة الوطنية الصينية للبترول البحري، وشركة أجنبية على التنقيب عن واستخراج النفط والغاز في حوض ينجهاه، وقد تم إنشاء مؤسسة بالاستثمارات المشتركة، وبدأت المؤسسة عملها سنة ١٩٩٦، وذلك باستثمارات تبلغ ١,٢ مليار دولار[٢].

٣- وتشجيعا للمبادلات التجارية العربية الصينية، فقد أولي بنك الاستيراد والتصدير الصيني اهتماما كبيرا بدعم المؤسسات الصينية، وأعمالها مع المؤسسات العربية، فترة التسعينات، تم إجازة قروض لاعتمادات التصدير للبائع قدرها ٣ مليارات دولار، لدعم التبادل التجاري بين الصين و ١١ دولة عربية، وتم تقديم قروض قيمتها اكثر من ٥ر٢ مليار دولار، ودعم قيمة العقود التجارية الخارجية بأكثر من ٣ مليارات دولار، وفي مجال اعتمادات التصدير للمشترى، تم التوقيع على اتفاق إطاري، لاعتماد التصدير للمشتري بين بنك الاستيراد والتصدير الصيني وبين بنك التجارة الخارجية المغربي، كما يبحث البنك الصيني مع الهيئات المعنية المصرية والسودانية، عدة مشاريع اعتمادات التصدير للمشتري، وفي مجال تأمين التصدير قام البنك بتأمين التصدير لمشروع خطوط إنتاج السيارات السودانية، حيث بلغت قيمة التامين حوالي ٣٠ مليون دولار امريكي[٣].

٤- توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي بين قطر والصين في عام ١٩٩٤، بموجبها تزود الصين بـــ٥ر٢ مليون طن من الغاز القطري، على أن تصبح في عام ٢٠٠٠ المستورد الأول للغاز القطري[٤].

---

[١] أنظر: نشو فو جبان يودانج جيان، خصائص سوق منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والشرق الأوسط، بيت العرب (بيجين)، آذار ٢٠٠٠، ص ٣٦-٤٢. وكذلك وو فو قوى، واقع وآفاق الاستثمارات العربية المباشرة في الصين، بين العرب(بيجين)، كانون الثاني-شباط ٢٠٠٠، ص ١٦-٢٨. وأنظر أيضاً: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، امكانيات التعاون بين الدول العربية والصين في مجال الطاقة، بين العرب (بيجين)، كانون الثاني-شباط ٢٠٠٠، ص ٣٣-٣٥.

[٢] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١١٣

[٣] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٤٤

[٤] مجلة الصين اليوم، العدد ٩، أيلول ١٩٩٨، ص ٣٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- في سنة ١٩٩٤ وقعت شركة الصين لاستيراد وتصدير التكنولوجيا، اتفاقا مع شركة بن لادن السعودية، لإنشاء مصنع للسماد باستثمار صيني سعودي في الجبيل.

٦- ونشط التعاون الاقتصادي بين العراق والصين بعد مباحثات اللجنة المشتركة للعلاقات الاقتصادية والتجارية التي عقدت دورتها الثامنة في بغداد بين (١١-٦١) نيسان ١٩٩٥ والتي وضعت أسس المستقبل في التعاون الثنائي وزيارات الوفود والبناء والتشييد حيث ترغب الصين في استمرار مواردها النفطية من العراق[١].

٧- وقعت مصر اتفاقيات مع الصين، بعد زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى القاهرة في أيار ١٩٩٦، ومحادثاته مع المسؤولين المصريين، التي تمخضت عن توقيع ثلاث اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتكنولوجيا والقوى العاملة والتعاون الثقافي والرياضة[٢].

٨- ووقعت الجزائر مع الصين اتفاقا في تشرين الأول ١٩٩٦ للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، في أثناء زيارة الرئيس الجزائري إلى بكين ومحادثاته مع المسؤولين الصينيين[٣].

٩- سنة ١٩٩٦ اتفقت شركة أرامكو السعودية مع شركة سانج يونج الكورية الجنوبية وشركة صينوشيم الصينية، لبناء مصفاة لتكرار النفط في مدينة جينداو Quindao، في محافظة شانتونج[٤].

١٠- عام ١٩٩٧ توقيع اتفاقيات للتعاون بين الصين ومصر للتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والطاقة والاستثمارات في اطار لجنة العلاقات المشتركة بين البلدين[٥].

١١- وقعت معاهدات بخصوص النفط السوداني تقوم بموجبه الشركات الصينية بمد أنابيب نفط في النصف الثاني من العام ١٩٩٨، وتستثمر الصين ٧٠٠ مليون دولار في بناء مصفاة في الخرطوم لتكرير ٢ر٥ مليون طن من النفط، وكشف ٣٢٠ مليون طن من احتياطي النفط السوداني، ويعمل أكثر من ألفي خبير وإداري وفني صيني في السودان لتطوير التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدين[٦].

---

[١] جريدة الأهرام، ١٩٩٦/٥/١٥، ص٨
[٢] جريدة الأهرام، ١٩٩٦/١٠/١٩، ص١
[٣] جريدة الأهرام، ١٩٩٧/٧/١٩، ص٧
[٤] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١١٤
[٥] مجلة الصين اليوم، العدد ٨، أب ١٩٩٨، ص ٢٠
[٦] مجلة الصين اليوم، العدد ٥، أيار ١٩٩٨، ص ٢٠-٢٣

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢- سنة ١٩٩٧ اتفقت مصر والصين على مساهمة الصين في مشروع إنشاء منطقة صناعية حرة في شمال خليج السويس[١].

١٣- في سنة ١٩٩٨ اتفقت الصين مع تونس على مضاعفة انتاج مصنع الاسمدة الكيميائية التابع للشركة العربية الصينية في جنوب تونس[٢].

١٤- في في سنة ١٩٩٨ اتفقت شركة ارامكو السعودية مع شركتي اكسون الامريكية وفوجيان الصينية، على اقامة مجمع للبتروكيماويات في اقليم فوجيان[٣].

١٥- تم انشاء شركة قطر للاضافات البترولية (كفاك)، وهذه الشركة مشروع مشترك بين المؤسسة العامة القطرية للبترول وشركة البترول الصينية[٤].

١٦- في سنة ١٩٩٨ توصلت هيئة النفط الكويتية وشركة الصين للنفط والغاز الطبيعي الى اتفاق لتحديث معامل تكرير النفط في مقاطعة شاندنج[٥].

١٧- نشط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في جمهورية الصين الشعبية حيث قدم ٢٢ قرض للصين منذ تأسيس الصندوق في عام ١٩٦١ وحتى تاريخ ١٩٩٨/٦/٣٠ بمبلغ اجمالي ١٥٢ مليون دينار كويتي بما يعادل ٥٠١ مليون دولار امريكي[٦].

كما كان هناك العشرات من المشاريع المشتركة والاستثمارات المشتركة في كافة المجالات لا يتسع البحث لذكرها جميعها.

لقد وصلت العلاقات العربية الصينية في يومنا هذا إلى مرحلة متقدمة من النضج عن طريق المجهودات المشتركة للطرفين، وتمكن العرب والصينيون اللذين يتبنون وجها نظر متقاربة في الشؤون الدولية من التوصل إلى مرحلة متقدمة من التفاهم والمساندة المتبادلة والتعاون. وفي حقيقة الأمر فان الصداقة تمثل عنصرا ثابتا في السياسة الخارجية لكل من الطرفين، تقوم هذه العلاقة على أسس الصداقة المخلصة، والمنافع المتبادلة، والمعاملة بالمثل والتشاور الوثيق.

في هذا الاطار اقامت جامعة الدول العربية مكتبا للتمثيل في بكين في ١٩٩٨، كما ان الصين قد عبرت مرارا عن تاييدها للوحدة العربية، وتسريع خطوات التعاون الاقتصادي الاقليمي. ويجري توثيق علاقات التعاون بين الطرفين بصفة مستمرة، وعلى سبيل المثال، وفي محاولة لدعم وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والبلاد العربية، تم انشاء غرفة عربية صينية

---

[١] نشو فو جبان يودانج جيان، خصائص سوق منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والشرق الأوسط، بيت العرب (بيجين)، آذار ٢٠٠٠، ص ٣٦-٤٢

[٢] وو فو قوى، واقع وآفاق الاستثمارات العربية المباشرة في الصين، بين العرب(بيجين)، كانون الثاني-شباط ٢٠٠٠، ص ١٦-٢٨

[٣] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، امكانيات التعاون بين الدول العربية والصين في مجال الطاقة، بين العرب (بيجين)، كانون الثاني-شباط ٢٠٠٠، ص ٣٣-٣٥.

[٤] المصدر نفسه

[٥] نشو فو جبان يودانج جيان، المصدر نفسه

[٦] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٤٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشتركة للتجارة في ١٩٨٨. ومنذ ذلك الحين توالت الاجتماعات الدورية لهذه الغرفة المشتركة لتقوية التعاون المتبادل، ومعالجة المصاعب التي يمكن أن تعرقل العلاقات التجارية[١].

إن الصين بحاجة إلى بيئة محيطة مستقرة، بالإضافة إلى السلام والتعاون الدوليين لتحقيق تنميتها، وتهتم الصين بالتعاون بين الجنوب والجنوب[٢]، فتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني مع الدول العربية من ثوابت سياستها. فقد بلغ حجم التجارة الخارجية للدول العربية مجتمعة حوالي ٣٤٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، بينما تحظى حجم التجارة الخارجية للصين ٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠١، غير أن قيمة التبادل التجاري بين الصين والدول العربية في عام ٢٠٠١ أقل من ١٦ مليار دولار ، وبهذا تكون المجموعة العربية هي الشريك التجاري السابع للصين[٣]، ومع أن هذا الرقم قد حقق زيادة كبيرة في السنوات السابقة، إلا أنه لا يأخذ نصيباً كبيراً في الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية لدى كلا الجانبين، الأمر الذي يدل على وجود إمكانيات كبيرة لتنمية التجارة الثنائية بين الجانبين، ويمكن ترشيد التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والاستثمارات والمشاريع المشتركة وتنويعها لتصل لدرجة الشراكة[٤].

لقد بلغت الاستثمارات العربية في الخارج حوالي ١٢٠٠ مليار دولار، بينما تدفق الى الصين ما تقدر قيمته بـــ ٤٦٨ مليار دولار من الاستثمارات المباشرة في عام ٢٠٠١ فقط، بما يجعل القيمة المتراكمة للاستثمارات الأجنبية في الصين تقدر بـــ ٦٠٠ مليار دولار، غير أن الرصيد الاجمالي للاستثمارات العربية في الصين لم يصل الا الى ٢٠٠ مليون دولار. ويدل هذا الواقع الى افتقار رجال الأعمال العرب الى معرفة السوق الصينية، التي تحظى بتقدير واسع من جانب الشركات متعدد الجنسيات ومختلف المؤسسات الاقتصادية الدولية.وفي عام ٢٠٠٠ استوردت الصين أكثر من ٧٠ مليون طن من النفط الخام، وكان ما يقارب ٦٠% منها من منطقة الشرق الأوسط، ومن المؤكد أن الصين ستواصل زيادة استيرادها من النفط الخام من المنطقة في المستقبل[٥]. كما فتحت المؤسسات الصينية باب الاستثمار في الدول العربية، ومن المؤكد أن الاستثمارات الصينية في العالم العربي ستتزايد، لا سيما في ظل دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية WTO. وهذا الأمر يقودنا إلى تناول الموضوعين التاليين: التعاون العربي الصيني في مجال النفط، والتعاون العربي الصيني في ظل منظمة التجارة العالمية

---

[١] أنظر: ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١٧٩-١٨٠. للمزيد عن دور الغرفة العربية الصينية المشتركة أنظر: وليد عوده، العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية ودور الغرفة المشتركة في مسيرة التعاون، أوراق اقتصادية،العدد ١٢، الصفحات ١٦٦-١٧١. كذلك أنظر: وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، الصفحات ١١٠-١١٧

[٢] وللمزيد من الاطلاع حول موقف الصين من اعتبار نفسها من الدول النامية أنظر: اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٥٦-٥٧ والملاحق المهمة المرفقة مع الدراسة حول الصين وعالم الجنوب

[٣] أنظر: كلمة مجلس السفراء العرب في بيجين، ألقاها رئيس المجلس مفتاح ماضي، في ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص ٥١-٥٢

[٤] حول ذلك أنظر: محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١١٥-١١٦

[٥] آن هويهو، آفاق رحبة لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية في القرن الحادي والعشرين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص ١٣٤-١٣٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: التعاون في مجالات النفط وصناعاته

لكل من الصين والبلاد العربية مزاياها الاقتصادية التي تكمل بعضها البعض، وتمكنها من مساعدة بعضها البعض على الوفاء بحاجات التنمية الاقتصادية بها. وبالتالي فهناك احتمالات كبيرة لتوسع التعاون الاقتصادي بينهما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

فالبلاد العربية غنية بالموارد الطبيعية، والشرق الأوسط هو أهم منتج للبترول والغاز الطبيعي في العالم[١]، فهذه المنطقة والتي هي جزء من "قوس الأزمات"[٢]، تفتقر إلى القدرة على تفادي الأزمات، بات من الضروري بل من المُلح إقامة علاقات شراكة استراتيجية بينها وبين الصين، تقوم على تبادل المصالح والمنفعة المشتركة، من أجل الانطلاق في مسيرة التنمية.

تلعب صناعة النفط في الصين دوراً هاماً في الاقتصاديات الوطنية للدول ولنموها، وتحتل هذه الصناعة المرتبة الخامسة في العالم من ناحية الانتاج، والرابعة من ناحية التكرير. وتشير التقديرات الى امكانية تخطي الصين لليابان كثاني أكبر مستهلك للنفط في آسيا، خلال الخمس عشرة سنة القادمة. حيث يتوقع أن ينمو الاستهلاك بمعدل سنوي قدره ٣,٨% حتى عام ٢٠١٠. وسيعتمد تحقيق هذه التقديرات على عاملين رئيسيين هما: اصلاح قطاع الصناعة النفطية بغرض الارتقاء بكفاءته مع جذب الاستثمارات الأجنبية، واستمرار النمو الاقتصادي الذي يعتمد أيضاً على نجاح الاصلاحات[٣].

ونتيجة لتحول الصين من دولة مصدرة للبترول في الثمانينات، إلى دولة مستوردة للبترول منذ أوائل التسعينات، بحيث وصلت نسبة استيراد الصين من بترول الشرق الأوسط حوالي ٥١ % من قيمة استيرادها من النفط الخام، وتغطي ما قيمته حوالي ٤٧% من صادرات الصين إلى البلاد العربية، الأمر الذي ساعد هذا على تغير هام في حجم وتوازن العلاقات الاقتصادية العربية الصينية. فالصين لها مصالح قوية في ضمان استمرار تدفق النفط العربي على أسواقها ومصانعها، فقد بدأت الصين منذ سنة ١٩٩٣ في الاتجاه نحو الوطن العربي لاستيراد النفط مباشرة، بدلا من شرائه من خلال شركات البترول الدولية وتأكيدا لتوفير أمن الطاقة لديها. وفي

---

[١] تشن تشوند، العلاقات الاقتصادية بين الصين والبلاد العربية، الموقف الحالي واحتمالات التطور الأفضل في: العرب والصين من التأييد عمن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، ص ١٢٠

[٢] هذا التعبير اقتبسناه من سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي، الوارد في كلمة سموه التي ألقاها في ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، في بيجين، خلال الفترة من ٢٧-٣٠أيار ٢٠٠٢. ويشير سموه إلى أن المنطقة التي تقع ضمن قوس الأزمات هي المنطقة التي تمتد باتجاه الجنوب الشرقي من المغرب، مروراً بالكونغو والسودان والبحر العربي، وشمالاً إلى غرب آسيا وأواسطها، وفي هذه المنطقة يقع "إهليلج الطاقة" الذي يوجد فيه ٧٠% و٤٠% من نفط العالم وغازه الطبيعي على التوالي.

[٣] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك السنة استوردت الصين ٤٦% من وارداتها النفطية من الدول العربية الخليجية، وزادت تلك النسبة سنة ١٩٩٥ إلى ٥٠%[١].

وقد قدر مركز بحوث الشرق والغرب بالولايات المتحدة أن ٩٥% من الواردات البترولية لدول شرق آسيا ومن ضمنها الصين، سيأتي من العالم العربي عام٢٠١٠ [٢].

وتشير بعض الدراسات الصادرة عن مركز دراسات الطاقة العالمية أن يرتفع طلب الصين النفطي لحوالي ٧ مليون برميل يوميا بطول عام ٢٠٠٥. ومن المعتقد أن دول وسط آسيا سوف تشكل مصدرا محتملا لتزويد الصين بمتطلباتها النفطية، وقد انضمت الشركات الصينية إلى الشركات النفطية العالمية الرغبة بالحصول على امتياز للتنقيب واستخراج النفط في كازاخستان ولقد وافقت مؤسسة النفط الوطنية الصينية خلال نهاية عام ١٩٩٧ على استثمار حوالي ٤٣٠٠ مليون دولار خلال فترة ٢٠ عام في حقول النفط في كازاخستان وهنالك مخطط لمد أنبوب نفط لنقل النفط من كازاخستان إلى المصافي الصينية بحلول عام ٢٠٠٥ [٣].

وفيما يتعلق بتجارة الأعضاء في الاوابك[٤] مع الصين، فكانت صادراتها تشكل حتى منتصف التسعينات نسبة قليلة سواء من حيث أهميتها للصادرات النفطية الإجمالية للأقطار الأعضاء، أو بالنسبة لواردات الصين النفطية، حيث لم تتجاوز الصادرات الإجمالية للأقطار الأعضاء ١.%، باستثناء عام ١٩٩٦ الذي وصلت فيه ١ر٢ %، كما تراوحت نسبتها إلى واردات الصين النفطية الإجمالية بين اقل من ١% إلى ٧%، باستثناء عام ١٩٩٦ الذي تجاوزت فيه ٤٠% كما يتبين من الجدول قم (١٠).

جدول رقم (١٠)

واردات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية من الدول الأعضاء في أوابك ١٩٩٠-١٩٩٧

(ألف برميل يومياً)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الدول الأعضاء في أوابك	٠،٧	٣،٦	١،٢	٤٩،٢	٥،٢	٢٤،٣	٣٢٦،٥	٣١،٧

المصدر: مستخرج من محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٩٢

[١] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١١٥

[٢] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٩٠

[٣] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ٩٦

[٤] الأوابك: هي منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (Organization of Arab Petroleum Exporting Countries) والدول هي: الامارات، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت، ليبيا، مصر.
أما الأوبك: فهي منظمة الدول المصدرة للنفط (Organization of Petroleum Exporting Countries)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر سلطنة عمان والسعودية والإمارات والكويت أهم مصدري النفط من الأقطار العربية، وتنامي الطلب على النفط في الصين وتزايد وارداتها، لم ينعكسا بصورة مماثلة على معدل وارداتها النفطية من الأقطار الأعضاء في الأوابك، فهي لم تكن سوى زيادات متواضعة وغير منتظمة، تتقلب من سنة إلى أخرى، مما يوحي بان الصين لم تكن سوقا مهمة لنفط الأقطار الأعضاء في العقد الماضي، وذلك لتعدد مصادر وارداتها النفطية، وتوجيه اهتمام اكبر لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، التي شهدت حصتها تراجعا من ٦٠% من إجمالي واردات الصين النفطية عام ١٩٩٣، إلى ٤٩% عام ١٩٩٧ [١].

ومن المعتقد أن دول وسط آسيا سوف تشكل مصدرا محتملا لتزويد الصين بمتطلباتها النفطية، فقد انضمت الشركات الصينية إلى الشركات النفطية العالمية الرغبة بالحصول على امتياز للتنقيب واستخراج النفط في كازاخستان، ولقد وافقت مؤسسة النفط الوطنية الصينية خلال نهاية عام ١٩٩٧ على استثمار حوالي ٤٣٠٠ مليون دولار خلال فترة ٢٠ عام في حقول النفط في كازاخستان. وهنالك مخطط لمد أنبوب نفط لنقل النفط من كازاخستان إلى المصافي الصينية بحلول عام ٢٠٠٥. على مستوى آخر فان إنتاج كازاخستان من النفط يتوقع أن يبلغ ٢ر١ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٥، وكمية هامة من هذا الإنتاج ستتجه إلى مناطق وبلدان أخرى، ولربما تمكنت حقول النفط الجديدة في شرقي روسيا تزويد الصين بالنفط، لكن الطلب المتبقي الذي سوف تحتاجه الصين والبالغ ٣ مليون برميل يوميا سوف يأتي من أماكن اخرى [٢].

يلاحظ من المؤشرات المتوافرة، أن هنالك اهتماما عالميا في قطاع النفط الصيني ومستقبل الصين في هذا الشان. فقد عقد في بكين خلال شهر تشرين الأول ١٩٩٧ المؤتمر العالمي الخامس عشر للبترول، وهو مؤتمر كبير وهام في تاريخ الصناعة الدولية النفطية [٣]. يحقق اقتصاد الصين في السنوات الأخيرة تطورا سريعا، فمع التقدم والطفرة اللذين شهدتهما الصين في عملية الإصلاح والانفتاح والنمو الاقتصادي، حققت صناعة التنقيب والاستخراج النفطي وصناعة الطاقة منجزات مهمة واصبح هذا القطاع أحد الأعمدة الصناعية للصين.

ولاشك أن الصين تواجه وضعا خطيرا في الموارد النفطية خلال عملية التحديث والتطوير الاقتصادي، ويمكن تلخيصه كالتالي:

أولا: شح الموارد النفطية: أن الصين دولة فقيرة في الموارد النفطية، وتقدر احتياطات النفط المؤكدة في الصين ب ٣ر٢١ مليار طن، واحتياطات، الغاز الطبيعي ب ٢٦٠ مليون م٣، أي ما

[١] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٩٠

[٢] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ٩٦

[٣] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٩٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوازي خمس نصيب الفرد العالمي، ومن بين الاحتياطات الجيولوجية المذكورة أعلاه، إن الكمية القابلة للاستخراج ليست أكثر من ٦ر٠٩ مليار طن، ناهيك عن أن حوالي ٥ر٣ مليار طن منها قد استخراجها، والبقية تقدر ب ٢ر٤٥ مليار طن, أي ما يعادل ١ر٨ % من احتياط العالم الإجمالي، فقط مما يدل بوضوح على مدى شح الموارد النفطية في الصين[١].

ثانيا: زيادة حادة استهلاك النفط: الصين غنية بموارد الفحم إذ تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية السنوية التي تبلغ مليار و١٠٠ مليون طن، إلا أن استخدام الفحم يؤدي إلى تلوث خطير, هذا بالإضافة إلى أن إحلال النفط محل الفحم يمثل اتجاها حتميا في عملية التحديث والتطوير، وعلى مدى السنوات الأخيرة , شهد الاقتصاد الصيني نموا سريعا، مع ازدياد مطرد في حجم استهلاك النفط، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين إمدادات النفط المحلية والاحتياجات، وفي عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال، بلغ الإنتاج المحلي من النفط ١٦٢ مليون طن، بزيادة نسبتها ٥ر١ %، وبلغ حجم الاستهلاك ٢٣٠ مليون طن، بزيادة نسبتها ٥%، وتحولت الصين إلى دولة مستوردة للنفط، وازدادت تدريجيا حتى تخطت ٤٠ مليون طن في عام ١٩٩٩، ووصلت إلى ٧٠ر٢٧ مليون طن في عام ٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠١ تراجعت الواردات من النفط الخام إلى ٦٠,٢٦ مليون طن مؤقتا في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي في العالم عقب أحداث ١١ أيلول / سبتمبر، وتعتبر الصين حاليا ثالث أكبر دولة مستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة واليابان[٢].

ثالثا: ضرورة إنشاء مخزون استراتيجي من النفط :لم يتم إنشاء مخزون نفطي متكامل في الصين، لكن هذه المسالة قد أثارت اهتماما بالغا من جانب الجهات المتخصصة، بدليل أنها تتخذ الآن إجراءات مناسبة، وتضع خطة موحدة، وتعمل على بناء منشآت المخزون النفطي على مراحل مختلف،ة حسب مبدأ يجمع بين مخزون الدولة ومخزون المؤسسات[٣].

تشير التقديرات إلى توقع نمو استهلاك الصين من الغاز الطبيعي بحوالي ١١% حتى عام ٢٠١٠، فاستهلاكها عام ٢٠٠٠ كان ٢٤ مليار متر مكعب، وسيرتفع استهلاكها من الغاز إلى ٤٢ مليار متر مكعب، و٧٣ مليار متر مكعب، بحلول, ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ على التوالي[٤].

---

[١] قوان تسيهواي، صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق إلى الخارج، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٢٢٣

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٢٤. للمزيد أنظر: محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٩٢.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٢٥.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تمتلك مخزوناً نفطياً يلبي احتياجات البلاد لـ ٤٥ يوماً، بينما لدول الاتحاد الأوروبي مخزون نفطي قابل للاستهلاك لثلاثة أشهر، وتولي اليابان هذه المسألة اهتماماً أكبر، ولديها مخزون نفطي يؤمن الاستهلاك لمدة ستة أشهر.

[٤] عصام الجلبي، مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٢٢٧-٢٣١، أنظر كذلك: تشنغ دايونغ، تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة لدفع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٢١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويذكر، أن الأثر المحدود للازمة الاقتصادية الآسيوية على الاقتصاد الصيني، التي أدت إلى تراجع معدل نموه السنوي من ٨ر٨ % عام ١٩٩٧، إلى ٦ر٦ % في عام ١٩٩٩، مما نتج عنه تراجع معدل النمو السنوي لاستهلاك النفط، من ٥ر٧ % في عام ١٩٩٧ إلى ٤٩ر٢ % عام ١٩٩٧، إلا انه عاد للارتفاع وانخفض الاستهلاك إلى ٨% في عام ١٩٩٩، ومن المتوقع أن ينمو الطلب على النفط بمعدل سنوي قدره ٨ر٣ % حتى عام ٢٠١٠، مما يعني ارتفاع استهلاك الصين من النفط إلى ٤٠ر٤ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٠، و ٣٠ر٥ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٥، و ٤٠ر٦ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٠، إلا أن الحقيقة الثانية أن الصين أصبحت دولة مستوردة للنفط منذ عام ١٩٩٣، وأن معدلات نمو استهلاكها السابقة، تعزز من احتمالات تطورها إلى سوق واعد في لصادرات الدول النفطية[١].

وبهدف حل مشكلتها في شح الموارد النفطية ، عمدت الصين إلى تفعيل عملية الاستخراج والتنقيب لموارد النفط والغاز المحلية، وفي الوقت نفسه، تنفيذ استراتيجية الانطلاق إلى الخارج، وإجراء تعاون شامل ومتنوع مع الشركات النفطية في الدول الكبرى، ومن هذه الجهود في التعاون مع الخارج، كان هناك تعاون في مجال **الاستكشاف والبحث والتنقيب عن النفط**، حيث تملك الشركة الكويتية للاستكشافات الخارجية (kufpec) حصة تبلغ ٧ر١٤% من حقل ياشنج (Yachange ١٣-١) للغاز الطبيعي في الصين، يدار الحقل من قبل شركة اتلانتك ريتشفيلد، التي تملك حصة ٥ر٣٤ % من الحقل، والباقي ٥١% للشركة الوطنية الصينية البحرية للنفط[٢].

أما في مجال التكرير والبتروكيماويات، فتملك شركة ارامكو السعودية حصة ٤٥% من مصفاة تالين في شمال شرقي الصين , ودخلت شركة ارامكو في مباحثات للحصول على حصة في مصفاتين في الصين، طاقة كل منهما ٣٠٠ ألف برميل في اليوم، إحداهما في قوانغتشو في شرق الصين، والأخرى في تشيغداو بمقاطعة شاندونج. والصين بحاجة إلى إقامة مصفاتين للنفط كل علم لملاقاة الطلبات المحلية المتزايدة والا ستكون بحاجة إلى استيراد المنتجات النفطية بالإضافة إلى النفط الخام[٣]. وقد عرضت شركة اكسون الأمريكية على شركة ارامكو امتلاك حصة ٢٥% من مصفاة سيجري توسعة طاقتها من ٨٠ إلى ٢٤٠ ألف برميل في اليوم، مع بناء مجمع بتروكيماوي. كما تملك الكويت وحدة أسمدة في الصين، بالمشاركة مع تونس [٤].

وقد أشرنا سابقاً الى العديد من المشاريع المشتركة التي تم اقامتها في مجال النفط وصناعاته.

---

[١] محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٩٣

[٢] قوان تسيهواي، صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق إلى الخارج، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين،، ص ٢٤٥

[٣] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ٩٧

[4] محمد عبد الوهاب الساكت، المصدر نفسه، ص ٩٠ و ٩٣. وأنظر كذلك لتفاصيل أكبر حول نفس المعلومة: وليد عوده، المصدر نفسه، ص ٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، يوفر فرصا أكثر لتنفيذ الاستراتيجية الصينية في مجال النفط "الانطلاق إلى الخارج"[١].

لقد أدى التطور الاقتصادي السريع إلى عجز في عرض النفط والغاز الطبيعي داخل الصين فبدأت تستورد النفط الخام اعتبارا من عام ١٩٩٣ ويبلغ حجم الاستيراد من الخام والمنتجات المكررة حاليا ٢٢% من الاستهلاك الداخلي وقد تزيد هذه النسبة فيما بعد بحيث يصل حجم استيراد الصين للنفط الخام إلى اكثر من ١٠٠ مليون طن في عام ٢٠١٠ حسب التقديرات , ففي عام ٢٠٠١ استوردت الصين ٦٠ مليون طن من النفط الخام من ضمنها ٢٨ مليون طن من الدول العربية أي بنسبة ٤٦% من الحجم الإجمالي وهذا يشير إلى أن النفط العربي يساهم بدور هام في تطور الاقتصاد الصيني[٢].

إن كلا من منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا خاصة منطقة الشرق الأوسط تعتبر منطقة مثالية حيث تنفذ استراتيجية الانطلاق إلى الخارج، إذ أنها تتميز بالموارد النفطية الغنية، والعلاقات الودية القائمة مع الصين، وقرب المسافة بينها وبين الصين[٣].

تعتبر الدول العربية المنتجة للنفط مصدرا غنيا للثروة النفطية، وفي المقابل تعد الصين مستهلكة كبيرة للطاقة، ويحمل الجانبان رغبة صادقة لتطوير التعاون في هذا المجال، بما يشكل أساسا راسخا لمثل هذا التعاون، ويبلغ حجم احتياطي النفط في العالم حاليا حوالي ١٠٠٠ مليار برميل (٣ر٣٣ مليار طن)، ومنه ٦٥ في الشرق الأوسط، ويكفي الاحتياطي لدى منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، والتي تمثل دول الشرق الأوسط معظمها، استخراجا لمدة ٧٤ سنة. وبينما لا يكاد الاحتياطي للدول غير الأعضاء يكفي لمدة ما تتراوح بين ١٤ و ٢٤ سنة. وفي عام ٢٠٠٢، قدمت الدول المنتجة للنفط في الخليج ٥٤-٦٧ % من العرض الإجمالي العالمي، ويقال أن آخر برميل من النفط سينتج من السعودية[٤].

لقد حققت التجارة الصينية العربية تطورا سريعا في السنوات الأخيرة، لكنها لا تمثل قدرا كبيرا من إجمالي حجم التجارة الخارجية للصين، ففي عام ٢٠٠١ وصل حجم الصادرات والواردات بين الصين وعشرين دولة عربية إلى نحو ١٦ مليار دولار، بما يعادل ٣% من إجمالي حجم التجارة الخارجية للصين، ومن ضمنها تجارة النفط التي تمثل ٥٥% من الحجم الإجمالي في

---

[١] أنظر: ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١٨٥-١٨٨

[٢] أنظر: تشنغ دايونغ، تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة لدفع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٢١٧

[٣] قوان تسيهواي، صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق إلى الخارج، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٢٢٦

[٤] تشنغ دايونغ، المصدر نفسه، ص ٢١٧-٢١٨. وللمزيد حول الاحتياطات العالمية من النفط أنظر: عصام الجلبي، مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٢٢٧-٢٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة المماثلة، استوردت الصين في ٢٠٠٢ (٩. ر٣٩) مليون طن من النفط الخام، بما يعادل ٨ر٦٤ % من الحجم الاجمالي[١].

لقد لاحظنا أن تجارة النفط تحتل مكانة بالغة الأهمية في التجارة الصينية العربية وسيساهم تعزيز التعاون النفطي بينهما في تطور علاقاتهما التجارية.

ومن الجدير بالإشارة، إلى أن النفط سيسترجع مكانته ودوره السابق، وهذا كله دافع لتنمية العلاقات العربية الصينية، بل إن الصين يجب أن تشكل مركزا هاما للاستثمارات النفطية العربية، ويصبح النفط مجالا هاما للتعاون الحالي والمستقبلي.

تدل المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، على أن الاقتصاد الصيني هو أسرع اقتصاديات العالم نموا، وعلى ذلك فإن على الجانبين العربي والصيني بذل مزيد من الجهود لتنمية علاقاتهما، تحقيقا لمصالح الطرفين، ومما لاشك فيه أن ذلك سيتضمن التعاون في مجالات النفط الخام والغاز والمنتجات البترولية التي تحتاجها الصين.

تبلغ نسبة الاحتياطي النفطي الصيني ٨ر١ % من الاحتياطيات العالمية في الوقت الذي يشكل الصينيون ٢٢ % من سكان العالم وبالمقارنة نجد ان الوطن العربي يضم ٦٢% من احتياطي النفط العالمية وبمجموع سكاني يشكل ٥% من سكان العالم وكان معدل الاستهلاك الصيني من النفط عام ٢٠٠٢ نحو ٤٨ مليون برميل من النفط يوميا مقابل ٩ر٣ مليون برميل يوميا للوطن العربي[٢].

يتمتع الوطن العربي بميزة جغرافية من حيث إمكانات تزويد الصين بحاجتها من النفط والغاز، كما وينبغي ألا ننسى بان منطقة الخليج، وبما فيها إيران، تعتبر أضخم حوض للنفط والغاز في العالم، باحتياطي يبلغ ٦٧٠ بليون برميل، ٦٤% من الاحتياطي العالمي، و ٩١% من النفط العربي، و ٩٩% من احتياطي الشرق الاوسط[٣].

وسنرفق مع الملاحق جداول وأشكال تتناول كافة المعومات الحديثة حول الاحتياطات النفطية المؤكدة ومجموع الإنتاج النفطي العالمي، مع مقارنة بين الدول العربية وخاصة الخليجية مع باقي العالم، وصافي الإستيرادات والواردات النفطية العالمية، كذلك أخر الإحصائيات العالمية في كل ما يتعلق بقطاع النفط واحتياطياته وصناعته في العالم العربي والصين والعالم.

---

[١] عصام الجلبي، مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص ٢٢٨-٢٢٩

[٢] عصام الجلبي، المصدر نفسه، ص ٢٣٠

[٣] تشنغ دايونغ، تعزير التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة لدفع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٢٢٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية

لقد أصبحت الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية، وستخضع تجارتها مع بقية العالم للقواعد والتشريعات التي تحددها اتفاقية هذه المنظمة. السؤال هو كيف سيؤثر ذلك على علاقات الصين بالبلاد العربي؟ ومن الطبيعي أن أثر الانضمام سوف يعتمد على مدى تأثير الاتفاقية على سياسة الصين التجارية، وعلى ردود أفعال الشركاء التجاريين للصين، بالنسبة للتغيرات المستقبلية في التنمية الاقتصادية للصين والتي ستنجم عن الالتحاق بالمنظمة[١].

إن تحرير التجارة في الصين كان سابقا على قبولها في المنظمة العالمية، لقد هيمنت قضية تشجيع الصادرات على سياسات الصين التجارية، وقد شمل ذلك قدرا كبيرا من تحرير الأنشطة الاقتصادية المتجهة نحو الأسواق الخارجية، وخاصة الأنشطة الممولة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك لم يكن متوسط معدل الضريبة في الصين قبل الانضمام مرتفعا مقارنة بالبلاد النامية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فقد كان تحرير الاقتصاد الصيني واسعا، وشمل الزراعة والصناعة والخدمات. والأهم من ذلك أن هذا التحرير لم يكن مدفوعا بأسباب الفشل، لقد ظهر نتيجة للنجاح في إقامة صناعات ذات قدرة تنافسية عالية، والتوسع في زيادة الصادرات ونتيجة للوضع القوي لميزان المدفوعات ووفرة الاحتياطي الأجنبي. فانضمام الصين وتحرير اقتصادها يشبه وضع كوريا الجنوبية وبقية بلاد شرق آ سيا، وبناء عليه فانه من المرجح أن يؤدي هذا الانضمام إلى زيادة وتقوية علاقاتها التجارية بالاقتصاد الدولي[٢].

وعلى الرغم مما سبق، فما زال الاقتصاد الصيني ثنائي الهيكل، وخاصة في مجال الصناعة . فإلى جانب القطاع لصناعي الذي يعتمد على الكثافة العمالية والقدرة التنافسية العالية والاتجاه الى التصدير, يقوم قطاع صناعي تقليدي، يعتمد على كثافة استعمال راس المال، وتسيطر عليه المشاريع المملوكة للدولة، وكذلك قطاع زراعي يعتمد على دعم الدولة وحمايتها. وتقوم هذه القطاعات اساسا بدور سد حاجة الأسواق المحلية[٣].

---

[١] للمزيد حول ظروف دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية، وشروط المنظمة، والتبعات المنبثقة عن ذلك الانضمام، راجع: موقع المنظمة على شبكة الانترنت: www.wto.org
أيضاً:
/http://www.cnn.com/2001/WORLD/asiapcf/central/11/10/china.WTO
http://www.ahk-china.org/china-wto/startseite-china-and-wto.htm
http://www.china.org.cn/english/21693.htm

[٢] ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١٨٥-١٨٦

[٣] حول هيكل الاقتصاد الصيني أنظر محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الاول ١٩٩٦ ص ١٧٠-١٩٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاشك أن نجاح الصين خلال الحقبتين الأخيرتين في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وتوسع التجارة الخارجية، يميز تجربتها عن تجربة كثير من البلاد النامية.

ويشكل نصيب الصين حاليا حوالي ٤% من صادرات العالم من السلع، و ٣,٥ % من الواردات. لقد كان هذا الأداء القوي مصحوبا بارتفاع نصيب المصنوعات من الصادرات الصينية، حيث تشكل السلع الصناعية ما نبته ٨٠% من الصادرات الصينية[١].

إن أهم أسواق الصادرات الصينية هي: البلاد الصناعية وبلاد شرق آسيا واليابان، وفي الوقت الحاضر تحقق الصين فوائض تجارية مع كل من الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي[٢].

لابد من الالتفات إلى نتيجتين مهمتين تتعلقان بقبول الصين في منظمة التجارة العالمية، أولا: ستكون هناك زيادة كبيرة في الصادرات الصينية. ثانيا: ستكون هناك زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين من داخل شرق آسيا وخارجها[٣]. مما سيخلق فرص استثمار مجزية بالنسبة للشركات الأجنبية. فقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بالفعل من ٤٠ مليار في ٢٠٠٠ إلى ٤٧ مليار دولار في ٢٠٠١، وهناك دلائل على استمرار الزيادة في ٢٠٠٢ . ومن الملفت للنظر أن هذا التطور في وقت يتناقص فيه حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم[٤].

سوف يترتب على النتيجتين المذكورتين أعلاه أن فرص التجارة التي سيخلقها الالتحاق بالمنظمة العالمية ستتركز في صناعات يتم تمويلها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك فليس من المحتمل أن يؤدي انضمام الصين إلى المنظمة إلى تحدي كبير للصادرات العربية من المنسوجات والمصنوعات الجلدية. هناك دلائل تشير إلى أن المقدرة التنافسية للصين تبرز في مجال الملابس وليس في مجال هاتين السلعتين. حيث يظهر تفوق المقدرة الإنتاجية لعمالتها في مجال الملبوسات اكثر منه في مجال المنسوجات.

ومن ناحية أخرى فان قبول الصين بالمنظمة وتوسع تجارتها، سيؤدي في الغالب إلى زيادة صافي وارداتها على الأخص من الوقود و الكيماويات والمنتجات النفطية، وهذه جميعا تدخل ضمن صادرات البلاد العربية[٥].

وعليه فإن فوائد انضمام الصين إلى المنظمة في مجال زيادة الواردات من البلاد العربية والصادرات إليها، ستكون في الغالب إيجابية، واحتمال وصول هذه الفوائد إلى الطرفين كبير لأن الصلات التجارية قائمة بالفعل بينهما.

---

[١] ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١٨٦

[٢] المصدر نفسه

[٣] أنظر:

WTO talks, Arab ties on Beijing agenda, cnn, October 19, 1999. you can find this story at:
http://www.cnn.com/ASIANOW/east/9910/18/china.britain/
http://www.china.org.cn/english/21693.htm

[٤] آن هويهو، آفاق رحبة لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية في القرن الحادي والعشرين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص ١٣٤-١٣٥، كذلك أنظر: وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ١٠٨-١٠٩

[٥] خالد عبد العزيز الجوهري، منظمة التجارة العالمية: قضايا واشكاليات جديدة، السياسة الدولية، ع١١ ١٤٩، ص ٢١١-٢٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: العلاقات العربية الصينية في المجالات العسكرية والتسليحية

تعتبر قضية التوازن الاستراتيجي من أهم القضايا في تحديد احتمالات الحرب والسلام بين الدول. ففي ظل وجود صراعات جوهرية حول الأراضي والموارد مع اختلال التوازن الاستراتيجي بين الأطراف المتنازعة، فان احتمالات لجوء الأطراف المتفوقة استراتيجيا إلى القوة العسكرية، أو التهديد باستعمالها، لابتزاز الأطراف غير المتفوقة عسكريا، يصبح أمرا واردا إلى حد بعيد. فالتوازن أو عدم التوازن الاستراتيجي لا يؤثر إذن في تلك الاحتمالات، إلا إذا اقترن ذلك بصراع جوهري، بدليل أن السلام يسود العلاقات بين دول ليس بينها توازن استراتيجي مثل الولايات المتحدة وكندا، وفي الشرق الأوسط فان هناك نزاعا جوهريا بين العرب والإسرائيليين حول الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧، وحول حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أراضيه، وحول موارد المياه، وفي الوقت ذاته فان التوازن الاستراتيجي العربي الإسرائيلي مختل إلى أحد بعيد لصالح إسرائيل، فالأخيرة تمتلك ترسانة من أسلحة الدمار الشامل، وهي الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك أسلحة نووية، كما أنها تمتلك تفوقا عسكريا تكنولوجيا نوعيا في الصواريخ الموجهة، وأجهزة الرصد والسلاح الجوي، ولعل هذا يفسر التشدد الإسرائيلي في المفاوضات العربية الإسرائيلية ورفض إسرائيل أي تسوية متكافئة[١].

إن من بين المجالات التي تشملها العلاقات العربية الصينية والتي تعكس شكل وطبيعة السياسة الصينية في المنطقة العربية، هو المجال العسكري والتسليحي، إذ يكشف التطور في العلاقات الثنائية المتبادلة بين الطرفين، عن أن هذه العلاقات كانت قد بدأت منذ منتصف السبعينات[٢]، وجاءت موازية لعدد من العوامل لدى كل من الجانبين، إضافة إلى أن هذه العلاقات العسكرية اتسمت بمحدودية الحجم، وفعالية الكيف، خاصة بعض أنواع التسليح. فقد بدأت العلاقات العسكرية بين الجانبين مصاحبة للسياسات الصينية التي انتهجت في السبعينيات معبرة عن توجه مضاد للعزلة التي كانت الصين تفرضها على نفسها منذ إعلان الصين الشعبية بتوجهها عام ١٩٤٩[٣].

---

[١] أنظر: السياسة الصينية تجاه قضية التوازن الاستراتيجي العربي الصيني في: محمد السيد سليم في دراسته "السياسة الصينية إزاء القضايا العربية"، المجلة العربية للثقافة،عدد ٣٨، ص ٢٠-٢٢

[٢] نوار محمد ربيع الخيري، السياسة الصينية في المنطقة العربية، دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد ١٢، ص ١٧٨
كنا قد أشرنا سابقاً أنه عندما بدا أن الاتحاد السوفييتي قد يشارك في فرض حظر على تصدير السلاح الى الشرق الأوسط، لجأت مصر الى الصين، للقيام بدور في كسر احتكار السلاح، ولعبت الصين دورا مهما في تسهيل عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر سنة ١٩٥٥. كذلك أشرنا الى أن الصين كانت أول دولة كبرى تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٥ ، وتمدها بالسلاح لدعم الكفاح الفلسطيني المسلح.

[٣] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ١٧-١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعندما بدأت الصين بالانفتاح على الخارج، وفي ذات الوقت فان هذا التوجه أو العلاقات جاءت منسقة مع توجه بعض الدول العربية لاعتماد سياسة تعدد مصادر التسليح، بدلا من اعتماد أحادية مصدر التسليح، وكانت مصر أول من بدأ هذه السياسات في أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣، واستطاعت شراء الأسلحة وقطع الغيار من الصين، وأمكن رصد ذلك في الفترة من ١٩٧٦ وما بعدها حتى نهاية فترة الرئيس السادات عام ١٩٨١، والى الآن مع اختلاف الظروف ومعدلات التسلح ونوعيتها[١]. ثم تبع مصر في التعامل مع الصين في مجال التسليح العراق، وذلك ابتداء من عام ١٩٨١، في إطار الحرب العراقية الإيرانية، وحاجة العراق الماسة للأسلحة بأي وسيلة، ومن أي مصدر، لتدعيم قدراته العسكرية. ثم تبعت ذلك المملكة العربية السعودية بصفقتها التي تمت في عام ١٩٨٥، ولم تعلن إلا عام ١٩٨٨، وكانت هذه الصفقة عبارة عن عدد من الصواريخ البالستية (ارض- ارض) متوسطة المدى، وقادرة على حمل رؤوس نووية إلى مدى يصل إلى نحو (٣٦٠٠) كيلومتر تقريبا. ويطلق الصينيون على هذه الصواريخ اسم (دنج فبنج ٣) أي (ريح الشرق ٣)، بينما تعرف لدى دوائر حلف الأطلس باسم (css-2)، وقد تم تركيز هذه الصواريخ في قاعدة جيدة التموية[٢]. وفي هذا المقام يجب ألا نغفل ردود الفعل الغربية، عندما عرفت الصفقة بعد ثلاث سنوات من عقدها، فقد أجمعت هذه الدوائر على أن امتلاك السعودية لهذه الصواريخ سوف يتيح لها قدرة ردع جيدة ،وتأثيرا عسكريا متزايدا، حيث يمكن استخدامها ضد أهداف في المنطقة، خاصة أنه تم تدريب أطقم سعودية على استعمالها لمدة سنتين. ولم تستطع إسرائيل أن تخفي انزعاجها، فهددت بالقيام بتوجيه ضربة وقائية لتدمير هذه الصواريخ في قواعدها. وقد حذر الرئيس الأمريكي آنذاك رونالد ريجان إسرائيل من مهاجمتها، خاصة أنها لم تصبح بعد قابلة للاستخدام عمليا[٣].

وبعيدا عن الملابسات التي صاحبت هذه الصفقة الصينية للسعودية، وردود الفعل إزاءها، يشار إلى أن الصين استطاعت أن تدخل موردة الأسلحة إلى المنطقة العربية، حيث يدور فيها الصراع العربي الإسرائيلي، وأن هذه الصواريخ الصينية ليس في مقدورها أن تصل إلى إسرائيل فحسب، بل يمكن أن تصل إلى إيران وتركيا وأثيوبيا. ويكفي القول أن السعودية بعد امتلاكها لهذه الصواريخ، استطاعت أن تصبح الدولة الأولى في منطقة الشرق الأوسط التي تتوافر لديها هذه الصواريخ، مما أعطاها ميزة حقيقية في امتلاك مقدرات القوة العسكرية، بل الأكثر من ذلك هو قدرة السعودية ذاتها على شراء السلاح الذي تريده من أي مكان في العالم بغض النظر عن

[١] يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل في: سامي منصور، تجارة السلاح والأمن القومي العربي، ١٩٩١، الفصل الثالث من الباب الأول بعنوان "السوق العربية"، ص ٨٧-١١٥.

[٢] أنظر: سعد فاعور، صواريخ الريح الشرقية في السعودية، الموقف العربي، العدد ٣١٣، ١١-١٧/٤/١٩٨٨، ص ٢٠-٢٣

[٣] راجع: سعد فاعور، التسلح السعودي ١٩٨٠-١٩٨٧، ج٢، الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٢٩، تموز ١٩٨٩، ص ٨٩-١٥٩.

جميع الحقوق محفوظة
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدى الترابط الإستراتيجي أو التوافق الأيديولوجي. وكان لهذه الصفقة تأثير إيجابي للسعودية من زاوية أخرى، وهي فتح أسواق السلاح أمامها في الدول الكبرى, كبريطانيا وفرنسا والمانيا, إضافة إلى مراجعة الكونجرس لمواقفه من منع بيع السلاح للسعودية، وذلك لعدم فقد السعودية كحليف استراتيجي[١]. وتؤكد الأرقام المتعلقة بالإنفاق العسكري هذه الحقيقة، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العربي العسكري في السنوات (٧٦-١٩٨٥) ما قيمته ٣٨٠ بليون دولار، وصل نصيب السعودية وحدها إلى ٥٣% منه، ولم يقل نصيبها في السنوات التالية لذلك بعد إتمام الصفقة مع الصين في عام ١٩٨٥[٢]. كما قامت سورية بالاتجاه نحو الصين لشراء أسلحة وقطع غيار، وعقدت صفقات عديدة، من أهمها صفقة الصواريخ (أم-٩)، التي يبلغ مداها نحو ٣٧٥ ميلا، وما دار بشأنها من ملابسات خاصة، أنها تمت وسط الحديث عن السلام والتفاوض العربي الأسرائيلي[٣].

تضاف الى الدول العربية الأربع: مصر والعراق والسعودية وسورية, دولة السودان كدولة خامسة مشترية للسلاح من الصين، ورغم أن علاقاتها بالصين في هذا المضمار تعود الى الستينيات، إلا أنها لا تمثل قيمة تذكر من حيث الحجم أو النوعية، بل اقتصر الأمر على قطع غيار وبعض الأنواع الخفيفة، ويؤكد ذلك حجم قيمتها المادية المتواضعة[٤]. وكانت هناك معلومات بشأن توريد الصين لمفاعلات نووية لعدد من الدول العربية، من بينها سورية والسعودية، لاستخدامها في النواحي السلمية والعلمية، وكذلك إلى إحدى الدول غير العربية المجاورة وهي إيران . كما أشارت بعض الدراسات إلى أن الصين تتعاون مع سوريا في مجال تدريب بعض الخبراء في المفاعلات النووية، وهو أمر لا يعد مخالفاً لأحكام اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب الحديث عن مساعدات صينية لسوريا لبناء مصانع إنتاج الصواريخ مقامة في مدينتي حلب وحماة. وثمة إشارات إلى أن الصين باعت صواريخ من نوع (DF3- CSS2) للسعودية، وزودت الجزائر ببرنامج نووي سري[٥].

ومما سبق يتضح تطور العلاقات العربية الصينية في المجال العسكري، وحيث أن مجال التسليح يعد من المجالات الهامة للمنطقة العربية، نظرا الى أهميتها الاستراتيجية والى وجود الصراع العربي الإسرائيلي بها.

---

[١] جمال علي زهران، العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، شؤون عربية، عدد ٧٦، ص ١٨- ١٩

[٢] Ritta Tullberg, World Military Expenditure, in SIPRI Yearbook, 1988, Table 11, A.3, P.P. 233-237

[٣] جريدة الأهرام، ١٩٩١/٦/١٤، القاهرة.

[٤] سامي منصور، تجارة السلاح والأمن القومي العربي، ١٩٩١، الفصل الثالث من الباب الأول بعنوان "السوق العربية"، ص ١١٤-١١٥

[٥] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٨٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويؤكد ذلك أن العالم العربي هو أهم مشتر للسلاح في العالم الثالث، ولم تقل مساهمته في واردات العالم الثالث في عقد الثمانينات عن التصنيف، بل في الفترة من (٨١-١٩٨٥)، كان نصيب تسع دول فقط من واردات العالم الثالث من أنظمة التسليح الكبرى نحو ٤ر٥٠ %[١]. ونظرا إلى هذه الأهمية، يجب الإشارة إلى حجم العلاقات العربية الصينية في هذا المجال مقارنا بالدول الموردة للسلاح إلى دول المنطقة العربية, وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وعدد من دول العالم الثالث[٢].

ففي مجال توزيع نظم الأسلحة الرئيسية لدى الدول العربية حسب المصدر، يتضح أن الصين تورد دبابات وناقلات جنود وطائرات بنسب ليست بالكبيرة وذلك مقارنة بالدول الموردة لهذه الأنواع وغيرها وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا وايطاليا ودول أخري من باقي العالم.

ومن ناحية توزيع قيمة واردات الأسلحة الرئيسية العربية حسب المصدر، بملايين الدولارات، ونسبة ذلك مقارنة بالدول الموردة للسلاح، يتضح أن الصين وردت أسلحة لمصر حتى عام ١٩٨٥ بنسبة ٨% مقارنة بالدول الموردة لها الأخرى، كما وردت للعراق بنسبة ١% عن نفس الفترة، ولعمان ١% أيضا، والصومال ١١%، والسودان ٧%، وتونس ٤٤%، وذلك بخلاف السعودية وسوريا، اللتين عقدتا صفقاتهما فيما بعد[٣]. وبالإجمالي، فان قيمة واردات الأسلحة الرئيسية العربية من جميع الدول في الفترة من ١٩٧١-١٩٨٥ بلغت ١٢٦٨٧٧,٢٧مليون دولار، كان للصين نصيب فيها قدرة (٢١٥٩) مليون دولار، وبنسبة ٢% من إجمالي قيمة الوردات من هذه الأسلحة، وهي لاشك نسبة ضعيفة، ولكنها ارتفعت مع نهاية الثمانينيات، وكما يتضح ذلك من خلال عقد الصفقات الجديدة مع السعودية وسورية والعراق وغيرها[٤].

ومن ناحية تبيان تطور العلاقات العربية الصينية في مجال التسليح على مدار ثلاث حقب هي: (٧١-١٩٧٥) (٧٦-١٩٨٠)(٨١-١٩٨٥) يتضح أن هذه العلاقات تنمو، وإن كانت بصورة بطيئة، ففي الحقبة الأولى (٧٠-١٩٧٥)، وردت الصين ما قيمته ٢٧ مليون دولار، وبنسبة

---

[١] أنظر: محمد السيد سعيد، معضلات الاقتصاد السياسي للدفاع في الوطن العربي في: النظام الإقليمي العربي، الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، ص ١٩٤، ٢٠٣، ٢٢٣

[٢] يزيد يوسف صايغ، خريطة السوق التسليحية في الشرق الأوسط: من يصدر الأسلحة للدول العربية ومن يستوردها، جريدة الحياة، لندن، عدد ٩٨٧٨، ١٩٩٠/١/١٦، ص٥

[٣] تشير البيانات إلى وجود دول عربية كعمان والصومال وتونس ضمن الدول التي تعاملت في استيراد السلاح من الصين، وهو ما لم يتم الإشارة إليه في المتن بالجزء الخاص بتطور العلاقات العربية الصينية في هذا المجال، وذلك لعدم توافر معومات تفصيلية من جانب، وضعف القيمة المادية لذلك التعامل العسكري م نجانب آخر

[٤] للمزيد حول ذلك أنظر: محمود عزمي، تحديد التسليح في الشرق الأوسط بين اقتسام الأسواق وتهديد الأمن العربي، شؤون الأوسط، عدد٣، ١٩٩١، الصفحات ٢٦-٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢,% بالمقارنة بالدول الأخرى المـوردة للسلاح للدول العربية، وفي الحقبة الثانية (٧٦-١٩٨٠) باعت الصين بما قيمته ٤٨٨ مليون دولار، أو بنسبة ١%، أما في الحقبة الثالثة (٨١-١٩٨٥) فان الصين باعت بمبلغ قيمته ١٦٣٣ مليون دولار، أو نسبة ٣%، وبزيادة ضعفي الحقبة السابقة[١].

وإذا قيس تطور العلاقات بين الصين والدول العربية في التسليح، بتطور علاقات هذه الدول العربية بموردين آخرين: كألمانيا الغربية وإيطاليا وبريطانيا، فان هذا التطور يسير بمنحى أفضل من هذه الدول، ولكنه أقل مما يجب في تقديرنا.

وتعد الصين في صدارة الدول التي تمتلك تجارة السلاح في الشرق الأوسط، وقفزت مبيعات الأسلحة من الصين من (٨٣٩٧) مليون دولار للأعوام (١٩٨٦-١٩٩٠) وصولاً إلى (٩٤٨٥) مليون دولار للأعوام (١٩٩١-١٩٩٥)، وتزايدت صفقات الأسلحة مع إسرائيل بشكل خاص، في مقابل تزويد الأخيرة الصين بالتكنولوجيا القادرة على إقامة برنامج تصنيعي صيني، والمشاركة في تحديث الجيش الصيني، وتصدير أسرار نووية إلى الصين، وسعي إسرائيل إلى التأثير على الصين لكي لا تبيع للدول العربية المعدات والأسلحة العسكرية، وكذلك تغيير مواقفها حيال الصراع العربي الإسرائيلي، والقضايا العربية، ودعم الصناعة العسكرية الاسرائيلية[٢].

وتدل الأرقام التالية على مدى التسارع في العلاقات الإسرائيلية الصينية في نطاق التبادل التجاري، بما في ذلك هونج كونج، فقيمة التبادل التجاري بين الصين واسرائيل قفزت من ٩٠٩،٣ مليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ١٥٥٣،٨ مليون دولار عام ١٩٩٥ [٣].

جدير بالذكر أن تجارة الأسلحة الصينية قد تطورت بفضل الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، أو الدول الأخرى على بعض الدول العربية، أو بسبب القيود المفروضة على بعض أنواع الأسلحة، وعلى سبيل المثال، فقد حصلت المملكة العربية السعودية من الصين منذ العام ١٩٨٨ على صواريخ متوسطة المدى (جي . اس . اس ٢)، ويصل مداها حتى ٢٧٠٠ كلم كما حصلت في العام ١٩٩٧ على ٢٠ طائرة تدريب (بي سي-٩)، وكذلك حصلت مصر على ٤ غواصات صينية (نموذج روميرو)، وكانت السودان هي اكثر الدول العربية في الحصول على أسلحة صينية، بدعم مالي من إيران وماليزيا، وكانت صفقة العام ١٩٩١ مميزة، إذ شملت طائرات اف-٦٠، وذخائر للطائرات ومدافع هاون ودبابات (ت-٦٢) ومركبات خفيفة وعربات

[١] يمكن الرجوع إلى World Military Expenditure, in SIPRI Yearbook from 1970-1985

[٢] مفيد الزيدي، العلاقات العربية الصينية: الواقع وآفاق المستقبل في: العلاقات العربية الآسيوية: نحو مستقبل مشرق، ص ٥٩١. أنظر كذلك: منعم العمار، الصين وتطور موقعها من تجارة السلاح في الشرق الأوسط في: الصين والبيئة الإقليمية والدولية، عدد ١٠٦، ١٩٩٧، ص ٣٠-٣٣

[٣] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٨٥

جميع الحقوق محفوظة
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نقل كبيرة، بالإضافة لدعم فني في مجال القوات الجوية والدفاع الجوي[١]. وحصلت السودان من الصين في العام ١٩٩٨على ٦ طائرات مقاتلة (اف٧)، ومائة مدفع هاون (عيار ١٢٠ ملم)، وحصلت سوريا من الصين أيضا على ١٥٠ صاروخا ارض–ارض طراز (ام–٩)، وحصلت الكويت على ٢٧ ناقلة جند مدرعة (بي–ل.ز–٤٥)[٢].

خلاصة: واقع العلاقات الاقتصادية العربية الصينية اليوم

بعد تسعينيات القرن العشرين دخلت التجارة بين الطرفين مرحلة نمو سريع. في عام ١٩٩١، كان إجمالي حجم التبادل التجاري بين الطرفين ٢ر٤٢ مليار دولار أمريكي، ثم ارتفع إلى ٦ر١٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠١، منها ١ر٧ مليارات دولار أمريكي صادرات صينية إلى الدول العربية– مقابل ٥ر٧ مليارات دولار أمريكي صادرات من الدول العربية إلى الصين. ثم قفزت قيمة حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى ٥ر١٣ مليار دولار أمريكي خلال الشهور التسعة الأولى لعام ٢٠٠٢ نصيب الصادرات الصينية منها ٥ر٧ مليارات دولار أمريكي مقابل ٦ مليارات دولار أمريكي للصادرات العربية.

سجلت الصين أسرع معدل في العالم لزيادة إجمالي الناتج المحلي، حيث ظل المعدل على مدى العشرين سنة الماضية منذ عام ١٩٧٩ يقدر بـ ٩,٨%، وكان ٧% في عام ١٩٩٧ رغم الأزمة المالية في آسيا، وفي عام ٢٠٠١ كان المعدل ٧,٣%، وتجاوز إجمالي الناتج المحلي ١٠٠٠ مليار دولار لأول مرة، مما جعل الصين مرتبة سادس أكبر اقتصاد في العالم.

وفي عام ٢٠٠١ بلغ حجم التجارة الخارجية الصينية ٥٠٠مليار دولار، أي أن لها رابع أكبر حجم تجاري في العالم، حيث كان حجم التجارة في عام ١٩٥٠ أقل من مليار دولار، وخلال العشرين سنة الأخيرة، استقبلت الصين ما يقدر بـ ٦٠٠ مليار دولار من الاستثمار الخارجي، ومن ضمنها ٨,٤٦ مليار دولار من الاستثمار الخارجي المباشر عام ٢٠٠١. وحتى نهاية عام ٢٠٠١، بلغ احتياطي العملة الصعبة ٢١,٢٢ مليار دولار أميركي. كما أن سعة السوق تبلغ ١٥٠٠ مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة.

الآن، الصادرات الرئيسية من الصين للدول العربية تشمل: الماكينات والمنتجات الكهربائية (تحتل نصيب الأسد في الصادرات)؛ المنسوجات؛ الأحذية؛ الإطارات؛ منتجات السفر؛ الحقائب بكافة الأنواع. وواردات الصين من الدول العربية تشمل النفط الخام؛ المواد الخام الكيماوية؛ الأسمدة الكيماوية؛ النفط الجاهز الخ. في عام ٢٠٠١، استوردت الصين ٢٤ر٢٨ مليون طن نفط

[١] منعم العمار، الصين وتطور موقعها من تجارة السلاح في الشرق الأوسط في: الصين والبيئة الإقليمية والدولية، عدد ١٠٦، ١٩٩٧، ص ٣٢-٣٣

[٢] بسام العسلي، الصناعات الحربية الصينية والوطن العربي، الدفاع العربي، عدد ٣، ٢٠٠١، ص ٢٧-٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خام من الدول العربية أي ٤٧% من إجمالي واردات الصين النفطية قيمتها ٤ر٥ مليارات دولار أمريكي، أي ٧٢% من إجمالي قيمة واردات الصين من الدول العربية.

جملة القول أن العلاقات التجارية بين الطرفين تشهد ارتفاعا مرموقا سواء من حيث الحجم أو النوع. وفي هذا يلعب النفط العربي والماكينات والمنتجات الكهربائية الصينية دورا رئيسيا.

إضافة للعلاقات التجارية، الدول العربية أكبر سوق للمقاولات الهندسية والتعاون العمالي الخارجي للصين. إلى نهاية عام ٢٠٠١، زاد إجمالي عدد اتفاقات المقاولات الهندسية والتعاون العمالي بين الشركات الصينية والدول العربية على ٦٩٠٠ وحدة، وتبلغ القيمة التعاقدية لها ٧ر١٤ مليار دولار أمريكي، منها ٨ر٩ مليارات دولار أمريكي حققتها المشروعات التي أنجزت فعلا.

تضم المشروعات التي تقاولها الشركات الصينية في الدول العربية: التجمعات السكنية؛ الاتصالات؛ المواصلات؛ البترول؛ صيد الأسماك.. ومن أكبرها: مجمع محطات النفط في الكويت؛ محطة الطاقة الكهرمائية ومصنع للغزل القطني في سورية؛ مجمع لمحطات الكهرباء، ومد أنابيب النفط في السودان.. وتبلغ القيمة التعاقدية لكل واحد من هذه المشروعات مائة مليون دولار أمريكي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الملك فهد الوطنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تشمل العمالة الصينية إلى الدول العربية: المعمار؛ خياطة الملابس؛ البيع بالقطاعي؛ العلاج الطبي، والصحة؛ وقليل من العمالة الفنية مثل التنقيب عن البترول الخ، وفي الوقت الحاضر، يزيد عدد العاملين الصينيين في الدول العربية على ثلاثين ألف شخص.

كما شهدت الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، استثمارا متزايدا من الصين. إلى حزيران عام ٢٠٠٢ أقامت الشركات الصينية أكثر من ١٨٠ مشروعا هناك قيمتها مليار دولار أمريكي. وفي مقدمة هذه الدول التي بها استثمارات صينية، السودان؛ الإمارات؛ مصر. هذه المشروعات تحقق عائدات اقتصادية جيدة للطرفين وابرز نموذج لها مشروع استثمار النفط في السودان.

استثمارات الدول العربية الحالية في الصين محدودة، وهذا وضع لا يتناسب مع قدرتها الواقعية في الاستثمار الخارجي، فنصيب الاستثمار العربي في الصين يحتل نسبة ضئيلة في الاستثمارات الأجنبية في الصين. إلى نهاية ٢٠٠١، بلغ عدد مشروعات الاستثمار العربي داخل الصين ٤٢٣ مشروعا، بقيمة استثمارية حقيقية ٤٥٠ مليون دولار أمريكي. وفي مقدمة الدول العربية المستثمرة في الصين؛ الكويت؛ الإمارات ؛ السعودية؛ تونس. ومن المشروعات الكبيرة نسبيا: مشروع استثمار الغاز الطبيعي ببحر الصين الجنوبي باستثمار كويتي؛ مشروع مصنع الأسمدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكيماوية في تشينهوانغداو باستثمار مشترك بين الصين والكويت وتونس ؛ مشروع العقارات في شانغهاي باستثمار من الإمارات وغيرها.

الصين أبرمت مع معظم الدول العربية اتفاقات للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الحكومات، وأقامت آليات اللجان الاقتصادية والتجارية المشتركة والتي تعقد اجتماعات في مواعيد محددة أو غير محددة من أجل استكشاف سبل جديدة لدفع عجلة تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية. إضافة إلى ذلك، عقدت الصين مع غالبية الدول العربية اتفاقات لحماية الاستثمار بهدف تقديم ضمانات قانونية هامة للإسراع بالتعاون الاستثماري بين الطرفين.

فخلال عشرات السنين، ومنذ إقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين الجديدة والدول العربية تحققت ثمار كثيرة، ولكن هناك فراغا كبيرا بين الصين والدول العربية يجب ملؤه بالتكامل الاقتصادي خاصة وأن إمكانيات التعاون الاقتصادي والتجاري في كافة المجالات بين الطرفين متوفرة، وخاصة في مجال النفط كما شرحنا سابقا.

إن الدعم المتواصل للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية يصب في المصالح المستقبلية والجوهرية للطرفين. إننا على ثقة بأن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية سوف تواجه وضعا جديدا أكثر حيوية في القرن الجديد طالما نصر على النظر إلى الآفاق، ومواكبة الزمن، والعمل بدون كلل، والاجتهاد في إبداع الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة [illegible] الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الخامس:

التغيرات في العلاقات الدولية وانعكاسها

على مستقبل العلاقات العربية الصينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الاتجاهات الجديدة في دراسة العلاقات الدولية

منذ نهاية الحرب الباردة اتضح تدريجيا الصراع بين الاتجاه إلى عالم متعدد الأقطاب والاتجاه إلى عالم أحادي القطب تحاول فيه دولة أو اثنتان تسيد الشئون الدولية وأصبح هذا بؤرة التناقض والصراع في العلاقات الدولية[١] .

وفي خضم التحولات التي تعتري النظام الدولي , يثور التساؤل حول كيفية التعامل مع الأوضاع الجديدة التي تتمخض عن هذه التحولات ؟ ومن بين هذه التحولات ما يتعلق بهيكل النظام الدولي. وهل أصبح هيكلا تسيطر عليه قوة دولية واحدة , أم عدة قوى دولية ؟ وعما إذا كان في النهاية يسمح بوجود قوى دولية صاعدة , ومدى إمكانية ذلك في الواقع العملي ؟ وإذا كان الأمر كذلك جدلا، فما هي محددات مرونة النظام الدولي الذي سيسمح بصعود قوى دولية جديدة ؟[٢].

لقد أصبح مفهوم توازن القوى المعاصر مرتبطاً في وقتنا الحاضر بعلاقات جديدة، ولم يبق بذات المعنى المتداول في الأدبيات الكلاسيكية كما كان في الماضي، والذي كان يرى التفاعل الدولي كلعبة صفرية(zero-sum game)[٣]، أما في الواقع الدولي الجديد ثمة نمطان من المصالح، مصالح متناقضة ومصالح مشتركة، وكلما اتسعت دائرة المصالح الثنائية أي المشتركة، أدى ذلك إلى نشوء توازنات دولية ليست ناتجة عن القوة بمفهومها السلبي بل من قوة المصلحة المشتركة، فنجد أن بنية التوازنات الحالية تعتمد بشكل كبير على الترابط الاقتصادي أكثر مما تعتمد على التكتل العسكري[٤].

وفي الواقع ما زال هناك اعتقاد سائد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١ , أن العالم محكوم بنظام دولي أحادي القطبية والمسألة تتوقف على الإرادات المختلفة للأنظمة الإقليمية ودولها البارزة , وقواها الصاعدة، فإذا توفرت الإرادة الحقيقية لكثير من الدول ذات الوزن , فأن المهمة التالية تتركز في إمكانيات البحث عن طريق لخلق التوازن الدولي , والتعدد القطبي[٥] .

ففي الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ساد بعض الارتباك، ويرى صانعوا السياسة الأميركيون ضرورة أن تبقى الولايات المتحدة مشتركة في الشؤون الدولية، وأن تؤكد زعامتها التي يتوقعها معظم العالم، باتباعها سلوكاً يتفق مع مصالحها، ويستطيع الجمهور الأميركي فهمه وتأييده، وينبغي أن تدعم هذه السياسة أيضاً قدر المستطاع، الاعتماد المتبادل المتزايد بين الولايات

---

[١] تشن تشيماو، الاتجاه نحو عالم متعدد الاقطاب، السياسة الدولية، عدد ١٤٥ ، ص٦١

[٢] جمال زهران، العلاقة العربية الصينية،شؤون عربية، عدد ٧٦، ص٧

[٣] ثناء فؤاد عبد الله، العلاقات الصينية الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، عدد ١٣٧، ص ٤٦

[٤] ابراهيم كاخيا، امكانية قيام محور روسي صيني، الدفاع العربي، عدد ٩، ص ٣٢

[٥] للمزيد حول الموضوع أنظر: نعمان السامرائي، قراءة في النظام العالمي الجديد، دار الحكمة، ٢٠٠٢، لندن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة والأمم الأخرى، بحيث تتحقق على النطاق العالمي الأهداف الأساسية للسياسة الأميركية[١].

ومنذ انهيار سور برلين معلناً انتهاء الحرب الباردة، ومختتمة أقصر قرن في التاريخ كما وصفها هوبسبوم، تلاحقت الأحداث الكبرى في العالم، فكانت حرب البلقان والحروب الأهلية في القفقاس وآسيا الوسطى وأفريقيا وانتفاضة الأقصى في فلسطين، والحرب على الإرهاب في أفغانستان، والحرب على العراق والإطاحة بالنظام العراقي. وجنباً إلى جنب مع هذه الحروب التي بدأت في اقليمنا العربي مدشنة حقبة جديدة في التاريخ، ومانحة مزيد من الشرعية لقيام نظام عالمي جديد. ويمكن رصد خط مواز من التطورات يتشكل في ظواهر عالمية أو إنسانية يمكن حصرها بما يلي[٢]:

- ظاهرة العولمة المترافقة مع نقيضها المتمثل في بروز التشدد القومي Nationalism.
- ظاهرة تزايد التجمعات الإقليمية أو الاقتصادية.
- ظاهرة الحوار العالمي الذي يغطي ساحة واسعة تشمل الحوار الرسمي حول إعادة تركيب الأمم المتحدة (ومجلس الأمن تحديداً)، مثلما تشمل حوار الحضارات والأديان.
- ظاهرة المراجعة الدائمة لمناهج وقواعد التنمية المستدامة.
- ظاهرة تنامي المجتمع المدني في العالم عمودياً وأفقياً.
- ظاهرة تنامي الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها.
- ظاهرة تنامي تأثير المجتمع الدولي على سلوك الحكومات والشعوب.
- ظاهرة تنامي الوعي بأهمية المحافظة على البيئة، ومكافحة الجرائم عبر الحدود وانتشار الأسلحة والإيدز.
- ظاهرة تنامي الهجرة من الجنوب الفقير إلى الشمال الغني، وتلازمها مع تنامي اليمين السياسي في دول الشمال.
- ظاهرة تنامي مشكلتي الفقر والبطالة والمديونية.
- ظاهرة الدور القيادي للولايات المتحدة أو القطبية الواحدة.
- ظاهرة تركز الثروة في قمة الشركات الكبرى، أو الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations.
- ظاهرة عالمية مكافحة الإرهاب الدولي أو الإرهاب العابر للحدود.

---

[١] زيغنيو بريزنسكي، السياسة الخارجية الأميركية: تحديات القيادة في القرن الـ٢١، شؤون الأوسط، عدد ٧٨/٧٩، ص ٥٩

[٢] عدنان أبو عودة، رؤية في واقع العالم العربي على خلفية الواقع الدولي، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص٧٥-٧٦. للمزيد حول ذلك أنظر: أنمار جاسم، العالمية الجديدة: المرجعية الأهداف والوسائل، بيروت، دار الجيل، ٢٠٠٢.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونحن في العالم العربي علينا فهم حقيقة ما يدور في العالم وتفسير التغيرات والأحداث على المسرح الدولي تفسيراً دقيقاً مبني على نظريات واقعية للعلاقات الدولية، فمن الصعب صناعة سياسة جيدة إذا كانت المبادئ الأساسية التي تحكمها متصدعة، تماماً كما هو صعب بناء نظريات جيدة دون معرفة الكثير عن العالم الحقيقي[١].

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وقبله المنظومة الاشتراكية وحلف وارسو، وزوال العدو التاريخي للولايات المتحدة، الذي كانت تستمد من الصراع معه، سياساتها وحوافزها، إلى ظهور نظريات جديدة في الولايات المتحدة، كان أبرزها: ما تقدم به صموئيل هنتنغتون بصدد صراع الحضارات، وما تقدم به فرانسيس فوكوياما، الذي تحدث عن نهاية التاريخ[٢].

والحقيقة أن مفاهيم نهاية العالم، وصراع الحضارات، هي مفاهيم سياسية بالدرجة الأولى، وطرحا على أساس أنهما سياسات استراتيجية، ينبغي على الولايات المتحدة أن تتحرك في ضوئهما. خصوصاً وأن أصحابها هما مهندسان استراتيجيان أكثر مما هما أكاديميان.

ولكن مزاعم المفكر الأميركي الياباني الأصل فرانسس فوكوياما، بأن الرأسمالية انتصرت إلى الأبد، سرعان ما ثبت عدم مصداقيتها، لدرجة أن البعض اعتبرها إرهاصات فكرية، ظهرت مع الإيقاع السريع للمتغيرات التي صاحبت ثورة الاتصالات والمعلومات، وأعقبها ظهور العولمة، وما صاحبها من بزوغ نظرية جديدة أطلق عليها الطريق الثالث[٣].

ولكن ما مدى تهيؤ المناخ الدولي للتعامل مع النظرية السياسية الجديدة: الطريق الثالث، في إطار مناخ العولمة، الذي لم يعد يبالي بالحدود السياسية والجغرافية، بل الاهتمام بالمصالح الاقتصادية والتجارية، وحيث يمكن إقامة المشروعات والاستثمارات، وأن السيادة أصبحت تعني التربع على كرسي التفوق الاقتصادي[٤]. مما يعني ضرورة فهم وتفهم الدول العربية لهذا الواقع الجديد، ولهذا التيار السياسي العالمي الجارف.

---

[١] ستيفن والت، العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات عدة، الثقافة العالمية، عدد ٩٦، ص ٧

[٢] للمزيد أنظر: Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations & The Remaking of World Order, 1998, Touchstone, London.

وكذلك أنظر: فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الآخر، ترجمة مطاع صفدي آخرون، ١٩٩٣،بيروت.

[٣] عثمان كامل، توجه العالم نحو نظرية سياسية جديدة: الطريق الثالث، الدفاع، عدد ١٦٤، ص ٤٨

[٤] ففي أول ظاهرة لطرح الأفكار الجديدة عن النظرية السياسية الجديدة عن الطريق الثالث، استمع العالم إلى ندوة فكرية على شاشة التلفزيون في بث مباشر أذاعته محطة CNN عن الطريق الثالث، وشارك في هذه الندوة الفكرية العامة كل من الرئيس الأميركي بل كلنتون، ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، ومجموعة من أبرز رؤساء الوزارات الأوروبية من ايطاليا والبرتغال وغيرها، وعقدت هذه الندوة في كلية الحقوق بجامعة نيويورك. وقد ظهر أن عالم الاجتماع البريطاني انتوني جيدنجز، والذي طرح كتابه عام ١٩٨٩ وعنوانه "الطريق الثالث: تحديد الديموقراطية الاشتراكية" وهو من رواد المهتمين بإثارة هذه النظرية الجديدة. مما شجع توني بلير على أن يصدر كتابه "الطريق الثالث: سياسات جديدة للقرن الجديد" نشرته الجمعية الفابية عام ١٩٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذه المرحلة من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن، والتي يطلق عليها النظام الدولي الجديد وأخيراً العولمة، وتعود بدايات شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية (١٩٩٠) حيث بدأت الدعاية الأميركية بالترويج لهذا المفهوم آنذاك. لقد اتجه النظام الدولي خلال هذه المرحلة نحو أحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الولايات المتحدة كقائدة للمعسكر الرأسمالي المنفردة بقيادة العالم وتمدد دورها وهيمنتها على الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وقد شهدت هذه المرحلة زيادة عدد الدول نتيجة الانقسامات والانشقاقات التي حدثت في كثير من الدول، وفي الوقت نفسه يشير النظام خلال هذه المرحلة إلى أنماط تفاعلات جديدة تركز على الجوانب الثقافية والحضارية وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بصورة جديدة تعطي دورا أكبر للمنظمات غير الحكومية، مما جعل البعض يطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد بدلاً من النظام الدولي الجديد[١].

وقد ارتبطت هذه المرحلة بمجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي وإعلاء الشرعية الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية[٢].

وشهدت السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات شيوع مفهوم العولمة الذي ارتبط بأحداث الثورة الصناعية الثالثة والطفرة الهائلة في وسائل وتكنولوجيا الاتصال. ويشير مفهوم العولمة إلى جملة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمتد تفاعلاتها لتشمل معظم دول العالم، وهي تعبر عن مرحلة تاريخية جوهرها زيادة التداخل والترابط بين مناطق العالم مما أدى إلى تراجع أهمية الحدود وسيادة الدولة في ظل تعدد الظواهر التي تتخطى هذه الحدود[٣].

وقد عكست هذه المرحلة تعدد وتنوع المشكلات والتحديات التي تواجه الدول خاصة في نصف الكرة الجنوبي وما رافقها من تنامي اتجاهات التطرف والصراعات الداخلية وظهور أنماط من التصادمات والاحتكاكات في النظام القيمي والفكري. ويرتبط مفهوم العولمة بهيمنة النشاط الاقتصادي الرأسمالي وتحول العالم إلى سوق استهلاكية كبرى لمنتجات الشركات الصناعية الكبرى[٤]. أما في المجال الثقافي فالأمر يظهر وكأنه انتصار لثقافة الشمال المتقدم على الجنوب المتخلف وفرض الذوق والثقافة الأميركية والغربية على العالم.

---

[١] أنظر حول الموضوع: محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات، ٢٠٠٢، بيروت

[٢] راجع: بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ٢٠٠٢، ص ١٨-٢٥.

[٣] حول هذا الموضوع أنظر: هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، ١٩٩٨، ص ٨-١٤.

[٤] حول مشكلات النظام الرأسمالي العالمي أنظر: حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، ٢٠٠٠، ص ٤٠-٤٢. أنظر كذلك: سعيد اللاوندي، القرن الحادي والعشرين كل يكون أمريكيا؟ بحث في استراتيجيا الصراع من أجل الهيمنة على العالم، دار نهضة مصر للطباعة، ٢٠٠٢، القاهرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن وصف الوضع على المسرح الدولي بالشكل الآتي : من ناحية تزداد سرعة الاتجاه إلى عالم متعدد الأقطاب، ويظهر هذا أساسا في النمو السريع والمستمر لاقتصاد الصين، وارتفاع مكانتها الدولية، والتي يعتبرها الرأي العام العالمي، أهم حدث خلال التسعينات، وقرار الاتحاد الأوروبي في اجتماعات امستردام بإصدار اليورو في عام ١٩٩٩ ، وإعادة تعريف مبدأ الوحدة السياسية الأوروبية، وإعادة التأكيد على تطبيق سياسات خارجية وأمنية مشتركة، مما يشكل تحديا مباشراً للدولار الأمريكي، ولوضع أمريكا في أوروبا، وما حدث من تقدم روسي في تحقيق استقرار نظامها السياسي الداخلي، وتعافي اقتصادها، وبذلها جهودا كبيرة في دفع دبلوماسية (النسر ذي الرأسين)، لكي تؤكد مكانتها كقوة كبرى، وكذلك جهود اليابان لتصبح قوة سياسية وإصلاحاتها الستة، للتخلص من شبح (الاقتصاد الفقاعة) في أسرع وقت، ولاسترداد عافيتها كقوة اقتصادية، إلى جانب ظهور القوى الكبرى الصاعدة في آسيا مثل كوريا والهند، ومجموعات الدول مثل الآسيان، وزيادة قوة الدول النامية عموما زيادة كبيرة[١] .

وأما الاتجاه الآخر، والذي تمثله الولايات المتحدة ، معتمدة على وضعها كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ومعتمدة على تفوقها في الثورة التكنولوجية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، وتسعى من خلاله، لكي تحول دورها كزعيمة للتحالف الغربي خلال فترة الحرب الباردة، إلى وضع القيادة في العالم، وتسعى لإقامة نظام عالمي جديد تحت سيطرتها . فالمصالح الحيوية الأميركية، تلك التي تبقي الساسة الأميركيون مستعدون لدعمها بأية وسائل ضرورية، وإبقاء جميع الخيارات مفتوحة بما فيها العمل العسكري[٢].

هذا هو الهدف الرئيسي لاستراتيجية (التوسع والمشاركة) التي وضعتها إدارة الرئيس كلنتون في يوليو ١٩٩٤، والحقيقة أن اتجاه الولايات المتحدة إلى سياسة القطب الواحد، يظهر بوضوح بعد عام ١٩٩٥، ويعود السبب في ذلك إلى الإنجازات الاقتصادية العظيمة التي حققتها الولايات المتحدة ، بتحقيق معدلات نمو عالية، ومعدلات تضخم وبطالة وعجز منخفضة، إلى جانب الرغبة السياسية للإدارة الأميركية في التوسع، وتلبية احتياجاتها السياسية الداخلية (الحملة الانتخابية الرئاسية) وما سينبني عليه من الصراع بين الحزبين بعدها[٣].

وفي السنوات الأخيرة زادت شراسة الاختيارات والصراعات بين الاتجاه متعدد الأقطاب والاتجاه بين القطب الواحد، مما أثر على التغيرات والتطورات العالمية بصفة عامة.

---

[١] تشن تشيماو، الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب، السياسة الدولية، عدد ، ص٦١

[٢] زيغنيو بريزنسكي، السياسة الخارجية الأميركية: تحديات القيادة في القرن الـ٢١، شؤون الأوسط، عدد ٧٨/٧٩، ص ٥٩

[٣] . أنظر حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة: هنري كسينجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، بيروت
Foreign Affairs , Vol.77, No3, April 1999, PP 16-22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فظهور قوة عظمى جديدة على المسرح العالمي، عادة ما يقترن بصراع شديد، بين هذه القوة الجديدة والقوة الأخرى العظمى، حيث أن الوضع الجديد يترتب عليه إعادة صياغة علاقات القوة، ولعل التجارب التاريخية تخبرنا بأن ظهور القوة العظمى الجديدة، عادة ما يقترن بفترة من الصراع قد تصل إلى درجة الحرب والقتال[١].

إن التغيرات الهائلة والعميقة، التي شهدتها الأوضاع الدولية في مستهل هذا القرن، أدت إلى تسارع عملية تحول الخريطة الاستراتيجية، وإعادة تجميع القوى السياسية على المستوى العالمي، كما يتوجه تعدد الأقطاب والعولمة إلى الأمام في طريق متعرج، غير أن السلام والتنمية ما زالا يمثلان عنوان لعصرنا، فحتى وإن ظهر الوضع الدولي بشكل يسوده السلام والانفراج والاستقرار ككل، فهو على المستوى الإقليمي والمحلي تسوده الحروب والتوترات والاضطرابات[٢].

المبحث الثاني: العلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١

مكتبة الجامعة الاردنية

بمجرد انتهاء الأحداث التي هزت أركان العظمة الاقتصادية والعسكرية الأميركية، طفت على السطح مجموعة من الفرضيات والتفسيرات، التي تباينت وتناقضت في الكثير من الأحيان حول تداعيات هذه الأحداث على الجانبين النظري والعملي لحقل العلاقات الدولية. فبينما يعتقد أصحاب نظرية "المؤامرة"، بأنه إذا كانت هذه الأحداث تخرج عن إطار السير الطبيعي للعلاقات الدولية، بحكم اعتبارها مجرد سيناريو مفتعل لتحقيق الأهداف المستقبلية للاستراتيجية الكونية الأميركية، الأمر الذي يقلل من احتمالات تأثيرها نظريا وعمليا على ميدان العلاقات الدولية.

أما مؤيدي فرضية أن هذه الأحداث من تخطيط وتنفيذ جماعة إرهابية عابرة للحدود، يذهبون إلى حد اعتبار أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر بمثابة انقلاب عنيف، يمس جوهر العلاقات الدولية على مستوى النظرية والممارسة[٣]. ورغم التباين الواضح بين التصورين، فانهما يتقاطعان «على الأقل» في نقطتين أساسيتين، تتمثل الأولى في كونهما يجسدان منتوجا فكريا وأكاديميا أميركيا خالصا، وتكمن الثانية في كونهما يخلصان في نهاية المطاف إلى هندسة الإطار الأخلاقي الذي يضفي الشرعية على السلوك الدولي الأميركي الذي يندرج في سياق الرد على مثل هذه الأحداث .

---

[١] محمد أبو عامود، العلاقات الأميركية الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٩٦

[٢] سونغ مينغجيانغ، الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص ٦٥. أنظر بطرس غالي، مستقبل العلاقات الدولية في الألفية الثالثة، مركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٢، القاهرة

[٣] أنظر: نور الدين خيري، حول أحداث ١١ سبتمبر، مجلة وجهات نظر، العدد ٣٩، أبريل ٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن دفعت الكثير من الأوساط الأكاديمية والإعلامية إلى طرح الكثير من التساؤلات حول ظروفها وملابساتها،وحول الأطراف التي تملك الوسائل والإمكانيات الحقيقية الكفيلة بإحداث مثل تلك الأضرار لأعظم وأقوى دولة في العالم، وأخيرا حول الأهداف والأبعاد المباشرة وغير المباشرة لهذه الأحداث .

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بكل المعاني، بداية مرحلة جديدة طويلة في الصراع الدولي، فلا يتعلق الأمر فقط بأن هذه الأحداث، قد حملت إلى الولايات المتحدة، واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في تاريخها، ربما يفوق في أهميته وأبعاده قصف بيرل هاربر، إبان الحرب العالمية الثانية، بل تلقي الولايات المتحدة ضربة حقيقية، استهدفت أبرز رموز قوتها، الاقتصادية والعسكرية والأمنية، وبالتالي وضعت على المحك، هيبتها كدولة عظمى قائدة ومهيمنة، وأيضاً وضعت القيم التي يتحلى بها المجتمع والنظام الأمريكي، أمام معايير جديدة طالت كافة جوانب حياة الأمريكيين، وبالطبع كافة زوايا الأرض[١].

ويمكن القول، أن هذه الأحداث، بقدر ما شكلت سبباً لخروج القوة الأمريكية بهذه الصورة السافرة والواسعة عن حدودها، سعياً وراء الانتقام، فإنها شكلت أيضاً وهذا هو الأساس، ذريعة لتحقيق نقلة في السياسة الأمريكية على النطاق العالمي، ومن أجل إعادة بسط سيطرتها، وتأكيد نفوذها، وخدمة مصالحها، ونحو تسجيل نقاط جديدة لصالحها، في إطار تنافس مراكز النفوذ والتكتلات الدولية، التي عملت على استبدال النظام العالمي أحادي القوة، بنظام متعدد الأقطاب[٢].

وعلى كل حال فإن مثل هذه النقلة، في هذا الوقت أو في وقت آخر، بهذه الذريعة أو بذريعة أخرى، كانت ستتم استجابة لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والعسكري الأمريكي، والحاجة لتعميم وإخضاع العالم لآليات ومفاهيم ومتطلبات مرحلة العولمة[٣].

ففي الجوانب الفكرية والأيدلوجية، تحولت الصورة بعد هذه الأحداث، نحو اتهام الإسلام والمسلمين بأنهم بحكم الثقافة والعقيدة يميلون إلى العنف. وقد جاء ظهور تنظيم القاعدة ليثير التساؤل لدى الغرب عن أسباب العنف الديني العابر للقارات، ووجهت التهمة إلى حركات الإسلام السياسي كافة، وفي كل البلدان سواء كانت داخل الدول العربية والاسلامية أم خارجها، وصار ينظر لها باعتبارها حركات إرهابية، وامتدت النظرة في بعض الأحيان

---

١ أنظر: نور الدين خيري، حول أحداث ١١ سبتمبر، مجلة وجهات نظر، العدد ٣٩، أبريل ٢٠٠٢.

٢ آن هويهو، آفاق رحبة لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية في القرن الـ٢١، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص ١٢٩

٣ أنظر: إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، ٢٠٠٢، ص ٢٠-٢٣. كذلك أنظر: أحمد بيضون، العرب والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، بيروت. أنظر مجلة السياسة الدولية، ملف العدد، للأعداد ١٤٧،١٤٨، ١٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتشمل البلاد العربية والإسلامية التي اتهمت بأن ثقافتها تحبذ العنف والتطرف وترفض القيم الغربية[١].

لقد أدت الأحداث والتطورات السابقة لأحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر في الجانب الفكري إلى انفراد النظام الرأسمالي بقيادة العالم، وبدأ هذا النظام يقدم أيديولوجيته وفكره باعتباره المؤهل لقيادة العالم، وأنه سيسعى إلى تعميم ثقافته وقيمه على الآخرين[٢].

لكن أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر، أعادت الحديث من جديد عن صراع الحضارات كما أشار لذلك صمويل هنتنغتون من قبل، حيث صار الحديث عن انقسام العالم إلى عالم الخير الذي تمثله حضارة الغرب، وعالم الشر الذي تمثله بعض الدول العربية والإسلامية "المارقة" وغيرها من الدول المعارضة للتوجهات الرأسمالية الأميركية، وحاولت أميركا بعد هذه الأحداث صياغة خطاب أخلاقي تملي بواسطته على شعوب العالم تعريفها لمفهوم الشر والخير. وتحدد من هي الدول والقوى الصالحة والأخرى الطالحة، واتجه الفكر الأميركي نحو إطلاق أحكام أخلاقية ذات طابع ديني[٣]. منها على سبيل المثال استخدام جورج بوش الابن مفهوم "الحرب الصليبية"، لكنه تراجع عنه، وذلك في محاولة لتبرير شن الحرب واستخدام القوة العسكرية، والإصرار على تبرير الحرب على أفغانستان وطالبان باعتبارها ضرورة أخلاقية تصل إلى مرحلة القداسة الدينية، للرد على العنف والكراهية الذي تمثله القوى الشريرة مثل "بن لادن" و"صدام حسين".

وذلك نقيض للفكر الأميركي الذي كان سائداً قبل أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر والذي كان يحاول تبرير الحروب على أساس مبادئ الحرية والديمقراطية والمصالح التي تمثل أساس الحضارة الغربية[٤].

وقد توسعت النظرة الأميركية لأهمية الأيديولوجيا في حربها على الإرهاب، وبدأ التركيز على ضرورة التدخل في الجوانب الثقافية والتعليمية للشعوب الأخرى خاصة العربية والإسلامية، لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض من ثقافة العولمة وتعمل على التصدي لفكر الغرب وحضارته.

---

[١] حول ذلك أنظر: جلال أمين، عولمة القهر، أميركا والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ص ٢٧-٢٨.

[٢] أنظر: Chomsky, Noam, World Orders, Columbia University Press, New york, 1996.

[٣] أنظر: جلال أمين، عولمة القهر، المصدر نفسه، ٣٠-٣١. أنظر: فهمي الهويدي، خرائط ما بعد الحرب الأفغانية، ٢٠٠٢. كذلك أنظر: كلام في السياسة من نيويورك إلى كابول، محمد حسنين هيكل، الشركة المصرية للنشر العربي، ٢٠٠٢، القاهرة
أنظر كذلك: Holm, H and Sorenson, G, Whose World Order? Westview, Co, 1995

[٤] أنظر: إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، ٢٠٠٢، ص ٢٤-٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الجوانب المؤسسة والقانونية ثار جدل كبير في تحديد ما إذا كانت أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر، تشكل نقطة تحول وانقطاع في النظام الدولي الجديد، أم أنها استمرار للوضع السابق، وإن كان هناك شبه إجماع على أن هذه الأحداث تشكل دلالة على عدم وضوح هذا النظام، وأنها تكشف محدوديته وقصوره في مواجهة التحديات القادمة.

لقد تميزت الفترة السابقة لأحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر بتعدد وتوزع مصادر السلطة على مستوى العالم، نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات عبر القومية والمنظمات غير الحكومية، التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها، وطرحت معادلات جديدة للسلطة والشرعية تختلف عن تلك التي تحتكرها الدولة[١].

وفي الوقت نفسه ظهرت الولايات المتحدة كممثلة لنظام القطبية الأحادية، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة، وإنبرزت للقيام بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام العالمي، لكن أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر كشفت عن ظهور نوعية جديدة من الاستقطاب، وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا بالدول "المارقة" والتي تشكل ملاذاً للإرهاب[٢].

وقد تم التعبير عن هذا التوجه من جانب الأمم المتحدة بإصدار القرار ١٣٦٨ [٣] والذي فوض بموجبه مجلس الأمن الولايات المتحدة لاتخاذ الإجراءات للرد على المعتدين والمسؤولين عن الاعتداء على الولايات المتحدة.

وقد نجحت الولايات المتحدة في تخطي دور الأمم المتحدة وأقامت تحالفاً داعماً لهجومها على أفغانستان وتنظيم القاعدة، وشملت هذه التحالفات معظم دول العالم تحت ضغط القوة الأميركية، وذلك حفاظاً على مصالحها، وإن كان هناك عدم تحمس في كثير من الدول –وخاصة على مستوى الرأي العام في الدول العربية والإسلامية– للمشاركة في الأعمال العسكرية[٤].

لقد ازدادت الأوضاع الدولية تعقيداً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ولقد حملت معها نوعاً من الحتمية، وفرضت تأثيرها المتشعب على الأوضاع والعلاقات الدولية بأسرها: فقد توصل المجتمع الدولي إلى رؤية مشتركة غير مسبوقة، وهي أن الإرهاب مشكلة دولية، تؤذي الجميع، ومن الضروري محاربتها بحزم عن طريق التعاون الدولي الواسع النطاق، كما ساهمت

---

[١] راجع: بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ٢٠٠٢، ص ٩-١١.
[٢] أنظر: Holm, H and Sorenson, G, Whose World Order ?Westview, Co, 1995
[٣] للاطلاع على نص القرار ومواقف الدول منه أنظر: www.un.org
[٤] كذلك أنظر: ادمون غريب، الوطن العربي في الساسة الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، بيروت

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الأحداث في تسريع الاتجاهات القائمة في العلاقات الدولية، وزيادة حدة المصادمات والتناقضات القائمة، وقد يثير مشاكل أو تناقضات جديدة. كما جعلت هذه الأحداث العالم كله بما فيه القادة والسياسيون والجماهير، يقومون بمراجعة عميقة للوصول إلى الحكم والاستنتاج حول مسببات وآثار هذه الأحداث، مما يؤثر على السياسة الدولية المستقبلية[١].

لقد كانت الإجراءات المتتالية التي اتخذتها الولايات المتحدة والتعديلات التي أدخلتها عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وما تمخض عن ذلك من تغيرات في العلاقات الدولية، خاصة العلاقات بين الدول الكبرى تحدث بسرعة أكبر مما يمكن إدراكه. فقد شنت الولايات المتحدة حرب ضد الإرهاب في أفغانستان، وحققت نصر سريع فيها، وأعلن الرئيس جورج بوش عن "محور الشر" في أوائل عام ٢٠٠٢ في تقرير حالة الاتحاد، وضم هذا المحور العراق وإيران وكوريا الشمالية[٢]. كما أعلن الرئيس بوش في شهر آذار عام ٢٠٠٣ دخول الحرب ضد الإرهاب مرحلتها الثانية، والتي تشتمل على شن حرب ضد العراق والإطاحة بالنظام، وهذا ما حدث بالفعل، كما اشتملت هذه المرحلة على إعلان الانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، والإصرار على مواصلة تطوير نظام الدفاع الصاروخي[٣]، وطرح نظريات جديدة رامية إلى تدعيم الاستراتيجيات العالمية وتوطيد الهيمنة، مثل نظرية الإمبريالية الجديدة، ونظرية التوازن الجديد بين القوى، ونظرية الاندماج، وغيرها، كما طرح الرئيس بوش استراتيجية الهجوم الوقائي (Preemptive War) في كلمته في قاعدة "وست بونت" العسكرية، وتجديد النظرية القتالية وتعديل نظام القيادة العسكرية المكثفة، ونشر القوات الأميركية في أسيا الوسطى وآسيا الجنوبية، وطرح ميزانية دفاعية للسنة المالية ٢٠٠٣ تبلغ ٣٨٠ مليار دولار أميركي[٤].

كشفت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عن الهوة الواسعة بين المبادئ التي تنادي بها الولايات المتحدة بشأن النظام الدولي الجديد بما يمثله من سيادة روح الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي لحل المشكلات الدولية بصورة سلمية وبين ممارسات واقعية تقوم على تقييد الحريات وتجاوز حقوق الإنسان وتجاهل حقوق الأقليات من المواطنين والمقيمين، كما كشفت عن هشاشة النظام الأميركي والديمقراطية الأميركية عن طريق اختلال التوازن بين

[١] سونغ مينغجيانغ، الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص ٧٠
[٢] أنظر: إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، ٢٠٠٢، ص ١٨.
[٣] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٨٢
[٤] سونغ مينغجيانغ، المصدر نفسه، ص ٧١

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطات لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وقوى المجتمع المدني، كما أظهرت تلك الأحداث تراجع دور القضاء نظراً للبنود الواردة في قانون مكافحة الإرهاب الامريكي.

لقد قامت الولايات المتحدة بتنصيب نفسها للقيام بدور المنظم للعالم بالإضافة لدورها في قيادة العالم، وقد أدى هذا الدور لوجود مقاومة ومعارضة في كثير من مناطق العالم، فقد كانت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر نقطة فاصلة في تحدي نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة وتعرضها لهجوم واسع في عقر دارها مما شكل اهتزازاً لمكانة الولايات المتحدة كدولة عظمى، مما أدى إلى زيادة انغماس أميركا في القضايا الدولية ولم يعد بإمكانها الانعزال عن العالم، وصار مطلوباً منها مراقبة التحديات التي تواجه قيادتها للعالم سواء من الداخل أو الخارج.

فمن ناحية الجغرافيا السياسية أعادت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر التنبيه إلى أهمية آسيا الوسطى وموقعها الإستراتيجي باعتبارها تشكل قلب العالم، وقدمت روسيا تنازلات سياسية وأمنية في هذه المنطقة التي كانت من المحرمات في السياسة الروسية، وقدمت روسيا نفسها كشريك للغرب في محاربته للإرهاب بدلاً من كونها مهدداً لهذا الغرب، وأدى تأييد معظم الدول الكبرى في شمال العالم للعمليات العسكرية الأميركية إلى الحديث عن تعاون نصف الكرة الشمالي ضد المخاطر القادمة من النصف الجنوبي[١].

ويعتبر التغير الهام في العلاقات الأميركية الروسية، حدثاً لافتاً على صعيد العلاقات الدولية، حيث وقع الجانبان معاهدة نزع الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، والإعلان المشترك حول إقامة العلاقات الاستراتيجية من النمط الجديد، إضافة إلى ذلك، أقامت روسيا مع حلف الناتو "آلية العشرين الجديدة"[٢].

أما المجموعة الأوروبية فقد افتقدت إلى التحرك الموحد تجاه أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ، فرغم الوحدة الاقتصادية والمالية التكاملية التي حققتها أوروبا فإن ردود فعلها تجاه الأحداث عكست غياب وجود سياسة خارجية موحدة، حيث اتسمت مواقف دولها بالفردية وبادرت كل دولة للاتصال بالولايات المتحدة من منطلق ظروفها الخاصة، وبالتالي فإن هذه

[١] راجع: بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ٢٠٠٢، ص ١٤-٢١
[٢] سونغ مينغجيانغ، الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص ٧٢ . أنظر: فهمي الهويدي، خرائط ما بعد الحرب الأفغانية، ٢٠٠٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحداث كشفت عجز أوروبا عن أن تشكل قوى سياسة وتتبوأ مكاناً يليق بقوتها إلى درجة وصفها بأنها عملاق اقتصادي لكنها ليست سوى قزم سياسي[١].

إن الوضع الدولي شهد تغيراً بشكل عام، في ملامحه، المتمثلة في وجود الحروب والاضطرابات والتوترات في العديد من المناطق، كما أن التوجه نحو تعدد الأقطاب في السياسة الدولية والعولمة الاقتصادية، تستمر في التطور دون توقف، في طريق متعرج. إلا أن الوضع الكلي لم يخفف قلق الشعوب، إذ أن العالم ما زال بعيداً عن الاستقرار والطمأنينة، بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو أمر من تطلعات السلام والاستقرار والتنمية، لكن إخلال التوازن بين قوى العالم يصعب تغييره في الفترة القريبة القادمة، لأن الولايات المتحدة تتمادى في سياستها الانفرادية، مما أسفر عن التناقضات والصدامات والأزمات[٢].

وكما أدخلت الولايات المتحدة تغييرات وتعديلات على سياستها الخارجية، فقد أدخلت تغييرات كبيرة على مفهوم الأمن التقليدي الذي كانت تتبناه، فقد أعطت الولايات المتحدة أولوية قصوى للتهديدات الواقعية على الأمن اللاتقليدي، وبدأت تفكر من جديد في سبل ضمان أمن الدولة، ووضعت مكافحة الإرهاب في مقدمة أولوياتها الراهنة ولفترة طويلة قادمة، وقامت بإعادة ترتيب أولوياتها الاستراتيجية لأمن الدولة، ووضعت الدفاع عن التراب الوطني في صدارة أهدافها الاستراتيجية، وسيدفع كل ذلك بالدول المختلفة إلى تسليط الاهتمام على التعاون الأمني الدولي[٣].

أما في المجال العربي فيمكن تلخيص انعكاسات أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على الوطن العربي بالقول: إن الوطن العربي كان معنياً بهذه الأحداث أكثر من غيره وذلك لاتهام عناصر عربية بالوقوف وراء هذه الأحداث، هذا بالإضافة إلى اتهام بعض الدول العربية بأنها على علاقة بالمتهمين، وبالتالي فإن المنطقة العربية كانت الطرف الأول في هذه الأحداث وأميركا هي الطرف الثاني [٤].

وبالتالي فقد اختارت أميركا إعلان الحرب على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط الذي كان المجال الطبيعي للحرب الأميركية، وقد شملت هذه الحرب التهديد بالعمل المسلح ضد بعض الدول، واستخدام وسائل استخبارية وأمنية ضد أنظمة وتنظيمات وجمعيات وأفراد، وامتدت لتشمل مجالات الثقافة والأنشطة الخيرية.

---

[١] بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ٢٠٠٢، ص ٢٢-٢٥

[٢] آن هويهو، آفاق رحبة لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية في القرن الـ٢١، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص ١٣٠

[٣] سونغ مينغجيانغ، الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص ٦٦-٦٧

[٤] أنظر: جلال أمين، عولمة القهر، أميركا والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ص ٣٠-٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن المشكلة الأكثر إثارة في المنطقة العربية ذلك التوافق بين الهجوم الأميركي على الإرهاب وحرب شارون على الانتفاضة، وانشغال الدول العربية بتأكيد خيارها الإستراتيجي نحو السلام ومحاربة الإرهاب، مع الإصرار على تأييد الانتفاضة كحق شرعي ورفض ربطها بالإرهاب.

لقد كشفت الممارسات الفعلية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عن استخدام مفرط للقوة العسكرية الأميركية وتهديد للأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب، لأن أميركا اكتشفت أنها أمام عدو من نوع جديد يتمثل في شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة، ولا تعمل في إطار خطة عسكرية، ولا يمكن توقع أفعالها، لذلك عمدت أميركا إلى سياسة الانتشار العسكري والتي بدأت باليمن والفلبين وتحقيق الانفتاح العسكري في كل من ماليزيا وإندونيسيا والسودان والصومال وغيرها، لضمان امتداد المظلة العسكرية الأميركية إلى معظم المناطق التي يتوقع انتشار تنظيم القاعدة فيها، مع إعطاء الضوء الأخضر لشارون لاستخدام كل طاقات إسرائيل العسكرية ضد الانتفاضة وتهديد المؤيدين لهذه الانتفاضة في المنطقة العربية سواء على الصعيد الشعبي أو الحكومي[١].

فالسبب الرئيسي في وقوع المصادمات والأزمات في منطقة الشرق الأوسط، هو إصرار إسرائيل على رفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومواصلة احتلال الأراضي العربية، بما فيها الأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية، مدعومة من جانب السياسة الأميركية المنحازة لها، وشعور واشنطن بعدم الحاجة لأي تغيير جدي في سياستها إزاء المنطقة، وذلك للأسباب التالية[٢]:

أولاً: أظهرت الإدارة الأمريكية شعوراً استعلائياً لم تبد ضيراً في التعبير عنه، ووقعت تحت جموح القوة ، إلى حد أنها لم ترغب في إظهار أي قدر من الضعف، أو المرونة أو التساهل ضد الآخرين خصوصاً وأن الغالبية الساحقة وربما كل من تتهمهم واشنطن بالتفجيرات ينتمون إلى العرب أساساً.

ثانياً: يبدو أن واشنطن تراجعت لاحقاً عن تقديراتها الأولية التي كانت ترى للدول العربية دوراً فاعلاً وأساسياً في حربها ضد الإرهاب، في حلقته الأولى، وقد اتضح فعلاً أن اعتمادها على الدول العربية، كان ثانوياً قياساً باعتمادها على دول أخرى إقليمية ودولية.

---

[١] جلال أمين، عولمة القهر، أميركا والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ص ٤٠-٤٧

[٢] *حمد خيري، تطورات السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، الدفاع، عدد ١٥٩، ص ٣٨-٤٠. أنظر مجلة السياسة الدولية، ملف العدد، عدد ١٤٩، حول السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث ١١ أيلول سبتمبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: لم تشعر الإدارة الأمريكية بالحاجة لمساومة من المستوى الذي يفكر فيه العرب، خصوصاً وقد أظهروا على الدوام تفككاً وضعفاً، كان يمكنها من ضبط السياسة العربية. وبالتالي لم يكن لدى العرب ما تخشى منه لو أنها أدارت لهم ظهرها.

رابعاً: ربما أدى الربط بين "الإرهاب" وبين القضية الفلسطينية إلى تنمية النزعة الانتقامية لدى الأمريكيين تجاه الفلسطينيين والعرب ولإظهار القوة، وعدم الرضوخ أمام مثل هذه الاستنتاجات. وفي هذا الإطار يبدو أن الولايات المتحدة تتبنى بصورة كاملة التقدير الإسرائيلي الذي يقول بأنه لا سبيل لوقف ما يسمى بالعنف الفلسطيني، وإرغام السلطة الوطنية على التهدئة سوى الضغط الشديد والمتواصل. إن السياسة الأمريكية اللاحقة جاءت لتؤكد أن واشنطن مقتنعة بهذه المقولة الإسرائيلية.

خامساً: يتضح أن التحالف الأمريكي ــ الإسرائيلي، هو أعمق وأبعد بكثير مما نعتقد، وأنه ليس تحالفاً استراتيجياً مصلحياً وحسب، وإنما هو تحالف قيمي ومصيري، هذا فضلاً عن تأثير جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة على قرارات الكونغرس، وقرارات الإدارة الأمريكية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعات

في حين أن الصين تتبع سياسة خارجية سلمية مستقلة[١]، وتمثل معارضة نزعة الهيمنة الأميركية[٢]، وتعمل على دعم السلام والتنمية العالميين، هدفاً عاماً لسياستها الخارجية. إن الصين كونها دولة نامية وعضواً دائماً في مجلس الأمن، كثيراً ما تقف في المحافل الدولية إلى جانب العدالة، وتؤيد حق الدول النامية بما فيها الدول العربية، وقدمت الكثير للدفاع عن حقوقها الشرعية، وتؤيد الصين بثبات القضايا العادلة للأمة العربية، وتدعم بقوة عملية السلام في الشرق الأوسط، كذلك تؤمن الصين بأن قرارات الأمم المتحدة المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي، ومبدأ الأرض مقابل السلام تشكل أساساً لتسوية قضية الشرق الأوسط[٣]. وهي تتقارب بذلك مع الموقف العربي في إحلال السلام، وتؤمن الصين كذلك، بأن مفتاح إخراج مفاوضات السلام من المأزق الذي تعيشه، يتمثل في تنفيذ جميع الأطراف، وخاصة الإسرائيليين، تنفيذاً دقيقاً للاتفاقات والتفاهمات التي تم التوصل إليها، وخاصة خارطة الطريق (Map Road) التي صدرت مؤخراً عن اللجنة الرباعية.

إن العالم ما زال بعيداً عن السلام والأمن، وتتصاعد في العديد من المناطق، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، العديد من التناقضات والصراعات، بما ينبئ بتفجر أزمة اقليمية خطيرة.

---

[١] لمزيد من الاطلاع أنظر: Coak Barnnet, The Making of Foreign Policy in China

[٢] للمزيد أنظر: ريتشارد بيرنشتاين، الصرع القادم مع الصين، ص ٦٠ وما بعدها

[٣] سونغ مينغجيانغ، الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص ٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك علينا كبلدان عربية أن ندعم توجه تعدد الأقطاب والعملية الديموقراطية للعلاقات الدولية، بهدف بناء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يراعي مدى تطور الدول المختلفة ومتطلباتها السياسية والتنموية، ونجد أن التشدد في تمرير السياسة الخارجية الانفرادية الرامية إلى بناء نظام القطب الواحد، يتنافى مع تيار العصر وإرادات شعوب العالم[١].

إن التصرفات مثل اللجوء للقوة، أو التهديد بها، واحتواء وتضييق الخناق على الدول الأخرى، لأي سبب من الأسباب، واستغلال "حرب مكافحة الإرهاب" وتوسيع نطاقها في توسيع النفوذ، كلها تصرفات تشكل تحدياً خطيراً للأمن والاستقرار الدوليين عامة، والاستقلال والسيادة لكل دولة بصورة خاصة[٢].

قد أثبتت أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر في الولايات المتحدة هشاشة النظام الدولي المعاصر، فبعد تحول النظام نحو الأحادية القطبية، اعتقد الكثيرون بأن هذا النظام سيشهد فترة من السلام العالمي، والاتجاه نحو تفعيل الشرعية الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، لكن أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر كشفت عن تحول الصراع في العلاقات الدولية إلى صراع بين الدول العظمى وهي الولايات المتحدة وبين ظاهرة الإرهاب، وهي ظاهرة غير محددة المعالم وليس لها وطن محدد، ولقد أظهرت الأحداث بصورة جلية ضعف النظام الدولي عن طريق تجاوز أميركا لأطر هذا النظام، وعدم الاعتماد على الشرعية الدولية في إدارتها للصراع، أو ترتيبها للنظام الدولي، ولجوئها للقوة الساحقة في محاربة أعدائها أو تهديد مصالحهم.

وتشير الاتجاهات المستقبلية في النظام الدولي الجديد إلى عودة التركيز على سيادة الدولة، فبعد أن اقتحمت سيادة الدولة وهددت من قبل المصالح والمنظمات العابرة للقارات والتكنولوجيا الحديثة، عادت أميركا لتتراجع عن هذا التوجه وتسعى لإعطاء الدولة على مستوى العالم دورا جديدا يتمثل أساساً في مكافحة الإرهاب وتأييد جهود الولايات المتحدة العسكرية والسياسية والثقافية في وقف التهديد للمصالح الأميركية على مستوى العالم حتى لو أدى ذلك إلى تجاوز حقوق الإنسان والحريات الممنوحة للمواطنين سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها، وظهر اتجاه نحو التراجع عن مبدأ العولمة المبشر بالانفتاح على الآخرين وحصل انكفاء في الموقف الأميركي يقوم على عدم الاستعداد لقبول أي موقف أو فكر يرفض الهيمنة الأميركية مما سبب لها خلافات مع أصدقائها وحلفائها في العالم وهو ما يهدد استقرار النظام الدولي الجديد.

---

[١] سونغ مينغجيانغ، الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص ٦٧

[٢] آن هويهو، آفاق رحبة لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية في القرن الـ٢١، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص ١٣١

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع رسائل الجامعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومهما تباينت وتعددت الآراء والتصورات بشان انعكاسات أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر على نظريات ومسار العلاقات الدولية فإنها لا ترقى إلى مستوى الأحداث الدولية التي أدت إلى حدوث تحولات عميقة على المستويين النظري والعملي لهذه العلاقات . ومع ذلك فان هذه الأحداث قد ساهمت ــ على الأقل ــ في تصحيح بعض الطروحات النظرية التي أفرزها مسار العلاقات الدولية .

فقد أثبتت هذه الأحداث عدم صحة نظرية نهاية التاريخ التي تؤكد حتمية عولمة المنظومة الفكرية الغربية المنتصرة وبالتالي انتهاء الصراعات الإيديولوجية والعقائدية،وأن العالم سوف يتجه نحو تحقيق الرفاه الاقتصادي الذي يؤدي تدريجيا إلى القضاء على مركزية الدولة في العلاقات الدولية. كما أن هذه الأحداث قد برهنت كذلك على أن مقولة تراجع دور المتغيرين العسكري والسياسي مقابل تنامي دور المتغير الاقتصادي في العلاقات الدولية ما هي في الحقيقة إلا فرضية مثالية. فالتواجد الأميركي في أفغانستان تغذيه الاهتمامات العسكرية والعقائدية والسياسية بالدرجة الأولى .

لذلك يمكن القول أن الأحداث التي هزت مراكز العظمة والكبرياء الأميركي لا ترقى إلى مصاف المتغيرات التي تؤدي غالبا إلى إحداث ثورة في مفاهيم ومسار العلاقات الدولية مثل ما كان الشأن بالنسبة للحربين العالميتين الأولى والثانية أو انهيار المعسكر الاشتراكي.

فالظاهرة الإرهابية في العلاقات الدولية قديمة جدا ولكن الإشكال المطروح في هذا الشأن هو صعوبة الاتفاق بين الدول حول تعريف هذه الظاهرة وتحديد عناصرها وشروطها الأساسية، وذلك انطلاقا من اختلاف الرصيد الفكري والعقائدي الذي تدرك من خلاله كل دولة هذه المسألة. فالولايات المتحدة الأميركية لم تكن إلا محطة من بين الكثير من المحطات التي تعرضت لضربات الإرهاب بمخلف أشكاله، ولكنها تنظر إلى ما يحدث في الدول الأخرى كشكل من أشكال الصراع السياسي المشروع، بل كانت تمثل في بعض الأحيان القاعدة الخلفية للنشاط الإرهابي في دول أخرى مثل الجزائر. ومن تم يمكن القول أن أحداث واشنطن ونيويورك قد لا تؤثر كثيرا على ميدان العلاقات الدولية إلا في حالة توفر إجماع دولي حول إدراك وتعريف هذه الظاهرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: تجدد الصراع بين الأحادية والتعددية

ومع مجيء الإدارة الجمهورية برئاسة الرئيس جورج بوش إلى البيت الأبيض، شهدت العلاقات الأميركية الصينية العديد من التطورات، ويرجع ذلك إلى اختلاف توجهات الجمهوريين عن الديموقراطيين بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية في آسيا[١].

وقد أوضح السفير ريتشارد ارميتاج مستشار الرئيس الأميركي بوش لشؤون السياسة الخارجية، هذه الاختلافات بقوله "هنا فارق كبير بين الجمهوريين والديموقراطيين بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة في آسيا، فالجمهوريون أكثر اهتماماً بحرية التجارة، ومن ثم فالإدارة الأميركية الجديدة تساند الصين للدخول إلى منظمة التجارة العالمية، كما أن الجمهوريين يعتقدون أن العلاقة الاستراتيجية في آسيا ستكون مع اليابان، بخلاف الديموقراطيين الذين كانوا يرون أن هذه العلاقة يجب أن تكون مع الصين. و يعتقد الرئيس جورج بوش بضرورة تطبيع العلاقات، وتقويتها مع الحلفاء الآسيويين التقليديين في آسيا، لأن الاعتماد على هؤلاء الحلفاء في الأوقات الصعبة يفرض الاهتمام بهم في أوقات السلم، حفاظاً على مصداقية السياسة الخارجية الأميركية[٢].

ووفقاً لارميتاج فان المصالح الأميركية في آسيا تتحقق من خلال العلاقات الحميمة مع اليابان لأن هذه العلاقات تسمح للولايات المتحدة بالتأثير في كل التفاعلات في آسيا، فالقواعد الأميركية في اليابان تسمح للقوات الأميركية بالتواجد في كل مكان بآسيا للحفاظ على الأمن والاستقرار[٣].

والواضح أن الجمهوريين ينهجون منهجاً أقرب إلى الاتجاه الصراعي في إدارة العلاقات الأميركية مع الصين، وان كان ارميتاج لم يفصح صراحة عن هذا النهج، الا أن الأحداث التي شهدتها هذه العلاقات تساعد على تفسير وتوضيح ما أجمله ارميتاج، ويمكن عرض ذلك على النحو التالي:

١. حسمت الإدارة الأميركية نطاق تحالفاتها الاستراتيجية في القارة الآسيوية باتجاه الحلفاء التقليديين خاصة اليابان، ومن ثم فالعلاقات مع الصين تأتي في المرتبة الثانية.

٢. تعترف الولايات المتحدة برغبة وحق الصين في التحول على قوة عظمى[٤]، ولكن وفقاً للشروط الأميركية، كما أعطت الإدارة الأميركية لنفسها الحق في إدارة عملية الصعود الصيني، بما لا يخل بمصالحها، ولا يؤثر على الاستقرار الإقليمي والعالمي وفقاً للرؤية الأميركية.

---

[١] محمد أبو عامود، العلاقات الأميركية الصينية، السياسة الدولية، عدد ، ص ٩٩-١٠٠

[٢] المصدر نفسه

[٣] اتفقت الولايات المتحدة واليابان في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ على إجراء أول تعديل منذ عام ١٩٧٨ على التعاون الأمني بينهما، وقال وزير الدفاع الأميركي بخصوص هذا التوجه الجديد "أن الاتفاقات السابقة ركزت على تهديدات عهد الحرب الباردة، ونحن نعيد تنشيط شراكتنا، لمواجهة تحديات هذا العهد الجديد".

[٤] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص١٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. اتجهت الإدارة الأميركية الجديدة إلى القبول بالرأي القائل بضرورة الاستعانة بالهند كحليف استراتيجي، يمكن توظيفه لتحقيق التوازن الإقليمي في آسيا في مواجهة الصين، ومن هنا جاء الاعتراف بحق الهند في التحول إلى قوة عظمى بالرغم من أنها لا تملك كافة الإمكانات اللازمة للقيام بهذا الدور، أو التحول إلى مرتبة القوة العظمى مقارنة بالصين، وخاصة في مجال السلاح النووي[١].

٤. إدارة عملية انحدار القوة الروسية بما لا يؤدي إلى دفع روسيا للتحالف مع الصين في مواجهة الولايات المتحدة[٢].

٥. إبراز أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الأولى التي يجب على القوى الأخرى الصاعدة مراعاة مصالحها، والسعي إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع أي من هذه القوى، خاصة الصين من اتباع أي سلوك يتعارض مع هذا الاتجاه[٣].

وتتمثل سياسة الولايات المتحدة بأنها قد بدأت بتنفيذ خطة معينة في نطاق إدارتها للعلاقات مع الصين، تتضمن شقين أساسيين: الأول إضعاف الصين، والثاني ردع الصين.

١. إضعاف الصين:

إضعاف الصين والحيلولة دون تحولها إلى قوة عظمى مناوئة للولايات المتحدة هدف قديم في نطاق أروقة السياسة الخارجية الأميركية.

والواقع أن أبعاد التحرك الأميركي لاضعاف الصين، قد بدأت تتضح خلال الفترة الأخيرة وتتمثل بما يلي:

- إضعاف الدائرة المحيطة بالصين اقتصادياً بما يقلل من الفوائد الاقتصادية التي تعود على الصين نتيجة لانتعاش هذه الدائرة اقتصادياً، و يمكن فهم وتفسير جانب من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الدول الآسيوية التي كانت تسمى بالنمور الآسيوية في عام ١٩٩٧ في هذا الإطار[٤].
- ممارسة الضغوط الاقتصادية على الصين، من خلال: فرض بعض القيود على التجارة مع الصين، والتهديد بإعادة العمل ببعض القوانين المضادة لسياسات الإغراق التجاري (Anti-Dumping) ، والتهديد والتلاعب بورقة منحها الدولة الأولى بالرعاية سنوياً، ووضعت شروط لانضمامها لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، فالولايات المتحدة وان كانت لا تمانع في دخول الصين إلى هذه المنظمة، فإنها في ذات الوقت لا ترغب في

[١] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية، عدد ١٤٥، ص ٨٠-٨١
[٢] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-، ص ١٦٨
[٣] آن هويهو، آفاق رحبة لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية في القرن الـ٢١، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص ١٣٠
[٤] محمد أبو عامود، العلاقات الأميركية الصينية، السياسة الدولية، عدد ، ص ١٠٠-١٠١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمتع الصين بالمزايا التي تتيحها المنظمة للدول النامية، وهو ما تطالب به الصين. بعبارة أخرى ترحب الولايات المتحدة بدخول الصين إلى المنظمة ووفقاً للشروط الأميركية وهو ما ترفضه الصين[١].الضغط على الصين من خلال الانتقادات الأميركية لوضع حقوق الإنسان في الصين، وهو ما تعتبره الصين تدخلاً غير مقبول في شؤونها الداخلية.

- محاولة منع دخول أساليب التكنولوجيا الأميركية وغير الأميركية المتطورة والتي تحتاج إليها الصين.
- تأخير تحقيق الوحدة الصينية الكاملة إلى أقصى مدى زمني ممكن، وذلك من خلال دعم ومساندة حكومة تايوان[٢]، وتقديم المساعدات العسكرية والأسلحة المتطورة لها، والتأكيد على إمكانية التدخل الأميركي عسكرياً، في حال قيام الصين بأي محاولة لاستخدام القوة لضم تايوان إلى الوطن الأم.
- محاولة جر الصين إلى الدخول في سباق تسلح، الأمر الذي يؤثر على قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، بل وقد يؤدي إلى تدني وتدهور عناصر قوتها، كما حدث مع الاتحاد السوفييتي السابق، خاصة وأن تحديث القوات المسلحة الصينية بما يجعلها تتكافأ مع الولايات المتحدة يحتاج إلى تخصيص ٢٠% من الناتج القومي الصيني (GNP)، على مدى عشر سنوات وفقاً لتقديرات مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق بريزنسكي[٣].
- محاولة تحجيم مكانة الصين على المستوى الدولي، وإضعاف الثقة بها، من خلال ممارسة الضغوط عليها، لمنعها من بيع الأسلحة وما لديها من تكنولوجيا إلى دول مثل الباكستان، ودول أخرى مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق وسوريا وليبيا وغيرها، ترى الولايات المتحدة أنها "دول مارقة" تهدد الأمن والسلم الدوليين وفقاً للمفهوم الأميركي[٤].

٢. ردع الصين:

الشق الثاني من السياسة الأميركية تجاه إدارة علاقاتها مع الصين يتمثل في ردع الصين، بمعنى محاولة إقناع الصين، بأن أي محاولة للخروج على السيناريو الأميركي، سوف تكون تكلفتها أعلى من أي عائد متوقع بالنسبة للصين[٥]، وتقوم هذه السياسة على عدة محاور أهمها ما يلي:

---

[١] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٥٥
[٢] لمزيد من الاطلاع حول الموضوع، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٥٧-١٦٢
[٣] محمد أبو عامود، العلاقات الأميركية الصينية، السياسة الدولية، عدد ، ص ١٠٠-١٠١
[٤] آن هويهو، آفاق رحبة لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية في القرن الـ٢١، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية، ص ١٢٩ للمزيد حول السياسة الأميركية تجاه ما تسمية الولايات المتحدة "الدول المارقة" أنظر : : ريتشارد هاس و ميجان أوسوليفان، العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: اسماعيل عبدالحكم، مركز الأهرام ـ القاهرة ٢٠٠٢
[٥] محمد أبو عامود، المصدر نفسه، ص ١٠٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بناء تحالف قوي مع اليابان بما يؤدي إلى إمكانية استخدام القواعد الأميركية في أي عمليات محتملة، وتطوير القدرات الدفاعية لتايوان تحسباً لأي هجومي صيني متوقع عليها[١].
- التحالف مع الهند ومساعدتها لزيادة عناصر قوتها، بما يؤهلها للقيام بدور مكافئ للصين على مستوى القارة الآسيوية[٢].
- محاولة إقناع الصين بأن للولايات المتحدة مصالح استراتيجية تستدعي مراقبة كل ما يحث في العالم، بما في ذلك الصين نفسها، من خلال الأقمار الصناعية وطائرات التجسس الأميركية، ويمثل تصرح الرئيس بوش إبان حادث طائرة التجسس الأميركية التي اصدمت بطائرة صينية، وهبطت اضطرارياً في أحد المطارات الصينية دون اذن مسبق، نموذجاً واضحاً لهذه الفكرة، حيث قال أنه لا يمكن أن نتصور أن تكون هناك أي قوة في العالم تمنع الطائرات الأميركية من الطيران في الأجواء الدولية.
- مبادرة درع الصواريخ أو شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ التي تسعى الولايات المتحدة لنشرها، لحماية مدنها من التعرض لأي هجوم محتمل من قبل أية قوة أخرى في العالم، هذه الشبكة التي تؤدي إلى حدوث خلل في توازنات القوى الدولية، والتي تعارضها الصين وروسيا، وتتحفظ بشأنها بعض الدول الأوروبية الحليفة للولايات المتحدة، إلا أن الإدارة الأميركية تصر على إقامتها بالرغم من هذه الاعتراضات.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

والواقع أن هذا المشرع الاستراتيجي الأميركي يستهدف في الأساس تحقيق أمرين:

الأول: إدخال الصين في سباق مكلف للتسلح كما حدث مع الاتحاد السوفييتي السابق عندما أطلق الرئيس السابق رونالد ريغان مبادرة حرب النجوم، وهو الأمر الذي من شأنه استنزاف الموارد الصينية، والأمر الثاني ردع الصين من الناحية العسكرية والاستراتيجية في المستقبل. ولقد أدى هذا الأسلوب الأميركي في ادارة العلاقات مع الصين إلى توتر هذه العلاقات بشكل واضح خلال الفترة الأخيرة، الا أن ردود الأفعال الصينية جاءت رافضة لكل ما تحاول

[١] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: ١٩٧٨-٢٠١٠، ص ١٥٣و١٦١

[٢] تجدر الاشارة إلى أن الصين قد وصلت بالفعل إلى حالة الردع النووي، بعد أن استطاعت تكوين ترسانة هجومية ودفاعية نووية على أرقى مستوى، تكفي لردع القوى الاميركية، وفي ١٦ تشرين اول/اكتوبر سنة ١٩٦٤، أعلنت الصين عن نجاح تفجير أول قنبلة نووية صينية. لمزيد من الاطلاع على قوة الصين النووية، أنظر: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية، عدد ١٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة فرضه على الصين سواء لاضعافها أو لردعها[١]. كما اعترضت الصين على قيام واشنطن بتقديم أسلحة بحرية متطورة لتايوان، واعترضت ورفضت مبادرة درع الصواريخ الأميركية، وبدأت بالتحرك صوب موسكو من أجل التنسيق لمواجهة السياسة الأميركية الجديدة.

كذلك بدأت الصين تحركاً دولياً في محاولة لبناء تحالف دولي مضاد للسياسات الأميركية، داعية إلى بناء نظام عالمي جديد يحقق مصالح جميع الدول ولا يسمح بانفراد دولة بقيادة العالم[٢].

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن هذه العلاقات ستتراوح في المستقبل بين الصراع الحذر والتعاون الحذر، وسيحاول كل طرف من أطراف هذه العلاقة توجيهها بما يحقق له أقصى مصالح ممكنة في ظل عناصر قوته المتاحة وقدرته على تعبئتها وتوظيفها، آخذاً في الاعتبار جوانب الضعف التي يعاني منعها كل طرف والتي يمكن أن يستخدمها الطرف الآخر لتحقيق مصالحه وأهدافه[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إن موقف الصين واضح في الصراع بين اتجاهي التعدد القطبي واحادية القطب، فهي تتمسك بان العالم المتعدد الأقطاب هو اتجاه تاريخي لا يمكن مقاومته وان تنمية هذا النظام المتعدد تؤدي إلى السلام العالمي[٤]. وهي تنادي بان كل دول العالم يجب ان تبذل جهودا مشتركة لاقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد ومتعقل وعادل، على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي في العلاقات الدولية التي وضعها دنج شياوبنج[٥].

وقد قدم دنج شياو ينج مبادئ إرشادية وهي مراقبة الوضع بثبات والتشبث بالمواقع، والتصرف بهدوء، وإخفاء القدرات، وكسب الوقت، وتقديم الإسهامات، ويعتبرها القادة الصينيون تفكيرا استراتيجيا بعيد المدى، وليست مجرد تكتيكات قصيرة المدى تنفع في موقف واحد.

---

[١] وقد تمثل هذا الموقف الصيني المتشدد تجاه حادث طائرة التجسس الأميركية، اذ رأت الصين أن هذه الطائرة قد خرقت الأجواء الصينية، وأوضحت أن الصين تراقب حركة التجسس الأميركية في المنطقة، وأنها أن هذه الأعمال من شأنها أن تخلق حالات من التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة لا مبرر لها، وأصرت على عدم سماحها لهذه الطائرات باختراق مجالها الجوي، كما أنها رفضت تسليم طاقم الطائرة الا بعد قيام الولايات المتحدة بتقديم اعتذار ضمني عن سقوط الطائرة الصينية التي اصطدمت في الجو مع الطائرة الأميركية، و رفضت تسليم الطائرة الأميركية الا مفككة لما أسمته بكين باعتبارات خاصة بالمصالح الوطنية.

[٢] للمزيد من التفاصيل، راجع محمد السيد سليم، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في مصطفى حمارنة، محرر، العرب في الاستراتيجيات العالمية، ص ٣٢٦-٣٣٧

[٣] محمد أبو عامود، العلاقات الأميركية الصينية، السياسة الدولية، عدد ، ص ١٠١

[٤] تشن تشيماو، الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب، السياسة الدولية، عدد ، ص٦٥.

[٥] المبادئ التي وضعها دنج للعلاقات الدولية هي: مبدأ التعايش السلمي، وقد استند في مبادئه هذه إلى مفهوم التعايش السلمي الذي طرحه شوئن لاي وجواهر لال نهرو عام ١٩٥٤، والي يقوم على: احترام السيادة الإقليمية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، المساواة بين الدول وعدم التمييز بينها استناداً لأي معايير، العمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة، دون أن تحتكر أية قوة مزايا معينة يوفرها النظام الدولي، وأخيراً التسوية السلمية للنزاعات الدولية على أساس مبادئ العدالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة: مستقبل العلاقات العربية الصينية في ظل التنافسين الاقليمي والدولي

ينبغي على الدول العربية توظيف علاقاتها الاقتصادية مع الصين لزيادة دعم القضايا والحقوق العربية.

والفرصة متاحة أمام البلدان العربية لتوجيه نشاطها نحو الصين، وتفعيل سياستها الخارجية معها، سيما وأن هذه السياسة العربية تحظى باحترام لدى القادة الصينيين لأنها ترتكز على قواعد ثابتة تقوم على المصداقية والتفاهم والمصارحة والحرص على حسن الجوار والتعايش السلمي والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والحوار البناء لحل مختلف القضايا بالطرق السلمية، ودعم الدور الإيجابي للهيئات والمنظمات الدولية في سعيها للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وهي تتفق تماماً مع المبادئ التي وضعها دنج شياوبنج والتي أشرنا إليها سابقاً. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي[١] :

١- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير
٢- انتهاج سياسة عدم الانحياز
٣- احترام القوانين والأعراف الدولية
٤- دعم التضامن والتعاون بين الدول العربية والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي
٥- دعم التعاون مع الدول الاسلامية
٦- الوقوف إلى جانب القضايا العادلة في العالم
٧- اقامة علاقات ودية مع كافة الدول الصديقة

إن المصلحة الوطنية القومية للدول العربية لا تحقق في ضوء هيمنة أحادية , إنما في وجود توازن دولي حقيقي يقوم على تعدد الفاعلين الدوليين المتكافئين . ومن بين القوى الفاعلة في النظام الدولي الحاضر والمستقبل , الصين . تلك الدولة التي يبلغ حجم سكانها ربع سكان العالم, وتتوفر لديها إمكانيات وموارد ضخمة وحققت من خلال نظامها الاشتراكي تقدما كبيرا. ولذلك إن المصلحة القومية تستدعي البحث عن أسلوب لتدعيم العلاقات العربية الصينية في ظل الأوضاع العالمية الجديدة الحاضرة والمستقبلية .

[١] تشانغ هونج، سياسة عربية تجاه الصين، والعلاقات العربية الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤٨-٢٤٩

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العلاقات العربية مع الأطراف الدولية الفاعلة تحتل وضعاً مميزاً على مسرح السياسة الدولية، وتحظى باهتمام متزايد من الدول الكبرى، بسبب قوة التأثير والتأثر المتبادلين في آن واحد في الشؤون الدولية، وفي ميزان القوى العالمي[١].

وبرجع ذلك في الحقيقة إلى المقومات الذاتية للوجود العربي، هذا من ناحية ، ثم إلى ظاهرة الصراع الاستراتيجي بين الدول الكبرى من ناحية أخرى[٢]. والميدان الفعلي الذي يدور حوله هذا الصراع، هو دول العالم الثالث، وأكثر هذه الدول تأثراً به هي أشدها تأثيراً في ميزان القوى. وأقطار الوطن العربي، بامتدادها الجغرافي في آسيا وأفريقيا، وبما تملكه من ثروات طبيعية وفيرة، وبموقعها الاستراتيجي المركزي على محاور القارات، وتراثها الحضاري العريق، تعتبر من أبرز المناطق الإقليمية على الكرة الأرضية، التي كانت وما زالت مسرحاً للصراع بين القوى العظمى[٣]، مما يعني ضرورة استغلالنا لهذه المميزات لبناء شبكة من العلاقات الدولية مبنية على المصالح الواضحة.

في ضوء هذه الحقائق ، وفي ظل الوضع الدولي القائم، وتحت وطأة الضغوط الناشئة عن المشاكل المصيرية والمعقدة التي تواجهها الأمة العربية في هذه المرحلة من تاريخها، ومن أجل المحافظة على المصالح القومية العليا، والحقوق العربية المشروعة في مختلف القضايا الراهنة، وأبرزها تلك الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي، فان البلدان العربية جديرة بأن تتبع المنهج العلمي في تخطيط سياستها الخارجية، وتقيم علاقاتها بدول العالم، والدفاع عن مصالحها، بمنطق العصر التكنولوجي، الذي يترجم الظواهر والعلاقات إلى أرقام ومعادلات دقيقة ومحسوبة، ولا تكتفي بحسن النيات والمساندة المعنوية فقط[٤].

ولذلك تبرز الحاجة إلى تحليل سياسة الصين ومواقفها لمعرفة اتجاهاتها، ولتطوير مواقفها المتعلقة بتأييد الحقوق العربية[٥] . فالحاجة إلى تطوير موقف الصين من القضايا العربية هي ضرورة استراتيجية للحقوق العربية في ظل التطورات الراهنة، والدبلوماسية العربية عليها أن تبذل المجهودات الكبيرة والمدروسة لتطوير علاقاتها مع الصين الشعبية، وعلى البلدان العربية أن تدرك أهمية ذلك، فالصين تمثل أحد أهم القوى على الساحة الدولية، بعد الولايات المتحدة والدولة المرشحة لتصبح قوة عظمى في موازناتها[٦].

---

[١] جيمس اكنز، سياسة أميركا الداخلية والخارجية والصراع العربي الإسرائيلي، ص ١٦٥-١٦٦
[٢] هانز جي مورجانثاو، السياسة بين الأمم، ج١، ص ٣٥و٦٨
[٣] لمزيد من التفاصيل أنظر: اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ص ٢١٣ وما بعدها
[٤] James N. Rosenau, The Scientific Study of foreign Policy, P 23 and above
[٥] ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، ص ٩٩ وما بعدها
[٦] Gavin Boyd, the Foreign Policy of China" in: James N. Rosenau, World Politics, P95

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك إن المصلحة القومية تستدعي البحث عن أسلوب لتدعيم العلاقات العربية الصينية، في ظل الأوضاع العالمية الجديدة الحاضرة والمستقبلية، خاصة في ظل علاقات صينية إسرائيلية آخذة في النمو والتطور إلى حدود غير مسبوقة، لأسباب اقتصادية وعسكرية وأمنية تهم البلدين[١]. وفي ضوء ما سبق , فان هذه الدراسة تستهدف الكشف عن طبيعة العلاقات العربية – الصينية في الحاضر تمهيدا للإجابة عن تساؤل الدراسة الأساسي , وهو إلى أي مدى يمكن أن تتطور هذه العلاقات بين الصين والعرب ؟.

وهذا يقود في ضوء الإطار التحليلي للدراسة إلى تناول تفسير بيئة العلاقات بين الطرفين العربي والصيني , أو بعبارة أخرى محاولة تحليل المحددات التي تؤثر على هذه العلاقات بكافة جوانبها, والتي أدت إلى تطورها بشكل معين منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن، وبين بيئة العلاقات ومحدداتها يمكن استعراض الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات مع التركيز على آليات التعامل العربي الصيني في المرحلة المقبلة , وفي ظل التحولات العالمية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[١] سعيد عكاشة، مستقبل العلاقات الإسرائيلية الصينية، السياسة الدولية، عدد ، ص ١٠٢،
ولمزيد حول الموضوع انظر: Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy,1949-1977

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل السادس:

مستقبل العلاقات

العربية الصينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: مستقبل العلاقات السياسية

أولا: آفاق تنمية العلاقات السياسية العربية الصينية

يسعى هذا الفصل الأخير من هذه الدراسة عن العلاقات العربية الصينية، إلى تحديد الملامح العامة لمستقبل كل بعد من الأبعاد التي تناولناها ضمن العلاقات العربية الصينية.

ويلاحظ المتبع للشأن الصيني في الوطن العربي، أن هناك مستويان للإدراك العربي العام للصين: المستوى الأول هو إدراك الصين على المستوى العالمي، وعند هذا المستوى نلحظ أن هناك تقديرا عربيا عاما لظاهرة الصعود الاقتصادي الصيني خلال ربع القرن الأخير, ولنجاح الصين في إدارة علاقاتها الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، بما يحقق مردودا مباشرا على هذا الصعود، هذا بالإضافة إلى النجاحات التي تحققها استراتيجية الوحدة الصينية، والتي تمثلت في استعادة هونج كونج وماكاو. أما المستوى الثاني فوه المستوى العربي الصيني، عند هذا المستوى، نجد أن هناك إدراكا عربيا عاما بأهمية الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط، وبأن الصين هي شريك مهم للعرب في عصر القطبية الأحادية، ولكن هناك إدراكا عاما أيضا، أن الدور الصيني في الشرق الأوسط سواء على المستوى قضيتي الصراع العربي الإسرائيلي، أو أمن الخليج العربي، قد انخفض بالمقارنة بما كان عليه منذ ربع قرن، كما أن العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في حاجة إلى نقلة نوعية تحقق مصلحة الطرفين[١].

إن علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية تضرب بجذورها في قدم التاريخ وتتمتع بحالة طيبة في وقتنا الراهن، ويشهد العالم اليوم تغيرات كبيرة، فتواجهنا تحديات جديدة، كما تتاح لنا فرص نستفيد منها، من اجل مزيد من تعزيز روابط الصداقة، ودعم علاقات التعاون بين الصين والعالم العربي.

إن أهمية الصين، بالنسبة إلى الدول العربية، منفردة ومجتمعة أمر لا جدال حوله، لا لكونها تحتل مركزا محوريا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتمتلك حق النقض كإحدى الدول الخمس التي تدير شؤون هذا المجلس، وانما للروابط التاريخية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية التي تربطها بالعرب، هذا بالإضافة إلى مواقفها العديدة المشرفة والداعمة لعدد كبير من القضايا التي تهم العالم العربي.

ولكن يجب التأكيد على انه لا يجوز لنا، نحن العرب، أن نحمل الصين فوق طاقتها، إذ أنها حين تتفاعل مع قضية ما، تضع مصالحها معنا ومع غيرنا في ميزان العقل والتدبر، وتتخذ قرارها في ضوء ذلك، فالصين، على الرغم من تأكيد بعض قادتها أحيانا، على أنها دولة نامية، إلا أنها

[١] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٩١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتصرف بالفعل كدولة عظمى، يتوجب عليها أن تأخذ بعين الحسبان ردود فعل الدول العظمى الأخرى، وبالذات الولايات المتحدة تجاه موقفها، وهكذا فهي تسمح لنفسها بالحركة.

وهنا لا بد من التأكيد على الملاحظات التالية، التي يتوجب على العرب أخذها بعين الحسبان حين التطرق إلى العلاقات العربية الصينية، أما الملاحظة الأولى، فتتعلق بحيز المرونة التي تعطيها الصين لنفسها للمساومة، أو حتى التراجع، حين أخذها بعين الحسبان ضرورة اعتماد سياسة ما في لحظة تاريخية معينة، ثانيا، ومن منطلق، الاعتراف المتبادل بينها وبين الولايات المتحدة بمصالح كلا الطرفين الحيوية، لا يمكن لها إلا أن تضع علاقتها مع أمريكا على راس سلم أولوياتها، وإذا ما تم تعارض أمر ما مع هذه المصلحة، التي تعدها الدولة الصينية أمرا حيويا، فان هذا الأمر بالطبع يسود على كل ما عداه فالاعتبارات الجيو استراتيجية للدولة الصينية، فيما يتعلق بالولايات المتحدة، تسمو على كل ما عداها. وبالمقابل فلا بد من ملاحظة إن الولايات المتحدة تعترف بمصالح حيوية للدولة الصينية، وتضع لنفسها خطوطا حمراء، لا تقوم هي بالمقابل باحتوائها[١].

جميع الحقوق محفوظة

أما الملاحظة الرئيسية الثانية، فهي التأكيد على أن الصين ستستمر في إعطاء مسألة التنمية الاقتصادية في علاقاتها الخارجية الأولوية الأولى، على مدى المستقبل المنظور، وأن هذه الاستراتيجية لا يبدو أن الصين ستحيد عنها، فالهدف الصينية طويل المدى، هو بناء القوة الذاتية، التي قد تعطيها الفرصة للوقوف على قدم المساواة مع الدولة الوحيدة الأعظم الآن في العالم، وهي الولايات المتحدة. ومثل هذا الأمر يفسر عدم استعداد الصين لتقديم أكثر من مجرد الدعم السياسي، أو الإعلامي أحياناً، أو المعنوي في أحيان أخرى كثيرة، وبحيث لا يتعارض هذا الدعم، أو يؤدي إلى ضرر حقيقي بالمصالح الصينية الأخرى، طويلة المدى. ولعل من الأمثلة الحديثة لتأكيد ذلك، موقف الصين من قرار مجلس الأمن المتعلق بالسماح لقوات حفظ سلام كوسوفو، بحيث اقتصرت معارضتها على هذا الأمر، بالامتناع عن التصويت فقط، مما سمح باتخاذ هذا القرار بالاجماع[٢].

ومما سبق ، يتضح أن الصين، وان كانت على استعداد لدعم موقف معين، مهما كانت أهميته بالنسبة للدول العربية، إلا أنها لن تسمح، بأي حال من الأحوال، بأن يحدث هذا على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة.

وتكتسب دراسة أهمية الصين، وموقفها على خريطة العالم الاستراتيجية أهمية خاصة، بالنسبة إلى مستقبل العلاقات الدولية في العالم، على مدى القرن الحادي والعشرين، وبالذات في ضوء انهيار الاتحاد

[١] أنظر: الواشنطن بوست الاسبوعية، ١٩٩٩/١/١٨، ص ٢٣
[٢] أنظر صحيفة هيرالد تريبون، ١٩٩٩/٦/١١، ص١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوفيتي كعقيدة ونظام، وفي ضوء ظهور النظام الدولي الجديد أحادي القطبية، ومع ما شهدته المنطقة خلال الأعوام الأربع الأخيرة من تطورات استراتيجية مهمة، أعادت إلى الإدراك العربي العام، قضية الدور الصيني وأهمية التعاون العربي الصيني , التطور الأول هو وصول حكومة فاشية إلى السلطة في إسرائيل برئاسة شارون، تحمل مشروعا لتصفية السلطة الفلسطينية، وفرض الاحتلال النهائي ليس فقط على فلسطين، وانما أيضا على الدول العربية المجاورة، وذلك من خلال الاستعمال الشامل للأداة العسكرية، وقد تمثل ذلك في التدمير المنهجي، الذي ألحقته حكومة شارون بالشعب الفلسطيني، ومحاولة عقد مؤتمر إقليمي للسلام، لحصد النتائج السياسية لهذا التدمير، أما التطور الثاني فهو وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، وما أسفرت عنه من حدوث تحول في الاستراتيجية الأمريكية، نحو تصفية النظم والحركات المعادية لها، تحت غطاء مقاومة الإرهاب، واستثمار ذلك في إيجاد وجود استراتيجي لها في قلب آسيا، وعلى مقربة من الحدود الصينية الغربية، بالإضافة إلى سعيها إلى استعمال القوة، لإحداث تغييرات استراتيجية في العراق وإيران، ومن ثم تغيير منظومة أمن الخليج العربي، بحيث تصبح منظومة أمريكية بالكامل[١].

فما هو الحيز الحقيقي للنفوذ الصيني الذي قد يصبح عاملا فاعلا في القضايا العربية؟

تزداد أهمية هذا السؤال، في ضوء اعتبار آخر، وهو النفوذ الفعلي، وربما السيطرة الفعلية، لحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة على منطقة البحر الأبيض المتوسط، وما يحيط بها، بدءا من جبل طارق، ومرورا بقنال السويس، فالبحر الأحمر، وباب المندب، وبحر العرب، ومضيق هرمز، كما ويجب ألا يغرب عن البال، الثقل الحقيقي للأساطيل الغربية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبالباسيفيكي كذلك. كل هذه أمور لابد من أخذها بالاعتبار، حين التصدي لدراسة مدى اهتمام، ومن ثم أهمية القضايا والمصالح العربية بالنسبة إلى الصين[٢].

الصين دولة إقليمية، بالإضافة إلى كونها دولة عظمى مهمة، تعترف لها الدول العظمى بمكانة خاصة في منطقة شرق آسيا خاصة، ومناطق أخرى من العالم بدرجات متفاوتة، ولكن الصين تسعى وتعمل بجدية متناهية، لتتبوأ المكانة التي تعتقد أن حجمها الجغـرافي والسكاني يخولها لها[٣].

ولكن لابد من العودة إلى التأكيد على أن الصين توازن بحذر ودقة متناهية بين كل ما يتعلق بالقضايا العربية ومصالحها مع العالم الغربي، وان كانت تأخذ بعين الحسبان ومنتهى الجدية،

---

[١] محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٩١-٩٢

[٢] كامل أبو جابر، موقف الصين من بعض القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٤٣

[٣] أنظر: Steve Cha, "Relating" to China, World Affairs, Vol. 61, Nº 4 Spring, 1999, P. 179

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنها الآن أصبحت دولة مستوردة للنفط العربي بشكل متزايد. ومن الضروري في هذا المقام الإشارة، إلى انه وبمقدار التوقعات العربية شعبيا وعلى مستوى المثقفين كذلك بمواقف صينية تصب في صالح العرب، إلا أن هذه التوقعات لم يصاحبها اهتمام سياسي حقيقي على مستوى الحكومات العربية، ولا حتى على مستوى الطبقة المثقفة العربية من جهة أخرى، لمتابعة ومواكبة وتفهم تطورات وتعرجات وتوجهات السياسات الصينية بشكل متعمق أو جدي[١].

غني عن التذكير بان العالم العربي يتمتع بسمات بالغة الأهمية من حيث الموقع الاستراتيجي المميز كصلة وصل بين القارات الثلاث, أوروبا وآسيا وأفريقيا، وهو يمتلك مساحات زراعية شاسعة مع إمكانيات هائلة للاستصلاح الزراعي، ومصادر المياه بكلفة متدنية جدا، وللعرب الآن كثافة سكانية هي الأكثر ارتفاعا بالقياس إلى الدول الأوروبية، ودول الجوار الإقليمي، ولديهم موارد طبيعية ذات أهمية استثنائية في الاستراتيجيات الاقتصادية الدولية على مشارف القرن الحادي والعشرين، وبشكل خاص النفط ومشتقاته، بالإضافة إلى كثير من المعادن والموارد الطبيعية الأخرى.

جميع الحقوق محفوظة

إلا إن الغياب التاريخ الطويل الأمد للصين عن المنطقة العربية وانغلاقها وراء حدودها الجغرافية البعيدة، وقدراتها العسكرية والمادية المحدودة، بالقياس إلى ما كانت عليه الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي وأوروبا واليابان، جعلت تواجد النفوذ الصيني شبه معدوم في الشرق الأوسط، وطوال عقود عدة، فالمنطقة العربية بالمنظور الصيني أساسية، وسياستها الدولية تنعكس على مصالح الصين الشعبية، ولكن دون أن يكون لهذه الأخيرة قدرة على التأثير في مجريات الأحداث، بالدرجة الضرورية للتحكم بانعكاساتها[٢].

شهدت وتشهد الأوضاع العالمية تغيرات سريعة، فوق توقعات عامة الناس منذ أوائل الثمانينات، كالتغيرات الهائلة في أوروبا الشرقية وحرب الخليج، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وأزمة جنوب شرقي آسيا، وأزمة كوسوفو في يوغسلافيا، وقد تحطمت تشكيلة العالم القديم، ولم تظهر تشكيلة العالم الجديد إلى حيز الوجود، فالعالم الراهن يواجه موضوعا كبيرا، حول إقامة أي نوع، وأي شكل من النظام، وكيفية إقامته، ويمكن القول بان العالم اليوم يتوجه نحو تعددية الأقطاب في الوقت الحاضر، بعد تفكك التشكيلة الثنائية القطبية، وتتعرض نزعة الهيمنة لمقاومة مختلف الشعوب والأمم يوما بعد يوم، وتنخفض قدرة القوة العظمى على السيطرة والتأثير على العالم تدريجيا مع مرور الأيام، مما يوفر للدول النامية ظروفا وفرصا موضوعية معينة للمشاركة في شؤون العالم، لكن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية يتوسع أكثر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي،

[١] أنظر: Chiting, A/S The Chinese Calculus of Deterrence, Mitchigan University Press, 1975, P.P. 25-38
[٢] ناصيف حتي،القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، ص ١٠٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي نفس الوقت تسعى بعض الدول الغربية المتقدمة إلى المزيد من التدخل في شؤون العالم، اعتمادا على قوتها الاقتصادية الجبارة، وتواجه البلدان النامية مكانة غير صالحة لها في المنافسة الدولية، بأسبابها الذاتية المتمثلة في تخلف الاقتصاد نسبيا، وضعف التنظيم الإنتاجي، ونقصان العلم والتقنية، وثقل أعباء الديون، وارتفاع نسبة نمو السكان، والاضطراب السياسي، وغير ذلك. مما يدفع الدول النامية للتكاتف والتآزر بأحسن وجه، ولتدعيم التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية وغيرها، لإزالة تأثيرات العوامل السلبية المذكورة أعلاه .

إن الصين والدول العربية تنتمي إلى دول العالم الثالث، وللشعبين الصيني والعربي معاناة وتجارب مشتركة. فيجب على الشعبين التضامن والتعاون في مختلف الميادين، وتحقيق مصالح مشتركة. إن الصين لن تسعى إلى الهيمنة، بل تدعو دائما إلى تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول المختلفة، واقامة نظام دولي جديد، على ضوء المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، فان التعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية يتصف بميزة التكامل المتبادل القوية، ويتمتع بأسس طيبة في مختلف المجالات، كما أن الصين في وضع سياسي مستقر، تستمر في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، من اجل تحقيق النمو الاقتصادي, ومن جهة أخرى فان الصين قد وفرت مناخا طيبا لاجتذاب مختلف الاستثمارات بما فيها الاستثمارات العربية.

وان الدول العربية تقع في ملتقى القارات الثلاث، متمتعة بالتقاليد الثقافية المتميزة، والموارد الطبيعية المتوفرة، منها النفط والغاز الطبيعي و الخامات المعدنية وغير المعدنية، كما أن المواصلات في الدول العربية سهلة متصلة بالقارات الثلاث، وان الموارد السياحية فيها غنية، فكل ذلك موات للتعاون والتبادل بين الصين والعالم العربي.

وخلاصة القول، إن الوضع الدولي والظروف الموضوعية والتكامل الاقتصادي بين الصين والدول العربية، قد فتحت آفاقا واسعة لتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الطرفين.

من المؤكد أن العلاقات العربية الصينية شهدت تقدما كبيرا نسبيا في السنوات الأخيرة، وظلت تحافظ على زخمها الطيب للتطور، وتستمر التبادلات على مختلف المستويات، ولكن هذه العلاقات لم تصل إلى مستوى مرض، والسبب في ذلك قد يرجع إلى الجانبين العربي والصيني، وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض السلبيات العربية في العلاقات العربية الصينية[١].

١. عدم كفاية اهتمام القيادات العربية بالعلاقات العربية الصينية

٢. نقصان البحوث والدراسات العربية في هذه العلاقات

[١] تشانغ هونغ، سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٥١-٢٥٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. تأثير الدعاية الغربية والوسائل الإعلامية الغربية

٤. نقصان الدعاية الصحيحة حول العلاقات العربية الصينية

نعرف جيدا، أن هذه العلاقات، في حاجة إلى توافق الآراء والاستراتيجية وإلى الجهود المشتركة بين الجانبين، وفيما يلي بعض الملاحظات حول سبل تطوير العلاقات العربية الصينية[١].

١. زيادة المعرفة عن الصين

٢. زيادة الثقة بالصين ومن ثمة زيادة الثقة المتبادلة

٣. إقامة علاقات تعاونية شاملة حتى شراكة استراتيجية مع الصين

٤. دعم التأييد المتبادل في القضايا العادلة التي تهم الطرفين

٥. دعم التعاون الاقتصادي والتجاري

٦. دعم دور السفارات العربية وبعثة جامعة الدول العربية لدى الصين

وسنعرض فيما يلي بعض النقاط التي تشكل محاور مرتكزات أساسية في آفاق تنمية العلاقات العربيـــة الصينية[٢]:

١. سيبقى الصراع العربي الإسرائيلي يشكل المحور الأساسي للتعامل العربي مع الصين.

٢. أزمة الطاقة بصفة خاصة، والأزمة الاقتصادية بصفة عامة، تشكل محوراً أساسياً في اهتمامات الأقطار العربية والصين.

٣. للصين والأقطار العربية إمكانيات متباينة، يمكن توظيفها لتدعيم تطوير اقتصاديات الجانبين.

٤. زيادة التنسيق بين الجانبين لمحاولة تغيير محتوى النظام الدولي ومؤسساته، وخاصة الأمم المتحدة، لتحقيق شكل اكبر من العدالة بين الدول والشعوب.

٥. على الصين تدعيم التضامن العربي، لأنها الوسيلة العملية الأساسية، للتأثير على تواجد القوى الكبرى التقليدية في الوطن العربي.

٦. يجب تطوير العلاقات بين الجانبين، وخاصة من قبل الصين، تكون مبنية على التوازن والتبادل في الأهداف والمصالح.

ومما سبق نستنتج أن العلاقات العربية الصينية تستند إلى عدة مرتكزات تاريخية , تساعد – إذا ما تم حسن استخدامها – في إعطاء زخم وطاقة لاستمرار هذه العلاقات في الوقت الحاضر وهذه المرتكزات باختصار هي:

---

[١] تشانغ هونغ، سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨، ص ٢٥٦-٢٥٩

[٢] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة، عدد ٣٨ ، ص ٨٠-٨٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- المرتكز الحضاري والذي يتجلى بالتواصل الحضاري بين الأمتين عبر التاريخ الطويل، من خلال طريق الحرير بشقيه البري والبحري، والذي لم يكن طريقا للتجارة فقط، بل شكل جسرا للتعارف والتفاهم بين الجانبين، كما أدى انتشار الحضارة الإسلامية في الصين, إلى زيادة عناصر التفاهم بين العرب والصينيين, كما شكلت الآثار الحضارية العربية والإسلامية, في واقع الأمر جزءا من حضارة الصين المعاصرة, وعاملا مستمرا للتقارب بين العرب والصـــين .

٢- المرتكز السياسي , حيث وقفت الصين الشعبية ومنذ تأسيسها إلى جانب القضايا العربية العادلة، خاصة القضية الفلسطينية، وأيدت نضال العرب من اجل الاستقرار وتحرير أرضهم، وفي الوقت نفسه يقف العرب الآن إلى جانب الصين في قضيتي تايوان وحقوق الإنسان.

٣- تميزت العلاقات بين العرب والصين بالتعاون والتفاهم المتبادلين على مر العصور، وقد خلت هذه العلاقات من الرواسب والأحقاد الاستعمارية، والصين لا تملك نوازعا وأطماعا توسعية أو عدوانية تجاه العرب، وهو أمر يضفي على هذه العلاقات حالة من الاطمئنان.

على الرغم من مجموعة الضوابط التي كان لها تأثير على طبيعة وحجم العلاقات العربية الصينية، والتي سبق إيضاحها، إلا أن مستقبل هذه العلاقات، يمكن له أن يتجاوز هذه المحددات، وذلك في ضوء الواقع الدولي الجديد.

فمن استخلاصات هذه الدراسة، إن حجم العلاقات العربية الصينية ارتبط بمتغيرات دولية أساسية، ومن أهمها التنافس الدولي بين الدولتين العظميين وهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على المنطقة العربية، لذلك كانت الصين دائما ضد سيطرة القوى الخارجية على الشرق الاوسط[١]. فالمنطقة العربية أساسية في المنظور الصيني، وسياستها الدولية تنعكس على مصالح الصين الشعبية، بعبارة أخرى هل ستصبح الصين قوة منافسة في المنطقة العربية في ضوء تغيرات الواقع العالمي، بدلا من كونها تحاول الحيلولة دون انفراد قوة دولية بالمنطقة؟ وإذا طرحت الصين نفسها كقوة منافسة فان السؤال المثار هو هل ستصمد أمام الضغوط الأمريكية ؟.

[١] Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy (1949-1977), P.P. 188-190

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تعزيز العلاقات العربية الصينية مصلحة مشتركة

هذه الدراسة تشير إلى أهمية تقوية العلاقات العربية الصينية، باعتبار أن هناك مصلحة عربية حقيقية في أهمية وجود اكثر من قوة دولية متنافسة، تتحقق بموجبها فائدة اكثر للعرب، كما أن هناك مصلحة صينية أكيدة أيضا، من وراء تدعيم علاقاتها مع العرب خاصة. حيث سيتحقق دورها في تواجدها في خضم الصراع الإقليمي، وهو الصراع العربي الإسرائيلي، كما أنه ستتحقق مصالح اقتصادية للصين من وراء بيع السلاح، وزيادة التبادل التجاري، وتسويق المنتجات الصينية لدى السوق العربية الضخمة.

ولكسب الصين بجانب العرب باعتبارها قوة دولية عظمى، فان العرب مطالبون بتجديد نقاط التقاطع في الأهداف، وفي المصالح في قضايا حيوية مهمة، بما يوثق العلاقات بين الطرفين العربي والصيني في مجالات عدة منها مثلا:

١- تأييد العرب للصين الشعبية في قضية أساسية لها، هي تايوان فيما لو قامت محاولات أمريكية لإعادة دعم تايوان دوليا. وسيكون لهذا الموقف العربي وزن سياسي ودبلوماسي كبير في بلورة تيار دولي، لتأييد الصين في هذه القضية .

٢- تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، حيث أن لكل منهما مصلحة سياسية في دعم استقرار الطرف الآخر، والمحافظة على التوجه الخارجي الذي ينتهجه.

٣- التعاون في تطوير العلاقات العسكرية بين الطرفين، باعتبار أن الصين هي مورد رئيسي للسلاح في المستقبل لدول المنطقة العربية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبما يحافظ على توازن القوى في المنطقة.

٤- التوجه نحو تنشيط حركة عدم الانحياز، وتقوية دورها، وإعادة رسم أهدافها الكبرى في ضوء الواقع الدولي المتغير، ومن ثم فان التعاون العربي الصيني في هذا الإطار، يطمئن الصين بوجود قطب عربي له ثقله في الحركة، يمكن أن يدعمها في مواجهة أي منافسة دولية .

أن مجالات تدعيم العلاقات بين الصين والعرب يمكن أن تزداد حجما وتتنوع كيفا ولكن القضية الأساسية تصبح في ذلك الخيار السياسي الذي على العرب أن يحسموه في تدعيم العلاقات مع الصين، بما يخلق تنوعا في علاقاتهم الخارجية. وهذا الخيار يتوقف على قدرتهم على امتلاك الإرادة السياسية، وحرة الحركة الدولية، أي بعبارة أخرى أن المسالة تتوقف على حجم هامش الاستقلال المتاح لهم، في هذه الظروف الصعبة في ظل الواقع الدولي الجديد.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالصين وفي ضوء انزعاجها ورفضها لسياسة القطب الواحد، حيث شهدت القمة الرابعة بين الرئيسين جيانج زيمين وبوريس يلتسين في موسكو في الأسبوع الأخير من نيسان ١٩٩٧، التوقيع على إعلان سياسة مشتركة، تدعو إلى رفض انفراد دولة واحدة لزعامة العالم في القرن الحادي والعشرين، والدعوة إلى إنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب، وقد لا تملك الصين الإمكانات للتحرك في هذا الاتجاه، ولكن من خلال استكمال بناء اقتصادها الوطني، قد يعطي ذلك لأي جانب القوة العسكرية، القوة الاقتصادية والتكنولوجية لبلورة سياسة عالمية ناشطة، من خلال ذلك، ربما تستطيع أن تقدم نموذجا أو قطبا جاذبا لدول العالم الثالث، الذي يبحث عن نموذج مركب للتنمية، فضمن هذا الإطار، وهذا الخيار أو السيناريو، من ذلك النوع، يمكن أن يبلور علاقات صينية عربية ذات ديناميكية مختلفة عما هي الآن.

وهذا يرتبط أيضا بالمتغيرات الدولية الجديدة، التي تشكل تحدي للسياسة الخارجية الصينية، إزاء المنطقة العربية، بشكل إما يقوم على تجنب الانغماس في مشاكلهم، وإما تطوير العلاقات، والدور الصين الفاعل معهم، وبما يؤمن مصالحها، وهذا يتوقف على رؤية الصين لدورها الحالي والمستقبلي في السياسة الدولية، وسعي العرب لرفد العلاقة مع الصين بجسور وروابط سياسية واقتصادية وعسكرية وجهود شعبية، تؤمن تطورها إيجابيا ولصالح الطرفين.

يمكن القول أن مستقبل شكل السياسة الصينية في المنطقة العربية، ونظرا لعلاقات الصين الإقليمية والدولية القائمة مع كل من دول العالم المختلفة، ومع المنطقة العربية كذلك، ونتيجة لرغبة الصين وطموحها في تكوين علاقات دولية وإقليمية واسعة مع معظم دول العالم، فهذا يجعلها وفي سياق تحديدها لسياستها في المنطقة العربية، تقوم على النظر إلى علاقاتها بالمنطقة العربية، وعلاقاتها ببقية دول العالم، بالعمل على تحقيق الموازنة في تحديد سياساتها وبلورة مواقفها واتجاهاتها، بالشكل الذي يبقيها قدر الإمكان على علاقاتها ومواقفها مع معظم الأطراف، وبشكل متوازن بدون أن تخسر علاقاتها مع أي طرف من الأطراف العربية والدولية، وذلك لوجود مصالح مشتركة لها مع هذه الأطراف، باعتبارها قوة سياسية واقتصادية لها وزنها وثقلها في النظام الدولي، ومهما يكن الأمر فان تطوير السياسة الصينية في المنطقة العربية، سيبقى مرهونا ومتوقفا على تطوير وتعزيز الدور الصيني الدولي، كقطب دولي فاعل ومؤثر، لتحقيق الأهداف والمصالح العربية والصينية معا.

مازالت العلاقات دون مستوى الطموح، على الرغم من الخطوات المتصاعدة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية خلال السنوات الأخيرة، فالعرب يحاولون جذب الصين للتعاون معها في مجالات يعتقدون أن فيها مصالح مشتركة للطرفين، في مقاومة النفوذ الغربي والهيمنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغربية، أو مقاومة قوى إقليمية أخرى، لأن الصين تمثل ثقلا دوليا، وهو ما يزيد من مكانتها في السياسة الدولية، على مشارف القرن الحادي والعشرين، وموقفها أيضا في المشاركة في حل الأزمات الإقليمية في آسيا. ولاسيما أن العرب والصين تربطهم مصالح مشتركة، تلتقي في قضايا عدة مثل: تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارة المتبادلة، وتسوية النزاعات الإقليمية، وتخفيض النفوذ الأجنبي في المنطقة، وخلق منطقة منزوعة السلاح، وتنشيط عمل منظمة عدم الانحياز على الصعيدين الإقليمي والدولي، بعد أن كادت تفقد وجودها ودورها في الساحة الدولية إلى حد كبير.

في ضوء ذلك يتطلب الأمر المزيد من التعاون، ومد جسور التقارب بين العرب والصين على الصعيدين الرسمي والشعبي في مختلف المجالات، وتوظيف قوة ومكانة الصين لصالح المواقف السياسية، التي تخدم القضايا العربية والحيلولة دون الانفراد الأمريكي الغربي بالمنطقة العربية . ولابد من الاهتمام بالدراسات الآسيوية في الجامعات والمعاهد العربية، ومراكز البحوث المتخصصة عن الصين، وخلق جيل من الحوار الثقافي بين العرب والصين، وان يكون للعرب دور بالتنسيق مع الصين وروسيا في منطقة جمهوريات آسيا الوسطى، ولاسيما أن التوقعات لازالت تعول على أن القرن الحالي (القرن الآسيوي)، لذلك يصبح التعاون العربي الصيني في غاية الأهمية لكلا الطرفين، على أعتاب هذا القرن.

مما يحتم على الدول العربية أن تزيد اهتمامها بالصين للأسباب التالية:

١-إن الصين دولة كبرى تتمتع بمؤهلات وإمكانيات تتيح لها أن تصبح في المستقبل من الدول العظمى في العالم.

٢- إن إسرائيل تسعى إلى الاستفراد بالصين، واستغلال سوقها الضخمة ومكانتها الدولية الآن وفي المستقبل، من اجل خدمة المشروعات الصهيونية المعادية للعرب وللإسلام، وفي هذا المجال فان هناك حاجة ماسة كي يعزز العرب علاقاتهم في الصين .

٣- هناك مصالح اقتصادية متبادلة بين العرب والصين.

٥- إن الدول العربية لها منطلقات ثقافية حضارية تختلف جذريا عن قيم ومنطلقات الثقافة الحضارة الغربية، وهذا يفيد في تغليب فكرة حوار الحضارات، الذي ينسجم ومفهوم التعايش، وخلق البيئة الدولية السلمية اللازمة للتنمية والتحديث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الاقتصادية

أولا: آفاق وسبل تنمية العلاقات الاقتصادية العربية الصينية

لقد أصبحت العلاقات الاقتصادي والتجارية والاستثمارية بين الدول العربية والصين، تشكل الموضوعات الرئيسية، ولها الأولوية على باقي أنواع العلاقات سواء السياسية أو التاريخية.

إن خطوات التعاون العربي الصيني في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصناعية والتكنولوجية، تحتاج إلى المزيد من التقارب العربي، وإقامة توازن تجاري عربي صيني، وإقامة مصارف عربية صينية، وتطوير المشروع العربي نحو آسيا الوسطى في إطار التنافس القائم، فالمطلوب تكثيف التعاون، وبناء أسس للتكامل الاقتصادي، ووضع خطط للتعاون الاقتصادي المثمر.

وتشير كافة المعلومات المتوافرة، إن آفاق التعاون العربي الصيني كبيرة ومتعددة، وهنالك أسباب ومبررات عملية وواقعية كثيرة، تدعو إلى ذلك سبق الإشارة إلى العديد منها في سياق هذه الدراسة.

جميع الحقوق محفوظة

فالسوق الصينية، سوق ضخم ومتنام بكافة المعايير، ومن الأهمية بمكان أن يتم دخوله من جانب المصدرين العرب بشكل نشط، وبأصناف جيدة، ومواصفات عالية المستوى، وذلك لكسب هذا السوق الكبير والتوسع فيها مستقبلا. وهنالك فرصة حقيقية لمباشرة ذلك، إذ تشير المعلومات أن النمو الاقتصادي السريع في الصين سيحولها إلى مستورد رئيس للنفط الخام في المدى المنظور، ومن المتوقع أن تصبح بلدان الخليج العربي مصدر النفط الرئيسي لها، كما أنها تعتبر مستورد أساسي للمنتجات البتروكيماوية، وسلع أخرى عديدة بإمكان الدول العربية أن تصبح المزود الرئيسي لها[١].

والصين في مجال تحولاتها الاقتصادية، ورغم التطورات التي ما تزال تحققها، فإنها بحاجة إلى مؤازرة خارجية، بل وإلى استثمارات خارجية، لتساهم في معالجة العديد من الإختناقات والصعوبات التي باتت تواجهها في هذه المرحلة المصيرية، ولاسيما أزمة دول شرق آسيا المستمرة، والتحولات الجارية عالميا فضلا عن الصعوبات الداخلية[٢]. وعلى الدول العربية إن تبادر إلى لعب دور حيوي داخل السوق الصينية، والتواجد بقوة على الساحة الصينية، وعدم ترك الأمور للدول الأجنبية الصناعية، حيث تشير المعلومات المتوافرة عن تدفق الاستثمارات

---

[١] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ١٠٦

[٢] أنظر محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي , تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥ رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد تشرين الأول ١٩٩٦ ص ١٨٦-١٩٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجنبية إلى الصين من العديد من الدول الصناعية والمتقدمة كالولايات المتحدة واليابان وكوريا واستراليا وتايوان[١].

وهنالك مصلحة حتمية وأكيدة متبادلة من تطور العلاقات وتوسعها، ولاسيما بعدما شرعت الدول العربية بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[٢]، مما يفتح ويوفر مجالات كبيرة للتعاون المشترك، نظرا لحاجة هذه السوق الكبيرة للعديد من الأمور الإنتاجية والتقنية والعلمية والبحثية والتصديرية ..الخ. فبإمكان الدول العربية أن تستفيد من التقدم العلمي والتقني الذي بلغته الصين، من خلال سلسلة من الترتيبات والاتفاقيات المتبادلة، كإقامة المشاريع والمؤسسات المنتجة المشتركة داخل البلدان العربية والصين، على سبيل المثال لا الحصر. تلك المشاريع التي تساهم في نقل التقنية والمعارف الفنية، وبالتالي تساهم على بلوغ مراحل متطورة أكثر، كما إن زيادة التعاون المشترك، يفتح أمام الصين إمكانية إقامة المشاريع الإنتاجية المشتركة مع الدول العربية التي تتجه لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وسيمكنها هذا من نقل جزء من إنتاجها الصناعي، أو تسويقه داخل البلدان العربية والأسواق العالمية، وبالتالي دخول منتجاتها هذه الأسواق بمميزات أكبر من منتجات منافسيها المحتملين، كما يمكنها من تصدير تقنياتها وزيادة درجة التعامل والانفتاح على الخارج إنتاجا وتصنيعا على أوسع نطاق، هذا فضلا عن أشكال تعاون أخرى متعددة ومبتكرة، ولقد بدأت هذه المرحلة تشق طريقها ضمن التعاون العربي الصينية المشترك[٣].

على مستوى آخر تسعى الصين لدخول أسواق العالم العربي، وزيادة التعاون المشترك بشكل متوازن، ويجرى هذا الأمر كله ضمن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي ظل تحولات عالمية متسارعة واتجاهات للعولمة باتت راسخة. مما يبشر بتغيرات على الساحة الدولية، كتغيير لموازين القوى. وتشير المعطيات أن الصين ستلعب دورا كبيرا في المستقبل، وهذا بطبيعة الحال، يدفع إلى تبني وتشجيع التعاون المشترك العربي الصيني، مما يضع على عاتق البلدان العربية مسؤولية الاستفادة من هذا الوضع، ووضع خطة عمل تساهم في دفع

---

[١] أنظر: وو فو قوى، واقع وآفاق الاستثمارات العربية المباشرة في الصين، بين العرب(بيجين)، كانون الثاني-شباط ٢٠٠٠، ص ١٦-٢٨

[٢] وللمزيد حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أنظر: إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣١٧ د.ع ٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩. موجود على الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية على شبكة الإنترنت:
http://www.arableagueonline.org/arableague/arabic/details_ar.jsp?art_id=350&level_id=110

[٣] نشو فو جبان يودانج جبان، خصائص سوق منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والشرق الأوسط، بيت العرب (بيجين)، آذار ٢٠٠٠، ص ٣١-٣٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمور قدما، كما تقع على الصين مسؤولية المبادرة في تحريك العلاقات وتسهيل المعاملات وتطويرها بالشكل المناسب لكونها على اطلاع ومعرفة بالأوضاع العربية الراهنة[١].

إن هنالك العديد من مجالات التعاون المحتملة بين الجانبين العربي والصيني، ويتأكد هذا الاتجاه اكثر من الإمكانيات الهائلة للاقتصاد الصيني، والتقدم الذي أحرزته في مجالات صناعية من ميكانيكية وهندسية وعسكرية وعلمية وحيوية عديدة، وعزمها المستمر للانفتاح على الخارج، وجلب الاستثمارات، والانخراط بدرجة اكبر في الأسواق العالمية، من خلال خطوات مبتكرة[٢]، فضلا عن حاجاتها المستقبلية المتزايدة لمصادرة الطاقة، ولاسيما النفط ومنتجاته[٣]، في مقابل ذلك فان الاقتصاديات العربية تمتلك ثروات كبيرة ومتنوعة، وهي عازمة على تطوير وتحديث قطاعاتها الاقتصادية والصناعية بشكل خاص، ونقل التكنولوجيا وإقامة صناعات جديدة تؤمن حاجات الأسواق العربية المتزايدة، ومن هذا المنطلق فان فرص نجاح التعاون المشترك كبيرة ومتعددة وواعدة[٤].

مكتبة الجامعة الاردنية

ونظرا للتحولات الاقتصادية الجارية على الجانبين، ولاسيما الدور المتزايد للقطاع الخاص، وانفتاح الأسواق، فان الحاجة المتبادلة لدى الجانبين، تكمن في تطوير التعاون القائم وتفعيله، بما يحقق للبلدان العربية المنفعة والتقدم، ويحقق للصين، التي يجب أن تقوم بمبادرات متعددة باتجاه زيادة التعاون، ولاسيما في مجالات حيوية للدول العربية المنفعة ايضا[٥].

يجب أن يكون هدف الصين هو زيادة تجارتها مع جميع البلاد العربية. وكما هو واضح في الجداول التي تطرقنا لها في الفصل الثالث، فان حجم التجارة العربية الصينية، يختلف اختلافا كبيرا من بلد عربي إلى آخر[٦].

---

[١] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ١٠٧

[٢] أنظر: خيري عزيز، الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، السياسة الدولية، عدد ٥٩، ص ٥٦-٨١.

[٣] تشنغ دايونغ، تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة لدفع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص٢٢٠-٢٢٤

[٤] نشو فو جبان يودانج جبان، خصائص سوق منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والشرق الأوسط، بيت العرب (بيجين)، آذار ٢٠٠٠، ص ٤٢-٤٣

[٥] آن هويهو، آفاق رحبة لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية في القرن الحادي والعشرين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص ١٥٦-١٣٨

[٦] ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١٨٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن هناك أيضا عدة سبل أخرى لتقوية العلاقات العربية الصينية، وفي هذا المجال طرحت اقتراحات قدمت إلى الدورة الأولى من اجتماعات الغرفة المشتركة، من خلال الدراسة المقدمة من الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية على المستوى العربي[١]:

- تطوير التعاون المالي القائم بين بعض البلدان العربية والصين، وإنشاء بنك عربي صيني مشترك برأسمال كبير.لتمويل الأعمال التجارية والاستثمارات المشتركة.
- تشجيع الاستثمارات المتبادلة الصينية العربية، والدور الذي يجب أن تلعبه الأجهزة الرسمية العربية في تبيان فرص الاستفادة من هذا الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص العربي لإقامة الاستثمارات المشتركة في الصين[٢].
- المساهمة العربية في تمويل بعض المستلزمات الصينية، مثل رعاية بعض الاكتشافات والأبحاث العلمية والتقنية الصينية، وترويجها كأحد المجالات لزيادة التعاون المشتركة.
- إنشاء مركز عربي متخصص بالأوضاع الصينية، وذلك لفهم البلد ومتابعة التطورات الحاصلة داخليا وعلى المستوى الدولي.
- تشجيع العلاقات العلمية والتقنية بين الجانبين العربي والصيني، وإرسال وفود متخصصة إلى الصين، للاطلاع على التقدم الحاصل والاستفادة من التطورات التقنية الحاصلة فيها، والعمل على نقل ما يناسب منها للبلاد العربية. من خلال تطوير المقدرات التقنية الوطنية.
- التعاون في مجالات اقتصادية مشتركة، ولاسيما الصناعات الهندسية والبيولوجية وفي مجال الفضاء .
- إقامة معرض عربي شبه دائم للمنتجات والسلع العربية والعمل على التعريف على الأوضاع العربية وتطوراتها، مثل إصدار مجلة أو صحيفة عربية في الصين، وباللغة الصينية، ليطلع المجتمع الصيني على ما هو حاصل داخل البلدان العربية.
- تحسين وانتظام خطوط النقل البحري بين الجانبين، وأهمية زيادة درجة التعاون في مجال تسيير خطوط جوية مباشرة بين الجانبين، بالإضافة إلى الخطوط القائمة حاليا[٣].

---

[١] أنظر: وليد عوده، العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية ودور الغرفة المشتركة في مسيرة التعاون، أوراق اقتصادية،العدد ١٢، ص ١٦٤-١٦٦

[٢] أنظر: ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١٨٣-١٨٤

[٣] راجع ذلك في خلاصة مناقشات البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الصينية في ندوة العرب والصين: من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب، حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، كتاب وثائق الندوة، ص ١٢٣-١٢٦

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إقامة ندوات مشتركة في مجالات متعددة . وإقامة المعارض والزيارات، وتوفير المعلومات.
- العمل على زيادة حجم التبادل التجاري وتقديم شتى التسهيلات الممكنة التي تضمن الوصول إلى حجم التبادل التجاري المناسب.
- توفير إمكانيات التخزين للشركات الصينية في بعض البلاد العربية[١].

إن آفاق التعاون متوافرة وعديدة، والفرصة المتاحة حاليا أمام البلدان العربية كبيرة، وهي لا تحتمل التأخير، فالمبادرة باتجاه تطوير العلاقات المشتركة، يجب أن ترتكز على عملية نقل التكنولوجيا واستيعاب التقنيات الحديثة، ووسائل وأساليب التنمية إلى العالم العربي، لتمكينه من تخفيف اعتماده على الخارج، والأمور كلها مفتوحة للنقاش والمتداولة.

كذلك نستطيع أن نعمل باتجاه توسيع التعاون الاقتصادي التجاري بين الصين والدول العربية في القرن الجديد، من خلال عدة تصورات، أبرزها[٢]:

أولا:اتخاذ التعاون في مجال الطاقة كمحور لدفع التطور الشامل لعلاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية.

ثانيا: الدفع الحثيث للاستثمار المتبادل وإيلاء اهتمام خاص بجذب دولارات النفط لاستثمارها في التنمية الاقتصادية وإصلاح القطاع العام وتنمية المناطق الغربية في الصين.

ثالثا: تعزيز التعاون والتكامل والتوجه نحو المستقبل لتحقيق التنمية المشتركة.

ثانياً: دور الغرفة العربية الصينية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجانبين

يلاحظ مما تقدم أن العمل الملقى على عاتق الغرفة التجارية العربية الصينية سيكون كبيرا، وانه يجب أن لا يكون تقليديا ومحدودا، بل فعالا ومبتكرا، وهنالك فرص حقيقية وعملية لتوسيع وزيادة التعاون القائم بين الجانبين، وان هذه الفرص تتيح مكاسب متعددة ومنفعة أكيدة لكلا الطرفين، أضف إلى ذلك، أن هنالك ملامح واضحة للتكامل بين الاقتصاديات المعنية في الكثير من الأمور، وان الظروف والمتغيرات الدولية والتوقعات المستقبلية، تبرز تعاظم الحاجة لقيام تعاون مستديم وفعال ومتنام، فضلا عن المكاسب العديدة الناتجة على المستويين العام والخاص[٣].

والغرفة المشتركة التي تم تأسيسها والتوقيع على محضرها في مدينة دمشق بتاريخ ٥ نيسان ١٩٨٨، بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واللجنة الصينية

---

[١] أنظر: وليد عوده، العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية ودور الغرفة المشتركة في مسيرة التعاون، أوراق اقتصادية،العدد ١، ص ١٦٤-١٦٦

[٢] تصورات عن توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني والعربي في القرن الجديد، ، ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص١٩٠-١٩٨

[٣] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ١١٠

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتنمية التجارة الدولية، والتي عقدت ثلاثة اجتماعات لمجلس إدارتها آخرها عام ١٩٩٨، مطالبة الآن للقيام بدور افعل واكبر, سيما وان التحولات الاقتصادية والإجراءات والتشريعات التي اعتمدت داخل الاقتصاديات المعنية، في مجال تحرير الاقتصاد وإعطائه درجة اكبر من الانفتاح، قد ترسخت، واعتمدت بشكل نهائي، مما يسمح لها بلعب دور اكبر واكثر فعالية وتأثيرا، كونها تشكل حلقة وصل أساسية بين الأسواق العربية والسوق الصينية، وأداة لمتابعة النشاطات والعلاقات الاقتصادية، لأنها بحكم موقعها وارتباطها، فهي على بينة واطلاع بشؤون وشجون هذه العلاقات وبحاجات الأسواق ومتطلباتها ونواقصها.

وبحسب ما أشرنا إليه ففي رأينا أن العلاقات العربية الصينية، لا تعكس كافة الإمكانيات القائمة، رغم تطورها، فمجالات التعاون المتوافرة بين الجانبين كبيرة ومتعددة، ويظهر ذلك جليا من خلال الإمكانيات الهائلة للاقتصاد الصيني، وحاجاته المتزايدة للتصدير والاستيراد، وامتلاك الاقتصاديات العربية لثروات كبيرة ومتنوعة، في ظل استمرارها بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهذا بطبيعة الحال يعزز فرص النجاحات المشتركة .

ومن هنا يتبين انه يوجد سلسلة كبيرة وواسعة من النشاطات والمبادرات والخطوات التي يمكن أن تؤديها الغرفة، في مجال زيادة التعاون وترسيخه بين الدول العربية والصين نذكر منها على سبيل المثال الأمور التالية[١]:

أ- **<u>على مستوى التنظيم و المتابعة:</u>**

- جمع وتبادل المعلومات والإحصاءات الاقتصادية والتجارية والسلع المتبادلة.
- تكوين ملف شامل ومتكامل عن اقتصاد الجانبين لدى الغرفة وفرص الاستثمار المتوفرة.
- المساعدة لتسهيل مهمة رجال الأعمال العرب والصينيين بشتى الوسائل والإجابة على الردود التي تتلقاها.
- متابعة وملاحقة تنفيذ القرارات التي تصدر عن اللقاءات والاجتماعات المشتركة والعمل على وضعها موضع التنفيذ من خلال حثها للجهات المؤهلة بالتنفيذ.
- حث أعضائها لتطوير التعاون المتبادل من خلال تشجيع الاستثمار المشترك، وتشجيع إقامة المعارض التجارية. وتنظيم الزيارات المتبادلة، وإقامة الندوات المتخصصة، وتنمية وتشجيع السياحة.

[١] وليد عوده، الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل، أوراق اقتصادية، العدد ١٥، ص ١١١-١١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- <u>على مستوى الأعمال والاستثمار المتبادل:</u>

- التعرف على الشركات ورجال الأعمال العاملين في حقل التعاون العربي الصيني المشترك، وتزويدهم بالمعلومات وتبيان الفرص الاقتصادية والاستثمارية القائمة.
- تنظيم الزيارات والبعثات التجارية المتبادلة وتشجيعها، ولاسيما لأعضاء الغرف التجارية والصناعية ورجال الأعمال .
- تنظيم المعارض وإقامتها، وتخصيص باب ضمن منشورات الجانبين عن العلاقات الاقتصادية، ونشر الفرص والعروض التجارية وفرص الاستثمار المحتملة.
- الدعوة لتأسيس المشاريع المشتركة ولاسيما الصناعية والمنتجة، والتأكد من أهمية دراسات الجدوى، والعمل على تطوير التعاون بين الجانبين في مجالات الاستثمار.
- إقامة وتنظيم وعقد ندوات متخصصة، ضمن إطار الغرفة المشتركة ومتابعة تنفيذ المقررات والتوصيات .
- دعم فكرة إنشاء بنك عربي صيني، والعمل على إقامته براس مال كبير، ودعم المنجزات والأبحاث العلمية والتقنية والعمل على تعميمها.
- زيادة حجم التبادل التجاري، والعمل على تطويره، بما فيها تقديم كل التسهيلات الممكنة التي تضمن الوصول إلى الحجم المناسب.
- حث وتشجيع الجهات الرسمية المختصة، لتحسين وتطوير طرق الاتصال القائمة، وإقامة الخطوط الجوية المباشرة بين كافة الأطراف تبعا للحاجة.

إن العلاقات العربية الصينية هل علاقات استراتيجية منذ القدم، وكانت تتوخى باستمرار تأييد الحقوق العادلة للشعوب، وإقامة العلاقات التي تحقق المصلحة والتقدم للجميع. ويمكن القول، إن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية وتعزيزها، يجب أن تصبح خيارات عربية وعلى كافة المستويات.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العسكرية

أولا: السياسة العسكرية الصينية تجاه الدول العربية

يعد دعم الصين للقدرات العسكرية العربية، عملا من أعمال تقوية احتمالات السلام في الشرق الأوسط، في بناء توازن استراتيجي عربي إسرائيلي، فان إسرائيل ستكون في موقف يتطلب منها التفاوض بشكل جاد وحقيقي مع الدول العربية، ولهذا نجد انه مع تصاعد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، فان الأخيرة تطالب الصين بعدم بيع الأسلحة والصواريخ متوسطة المدى إلى الدول العربية[١]، كما تفعل الشي ذاته مع كوريا الشمالية، ويرى بعض الباحثين العرب أن الضغوط التي مورست ضدها (الصين) من الغرب، قد أثرت ولكن ليس بشكل كبير، فهناك رؤية في العالم العربي، إن الصين حذره في دعمها لعملية بناء توازن استراتيجي عربي إسرائيلي، نظرا لعلاقاتها المتزايدة مع إسرائيل، وإنها قد تعهدت لإسرائيل بعدم تصدير الصواريخ لسوريا وذلك في أيار سنة ١٩٩٣، عندما التقى بيريز وزير خارجية إسرائيل مع تشيان تشي تشن وزير خارجية الصين[٢].

جميع الحقوق محفوظة

اتسمت السياسة الصينية الشرق أوسطية بالتوازن الدقيق بين الجانبين العربي والإسرائيلي والسعي إلى تطوير العلاقات مع الجانبين بشكل لا يكون لأي منهما تأثير سلبي على الجانب الآخر. وقد بدأ ذلك واضحا في قرار إنشاء علاقات كاملة مع "إسرائيل" في ٢٤ يناير ١٩٩٢ أي بعد أقل من ثلاثة شهور فقط من بدء مؤتمر السلام العربي الإسرائيلي في مدريد في تشرين أول ١٩٩١. ومثل هذا التوازن إن كان يرضى "إسرائيل" في السابق، فإنه لم يعد كذلك حالياً في ضوء تأزم العلاقات في منطقة الشرق الأوسط ورغبة "إسرائيل" في تحييد كافة مصادر الخطر والتهديد الاستراتيجي لأمنها الداخلي[٣].

ولذا كانت قضية التعاون العسكري التقليدي وغير التقليدي بين الصين وكل من إيران وسوريا ، من اكثر القضايا سخونة، وإثارة الجدل خلال الزيارات الرسمية التي تمت بين مسؤولي البلدين بعد إعادة العلاقات، بعد قضية تدعيم العلاقات الثنائية في المجالين المدني والعسكري. فقط كان معظم المسؤولين الإسرائيليين ، بمن فيهم رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ،الذي زار الصين في عام ١٩٩٨، يطمح من زيارته بناء علاقات متعددة الجوانب. تشمل في جانب هام منها تعهد

---

[١] أنظر: هناء عبيد، العلاقات الأميركية الصينية، السياسة الدولية، العدد ١٢١ ص١٢٠-١٢٤. كذلك أنظر: جريدة الأهرام، ١٩٩١/٧/١٦، ص٣

[٢] محمد السيد سليم ، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة،عدد ٣٨، ص ٢٠-٢١
كانت أول صفقة للصين في التعامل مع "إسرائيل" في العام ١٩٨٥ ، حينما باعت "إسرائيل" أسلحة ومعدات للصين. واستهدفت هذه الصفقة تحديث الدبابات الميدانية من طراز T-62 السوفييتية الصنع.

[٣] أنظر التفاصيل الكاملة للعلاقات الصينية الإسرائيلية، وفي كافة الميادين في : رواية "إسرائيلية" لقصة العلاقات العسكرية مع بكين، كيف اخترقت تل أبيب سور الصين؟، جريدة الخليج 1999/6/14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصين بعدم تزويد إيران والدول العربية بالأسلحة والتقنية التقليدية، وغير التقليدية ، وقد بدأ ذلك واضحا حينما طلب نتنياهو من القيادة الصينية الامتناع عن تزويد إيران بالتقنية والأجهزة المتطورة الضرورية سواء لتطوير منظومة صواريخها متوسطة وبعيدة المدى ، أو تدعيم القدرات النووية الإيرانية. وحث كوريا الشمالية على وقف تعاونها في مجال تصدير وتقديم تقنية الصواريخ متوسط وبعيدة المدى إلى دول المنطقة. والجهود "الإسرائيلية" في هذا السياق لم تقتصر على الجانب الصيني فحسب بل امتدت لتشمل أكثر من مستوى، ويأتي في مقدمتهم قيام الكونجرس الأمريكي بأخذ زمام المبادرة، وتولى فرض عقوبات على الدول التي تحاول تصدير تقنية عسكرية متطورة إلى إيران، والعديد من الدول العربية مثل سوريا وليبيا تحت تأثير اللوبي الصهيوني. تاليا حث الزعامة في كوريا الشمالية لمنع تصدير الصواريخ متوسطة المدى إلى سوريا،وهو البند الذي أدرج على كافة محادثات المسؤولين الأمريكيين مع نظرائهم الكوريين[١].

وقد سبق أن أشرنا إلى أن استمرار هذه السياسة الصينية، لابد وان ينعكس سلبا على المصالح الصينية، ليس فقط في الشرق الأوسط، ولكن أيضا على المستوى العالمي، لان الخلل في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ستنعكس أثاره على الصين ذاتها، ولا يعني ذلك أن الصين لا تسهم بقدر معين في بناء التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، فالواقع إنها تضطلع بدور معين في هذه العملية، فالصين تتعاون عسكريا مع مصر لتطوير النسخة المصرية من صواريخ Scud-B السوفييتية، وصواريخ Silk Worm الصينية، كما تتعاون مع مصر لتطوير أسطولها البحري في البحر الأحمر، بدعمه بآليات عسكرية وصواريخ متقدمة، بيد أن هذا التعاون يمكن أن ينتج آثارا جوهرية على التوازن الاستراتيجي، وعلى عملية السلام في الشرق الأوسط، إذا تم تطويره بشكل اكثر شمولا، بحيث يؤثر بالفعل على اختلال التوازن القائم حاليا في المنطقة[٢].

ومن وجهة النظر الأمريكية تعتبر صادرات الصواريخ الصينية مثيرة للمشاكل ليس لكونها موجهة أساس إلى مناطق الاضطرابات في العالم والتي تسعى الولايات المتحدة إلى تهدئتها فحسب ، بل أيضا من حيث تعاون الصين مع دول العالم الثالث في مجال تقديم المساعدات الفنية والتقنية لتصنيع الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى مثل كوريا الشمالية وباكستان، بدلا من نقل أنظمة كاملة باعتبارها السمة المميزة للصادرات الصينية المرتبطة بالصواريخ وهو ما يضفي

[١] رواية "إسرائيلية" لقصة العلاقات العسكرية مع بكين، كيف اخترقت تل أبيب سور الصين؟، جريدة الخليج 1999/6/14
[٢] محمد السيد سليم ، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية، المجلة العربية للثقافة،عدد ٣٨، ص ٢١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على جهود الولايات المتحدة الخاصة بمراقبة وكبح تلك الصادرات قيود شديدة، ويحد ي فاعليتها في هذا السياق[١].

ثانياً: العلاقات العسكرية بين الصين وإسرائيل

غير أن أبعاد ومضامين هذان المحددان ، قد تراجعت بشكل كبير في الخمس سنوات الأخيرة، بسبب التطورات الشديدة التعقيد التي شهدتها علاقات الصين و "إسرائيل" مع الولايات المتحدة، التي باتت تغض الطرف كثيرا على قيام "إسرائيل" بإعادة تصدير أسلحة وتقنيات عسكرية متقدمة إلى الصين. وفقا لهذا التطور باتت الولايات المتحدة معنية أكثر بتطوير علاقات متنامية مع الصين وعدم الخضوع للضغوط التي يمارسها الكونجرس على الإدارة لمنع أفضلية الدولة الأولى في التعاملات الاقتصادية في التجارة الأمريكية الخارجية مع الصين. ويضاف إلى ذلك أنها باتت اكثر خضوعا واستجابة للسياسة "الإسرائيلية" والقوى المناصرة لها داخل الكونجرس عما سبق[٢].

جميع الحقوق محفوظة

أصبح المجال العسكري والصفقات العسكرية هما القاعدة الصلبة التي شُيِّد فوقها صرح العلاقات الإسرائيلية – الصينية، وهنا لا بد من إلقاء نظرة سريعة على الخطوط العريضة لهذا التعاون في ضوء التقارير التي نشرتها الصحف الإسرائيلية والمجلات الغربية المختصة في الشؤون العسكرية والدفاعية[٣]:

١) في عام ١٩٨٠م كتب "كريغ كارخل" في مجلة "دتيهاوس" إن وفدًا عسكريًّا إسرائيليًّا زار الصين ودرس إمكانية بيع تقنية متقدمة.

٢) في عام ١٩٨٣م نشرت مجلة الأخبار الفرنسية خبراً تحت عنوان "٢٠٠٠ عسكري إسرائيلي يساعدون في تحسين الجيش الصيني".

٣) في أوائل الثمانينيات عقدت الصين صفقة عسكرية مع إسرائيل قيمتها مليار دولار حصلت بموجبها على ٥٤ طائرة "كفير" ودبابات من نوع "ميركانا" وصواريخ "جبرابيل"، كما بدأ تطوير الطائرة ف – ١٠ استنادًا إلى خبرة إسرائيل في إنتاج الطائرة لافي.

---

[١] أنظر التفاصيل الكاملة للعلاقات الصينية الإسرائيلية، وفي كافة الميادين في : رواية "إسرائيلية" لقصة العلاقات العسكرية مع بكين، كيف اخترقت تل أبيب سور الصين؟، جريدة الخليج 1999/6/14

[٢] المصدر نفسه

[٣] - ذيب القرالة، طفرة في التعاون الاستراتيجي على حساب العرب، ١٩٩٩. أنظر كذلك: الصحافة الإسرائيلية تفضح العلاقات العسكرية مع الصين، صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية، ١٩٩٩/١١/٢٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) في عام ١٩٨٤م نشرت المجلة البريطانية "جينس دينفس ويكلي" العسكرية خبرًا حول صفقات أسلحة تصل قيمتها إلى ثلاثة مليارات دولار بين الصين وإسرائيل. وكان من هذه الصفقات تزويد الصناعة العسكرية الإسرائيلية الصين بمدافع من عيار ١٠٥ وتطوير تسعة آلاف دبابة صينية عيار ٦٩ . وفي غضون ذلك بدأت الاحتجاجات الأمريكية تصل إلى إسرائيل وتتهمها بأنها تزويد الصين بالتقنية الأمريكية التي تحصل عليها إسرائيل من أمريكا.

٥) شهد عام ١٩٨٥م أول صفقة علنية بين الصين وإسرائيل حين اشترت الصين معدات حربية وقطع غيار للدبابات السوفيتية "تي – ٦٢" التي أضاف إليها الصينيون مدافع إسرائيلية من عيار ١٠٥ ملم، وفي المقابل باعت بكين إلى تل أبيب كميات من الحديد ومعادن التيقات والفاناديوم والتانتال وهي معادن مهمة لإنتاج الطائرات والصواريخ.

٦) أكدت مجلة "ديفنس ويكلي" في عام ١٩٨٦م إن إسرائيل باعت للصين الصاروخ المضاد للدبابات "مافتس".

جميع الحقوق محفوظة
مركز [illegible] لإيداع الرسائل الجامعية

٧) نقلت إسرائيل للصين تقنية لإنتاج صاروخ جو – جو (بانيون ٣) وهو تقليد للصاروخ الأمريكي "سايدوايندر".

٨) قدمت إسرائيل – حسب تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية – معلومات متقدمة للغاية إلى الصين عن أجهزة التوجيه بالصواريخ بصفة عامة وصاروخ "باتريوت" بصفة خاصة.

٩) وفي مطلع التسعينيات بدأت المفاوضات الصينية الإسرائيلية لتزويد بكين بطائرات استخبارية على نمط "الاواكس" بقيمة ٢٥٠ مليون دولار.

١٠) في معرض الصين العالمي للطيران عام ١٩٩٥م شاركت ثماني مؤسسات إسرائيلية لصناعة الطيران، وذلك تحت اسم الدولة الإسرائيلية لأول مرة[١].

اتخذت الصين سلسلة من المواقف في كافة المحافل الدولية لنصرة الحق العربي، وأقامت علاقات مع جميع الدول العربية أسهمت في تدعيم عناصر القوة في الموقف العربي، وتحديدًا في المجالات العسكرية والتقنية، وأي خسارة لهذا الموقف سوف تنعكس سلبًا على عناصر القوة العربية[٢].

[١] أنظر: رواية "إسرائيلية" لقصة العلاقات العسكرية مع بكين، كيف اخترقت تل أبيب سور الصين؟، جريدة الخليج 1999/6/14
[٢] ذيب القرالة، طفرة في التعاون الاستراتيجي على حساب العرب، قدس برس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بَيْدَ أن بدء عملية التسوية الجارية للصراع العربي – الإسرائيلي ودخول كثير من الدول العربية في علاقات مباشرة مع إسرائيل شجَّع أطرافاً دولية عديدة كانت متحفظة تقليديًّا حيال العلاقات مع إسرائيل على تجاوز هذه التحفظات والدخول في علاقات مباشرة مع الدولة العبرية، ومنها الصين الشعبية.

وقد تفاوتت تقديرات المحللين العرب لانعكاسات هذا التطور على الأمن القومي العربي؛ إذ يرى البعض أن تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية على النحو السابق تفصيله سيعزز من فرص إسرائيل في الهيمنة على المنطقة العربية، حيث ستحتل مكانة دولة شبه عظمى، وستصبح إسرائيل منافسة للصناعات العسكرية الأمريكية في تسويق الأسلحة إلى الصين وغيرها.

ويقلل البعض الآخر من هذا الاحتمال، ويرون أن العلاقات الإسرائيلية – الصينية لا تضر العرب كثيراً إذا كرّسوا جهودهم لتنمية علاقاتهم القائمة والقديمة مع الصين، والخطورة تكمن في الفتور في العلاقة العربية الصينية. ويمكن التغلب على التحول الصيني من خلال البحث عن علاقات جديدة في الساحة الدولية وعدم الاتكال على الماضي فقط، فالساحة الدولية متحركة وكل الدول تبحث عن مصالحها «فحيث تكون المصالح تذهب إليها الدول». ويرون الرد على هذا التطور في العلاقات بين الصين وإسرائيل لا يكون بالاستنكار والاستهجان، بل بتطوير العلاقات العربية – الصينية، وأن الباب مفتوح لذلك، لا سيما وأن بكين تبني علاقاتها الخارجية بناء على القاعدة الاقتصادية، والمصالح العربية – الصينية أكثر من المصالح الإسرائيلية الصينية في المجال الاقتصادي.

ثالثاً: التوجه الصيني لبيع الأسلحة لدول الشرق الأوسط

إن التوجه الصيني نحو بيع وتوريد السلاح إلى الدول العربية، يأتي في إطار وطموح الصين نحو الاقتحام والدخول الواسع النطاق إلى سوق السلاح العربية، ومن المتوقع أن ترتفع صادرات السلاح الصيني إلى الدول العربية حيث تشمل خطة التحديث الصينية للقطاعات الصناعية, صناعات سلاح صينية عربية مشتركة، فغاية صناعة وتصدير السلاح إلى الدول العربية يدخل ضمن الأهداف التجارية للصين، فضلا عن إقامة وتوثيق العلاقات مع دول المنطقة العربية، واتخاذ دور المفاوضات الدولية لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي[١]. إذن فإقامة وتطوير التعاون الاستراتيجي العسكري والتسليحي العربي الصيني سينعكس على قدرات الصين وإمكاناتها المالية، لتطوير وإنتاج أنواع أخرى من الأسلحة، تتلاءم مع طموحاتها في احتلال موقع مؤثر

[١] السوق مرشحة للازدهار قريبا , الصين: تصدير السلاح إلى العرب، مجلة الأسبوع العربي , العدد (١٥٩٨) ١٩٩٠/٥/٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في السياسة الدولية، ربما أن تلك الصناعات الاستراتيجية، تستلزم توفر رؤوس أموال كبيرة، لا تتحمل الصين أعباءها لفترة طويلة نسبيا، فإنها ستتمكن من الحصول عليها[١].

ما من حاجة لتأكيد حقيقة العلاقة الثابتة بين الصناعات العسكرية وبين تجارة الأسلحة، فنشوء هذه الصناعات وتطويرها يحتاج إلى السيولة المالية, ويشكل الدخل من تجارة الأسلحة المورد الهام لضمان هذه السيولة، ولهذا لم يكن عجبا أن تحاول الصين تصدير ما تنتجه من أنواع الأسلحة والتقنية العسكرية والوسائط القتالية إلى كل دول العالم، وبما تسمح به مجالات المنافسة في النوعية والأسعار، واحتلت بذلك المرتبة السابعة في تصنيف الدول المصدرة للسلاح : وهي الولايات المتحدة ثم بريطانيا فروسيا فإسرائيل فألمانيا ففرنسا فالصين . وتلتزم الصين بقواعد واضحة ومبادئ محددة في بيع الأسلحة، وخصوصا منها معاهدة الحـد من تداول تقنية الصواريخ . وباعتبار أن نقل المواد المهمة والأعتدة العسكرية على أساس عمليات السيطرة على تجارة الأسلحة للوصول إلى نزعها.

ويمكن على ضوء ذلك القول[٢]:

أولا: إن سعي الدول العربية لامتلاك أسلحة صينية . ما هو في الواقع إلا تعبير عن رغبة العرب في تنويع مصادر الأسلحة، وخصوصا تلك الأسلحة التي تمتلك ميزات ومواصفات متفوقة، (وفي طليعتها الأسلحة الصاروخية)، أو تلك ذا ت المواصفات المناسبة وذات الأسعار المخفضة، (طائرات التدريب والدبابات وناقلات الجند المدرعة) . وهي في مجموعها لا تشكل ثقلا كبيرا في كفة موازين القوى الإقليمية، كما أنها لا تزاحم ولا تنافس صفقات الأسلحة التي تعقدها الحكومات العربية مع الصين، ومع بقية الدول الصناعية وفي طليعتها أميركا وروسيا وفرنسا وإنكلترا .

ثانيا: لا ريب أن للعامل السياسي دوره في علاقات التسلح الصينية العربية . إذ من المعروف إن مواقف الصين كانت باستمرار وتجاه معظم القضايا (بما فيها الموقف من التحديات القومية والموقف من القضية المركزية للعرب وهي القضية الفلسطينية)، وهي الأكثر اعتدالا، والأقرب تطابقا مع المواقف العربية، بحيث شكلت السياسة الصينية أنموذج الحياد في أنظار كثير من العرب. وهذا ما دعم التوجه العربي لتطوير العلاقات مع الصين وخصوصا في مجال علاقات التسلح والصناعات الحربية[٣] .

---

[١] صلاح هادي علوان، نظرة إلى مركزي الاستقطاب العربي الصيني، ص ١٥٩-١٦٠

[٢] بسام العسلي، الصناعات الحربية الصينية والوطن العربي، الدفاع العربي، عدد ٣، ٢٠٠١، ص ٢٦-٢٧

[٣] سامي منصور، تجارة السلاح والأمن القومي العربي، ١٩٩١، الفصل الثالث من الباب الأول بعنوان "السوق العربية"، ص ١١٨

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: إن ارتباط الصناعة الحربية الصينية بتقنية الصناعات الحربية للدول الصناعية الكبرى، وخصوصا روسيا والولايات المتحدة وفرنسا، سيجعل الصناعة الحربية الصينية متخلفة، ولو بدرجة مختلفة عن بقية الصناعات الحربية المنافسة، وقد يكون من الصعب على العرب، بصورة عامة، تجاهل هذا العامل حيث تحصل الدول المعادية، وأولها إسرائيل على احدث التقنيات العسكرية , مما يشكل بالتأكيد قيدا يقيد انطلاقة الصين في سوق السلاح العالمي وليس العربي وحده.

رابعا: لقد ظهر بوضوح أن الصين قد أفادت من انحرافات السياسات العسكرية الغربية (الأميركية خصوصا)، وفرض الحظر على تسلح بعض الدول، وأولها السودان، هو الذي مارس الدور الأساسي في تطور علاقات التسلح الصينية – العربية، ولا ريب أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية، قد أدركت تماما أن عصر فرض السيطرة على التسلح، رغم كل الإجراءات والتدابير والقوانين ضد انتشار الأسلحة كلها أو بعض نماذجها أو أنواعها , قد انتهى منذ زمن بعيد، وان المنافسة على عقد صفقات الأسلحة هي أقوى من كل تلك القيود. ولقد أعطت الولايات المتحدة الأميركية ذاتها أنموذجا واضحا على هذه المنافسة فصفقات الأسلحة الضخمة (وفي طليعتها طائرات اف-١٦) مع دول مجلس التعاون الخليجي , لم تتم لولا العمل السياسي الذي ابعد عن المنافسة النماذج الأوروبية (ميراج ٢٠٠٠ وتورنادو) [١].

ولا ريب أن الهيمنة الأميركية على تجارة الأسلحة وعلى سوق السلاح الدولي، ستشكل أيضا قيدا ثقيلا على الصناعة الحربية الصينية وتجارتها مع أقطار الوطن العربي ومع غيرهم من الأمم، إن ذلك لا يعني ثبات العلاقات الصينية العربية في مجال الصناعات العسكرية، فلقد حققت الصين نجاحات مثيرة في مجال التطور الاقتصادي والصناعي، وهي تستطيع بالتأكيد الوصول إلى قفزات واسعة واكثر مما تشير إليه التوقعات والاحتمالات الغربية الأوروبية والأميركية في مجال تطور الصناعات العسكرية، كما أن القيود والضوابط المفروضة على التسلح العربي ليست ثابتة، و حتى في حدود الأفق المنظور، ومثال على ذلك انتقال إيران من محيط التسلح الأميركي إلى دائرة التسلح الروسي والصيني. وهذا ما يطرح احتمال تطور علاقات التسلح الصينية العربية بأكثر مما تأخذه هذه العلاقات في واقعها المعاصر[٢].

لقد سبقت الإشارة إلى أن علاقة الصين بالأقطار العربية وفي مجال التسلح والتقنية العسكرية خصوصا، قد استندت إلى الدعم السياسي التي تقدمه الصين للقضايا العربية في المحافل الدولية،

---

[١] بسام العسلي، الصناعات الحربية الصينية والوطن العربي، الدفاع العربي، عدد ٣، ٢٠٠١، ص ٢٧-٣٠. انظر: منعم العمار، الصين وتطور موقعها من تجارة السلاح في الشرق الأوسط في: الصين والبيئة الإقليمية والدولية، عدد ١٠٦، ١٩٩٧، ص ٣٢-٣٣

[٢] يزيد يوسف صايغ، خريطة السوق التسليحية في الشرق الأوسط: من يصدر الأسلحة للدول العربية ومن يستوردها، جريدة الحياة، لندن، عدد ٩٨٧٨، ١٩٩٠/١/١٦، ص٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد كان في جملة الأهداف التي وضعتها السياسة الأميركية تجاه العرب العمل لإقامة روابط إسرائيلية صينية، ولإضعاف الروابط الصينية العربية. عن طريق قيام إسرائيل بتقديم هذه التقنية العسكرية مباشرة للصين عبر منحها حق (الدولة الأكثر رعاية) . ولهذا يجب تجاهل ذلك الضجيج الانفعالي الذي تثيره السلطات الأميركية عندما تقدم إسرائيل بعض أنواع التقنية العسكرية (في الصناعات الجوية والأسلحة الصاروخية والأسلحة النووية) للصين . إذ لو كانت تلك السلطات الأميركية جادة بحق لامكن قطع تلك العلاقات مع إسرائيل وحرمانها من الحصول على التقنيات المتطورة. وفي الواقع فقد اعتبرت العلاقة الصينية الإسرائيلية أنموذجا وأمثولة لاقتران العمل السياسي بالتقنية العسكرية والصناعة الحربية والعسكرية.

أثار تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية، مشاعر كثير من العرب، لاسيما بعد زيارة الرئيس الصيني جيانج يمين في صيف العام ٢٠٠٠ لإسرائيل، ولكن الحكومة الصينية حاولت التخفيف من ردود الفعل العربية بترديد مقولة "أن الصين مستعدة لتطوير علاقاتها مع جميع الدول, ولا يعني ذلك الموافقة على سياستها الخارجية، وإنها في هذا الإطار تتعاون مع إسرائيل علميا وعسكريا وتقنيا", وهو تعاون لا يصل أبدا لحجم تعاونها مع العرب، فيما كان وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق (ديفيد ليفي). يعلن بوضوح أن أحد أهداف التعاون الإسرائيلي الصيني بالكلمات التالية "إن أحد أهداف العلاقات الإسرائيلية مع الصين، هو عزمها عقد اتفاقية معها لمراقبة الأسلحة التي ترسل للشرق الأوسط , وإنها أبلغتها قلقها من احتمالات بيع صواريخ بعيدة المدى لسوريا وايران"[١]. وتظهر هذه المقولة، وما يماثلها من المقولات الإسرائيلية، الدور التكاملي الأميركية الإسرائيلي تجاه قضية التسلح في المنطقة، العربي والإيراني والإسرائيلي، إذ من المهم بالنسبة للولايات المتحدة إن يبقى هذا التسلح تحت السيطرة، وليس خارجا عن نطاقها، كما انه من المهم أيضا، أن تبقى الولايات المتحدة، هي المصدر الأساسي لتسلح المنطقة، وقد يكون أحد أهداف الضغط الأميركي، لحرمان إيران مثلا من التسلح الروسي أو الصيني، هو إقناع قادة إيران بالعودة إلى مصدر التسلح الأميركي الإسرائيلي، مثلما كان عليه الوضع أيام الشاه، وقبل تفجر الثورة سنة ١٩٧٨[٢].

ويبدو مع تطور التقنية العسكرية الصينية في مجال التسلح، أن تتطور علاقات التسلح الصينية العربية في عدد من المجالات، وبصورة خاصة في مجال منظومات الأسلحة الصاروخية، ووسائط الحرب الإلكترونية، وقد تكون قدرة الصين المنافسة في قيمة، أو ثمن الأسلحة عامل إغراء لدول المنطقة، بسبب ما تتعرض له من استنزاف اقتصادي مستمر، وعلى كل الجبهات،

[١] ذيب القرالة، طفرة في التعاون الاستراتيجي على حساب العرب، قدس برس
[٢] بسام العسلي، الصناعات الحربية الصينية والوطن العربي، الدفاع العربي، عدد ٣، ٢٠٠١، ص ٢٧-٣٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أصبحت نفقات التسلح بمثابة عبء ثقيل يرهق كاهل الاقتصاد العربي، هذا علاوة على العامل السياسي الذي سيبقى على ما هو متوقع في غير مصلحة صفقات التسلح الأميركية، وربما في حدود الأفق المنظور، وسيكون ذلك دعما لسياسات التسلح الصينية العربية.

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال استعرا ض العلاقات العربية الصينية وسياسة كل منهما إزاء الآخر، اتضح لنا موقف الدول العربية إزاء الصين وقضاياها، والذي تمثل بدعم إيجابي على امتداد هذه العلاقات، كذلك الحال بالنسبة للسياسة الصينية في المنطقة العربية، وتحليل طبيعتها وتطورها ومجالاتها إزاء معظم القضايا العربية والدول العربية، وتحديد مستقبل شكل تلك السياسة، يمكن القول أن السياسة الصينية في المنطقة العربية كانت وبشكل عام سياسة إيجابية نسبيا، بحيث كانت على الأغلب مؤيدة للقضايا العربية، ولكنها مع ذلك لم تسر على نسق واحد، بل تراوحت بين التأييد، أو الرفض النسبي غير المطلق، أو الحياد إزاء تلك القضايا، والسعي لتحديد مواقفها بما يتفق مع تحقيق مصالحها القومية، وذلك لإدراكها للأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية في السياسة الدولية، وضرورة تطوير علاقاتها بسعيها لتوريد السلاح إلى المنطقة العربية، وكذلك رغبتها في اتخاذ دور مؤثر في مفاوضات التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، بتأييدها للقضية الفلسطينية من جهة، ولتطويرها لعلاقات متنامية لها مع إسرائيل، فضلا عن حاجتها للحصول على النفط من العراق ودول الخليج العربي، وفي نفس الوقت إدراك الأطراف العربية لأهمية الصين لها، من خلال تأثيرها الدولي المتنامي، ولكن الصين إلى جانب كل ذلك تخشى على مصالحها مع دول العالم الأخرى، ولا سيما الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تطور العلاقات بينهما، بحيث تحرص على اتخاذ مواقفها وسياستها بالشكل الذي يجعلها لا تؤثر على علاقاتها مع الولايات المتحدة.

إذن فنتيجة لتأثر الصين بالظروف، والمتغيرات، والضغوط، والتغيرات، والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية، في عملية تحديدها علاقاتها الدولية، فبذاك يمكن أن يكون هناك احتمالين، أو اتجاهين، لمستقبل شكل السياسة الصينية في المنطقة العربية، إما باتجاه الصين نحو تطوير سياستها وتعزيز علاقاتها مع دول العالم، على حساب علاقاتها مع المنطقة العربية، وذلك لما لديها من مصالح مبتادلة مع تلك الدول، وإما الاتجاه إزاء المنطقة العربية، وذلك لأنها علاقات متبادلة ومستمرة، وذلك بتأييد كل طرف لقضايا الطرف الآخر، إذ أن تعزيز تلك السياسة والعلاقات، يتم من خلال تجاوز العقبات والمحددات المؤثرة في تطويرها، والسعي لتعزيزها بالشكل الذي يخدم مصالح الطرفين العربي والصيني، ولكن بالنظر لاتساع نطاق علاقات الصين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية والدولية مع دول العالم، ومع المنطقة العربية، واتجاهها نحو إقامة وتطوير علاقات لها مع معظم القوى الدولية، لتأكيد مكانتها العالمية، فإنها من الممكن، أو المحتمل، أن تتوسط بين هذين الاتجاهين، وذلك لأنها لا تريد أن تفرط بعلاقاتها مع أي طرف من الأطراف العربية والدولية، بل تعمل على تحقيق الموازنة في شكل سياستها إزاء المنطقة العربية والقوى الدولية الأخرى، لتحقيق مصالحها واثبات وجودها وحضورها الإقليمي والدولي، لتحقيق مصالحها وأهدافها، وكذلك من اجل تحقيق الدول العربية لمصالحها القومية، وحماية الأمن القومي العربي.

أما على البعد الاقتصادي، فالعلاقات العربية الصينية، ومع أنها خطت أشواطاً كبيرة قياساً بالماضي إلا أنها لا تزال دون مستوى الطموح. ولا تزال الدول العربية غير مدركة تماماً لأهمية وقوة الصين الاقتصادية على الساحة الدولية. ولم تبلور لغاية الآن سياسة اقتصادية واضحة تجاه الصين، مع أن كل المؤشرات تدل على أن الصين هي القوة الدولية القادمة بقوة.

فقبل يوم واحد من انتهاء عام ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة الصينية أن حجم نمو الناتج القومي الصيني بلغ خلال ذلك العام ١,٢ تريليون دولار، بمعدل نمو يساوي ٨% من الناتج القومي لعام ٢٠٠١. وقد أرجعت دوائر الاقتصاد الصيني ذلك النمو المرموق إلى عوامل ثلاثة أهمها تدفق الاستثمارات الأجنبية على الصين، وتصاعد معدلات الاستهلاك الداخلي، وتزايد طلب الأسواق الغربية للمنتجات الصينية.

هذا النمو المتواصل للاقتصاد الصيني، الذي يصل إلى درجة أعلى مما تتوقع الحكومة الصينية نفسها في كل عام ــ على الأقل خلال السنوات الخمس الأخيرة ــ أصبح مثار إعجاب عالمي عام، وأخيراً عندما فازت الصين بعضوية منظمة التجارة العالمية ــ أو بالأحرى استعادتها لمقعدها القديم فيها ــ في ديسمبر من عام ٢٠٠١، دفع ذلك بالشركات الغربية إلى التسابق على الرهان على مستقبل النهضة الاقتصادية الصينية ومن ثم قامت تلك الشركات خلال العام الماضي بضخّ نحو خمسين مليار دولار في شكل استثمارات إلى السوق الصيني، الذي أخذت شركاته ومؤسساته الاقتصادية تتكاثر وتتسع باطراد حتى بلغت نهاية هذا العام نحو ١٢٠٠ شركة ومؤسسة اقتصادية برأسمال يصل في مجمله إلى نحو ٥٠٠ مليار دولار.

ولتشجيع المستثمرين الأجانب لضخّ مزيد من أموالهم في الصين خطت الحكومة الصينية عدة خطوات جريئة لعل أهمها هو إعلانها أخيراً عن تخفيض التعرفة الجمركية لأكثر من ثلاثة آلاف مادة من مدخلات الإنتاج وسلع الاستهلاك، وإعلانها لمشروع تشريعات قوية لحماية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والأموال الخاصة، وهي تشريعات ستطبق على المواطنين الصينيين، وصينيي الشتات والمستثمرين الأجانب سواء بسواء.

وهذه القوانين ظلت تشكل جوهر مطلب المستثمرين الأجانب في الصين منذ ١٩٧٨ ولكنهم لم يظلوا بانتظار تحقيقها حتى يبدءوا بضخّ أموالهم إلى الصين، إنما ركبوا قطار المخاطرة بالقدوم بأموالهم إلى الصين، معتقدين أن بقاءهم للاستثمار هناك سيشكل أفضل دافع للمشرعين الصينيين لإعلان حزمة التشريعات اللازمة لضمان استثمار الأموال الغربية في الصين، وها هو البرلمان الصيني يتأهب لإعلان تلك الضمانات الاقتصادية التي تمثل من الناحية الأيديولوجية طعنة نجلاء للعقيدة الاشتراكية التي تحكم الإطار العام للنظام السياسي الصيني، ولكنها ستؤدي ولا شك إلى جذب كل المترددين إلى العمل في ساحة السوق الاقتصادي الصيني الذي يتحرر من إطار النظرية الماركسية باطراد.

أين العالم العربي؟

هذه الحماية القانونية الجديدة التي ستحظى بها أموال الاستثمار الأجنبي في الصين، تترافق مع تزايد أخطار الحجز والمصادرة التي تتعرض لها أموال الاستثمار العربي في الغرب عموماً، وفي الأسواق الأميركية على وجه الخصوص.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الإيداع لرسائل الجامعية

وفي ظلال وضع مثل ذلك يستغرب المراقبون إصرار المستثمرين العرب على استمرار بقاء أموالهم في الأسواق الأميركية، وعدم تفكيرهم في تقليد المستثمرين الغربيين أنفسهم في نقل أموالهم إلى الصين، حيث أدركت معظم الشركات متعددة الجنسيات ــ وأكثرها أميركية الأصل ــ أن الأرباح التي يمكن أن تجنيها من وراء الاستثمار في سوق الصين هي أضعاف ما يمكن أن تجنيه من الاستثمار في سوق راكد أو شبه راكد مثل السوق الأميركي.

إن استمرار بقاء مجمل الاستثمارات العربية في الأسواق الغربية لا يمكن أن يُعد من قبيل التريث المحمود، لأن الخطر كل الخطر ربما يكمن في ذلك الريْث، وهو خطر مزدوج من حيث إمكان التعرض للتجميد والحجز أو المصادرة جزئياً أو كلياً لبعض الاستثمارات، ومن حيث أن التأخر عن ولوج أسواق الصين سيضعف فرص نجاح الاستثمارات العربية في الصين، لأن رؤوس الأموال الغربية بما هو معروف عنها من نزعة شديدة نحو الاحتكار وإقصاء الآخرين، ستكون قد ثبتت أقدامها جيداً في الأسواق الصينية، الأمر الذي قد يتيح لها فرصة إقصاء الآخرين عن بعض أنجح فرص الاستثمار هناك أو التحكم في تصرفاتهم وإمكانات نجاحهم هناك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية المردود السياسي للعمل الاقتصادي فإن العالم العربي في حاجة إلى أن يبكر في الاستثمار في الصين، حتى تُرى آثار ذلك الاستثمار وتلحظ جيداً في الأوساط السياسية الصينية، وعند ذلك فقط تتهيأ فرصة ترجمة تلك الآثار إلى مردود سياسي يتمثل في مزيد من التأييد الصيني للقضايا العربية العادلة، والتدرج نحو إنشاء تحالف استراتيجي مستقبلي ما بين الصين من جهة، والعالم العربي والإسلامي من جهة أخرى. وبقدر ما تتسارع خطى الاستثمار العربي في الصين، بقدر ما يقترب إنجاز ذلك الهدف الضخم، وبقدر ما يتزايد حذر وتباطؤ المستثمرين العرب بقدر ما يتعذر إنجاز ذلك الهدف، فليس ثمة شيء في عالم السياسة الدولية يُمنح بالمجان، هذا وربما أدى اندفاع الشركات الأميركية إلى أسواق الصين إلى تحقيق هدف سياسي مضاد لآمال العالم العربي، وذلك بقيام تلك الشركات بترويج أجنده سياسية استراتيجية ضد العالم العربي والإسلامي لدى صُنّاع قرارات السياسة الخارجية الصينية.

إن من المؤسف أن يقال، إنه حتى الآن لم يدخل العالم العربي ــ ولم تدخل أي دولة إسلامية فيما عدا باكستان ــ في مجال التعامل الاستراتيجي، استثمارياً، وتجارياً، وسياسياً، وعسكرياً مع الصين. ومن الغريب أن تكون دولة غير ذات اهتمامات استراتيجية طاغية، مثل المكسيك، تتفوق في مجال التعامل الاستثماري والتجاري مع الصين على إجمالي تعامل العالم العربي على ذلك الصعيد مع الصين. وأما سر اندفاع المكسيك وراء التعامل الاستثماري والتجاري مع الصين، فإنه يكمن أولا في تقليدها لحركة الشركات الغربية متعددة الجنسيات التي أخذت تتسابق نحو الاستثمار بالأسواق الصينية، كما يكمن في إدراك القيادة السياسية في المكسيك لما سيؤول إليه مستقبل التعامل الاقتصادي مع الصين الكبرى، التي طوت تحت أجنحتها بمهارة سياسية تغبط عليها دويلة هونغ كونغ، ولن تلبث حتى تضم في المستقبل البعيد بين أطوائها دولة تايوان، وبذلك تصبح القوة الاقتصادية الآسيوية الأعظم بعد اليابان.

إن تعاظم الأداء الاقتصادي الصيني هو وحده الذي سيكفل للصين الشعبية في المستقبل تحقيق حلمها باستعادة تايوان، فمن المؤكد أن نجاحات الصين الاقتصادية ستنعكس على شكل قوة عسكرية مهولة تبسط هيبة الصين على أفق العلاقات الدولية وتمنحها قريباً من أقدار القوة السياسية الدولية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأميركية على ذلك الصعيد، وتخولها بالتالي فعل ما تريد، وكذلك ستتمكن الصين بفضل هيبتها السياسية الدولية، من فعل ما تريد، وأهم ما تريده ــ لأسباب قومية ومصلحيه اقتصادية ــ هو استعادة جزيرة تايوان إلى الوطن الأم، ولا شك أن اعتدال النظام الصيني في معاملته للأوساط الاقتصادية بهونغ كونغ، سيكون شفيعاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للصين لدى الأوساط الاقتصادية في تايوان، وحينها ستقبل تايوان طوعاً، بل ربما تقبل وبمبادرة منها بالدخول إلى بيت الطاعة الصيني.

وإذا كانت أموال العالم العربي لا تتحرك في معزل عن توجيه أو رضا الحكومات العربية، فإن الأوساط الاقتصادية والسياسية العربية لا بُد أن تعمل بالتضامن لحل ذلك الأشكال.

وهنا فلا بُد من دراسة تجارب الآخرين أولا في التعامل مع الصين، ومعرفة مدى النجاحات أو الإخفاقات التي أحرزوها في ذلك المجال، ودراسة الأساليب الاقتصادية المثلى للتعامل مع الأسواق الصينية ــ وهذه الناحية صدرت فيها كتب شتى خلال العقدين الأخيرين ــ ودراسة حاجات الاقتصاد الصيني للطاقة، وحاجات الأسواق العربية للمنتجات الزراعية والصناعة الصينية، بل وإمكانات اجتذاب مزيد من الاستثمارات الصينية إلى الأسواق العربية مثلما هو جارٍ بنجاح فائق في حالة الاستثمار الصيني في نفط السودان.

وهذه القضايا لا بُد من دراستها بالترابط على نحو يكفل للعالم العربي تحقيق أهداف شتى منها: تأمين أمواله، ومصادر ثرواته، وعلاقاته الاقتصادية الدولية، وتنامي قدراته التأثيرية على أجندة السياسة الخارجية الصينية لصالح القضايا القومية العربية، حيث إن نفوذ الصين الدولي بعد ربع قرن من الزمان، سيتضاعف حجمه ربما بما يفوق نفوذ الدول الأوروبية مجتمعة، وذلك كسب ضخم ليس لصالح الصين وحدها، وإنما لصالح أقطار العالم الثالث أجمع، ومن بينها أقطار الوطن العربي. والأذكى هو من يبادر بخطب ود الصين منذ الآن.

وبناء على ذلك على الدول العربية الإسراع في بناء علاقات الشراكة الحقيقية والتعاون مع الصين على أسس متينة وراسخة ودائمة وعلى مبدأ الحوار البناء والنفع المتبادل، وتخطي العقبات والصعوبات والمعوقات التي تحول دون ذلك.

مما سبق نستدل على أهمية دراسة مستقبل العلاقات العربية الصينية، فالصين صاحبة أحد أقدم الحضارات في العالم هي الصين اليوم صاحبة النهضة الاقتصادية الجبارة والثورة الصناعية الحقيقية والقوة العسكرية والنووية المتنامية والمساحة الجغرافية والكثافة البشرية الهائلة، علينا كعرب أن نعي أهميتها المستقبلية بل علينا أن ندرس بعمق دورها المرتقب والقادم وأن نستثمر ذلك قبل أن يسبقنا الآخرون لجنى المكاسب والثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

الملحق (١) قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن العلاقات العربية- الصينية

الملحق (٢) مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ووزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (١) قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن العلاقات العربية- الصينية

أولا: قرار رقم ٥٨٠٩ -الدورة (١١٠)- ١٩٩٨/٩/١٧

إن مجلس الجامعة بعد اطلاعه

-على مذكرة الأمانة العامة

-وعلى مضمون الرسائل المتبادلة بين الأمين العام ووزير الخارجية الصيني التي أكد فيها الوزير الصيني أن حكومته تتخذ توطيد علاقاتها مع الدول العربية جزءا هاما من سياستها الخارجية وتولى اهتماما بالغا للتعاون مع الجامعة العربية

-وعلى كافة الاتصالات والزيارات المتبادلة والبيانات المشتركة بين كبار المسئولين العرب والصينيين والتي أكدت فيها الحكومة الصينية على رغبتها في إقامة علاقات وطيدة تتسم بالاستقرار والتعاون الشامل مع الجامعة العربية وكافة الدول الأعضاء فيها.

-واستجابة لهذا التوجه الصيني ورغبة منه في تطوير العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين والوصول بها الى المستوى الرفيع الذي يخدم مصلحة الطرفين.

-وعلى توصية لجنة الشئون السياسية.

يقرر

١-دعوة الدول الأعضاء إلى تطوير علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين ودعم الوجود العربي على مختلف المستويات في الصين.

٢-تنشيط التشاور السياسي بين الأمانة العامة للجامعة ووزارة الخارجية الصينية عن طريق تنظيم لقاءات دورية سنوية أو أكثر عند الحاجة.

٣-دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي إلى إعداد دراسة شاملة عن سبل تطوير العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين .

٤-دعوة المنظمات العربية المتخصصة كل في مجاله إلى إعداد دراسات حول سبل تعزيز العلاقات العربية الصينية.

٥-دعوة المؤسسات و الهيئات غير الحكومية الى توثيق علاقاتها بمثيلاتها في جمهورية الصين الشعبية .

٦-الإعراب عن الأسف والتعاطف مع الحكومة الصينية للأضرار التي أصابت الشعب الصيني في الأرواح والممتلكات جراء الفيضانات ودعوة الدول والهيئات العربية الى تقديم المساعدات للمصابين والمتضررين من أبناء الشعب الصيني.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧-تكليف الأمانة العامة بمتابعة الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى المجلس في دورته القادمة.

ثانيا: قرار رقم ٥٨٦٣- الدورة ١١١- ١٩٩٩/٣/١٨

إن مجلس الجامعة بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة

-وعلى نتائج الاتصالات ومضمون الرسائل المتبادلة بين الأمين العام ووزير الخارجية الصيني بشأن تعزيز التشاور السياسي بين الجانبين.

-وعلى مذكرة التفاهم التي وقعها الأمين العام ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية بتاريخ ١٩٩٩/١/٤

-وعلى قراره رقم ٥٨٠٩ بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٧ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣٨٧ دورة ٦٣ بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٠

-وعلى توصية لجنة الشئون السياسية.

يقرر

١-التأكيد مجددا على أهمية تطوير العلاقات العربية الصينية

٢-الموافقة على مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمين العام ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية يوم ١٩٩٩/١/٤ وما تضمنته من آليات لدعم وتعزيز التشاور السياسي بين الجانبين.

٣-الإعراب عن التقدير للاهتمام الذي أولاه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (٦٣) لموضوع العلاقات الاقتصادية العربية الصينية ولما اتخذه من قرار في هذا الشأن يتضمن بصفة خاصة ما يلي:

(أ)الطلب من الدول العربية تزويد الأمانة العامة بالبيانات والمعلومات والمشروعات المرتبطة بعلاقاتها الاقتصادية مع جمهورية الصين الشعبية وتصورها حول كيفية تنمية وتطوير تلك العلاقة.

(ب)تكليف الأمانة العامة بترتيب إعداد دراسة شاملة حول "سبل تطوير العلاقات الاقتصادية العربية-الصينية في القرن الحادي والعشرين" بالتنسيق والتعاون مع بمتابعة الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى المجلس في دورتها القادمة.

٤- تكليف الأمانة العامة بمتابعة الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى المجلس في دورته القادمة.

ثالثا: قرار رقم ٥٩١٠- الدورة ١١٢- ١٩٩٩/٩/١٣

إن مجلس الجامعة،

بعد اطلاعه على:

*مذكرة الأمانة العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* وعلى توصية لجنة الشئون السياسية .

يقرر

١-التأكيد على قراراته السابقة بشأن تطوير العلاقات العربية مع جمهورية الصين الشعبية

٢-التعبير عن الارتياح للتطور التي شهدته العلاقات العربية مع جمهورية الصين الشعبية في الفترة الأخيرة والنتائج الإيجابية للزيارات المتبادلة بين الجانبين.

٣- تكليف الأمانة العامة بمتابعة بحث موضوع تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية مع جمهورية الصين الشعبية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

٤-تكليف الأمانة العامة تقديم تقرير حول الموضوع الى الدورة القادمة للمجلس.

رابعا: قرار ٥٩٧٢- الدورة ١١٣- ٢٠٠٠/٣/٢٨

إن مجلس الجامعة،

بعد اطلاعه على:

*مذكرة الأمانة العامة

*وعلى توصية لجنة الشئون السياسية

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

يقرر

١-تأكيد قراراته السابقة بهذا الشأن والإعراب مجددا عن حرص الدول العربية على تعزيز علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية في كافة المجالات .

٢-الطلب الى الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة الجهود لبلورة الأسس الكفيلة بتنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية.

٣-تثمين المبادرة التي قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعقد ندوة حول العلاقات الثقافية العربية الصينية وحث المنظمات العربية المتخصصة الأخرى على القيام بجهود مماثلة في إطار مهامها ومجال نشاطها .

٤-الموافقة من حيث المبدأ على مقترح إنشاء منتدى عربي صيني وتكليف الأمين العام بإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة الصينية لبحث السبل الكفيلة بتنفيذ هذا المقترح وتقديم تقرير بذلك الى المجلس.

خامسا: قرار رقم ٦٠٢٤ - الدورة ١١٤- ٢٠٠٠/٩/٤

إن مجلس الجامعة

بعد اطلاعه على:

*مذكرة الأمانة العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*وعلى توصية لجنة الشئون السياسية،

١-تأكيد قراراته السابقة بهذا الشأن والإعراب مجددا عن حرص الدول العربية على تعزيز علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية في كافة المجالات .

٢-الطلب الى الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي متابعة الجهود لبلورة الأسس الكفيلة بتنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية .

تكليف الأمين العام متابعة المساعي لبلورة مشروع إنشاء منتدى عربي صيني بالتعاون مع الجانب الصيني والتنسيق مع المراجع العربية المعنية وتقديم تقرير بذلك الى المجلس في دورته القادمة.

سادسا: قرار رقم ٦٠٧٩- الدورة ١١٥ - ٢٠٠١/٣/١٢

إن مجلس الجامعة

بعد إطلاعه :

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

* على مذكرة الأمانة العامة,

* وعلى قراراته السابقة وآخرها القرار رقم ٦٠٢٤ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٤

* وعلى توصية لجنة الشئون السياسية

يقرر

١-تأكيد قراراته السابقة بهذا الشأن, والإعراب مجددا عن حرص الدول العربية على تعزيز علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية في كافة المجالات.

٢-الطلب الى الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي متابعة الجهود لبلورة الأسس الكفيلة بتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية و جمهورية الصين الشعبية.

٣-تكليف الأمين العام متابعة المساعي لبلورة مشروع إنشاء منتدى عربي صيني بالتعاون مع الجانب الصيني والتنسيق مع المراجع العربية المعنية وتقديم تقرير بذلك الى المجلس في دورته القادمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (٢) مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ووزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية

إن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ووزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية (يشار اليهما فيما بعد بـــ"الطرفين").

رغبة منهما في تعزيز وتطوير علاقات الصداقة التقليدية بين الصين والدول العربية , ووعيا بأهمية ترقية أساليب التنسيق والتشاور فيما بينهما وتأكيدا لحرصهما المشترك على تنمية ودفع علاقات التعاون في كافة المجالات يقوم الطرفان بإجراء مشاورات فيما بينهما وذلك على النحو التالي:

أولا: يقيم الطرفان آلية للمشاورات السياسية تتمثل فيما يلي:

١-عقد لقاء سنوي بين وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية والأمين العام للجامعة خلال فترة افتتاح دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وبالتناوب في القاهرة أو بكين عند الحاجة.

٢-عقد لقاء بين المندوب الدائم لجمهورية الصين الشعبية ومجموعة السفراء العرب فى نيويورك لدى الأمم المتحدة قبيل افتتاح دورات الجمعية العامة وقبل اجتماع الأمين العام ووزير الخارجية الصيني.

٣-عقد اجتماع دوري بين وزير الخارجية الصيني والسفراء العرب ورئيس بعثة الجامعة فى بكين وعقد اجتماعات في القاهرة بين الأمين العام لجامعة الدول العربية وسفير الصين لدى مصر عند الحاجة.

٤-تبادل الزيارات بين مسئولين في وزارة الخارجية الصينية و الأمانة العامة للجامعة لتبادل وجهات النظر حول القضايا العربية والإقليمية والدولية.

٥-تبادل الرسائل بين وزير الخارجية الصيني والأمين العام للجامعة حول المستجدات العربية والإقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

ثانيا: تشتمل المشاورات السياسية على ما يلي:

أ-بحث سبل ووسائل جديدة لتطوير ودفع علاقات التعاون بين الصين والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في كافة المجالات.

ب-تبادل وجهات النظر والمواقف من القضايا الإقليمية والدولية والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

ج- بحث سبل التشاور وتنسيق المواقف في إطار المؤتمرات والمحافل الدولية.

د- توسيع وتعزيز نقاط التقاء المصالح المشتركة للجانبين.

تم التوقيع على هذه المذكرة في يوم ١٩٩٤/١/٤ في القاهرة من نسختين أصليتين حررتا باللغة العربية والصينية ولكلا النصين ذات الحجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

١- الكتب باللغة العربية

- آغا، حسين، (١٩٨٢). **الصين واليابان والشرق الأقصى**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أمين، جلال، (٢٠٠٢). **عولمة القهر، أميركا والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١**. القاهرة: دار الشروق.
- البيلاوي، حازم، (٢٠٠٠). **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة.
- بتلهايم، شارل، (١٩٧٩). **تساؤلات حول الصين بعد وفاة ماوتسي تونج**. (ط١). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- البراوي، راشد، (١٩٨٢). **العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى**. (ط٢). القاهرة: مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- بركات، نظام ، (١٩٩٩). **مبادئ علم السياسة**. الرياض: مكتبة العبيكان، الرياض.
- بريجنسكي، زبيغنو، (١٩٩٨). **الفوضى، الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**. ترجمة نرجس علي فاضل. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- بطرس، سمعان، (١٩٧٤). **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين**، (ط١). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- بن، وو، (١٩٩٦). **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي**. ترجمة عبد العزيز حمدي. الكويت: عالم المعرفة.
- بهبهاني، هاشم، (١٩٨٤). **السياسة الخارجية للصين في العالم العربي: ١٩٥٥-١٩٧٥**. ترجمة سامي مسلم، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بورشتاين، دانييل، (٢٠٠١). **التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين**. ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- بوزان، جيان، (١٩٨٣). **موجز تاريخ الصين**. ترجمة حنا عبود. دمشق: منشورات دار دمشق للطباعة والنشر.
- بيضون، أحمد ، (١٩٩٣). **العرب والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بيرنشتاين، ريتشارد ، (١٩٩٣). **الصرع القادم مع الصين**. بيروت: دار الجيل ،بيروت.
- تاور، لستر، (١٩٨٩).**الصراع على القمة (أو المتناطحون)**. ترجمة عالم المعرفة. الكويت: عالم المعرفة.
- تشي، تشن، (١٩٩٧). **الصين ١٩٩٧**، بيجين.
- توفيق، سعد حقي، (١٩٩٩). **النظام الدولي الجديد. (ط١)**.عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- تيلفورد، ايرل، (١٩٩٧). **رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- تيلور، بيتر و فلنت، كولن ،(٢٠٠٢). **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة.
- جاسم، أنمار، (٢٠٠٢). **العالمية الجديدة: المرجعية الأهداف والوسائل**. بيروت: دار الجيل.
- جران، روبرت، (١٩٩٢). **ترويض النمور: نهاية المعجزة الآسيوية**. ترجمة سمير كريم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- جلال، محمد نعمان، (١٩٨٩). **الصراع بين اليابان والصين**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- جوشي، سنجانا، (١٩٩٧). **المناخ الأمني في شرق آسيا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- جيان، نشو فو و يودانج، جبان، (٢٠٠٠). **خصائص سوق منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والشرق الأوسط**. بيجين: بيت العرب.
- حتي، ناصيف، (١٩٨٧). **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حداد، ريمون، (٢٠٠٠). **العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة**. بيروت: دار الحقيقة.
- الحمارنة، مصطفى، (١٩٩٤). **العرب في الاستراتيجيات العالمية**. عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية.
- حمداني، قحطان أحمد، (١٩٩٢). **حرب الخليج، النتائج السياسية المترتبة على الحرب العدوانية على العراق**. بغداد: منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية.
- حي، بدر الدين، (١٩٥٠). **العلاقات بين العرب والصين**. القاهرة: دار النهضة المصرية.
- الخلايلة، أحمد، (٢٠٠٠). **العلاقات الصينية الإسرائيلية**. (ط١). عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.
- الدباغ، مصطفى، (٢٠٠٠). **الصراعات الدولية الراهنة**. (ط١). عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
- الدبس، شاكر، (١٩٩٨). **الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة**. دمشق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدحاني، أحمد صدقي، (١٩٩٤). **النظام العالمي الجديد، وجهة نظر عربية**. عمان: دار البشير.
- درويش، فوزي، (١٩٩٤). **الشرق الأقصى: الصين واليابان**. طنطا: مطابع غباشي.
- زانج، تشياو دينج ، (١٩٩٩). **المصالح الصينية في الشرق الأوسط**. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.
- زانج، تشياو دينج، (٢٠٠٠). **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، إمكانيات التعاون بين الدول العربية والصين في مجال الطاقة**. بيجين: بيت العرب.
- زانج، وي وي ، (١٩٩٨). **الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- زكي، رمزي، (٢٠٠٠). **المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية**. (ط١). دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.
- زوكه، محمد خميس، (١٩٩٢). **آسيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- زيتون، محمد، (١٩٦٤). **الصين والعرب عبر التاريخ**. القاهرة: دار المعارف.
- السامرائي، نعمان، (٢٠٠٢). **قراءة في النظام العالمي الجديد**. لندن: دار الحكمة.
- سعيد، عبد المنعم، (١٩٩١). **العرب والنظام العالمي الجديد**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- سوين، هان، (١٩٧٩). **اليوم الأول في العالم: ماوتسي تونج والثورة الصينية (١٩٤٩-١٩٧٥)**. (ط١). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- شريف، حسين، (١٩٩٤). **السياسة الخارجية الأمريكية**. ج٢. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الشقيري، أحمد، (١٩٧١). **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء**. بيروت: دار العودة.
- شلبي، السيد أمين، (١٩٨١). **الوفاق الأميركي السوفييتي: ١٩٦٣-١٩٧٦**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- صارم، سمير، (١٩٩٨). **قراءة في أزمة دول النمور**. (ط١). دمشق: دار الفكر.
- طلعت، عبد المنعم، (١٩٩٨). **إدارة المستقبل: الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عبد الحي، وليد، (٢٠٠٢). **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**. (ط١). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- عبد الحي، وليد، (٢٠٠٠). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨-٢٠١٠)**، (ط١). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- عبد الله، عبد الخالق، (١٩٨٩). **العالم المعاصر والصراعات الدولية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عتياني، عمر، (١٩٧٠). **سياسة بكين إزاء الشرق العربي بين الأمس واليوم**، بيروت: دار الفارابي.
- عثمان، سعد محمد، (٢٠٠١). **التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلية**، (ط١). عمان: دار وائل للنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العسلي، بسام، (١٩٩٩). **الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم**. دمشق: مركز الدراسات العسكرية.
- العطار، حسين، (١٩٩٩). **العرب والصعود الصيني في مطلع القرن الحادي والعشرين**. القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سلسلة كراسات استراتيجية.
- علوان، صلاح هادي ، **نظرة الى مركزي الاستقطاب العربي الصيني**، دار الحرية للطباعة، بغداد،١٩٨١.
- عطية، ممدوح حامد، (١٩٩٧). **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عمر، مجدي، (١٩٩٥). **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الشرق الأوسط**. (ط١). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- غالي، بطرس، (٢٠٠٢). **مستقبل العلاقات الدولية في الألفية الثالثة**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل.
- غريب، ادمون، (٢٠٠٢). **الوطن العربي في السياسة الأميركية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فضة، محمد، (١٩٨٠). **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث**. عمان: مطابع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، نشر بدعم من الجامعة الأردنية.
- فضة، محمد،(١٩٨٢). **مشكلات العلاقات الدولية: دور الردع النووي الاستراتيجي في السياسة الخارجية**. عمان: شركة المطابع النموذجية.
- فوكوياما، فرانسيس، (١٩٩٣). **نهاية التاريخ والإنسان الآخر**. ترجمة مطاع صفدي. بيروت: مركز الإنماء القومي.
- فيفيلد، رسلو بيرسي، ج. أتزل، (١٩٦٠). **الجيوبوليتكا**، ترجمة يوسف مجلي ولويس اسكندر. القاهرة: دار الكرنك.
- القرالة، ذيب، (١٩٩٩). **طفرة في التعاون الاستراتيجي على حساب العرب**. دمشق: دار الفكر.
- قوى، وو فو، (٢٠٠٠). **واقع وآفاق الاستثمارات العربية المباشرة في الصين**: بيجين: بيت العرب.
- كارول، ك.س.، (بدون سنة نشر). **صين ماو أو الشيوعية الأخرى**. بيروت: دار الآداب.
- كانتور، روبرت، (١٩٨٩). **السياسة الدولية المعاصرة**. عمان: مركز الكتب الأردني.
- كسينجر، هنري، (٢٠٠٢). **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي.
- كولار، دانيال، (١٩٨٥). **العلاقات الدولية**. ترجمة خضير خضر. (ط٢). بيروت: دار الطليعة.
- اللاوندي، سعيد، (٢٠٠٢). **القرن الحادي والعشرين كل يكون أمريكيا؟ بحث في استراتيجيا الصراع من أجل الهيمنة على العالم**. القاهرة: دار نهضة مصر.
- مارتين، هانس بيتر و شومان ، هارالد، (١٩٩٨). **فخ العولمة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة.
- محمد، صباح محمود، (١٩٨٤). **الشؤون الصينية**. ج١. بغداد: منشورات الجامعة المستنصرية.
- محمد، صباح محمود، (بدون سنة نشر). **الصين: دراسة في الجيوبوليتك**. بغداد: الجامعة المستنصرية، مطبعة الفنون..
- محمد،صباح محمود، (١٩٨٤). **الاقتصاد الصيني**. بغداد: منشورات الجامعة المستنصرية.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محي الدين، عمرو (٢٠٠٠). **أزمة النمور الآسيوية**، (ط١). القاهرة: دار الشروق، القاهرة.
- مسلم، سامي، (١٩٨٢). **الصين والقضية الفلسطينية ١٩٧٦-١٩٨١**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- المصري، شفيق، (١٩٩٢). **النظام العالمي الجديد: ملامح مخاطر**. (ط١). بيروت: دار العلم للملايين.
- مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٨٢). **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**. الكويت: جامعة الكويت.
- مكنمارا، روبرت، (١٩٩١). **ما بعد الحرب الباردة**، (ط١). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- منذر، محمد، (٢٠٠٢). **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.
- منصور، سامي، (١٩٩١). **تجارة السلاح والأمن القومي العربي**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- موتشياو، تشاي، (١٩٩٣). **القضايا الاشتراكية في الصين**. (ط١). تونس: دار تونس للطباعة.
- مورجانثاو، هانز جي، (١٩٦٥). **السياسة بين الأمم**. ج١. ترجمة خيري حماد. القاهرة: الدار القومية.
- موسى، محمد، (١٩٩٦). **اضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**. ج٢. ط١. بيروت: دار البيارق.
- هاس، ريتشارد وأوسوليفان، ميجان، (٢٠٠٢). **العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**. ترجمة إسماعيل عبدالحكم. القاهرة: مركز الأهرام.
- الناصر، عبد الواحد، (١٩٩٢). **العلاقات الدولية: العناصر الأساسية في النظام الدولي ومدى تطوره بعد حرب الخليج**. الرباط.
- نافع، إبراهيم، (١٩٩٩). **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**. (ط١). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- نافع، إبراهيم، (٢٠٠٢). **انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة**. القاهرة: مؤسسة الأهرام.
- نافع، إبراهيم، (١٩٩٨). **ما الذي يجري في آسيا**. القاهرة: مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر.
- نعمة، كاضم هاشم، (١٩٩٧). **سياسة الكتل في آسيا**. طرابلس (ليبيا): أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.
- هلال، علي الدين، (١٩٨٨). **العرب والعالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. (ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الهويدي، فهمي، (٢٠٠٢). **خرائط ما بعد الحرب الأفغانية**. القاهرة.
- هيكل، محمد حسنين، (١٩٩٠). **الزلزال السوفيتي**. القاهرة: دار الشروق.
- هيكل، محمد حسنين، (٢٠٠٢). **كلام في السياسة من نيويورك إلى كابول**. القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي.
- واطسن، بروس، (١٩٩٢). **الدروس العسكرية لحرب الخليج**. ترجمة محمد برهام. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ون، تشي، (١٩٨٣). **موجز أحوال الصين**. (ط١). ترجمة احمد محمد خير. بيجين: دار النشر باللغات الأجنبية.
- ويلبورن، توماس، (١٩٩٧). **السياسة الدوليبوظبية في شمال شرق آسيا، المثلث الاستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- ياغي، إسماعيل احمد، (١٩٩٤). **تاريخ شرق آسيا الحديث**. (ط١). الرياض: مكتبة العبيكان.

٢- الكتب باللغة الإنجليزية

- Adam, Christopher. (1992). **Adjusting Privatization: Case Studies from Developing Countries**, New York.
- Barnnet, Coak. (1997). **The Making of Foreign Policy in China**, Bijing.
- Behbehani, Hashim. (1981). **China's Foreign Policy in the Arab World 1955-1975, Three Case Studies**, London.
- Boyd, Gavin. (1976). the Foreign Policy of China" in: James N. Rosenau, (et al.), eds., **World Politics, An Introduction**, Free Press, New York.
- Boyd, R.G. **(1962). Communist China's Foreign Policy, Praeger Publication in Russian History and World Communism**, New York: Praeger.
- Chen, Lui. (1967). **The Chinese People Firmly Support, The Struggle of Arab People Against Aggression**, Beijing Foreign Language Press Selected Documents, Beijing.
- Cell, Charles. (1977). **Revolution at Work: Mobilization Campaigns in China**, Academic Press, New York.
- Chiting, A.S.(1975). **The Chinese Calculus of Deterrence**, Mitchigan University Press.
- Chou, David. (1989). **Peking's foreign Policy in the 1980s**, Institute of International relations.
- Dirlik, Arif. (1997). **The Origins of Chinese Communism**, Oxford, New York.
- Dougherty, James. (1997). **Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey**, Addison-Wesley.
- Frankel, Joseph. (1969). **International Politics, Conflict and Harmony**, Oxford Un. Press, London.
- Gittings, John. (1990). **China Changes Face: The Road From revolution (1949-1989)**, oxford University Press, New York.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع رسائل الجامعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Gray, Jack. (1982). **China's New Development Strategy**, Academic Press, New York.
- Grifith, William E. (1964).**The Sino Soviet Rift**, Cambridge, Mass: M.I.T. Press.
- Hardan. (1997). **Introduction to China**, Anglo Chinese Education Institute, London.
- Harris, Lillian Craig. (1993). **China Considers the Middle East**, I.B., Tauris & Co Ltd. Publishers, London, New York.
- Holm, H and Sorenson, G. (1995). **whose World Order ?West view**, London.
- King, Cheng C. (1979). **China and the Three Worlds, a foreign Policy Reader**, New York: M. E. Shape.
- Kissinger, Henry A. (1969). Domestic Structure and Foreign Policy, in: James N. Rosenau, ed**., International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory**, Free Press, New York.
- Kumaraswamy, P.R.. *)1994).* **Israel, china Odyssey**, (New Delhi: Institute for Defense Studies and Analyses, Delhi Papers.
- Lamb, Alastair. (1964). **The China India Border: the Origins of the Disputed Boundaries**, Oxford University Press, London.
- Moise, Edwin. (1994***). Modern China: A History***, 2nd Ed., Longman, London.
- Naughton, Barry. Ping, Deng Xiao. (1995).: The Economist, David Sham Baurgh (eds.) , Deng Xiao Ping, **Pourait of Chinese State Ma***n*, Clarendom Press, Oxford/Uk.
- Ninkovich, Frank. (2001). **The United States and Imperialism**, Blackwell, Oxford.
- Rwynolds, P.A. (1971). **An Introduction to International Relations**, Schenkan Publishing Co. Inc., Cambridge.
- Rosenau, James N. (1971). **The Scientific Study of foreign Policy**, Free Press, New York.
- Samuel P. Huntington. *(*1998). **The Clash of Civilizations & the Remaking of World Order**, Touchstone, London.
- Scalapino, Robert A. (1972). **Asia and the Major Powers: Implications for the International Order**, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C.
- Selim, Mohammad El- Sayed. (2001). **Major Asian Powers and Middle Eastern Conflicts**, Center for Asian Studies, Cairo.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Shambaugh, David. *(1996).* **Greater China: The Next Super Power**, London.
- Shichor, Yitzhak.(1979). **The Middle East in China's Foreign Policy, 1949-1977**, Cambridge University Press, London.
- Stuart, Douglas T. and Tow, W.T. (1995). **A.U.S. Strategy for the Asia Pacific**, Oxford University Press for I.I.S.S, London.
- Stuart, Douglas T. and Tow, W.T. (1982). **China, the Soviet Union, and the West: Strategic and Political Dimensions in the 1980s**, West view: Boulder.
- **The Process of Human Rights in China**. (1996). China International Press.
- Tony, James A. (1959). **China and the United Nations**, The Manhattan Publishing Company, New York.
- Townsend, James. (1986). **Politics in China**, 3rd Ed., Glenview, Scott Foresman.
- Tullberg, Ritta. (1988). **World Military Expenditure**, *in SIPRI Yearbook*.
- Urban, George R., ed. (1979). **Détente**, Universe Books, New York.
- Wang, James. (1989). **Contemporary Chinese Politics**, 3rd Ed., Prentice Hall.
- Watanahe, Koji. (1997). Japan in Need of Reform and Trilaterlism, in Bill Emmott, ed, al., **Managing the International System over the Next Ten Years**, NY: Report the Trilateral Commission 50.
- Whiting, Allen Suess, and Dernberger, Robert F. (1977). **China's Future: Foreign Policy and Economic Development in the Post MAO Era**, McGraw-Hill Book, New York.
- William, Hinton. (1990). **The Great Reversal: The Privatization of China, 1978-1989**, Paperback – March.

٣- الدوريات العربية

- أبو جابر، كامل، (٢٠٠٠). موقف الصين من بعض القضايا العربية. **المجلة العربية للثقافة**، (٣٨).
- أبو عامود، محمد، (٢٠٠١). العلاقات الأميركية الصينية. **السياسة الدولية**، (١٤٥).
- أحمد، جعفر كرار، (١٩٩٧). الصين بعد رحيل دنج تشياو بنج، **السياسة الدولية**، (١٢٨).
- أحمد، جعفر كرار ،(١٩٩٩). العلاقات التاريخية بين شبه الجزيرة العربية والصين منذ ظهور الإسلام وحتى أوائل القرن العشرين. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، (٩٢).
- أحمد، جعفر كرار، (١٩٩٨). العلاقات المصرية الصينية: الواقع والمستقبل. **السياسة الدولية**، (١٣٢).
- الأطرش، محمد، (١٩٩٢). أزمة الخليج، جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها. **المستقبل العربي**، (١٥٥).
- إلياس، هاني والحديثي، خضر، (١٩٩٦). اتجاهات سياسة الصين الإقليمية. **قضايا دولية**، (٣٤٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إلياس، هاني والحديثي، خضر، (١٩٩٥). اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية. **دراسات استراتيجية**، (٢).
- إلياس، هاني والحديثي، خضر، (١٩٩٥). مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي. **شؤون الأوسط**، (٨٩).
- أمين، سمير، (١٩٩٣). بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية الى أين؟. **المستقبل العربي**، (١٧٠).
- بدر، عدنان ، (١٩٨٥). التطورات الأخيرة في الصين: التباعد عن الماركسية، والتقارب مع الاتحاد السوفييتي. **المنار**، (٢).
- بريزنسكي، زيغنيو، (١٩٩١). السياسة الخارجية الأميركية: تحديات القيادة في القرن الـــ٢١. **شؤون الأوسط**، (٧٨-٧٩).
- بلير، انتون، (١٩٨٥). صراعات الدول الاشتراكية في آسيا. **السياسة الدولية**، (٨٢).
- تشونغ، علي لي تشين ، (٢٠٠٠). آثار العرب ومآثرهم في الصين عبر التاريخ. **المجلة العربية للثقافة**، (٣٨).
- تشيماو، تشن، (٢٠٠١). الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب. **السياسة الدولية**، (١٤٥).
- تنيرة، بكر مصباح، (١٩٨٦). استراتيجية العمل العربي المشترك، تطورها، أهدافها، تحدياتها. **شؤون عربية**، (٤٦).
- تنيرة، بكر مصباح، (١٩٨٦). التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، (٤٦).
- تنيرة، بكر مصباح، (١٩٨١). تطور الاعتراف الدولي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. **مجلة العلوم الاجتماعية**، (عدد خاص عن فلسطين).
- تواضع، محمد، (١٩٤٥). الصين والإسلام. **دار الطباعة والنشر الإسلامية**.
- جعفر، موسى، (١٩٨٥). التعاون الصيني الإسرائيلي في ميدان التسلح. **المنار**، (٩).
- الجوهري، خالد عبد العزيز ، (٢٠٠٢). منظمة التجارة العالمية: قضايا وإشكاليات جديدة. **السياسة الدولية**، (١٤٩).
- جيان، لي وي ، (٢٠٠١). العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط. **السياسة الدولية**، (١٤٥).
- حتي، ناصيف، (١٩٩٨). القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، في مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية. **شؤون عربية**، (٩٣).
- حجاوي، سلافه، (١٩٨٣). الصين والصراع العربي الإسرائيلي حتى عام ١٩٨٠. **شؤون عربية**، (٣٣-٣٤).
- حسين، سوسن، (١٩٨٤). الصين الشعبية ورياح التغيير (ترجمات). **السياسة الدولية**، (٧٨).
- حسين، سوسن، (١٩٩٠). الصين ... والقفزة الكبرى إلى الخلف (ترجمات). **السياسة الدولية**، (٩٩).
- حسين، سوسن، (١٩٩٤). الصين ... هل تصبح القوة العظمى الأولى في القرن الحادي والعشرين. **السياسة الدولية**، (١١٦).
- حسين، سوسن، (١٩٨٥). العملاق الآسيوي الجديد عل المسرح الدولي (ترجمات). **السياسة الدولية**، (٨١).
- حسين، سوسن، (١٩٩٧). هونج كونج بعد العودة. **السياسة الدولية**، (١٣٠).

مركز إيداع الرسائل الجامعية
مكتبة الجامعة الاردنية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حور، محمد، (٢٠٠٠). آثار ومآثر العرب في الصين. **المجلة العربية للثقافة**، (٣٨).
- خليل، كامل، (١٩٩٧). الصين بعد مرحلة بنج. **قضايا دولية**، (٣٧٥).
- خيري، محمد ، (١٩٩٣). تطورات السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. **مجلة الدفاع**، (١٥٩).
- الخيري، نوار محمد ربيع ، (٢٠٠٢). السياسة الصينية في المنطقة العربية. **مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي**، (١٢).
- خيري، نور الدين،(٢٠٠٢). حول أحداث ١١ سبتمبر. **مجلة وجهات نظر**، (٣٩).
- الداوود، محمود علي، (١٩٩٥). العلاقات الصينية مع منظمة دول التعاون الخليجي وتأثيراتها الإقليمية. **شؤون سياسية**، (٥).
- دبش، إسماعيل، (٢٠٠٠). العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لآفاق واعدة. **المجلة العربية للثقافة**، (٣٨).
- الدسوقي، أبو بكر، (١٩٩٨). الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود. **السياسة الدولية**، (١٣٤).
- الدسوقي، محمد إبراهيم، (١٩٩٣). رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين. **السياسة الدولية**، (١١٢).
- الدسوقي، مراد إبراهيم، (١٩٩٦). مستقبل التوجهات الاستراتيجية الدفاعية للصين. **السياسة الدولية**، (١٢٤).
- دياب، محمد، (١٩٩٧). العلاقات الروسية الصينية: الغلبة للشركة الاستراتيجية. **شؤون الأوسط**، (٦٢).
- دياب، محمد، (١٩٩٨). الصين: استراتيجية التنمية والتحول الى دولة عظمى. **شؤون الأوسط**، (٦٩).
- الرمضاني، مازن، (١٩٩٥). السياسة الخارجية الصينية في عالم متغير. **شؤون سياسية**، (٤).
- رونغ، شيه تسي ، (٢٠٠٠). تعليم اللغة العربية في الصين. **المجلة العربية للثقافة**، (٣٨).
- زرنوقة، صلاح سالم، (١٩٩٨). الصين: التحولات الداخلية والسياسة الخارجية. **السياسة الدولية**، (١٣٢).
- زكي، رمزي، (١٩٩٠). هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية. **المستقبل العربي**، (١٣٨).
- زهران، جمال ، (١٩٩٣). العلاقة العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة. **شؤون عربية**، (٧٦).
- زيدان، نزار ، (١٩٩٨). العلاقات الأميركية الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد. **السياسة الدولية**، (١٣٢).
- الساكت، محمد عبد الوهاب، (٢٠٠٠). الموقف العربي من القضايا الصينية. **المجلة العربية للثقافة**، (٣٨).
- الساكت، محمد عبد الوهاب، (١٩٨٦). العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين الشعبية بعد ٣٠ عاماً. **السياسة الدولية**، (٨٥).
- سالم، علاء، (١٩٩٥). السوق الدولية لتجارة السلاح: دراسة في تدفقات السلاح التقليدي خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٩١). **السياسة الدولية**، (١٢١).
- السرجاني، خالد زكريا ، (١٩٨٧). الموقف الصيني إزاء المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط. **السياسة الدولية**، (٩٠).
- السعد، عبد الامير، (١٩٩٧). مقارنة نظرية في التفكير الاقتصادي حول معجزة دول شرق آسيا الاقتصادية. **مجلة أخبار النفط والصناعة**، (٣١٧).
- سلامة، معتز محمد، (١٩٩٧). توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية. **السياسة الدولية**، (١٢٩).
- سلامة، معتز محمد ، (١٩٩٨). الجيش وصناعة القرار في الصين. **السياسة الدولية**، (١٣٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سلامة، معتز محمد، (١٩٩٦). الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف. **السياسة الدولية**، (١٢٦).
- سليم، محمد السيد ، (٢٠٠٠). السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية. **المجلة العربية للثقافة**، (٣٨).
- سليم، محمد السيد، (١٩٧١). الصين الشعبية والقضية الفلسطينية. **السياسة الدولية**، (٢٥).
- شحاته، محمد مصطفى، (١٩٩١). مستقبل الوحدة بين تايوان والصين. **السياسة الدولية**، (١٠٤).
- الشربيني، عمرو، (١٩٩٨). تداعيات الأزمة النقدية في دول جنوب شرق آسيا. **السياسة الدوليـــة**، (١٣٢).
- شقرون، عبد الله، (٢٠٠٠). الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية. **المجلة العربية للثقـــافة**، (٣٨).
- صالح، عبد الله، **التقارب الصيني الأمريكي وآفاق المستقبل**، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ١٩٩٨.
- صبري، عبد الرحمن، (١٩٩٤). الصعود الاقتصادي لشرق آسيا: الاتجاهات والمحددات. **السياسة الدولية**، (١١٦).
- صدقي، راجية إبراهيم، (١٩٨٩). الوفاق الصيني وقمة بكين المرتقبة. **السياسة الدولية**، (٩٥).
- طلعت، عبد المنعم، (١٩٩٧). ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد: نموذج شرق آسيا. **السياسة الدولية**، (٩٩).
- ظاهر، مسعود ، (٢٠٠٠). الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية: العلاقات العربية الصينية الواقع والآفاق المستقبلية. **المجلة العربية للثقافة**، (٣٨).
- عبد الله، ثناء فؤاد، (١٩٩٩). العلاقات الصينية الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد. **السياسة الدولية**، (١٣٧).
- عبد العزيز، عبد العزيز حمدي، (١٩٩٨). العلاقات الصينية الإسرائيلية. **السياسة الدولية**، (١٣٢).
- عبد العزيز، عبد العزيز حمدي ، (٢٠٠١). قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا. **السياسة الدولية**، (١٤٥).
- عبيد، مجدي علي، (١٩٨٨). القوة النووية الصينية، **مجلة الدفاع القاهرية**، (١٩).
- عبيد، هناء ، (١٩٩٥). العلاقات الأميركية الصينية. **السياسة الدولية**، (١٢١).
- عثمان، السيد عوض، (١٩٩٦). تايوان وتهديدات التنين الصيني. **السياسة الدولية**، (١٢٥).
- عرابي، عبد القادر، (١٩٩١). المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية. **المستقبل العربي**، (١٤٧).
- عزمي، محمود ، (١٩٩١). تحديد التسليح في الشرق الأوسط بين اقتسام الأسواق وتهديد الأمن العربي. **شؤون الأوسط**، (٣).
- العزي، غسان، (١٩٩٩). التحولات الصينية بعد الحرب الباردة. **شؤون الأوسط**، (٨٩).
- العزي، غسان، (١٩٩٨). الصحوة الصينية: حدودها وآفاقها. **شؤون الأوسط**، (٦٩).
- عزيز، خيري، (١٩٨٠). الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة. **السياسة الدولية**، (٥٩).
- العسلي، بسام، (٢٠٠١). الصناعات الحربية الصينية والوطن العربي. **الدفاع العربي**، (٣).
- عطوة، فتحي حسن، (١٩٨٥). التقارب الصيني السوفيتي. **السياسة الدولية**، (٨٠).

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عطية، مصطفى نور الدين، (١٩٩٠). الصين من أممية الثورة إلى أممية الإصلاح. **المنار**، (٦١).
- عكاشة، سعيد ، (٢٠٠١). مستقبل العلاقات الإسرائيلية الصينية. **السياسة الدولية**، (١٤٥).
- علي، جمال الدين محمد، (١٩٨٧). زيارة ريغان للصين والتقارب الأمريكي الصيني. **السياسة الدولية**، (٧٧).
- علي، جمال الدين محمد، (١٩٨٤). العلاقات الصينية السوفيتية من الفراق الى الوفاق. **السياسة الدولية**، (٨٧).
- علي، جمال الدين محمد، (١٩٨٩).القمة الصينية السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية، السياسة الدولية، (٩٧).
- العمار، منعم، (١٩٩٧). الصين وتطور موقعها في تجارة السلاح في الشرق الأوسط في: الصين والبيئة الإقليمية والدولية. (١٦).
- عوده، وليد ، (٢٠٠٠). الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل. **أوراق اقتصادية**، (١٥).
- عوده، وليد، (١٩٩٦).العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية. **أوراق اقتصادية**، (١٢).
- عوض، هدى راغب، (١٩٩٤). الصين: القوة الاقتصادية الصاعدة (ترجمات)، **السياسة الدولية**، (١١٨).
- غالي، بطرس، (١٩٧٥). الأصول الأيدلوجية للدبلوماسية الصينية. **السياسة الدولية**، (٢٢).
- غالي، سامي فتحي، (١٩٩٧). نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية. **السياسة الدولية**، (١٢٨).
- فاعور، سعد، (١٩٨٩). التسلح السعودي ١٩٨٠-١٩٨٧. ج٢. **الفكر الاستراتيجي العربي**، (٢٩).
- فاعور، سعد، (١٩٨٨). صواريخ الريح الشرقية في السعودية. **الموقف العربي**، (٣١٣).
- فالح، متروك، (١٩٩١). النموذج الصيني للتوحيد: الدولة ذات النظامين، دراسة في الأصول والعوامل والدلالات. **المستقبل العربي**، (١٥٢).
- فرحات، محمد فايز، (١٩٩٨). الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية. **السياسة الدولية**، (١٣٢).
- الفقى، مصطفى، (١٩٨٣). العلاقات الهندية الصينية، الجذور والآفاق. **السياسة الدولية**، (٧٢).
- فورنج، دونج ، (١٩٨٤). بعض المشكلات المتعلقة باستراتيجية الصين للعلاقات الخارجية الاقتصادية . ترجمة أحمد رضا محمد. **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، (٥٦).
- فياض، علي، (١٩٩٩). الطريق الصيني إلى القطبية: المقومات، العوائق, الآفاق. **شؤون الأوسط**، (٨٩).
- القرة غولي، وهبي, (١٩٩٥). الصين – العراق , الحاضر المستقبل. **شؤون سياسية**، (٤).
- قنديل، حنان ماهر، (١٩٨٧). تجربة الصين بعد ماو. **السياسة الدولية**، (٨٩).
- كاخيا، إبراهيم، (١٩٩٤). إمكانية قيام محور روسي صيني. **الدفاع العربي**، (٩).
- كامل، انس مصطفى, (١٩٨١). السياسة الصينية والصراع العربي – الإسرائيلي. **المستقبل العربي**, (٢٥).
- كامل، عثمان ، (٢٠٠١). توجه العالم نحو نظرية سياسية جديدة: الطريق الثالث. **مجلة الدفاع**، (١٦٤).
- كامل، عثمان، (١٩٩٩). العلاقات الأمريكية الصينية في ظل النظام العالمي. **مجلة الدفاع**، (١٥٧).
- كامل، عثمان ، (١٩٩٨). هل من الممكن أن تصبح الصين قوة عظمى. **مجلة الدفاع**، (١٥٤).
- كيسنجر، هنري، (١٩٩٠). العلاقات بين الشرق والغرب. **مجلة المنار**، (٦١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محي الدين، عمر، (**١٩٩٤**). نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة. **المستقبل العربـــي**، (١٨٠).
- مخيمر، أسامة، (١٩٩٢). العلاقة بين الصين الشعبية وإسرائيل. **السياسة الدولية**، (١٠٨).
- مرتضي، عبد المنعم محمود ، السياسة الصينية بين عثرات الماضي وواقعية الحاضر. **مجلة المنار**، (٢).
- مرتضي، عبد المنعم محمود، (١٩٩٨). المراحل الخمس للعلاقات الصينية السوفيتية (١٩٤٩-١٩٨٤). السياسة الدولية، (١٣٢).
- مصطفى، هالة، (١٩٨٤). بكين ولعبة التوازن الدولي. **السياسة الدولية**، (٧٥).
- منيسي، أحمد، (١٩٩٨). الأقليات الدينية في الصين: إعادة البحث عن الهوية. **السياسة الدولية**، (١٣٢).
- ناصر، وليد، (١٩٩٨). ماذا بقي من تأثير ماو في صين اليوم. **السياسة الدولية**، (١٣٢).
- نعمة، كاظم هاشم , (١٩٩٧). العلاقات الصينية – العراقية نحو دور صيني اكثر فعالية. **دراسات استراتيجية** ، (٣).
- نعوش، صباح، (١٩٩٧). النظام التجاري العالمي الجديد. **أخبار النفط والصناعة**، (٣٢٢).
- هاشم، عزة جلال ، (١٩٩٨). الثقافة السياسية الصينية. **السياسة الدولية**، (١٣٢).
- هجرس، سعد ، (١٩٨٩). جورباتشوف يقتحم سور الصين العظيم. **مجلة المنار**، (٤٥).
- الهواري، أنور، (٢٠٠١). العلاقات العربية الصينية. **السياسة الدولية**، عد(١٣٥).
- هونغ، تشانغ ، (٢٠٠٠). سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية. **المجلة العربية للثقافة**، (٣٨).
- والت، ستيفن، (١٩٩٦). العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات عدة. **مجلة الثقافة العالمية**، (٩٦).
- يوسف، محمد عبد الغني، (١٩٩٠). السوق مرشحة للازدهار قريبا , الصين: تصدير السلاح الى العرب. مجلة الأسبوع العربي , (١٥٩٨).

مجلة الصين اليوم:

- مجلة الصين اليوم، (١٩٩٦)، (**٥**) أيار.
- مجلة الصين اليوم، (١٩٩٨)، (**٥**) **أيار**.
- مجلة الصين اليوم، (١٩٩٨)، (٧) تموز.
- مجلة الصين اليوم، (١٩٩٨)، (٨) آب.
- مجلة الصين اليوم، (١٩٩٨)، (٩) أيلول.

٤- الدوريات الأجنبية

- Cha, Steve. *(1999).* "Relating" to China. **World Affairs**, Vol 61, Nº 4 Spring.

- Cooley, John. (1972). China and the Palestinians. **Journal of Palestine Studies**, Vol.1, No.2, Winter.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Dieter, Herbert. *(1996)*. Asia – Pacific Economic and World Trade Organization. **Asian Politick**, vol. 47, No.1.

- Disney, Nigel. China and the Middle East, **MERIP Reports**, Nº63.

- **Foreign Affairs**. (1999). ,Vol.77, No3, April.

- Freeman, Chas. (1996). Sino – American Relations: Back to Basics, **Foreign Policy**, 104.

- Harris, Lilian C. (1977). China Relations with the P.L.O. **Journal of Palestine Studies**, Vol. 7, No.1, Autumn.

- Heming, Yue. (1997). US Foreign Policy: Goals and Characteristics. **Beijing Review**, vol. 40, No. 26.

- Huang, Yasheng. *(1994)*. Information, Bureaucracy and Economic Reforms in China and the Soviet Union. **World Politics**, vol. 47, No. 1, oct.

- Huntington, Samuel. The Clash of Civilizations**, Foreign Affairs**, Summer, 1003.

- Langlois, Catherine. (1996). Rationality in International Relations: A Game Theoretic and Empirical Study of US – China Case**, World Politics**, vol. 48, April.

- Mahmoud, Abdel Monem. *(1965)*. **China and Egypt in People's China**, February.

- Makein, Mohammed. (1973). Sino-Arab Friendship: Yesterday and Today. **Beijing Review**, October 19, No.72.

- Mody, Ashoka. (1997). Explaining Growth in Coastal China: Economic Reform and What Else?. **The World Bank Economy**, vol. 11, No. 2.

- Rynold, J. (1996). China's Cautious New Pragmatism, **The Middle East, Survival**, Vol. 38, Nº3, Autumn.

- Teso, George. (1996). Modernization under Deng: Chinese Dilemmas and Global Lessons, **Asian Affairs**, vol. 81, Feb.

- Wall, David.(1996). China as a Trade Partner Threat or Opportunity for the OECD?. **International Affairs**, vol. 70, No. 2, Feb.

- Warner, A,. (1965). China Fans the Fires. in **"The Reporter"** January 14.

- Xiang, Hua. (1981). On Sino-U.S Relations. **Foreign Affairs**, Fall.

- Wei, Li. (2001). Thoughts on Terrorism. **Contemporary International Politics**, 11 (10), October.

- Zhang, Xiadong. (1999). China's Interests in the Middle East: Present and Futur. **Middle East Policy**, Vo. VI, N º 3, February.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- Ziyang, Zhao. (1985). The Objectives of China's Foreign Policy. **International Affairs**, vol. 61, no. 4 Autumn.

٥- الرسائل الجامعية

أ- الرسائل باللغة العربية

- أبو جرادة، بلال خميس درويش، (٢٠٠٣). **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (١٩٤٩-٢٠٠٠)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الدرادكة، محمد يوسف، (١٩٩٨). **دراسة في السياسة الخارجية الصينية (١٩٨٠-١٩٩٦)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الزبيدي، محمد ناجي محمد حبيب , (١٩٩٦). **تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، تشرين الاول ١٩٩٦.
- متعب، غثيث سفاح, (١٩٩٢). **العلاقات العراقية - الصينية ١٩٦٨-١٩٨٨ دراسة في المواقف** , رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

ب- الرسائل باللغة الإنجليزية

- Debenche, Ismail, (1987). **The Role of China in International Relations: The Impact of Ideology on Foreign Policy with Special Reference to Sino-African Relations (1949-1986)**, Ph. D. Thesis, York: University of York.

٦- بحوث في كتب

- إبراهيم، سعد الدين ، (١٩٨٧). العرب والصين في: **العرب والصين من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل**، عمان، منتدى الفكر العربي.
- اتشامي، أنوشيرافان، (١٩٩٧). مناطق القوة في آسيا: تقارب أم اختلاف في: **النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- اكنز، جيمس ، (١٩٨٢). سياسة أميركا الداخلية والخارجية والصراع العربي الإسرائيلي في: **النفط والأمن في الخليج العربي**، بيروت، دار الآفاق العربية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بلانك، ستيفن، (١٩٩٧). منطقة آسيا والمحيط الهادي في: **رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية(٢)**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- بهبهاني، هاشم، (١٩٨٧). الماضي والحاضر والمستقبل في سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٤٩-١٩٨٦ في: **العرب والصين من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل**، عمان، منتدى الفكر العربي.
- تسيانغ، خوان ، (١٩٨٧). حول إصلاح النظام الاقتصادي في الصين، في: **العرب والصين من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل**، عمان، منتدى الفكر العربي.
- تشوند، تشن، (١٩٨٧). العلاقات الاقتصادية بين الصين والبلاد العربية، الموقف الحالي واحتمالات التطور الأفضل في: **العرب والصين من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل**، عمان، منتدى الفكر العربي.
- تشونغ، لي تشن، (١٩٩٨). الثقافة العربية والثقافة الصينية: **في الثقافة العربية والثقافات الأخرى:حوار الأنداد**، المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم.
- دالاس، جون فوستر، (١٩٥٧). الاستراتيجية الأميركية وسياسة الأحلاف في: **حرب أم سلام**، القاهرة، العالمية للنشر.
- ربيع، حامد ، (١٩٩٠). تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية في: **علاقات إسرائيل الدولية**، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية.
- الزبيدي، مفيد ، (٢٠٠٣). العلاقات العربية الصينية: الواقع وآفاق المستقبل في: **العلاقات العربية الآسيوية: نحو مستقبل مشرق**، عمان، الجامعة الأردنية، عمان.
- سعيد، محمد السيد ، (١٩٨٩). معضلات الاقتصاد السياسي للدفاع في الوطن العربي في: **النظام الإقليمي العربي، الوضع الراهن والتحديات المستقبلية**، القاهرة.
- سليم، محمد السيد، (١٩٩٨).التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى في: **آسيا والتحولات العالمية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
- سليم، محمد السيد، (١٩٩٤). الصين في ظل نظام القطبية الثنائية في: **العرب في الاستراتيجيات العالمية**، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية.
- صالح، ماجدة، (١٩٩٨). اتجاهات الوحدة القومية في آسيا: كوريا والصين في: **آسيا والتحولات العالمية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
- طه، طه عبد العليم، (١٩٨٩). قضايا الاقتصاد السياسي للانكشاف والأمن في الوطن العربي في: **النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية**، القاهرة.
- عبد المنعم، أحمد فارس، (١٩٩٨). تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا، في: **آسيا والتحولات العالمية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
- عزوز، نيفين شقيق، (١٩٩٨). التحولات العالمية واتجاهات الاستثمار الأجنبي في آسيا في: **آسيا والتحولات العالمية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- علوي، مصطفى، (١٩٩٨). مستقبل آسيا الأمني في: **آسيا والتحولات العالمية**، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
- العناني، جواد، (١٩٨٧). علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي في: **العرب والصين من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب: حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل**، عمان، منتدى الفكر العربي.
- كينث تومبسون وروي مكريدس، (١٩٦٦). نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها، في: **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، ط٢، بيروت، دار الكتاب العربي.
- وتنغ، ألن ، (١٩٦٦). السياسة الخارجية للصين الشيوعية، في: **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، ط٢، بيروت، دار الكتاب العربي.

٧- منشورات المؤسسات

جميع الحقوق محفوظة

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (١٩٦٥)، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، بيروت.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (١٩٦٦)، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥**، بيروت.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (١٩٦٧)، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦**، بيروت.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (١٩٧٣)، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢**، بيروت.
- الأمم المتحدة، (١٩٨١)، **وثائق الدورة السادسة والعشرين لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والقرارات المنبثقة عنها**، منشورات الأمم المتحدة.
- البنك الدولي، (١٩٨٤)، **تقرير البنك الدولي للتنمية لعام ١٩٨٤.**
- جامعة الدول العربية، (١٩٨٦و١٩٨٧)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦** ، القاهرة.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (١٩٩١)، **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠** ، القاهـــرة.
- مركز دراسات الوحدة العربية، (١٩٩٣)، **تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٣، بيروت.**
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (١٩٩٤)، **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣**، القاهرة.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (١٩٩٥)، **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤**، القاهرة.
- مركز دراسات الوحدة العربية، (١٩٩٦)، **المؤتمر القومي العربي السادس**، بيروت.
- مركز دراسات الوحدة العربية ، (١٩٩٨)، **حال الأمة العربية ١٩٩٧**، بيروت.
- مركز دراسات الوحدة العربية ، (١٩٩٩)، **حال الأمة العربية ١٩٩٨**، بيروت.

٨- وقائع المؤتمرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أبو عودة، عدنان، (٢٠٠٢). رؤية في واقع العالم العربي على خلفية الواقع الدولي، **ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، بيجين.
- بدون مؤلف، (٢٠٠٢). الصين، تايوان، والعولمة، **ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، بيجين.
- تسيهواي، قوان ، (٢٠٠٢). صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق إلى الخارج، **ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، بيجين.
- تلاوي، ميرفت، (٢٠٠٢). العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، **ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، بيجين.
- الجلبي، عصام، (٢٠٠٢). مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية الصينية، **ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، بيجين.
- دايونغ، تشنغ، (٢٠٠٢). تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة لدفع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، **ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، بيجين.
- سليم، محمد السيد، (٢٠٠٢). نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية، **ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، بيجين.
- سونغ مينغ جيانغ، (٢٠٠٢). الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية، **ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، بيجين.
- ماضي، مفتاح، (٢٠٠٢). كلمة رئيس مجلس السفراء العرب في بيجين، **ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، بيجين.
- مينغجيانغ ، سونغ، (٢٠٠٢). الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية، **ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، بيجين.
- هويهو، آن ، (٢٠٠٢). آفاق رحبة لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية في القرن الـــ٢١، **ندوة آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، بيجين.

٩- الصحف

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-جريدة الحياة، لندن، ١٩٩٠/١/١٦.

-جريدة الحياة، لندن، ١٩٩١/٤/١٩.

-جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩١/٥/٢١.

-جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩١/٧/١٦.

-جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦/٥/١٥.

-جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦/١٠/١٩.

-جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧/٤/١.

-جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧/٧/١٩.

-جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٨/٨/١٢.

-جريدة الجمهورية البغدادية، ١٩٩٧/١٠/٢٦.

-جريدة الجمهورية البغدادية، ١٩٩٧/١١/٣.

-جريدة السفير اللبنانية، ١٩٩٧/٥/٦.

-جريدة السفير اللبنانية، ١٩٩٨/١/٦.

-جريدة السفير اللبنانية، ١٩٩٨/٣/٤.

-الأهرام الاسبوعية، ٩/٢٥- ١٩٩٧/١٠/١.

-الواشنطن بوست الاسبوعية، ١٩٩٩/١/١٨.

-جريدة الخليج الإماراتية ١٩٩٩/٦/١٤.

-صحيفة هيرالد تربيون، ١٩٩٩/٦/١١.

-صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية، ١٩٩٩/١١/٢٠.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١٠- مصادر الإنترنت

- **Web pages, no author identified, no date**
- **www.un.org**
- **http://www.arableagueonline.org/arableague/index.jsp**
- **www.mfa.gov.ch**
- **http://www.cnn.com/ASIANOW/east/9910/18/china.britain/**
- **http://www.cnn.com/2001/WORLD/asiapcf/central/11/10/china.WTO/**
- **http://www.ahk-china.org/china-wto/startseite-china-and-wto.htm**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- http://www.china.org.cn/english/21693.htm
- www.wto.org
- http://www.cnn.com/2001/WORLD/asiapcf/central/11/10/china.WTO/
- http://www.ahk-china.org/china-wto/startseite-china-and-wto.htm
- http://www.china.org.cn/english/21693.htm
- http://www.cnn.com/ASIANOW/east/9910/18/china.britain/
- http://www.china.org.cn/english/21693.htm

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Future of Arab – Chinese Relations

By

Basel Akram Al-Kayed

Supervisor

Dr. Abdullah Nagrash

Abstract

This study deals with the future of Arab-Chinese relations, throughout the study of the directions and the changes that have taken place in the international relations. In order to clarify the impact of the development and new global transforms that occurred after the end of the cold war over these relations. Then the study demonstrates development of the Arab – Chinese relations, in the aim of recognizing the stages, which this relation has passed through.

The study discusses also the political and economic dimensions of these relations in order to underline the most tangible changes and developments, which had taken place over these relations.

A long with the limitations and constraints, which affected these relations, and the study of future shape of political, economic, and military relations between the two sides.

Whereas, the study seeks the historical and analytical approaches, in an attempt to forecast the future and shape of the Arab – Chinese relations.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The study has been concluded that these relations affected by the openness and reform policies, which the Chinese leadership adopted since the era of Ding chao Beng, whereas the economic factor has become the center and core issue and dimensional factor in the Chinese politics and its relation with the world including the Arab World, in order to create an influence and political weight in its regional atmosphere.

This has led to a quality change in the Chinese orientation to accommodate its foreign policy, which aims to make progress in its economic programs. However, China, has sustained-even to the minimum level-its strategic goals which are represented by the preservation of good relations with the Arab World, especially the petroleum producing countries.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

Furthermore, the study has shown that these relations have been affected negatively by the improvement of the Chinese relationship with the USA and Israel.

The study adopted several means, mechanisms proposals and recommendations in order to strengthen and enriching the Arab – Chinese relations in all political, economic and military fields.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com